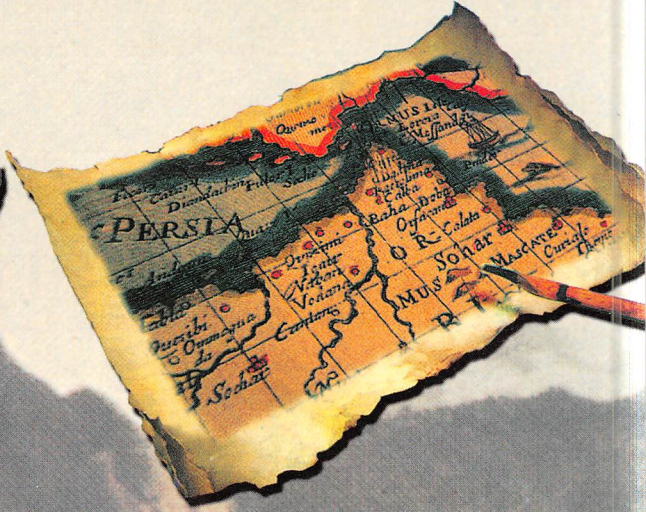
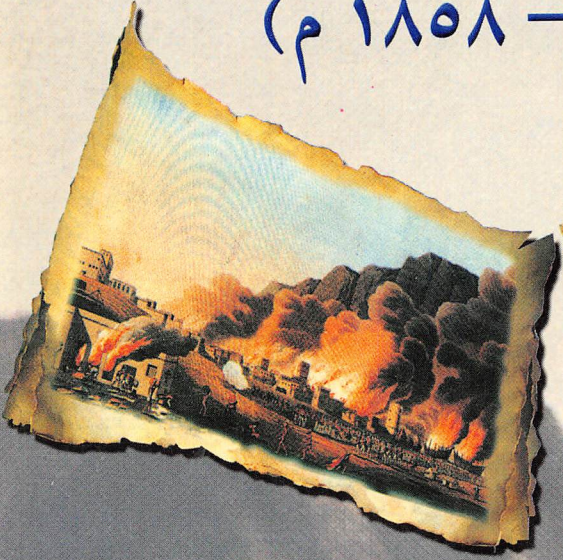




شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي (١٦٠٠ - ١٨٥٨ م)



تأليف



د. علي عبد الله فارس

سلسلة كتاب الأبحاث



الدكتور علي عبد الله فارس



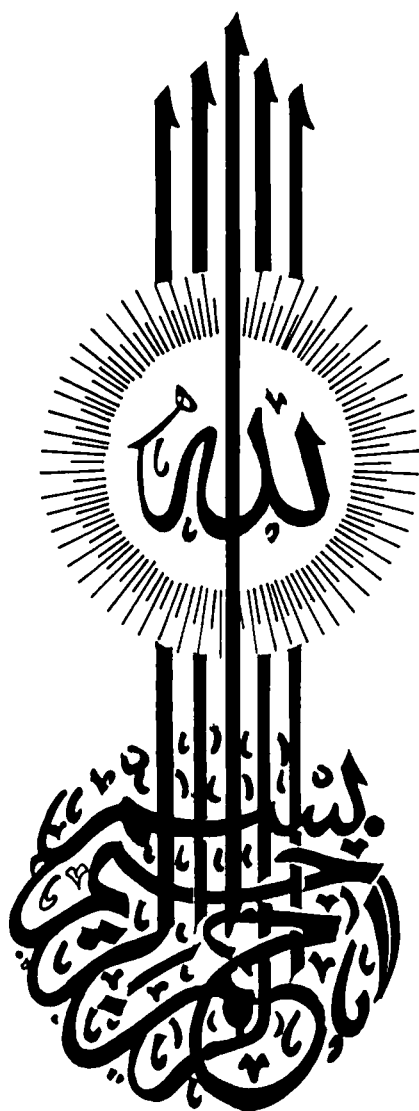
- من مواليد إمارة رأس الخيمة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٤ م.
- حاصل على شهادة الليسانس في الآداب بتقدير جيد تخصص تاريخ من جامعة بيروت العربية في سبتمبر ١٩٨١ م.
- حاصل على درجة الماجستير في الآداب تخصص تاريخ حديث ومعاصر بتقدير جيد من جامعة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية في ١٨ مارس ١٩٨٩ م.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الآداب تخصص تاريخ حديث ومعاصر بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية في الأول من سبتمبر ١٩٩٢ م.
- عمل مسؤولاً لشعبة الوسائل التعليمية بمنطقة رأس الخيمة التعليمية منذ عام ١٩٨١ م وحتى عام ٨٦
- عمل رئيساً لقسم الإدارة بمنطقة رأس الخيمة التعليمية منذ عام ١٩٩٢ م وحتى عام ٩٦
- يعمل حالياً مديراً لمركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري برأس الخيمة اعتباراً من ٢ مارس ٩٦
- متزوج وله طفلان عبد الله وسالم

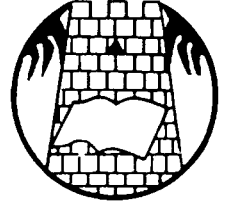
صدر للمؤلف :-

- العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة آل بو سعيد (١٧٤١م - ١٨٧١م).
- شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي (١٦٠٠م - ١٨٥٨م).
- له كتاب ثالث تحت الطبع بعنوان (قضايا إماراتية، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات بين الواقع والطموح)
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية منها والدولية.
- أدار جميع المواسم الثقافية لمركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري منذ عام ١٩٩٦ م وحتى عام ١
- شارك في الموسم الخامس من تلك المواسم بمحاضرة بعنوان (دعوى تغيير الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة)
- له عدة لقاءات مع الصحف المحلية.

هذا الكتاب

يتطرق هذا الكتاب لتاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في منطقة الخليج (١٦٠٠م - ١٨٥٨م) والموضوع كما يتضح من عنوانه ذو محورين. المحور الأول هو تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية في ذاتها، وقد عولج هذا المحور في الفصل الأول والخامس (نشأة الشركة البريطانية وامتداد نفوذها ثم انهياره أما المحور الثاني فهو دور الشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي فقد تناولته الدراسة في عدة ص منها: العسكرية والسياسية والتجارية، حيث كان دورها في منطقة الخليج، في جوهره، دوراً استراتيجياً، المرتبة الأولى نظراً لما تمثله منطقة الخليج العربي من أهمية استراتيجية لطرق التجارة بين إنجلترا وشمال القارة الهندية.





شركة الهند الشرقية البريطانية
ودورها في تاريخ الخليج العربي
(١٦٠٠ - ١٨٥٨م)

تأليف
د. علي عبد الله فارس

سلسلة كتاب الأبحاث

حقوق الطبع محفوظة

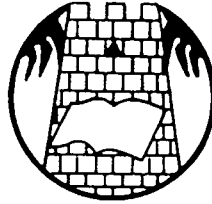
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

الطبعة الثانية

رقم الإيداع لدى وزارة الإعلام والثقافة

٤٦٢ بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠١م

| | |
|--|------------|
| فار | ٩١٦٥ . ٣٢٧ |
| شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي (١٦٠٠-١٨٥٨م) تأليف : د. علي عبد الله فارس إصدار مركز الدراسات والوثائق رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة مقاس : ١٧ × ٢٤ ص : ٥١٠ | |



مركز الدراسات والوثائق

ص.ب: ١٥٥٩ - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٢٣٣١١١١ - ٧ - ٠٠٩٧١ - فاكس : ٢٣٣١٠٠٠ - ٧ - ٠٠٩٧١

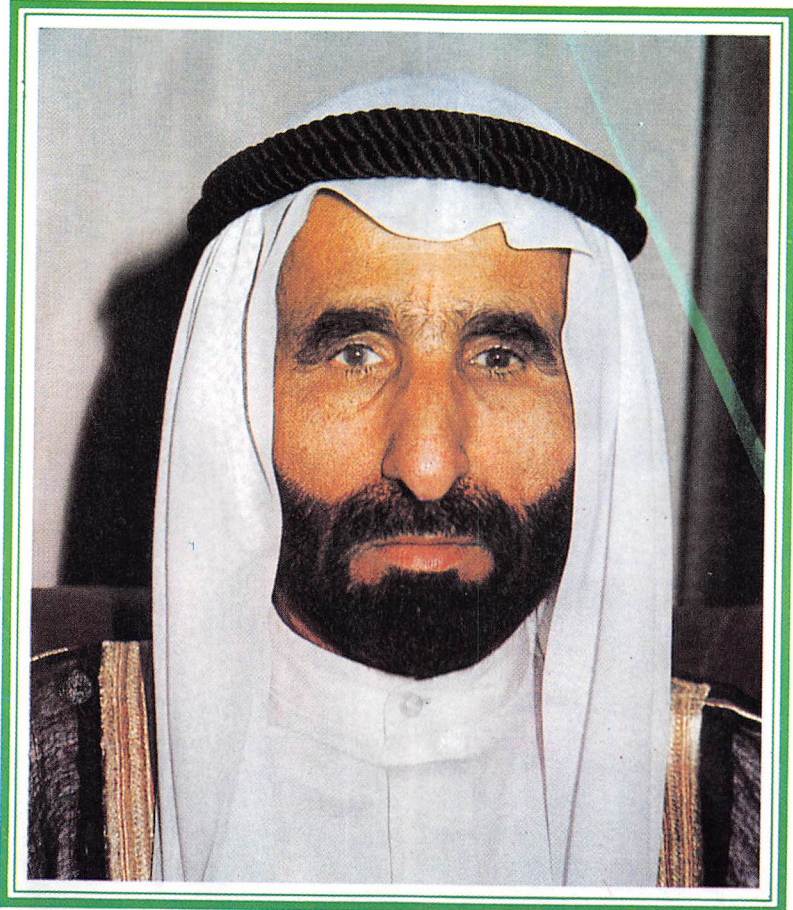
DOCUMENTARIES & STUDIES CENTRE

Tel.: 00971 - 7 2331111 - Fax : 00971 - 7 - 2331000

P.O.Box : 1559, Ras Al Khaimah, U.A.E.

E-mail: dscgrak@emirates.net.ae

www.dsc_amiricourt.com



صاحب السيف والسيخ صقر بن محمد القاسمي
حاكم إمارة رأس الخيمة



سـمـو السـيـد خـالـد بن سـلـطـن القـاسـبي
وَلِيَّ العَهْد وَنَايِبُ الحَاكِم

شركة الهند الشرقية البريطانية

ودورها

في تاريخ الخليج العربي

إهداء

إلى روح والدي الذي رباني فأحسك تربيته ، والذي

علمني فأحسك تعليمي ،،،

إلى زوجتي وشريكة حياتي ... أم عبد الله ،،،

إلى ولدي ورقة عيني ... عبد الله وسالم ،،،

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي ،، أسأل الله

العلي القدير أن يكون نافعا لكل طالب علم ،،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"مَرْبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ"

صدق الله العظيم

سورة الممتحنة، آية ٤

المقدمة

المقدمة

يعالج موضوع هذا البحث بشكل عام تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في منطقة الخليج (١٦٠٠-١٨٥٨ م) . والموضوع ، كما يتضح من عنوانه ، ذو محورين أو شقين ، الشق الأول هو تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية في حد ذاتها ، والشق الثاني هو دورها متعدد الصور في منطقة الخليج.

وتتناول معالجة الشق الأول تاريخ المؤسسة البريطانية التجارية من بداية تأسيسها مروراً بمراحل تطورها واتساع نطاقات أنشطتها في الهند ، ثم أخيراً انهيارها ونهايتها بعد ثورة عام ١٨٥٧م الهندية وانتقال السيطرة على ممتلكاتها ونفوذها ونشاطها إلى التاج البريطاني.

أما الشق الثاني لموضوع البحث وهو دور شركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج فتتناوله الدراسة في عدة صور عسكرية وسياسية وتجارية . ولا تتفصل تلك الصور بالضرورة بعضها عن بعض ، بل في الحقيقة تكمل كل صورة منها الأخرى. وقد كان لشركة الهند الشرقية البريطانية أدوار لعبتها في مناطق متعددة من العالم مثل الصين وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا ، بيد أن تلك الأدوار اتصفت بطبيعتها التجارية البحتة. أما دور الشركة البريطانية في منطقة الخليج فكان في جوهره دوراً إستراتيجياً في المرتبة الأولى نظراً لما مثلته منطقة الخليج كهمزة وصل إستراتيجية مهمة لطرق التجارة البريطانية بين شبه القارة الهندية وإنجلترا، ومن ثم كان إختيار هذا الدور كشق ثاني من البحث.

وتبرز ثلاث تواريخ في مسار هذا البحث. التاريخ الأول هو عام ١٦٠٠م وهو تاريخ مهم بالنسبة للشق الأول من موضوع البحث لأنه العام الذي تأسست

فيه شركة الهند الشرقية البريطانية. أما التاريخ الثاني فهو عام ١٦١٦م وهو عام مهم أيضاً لأنه العام الذي تبدأ فيه أدوار الشركة البريطانية في منطقة الخليج (أي الشق الثاني من موضوع البحث) عندما نجحت الشركة لأول مرة في تأسيس وكالتها في ميناء جاسك على الساحل الفارسي من الخليج. أما التاريخ الثالث والمهم للدراسة ككل فهو عام ١٨٥٨م ، وفيه آلت الشركة البريطانية إلى التاج البريطاني بعد انهيارها ، وانتقل دور الشركة في الخليج بالتالي إلى أيدي سلطة أخرى .

ويأتي اختيار موضوع البحث انطلاقاً من أمرين:

أولاً: ندرة الكتابات العربية بالنسبة لمحور الدراسة الأول ، أعني تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية منذ نشأتها في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٦٠٠م ومراحل وجودها ونموها وتطورها في شبه القارة الهندية وعلاقتها الدستورية بالتاج البريطاني ومراحل انهيارها وخضوع ممتلكاتها للتاج البريطاني.

ثانياً: عالجت الدراسات والأبحاث العربية دور الشركة البريطانية في منطقة الخليج من خلال سطور أو مقتطفات محددة في تاريخ كل دولة من دول الخليج على حدة. وجاء هذا البحث ليغطي ذلك الدور في شكل شامل ومتكامل ومباشر لكافة جوانبه العسكرية والسياسية والتجارية في كل منطقة الخليج طوال فترة زمنية دامت ما يقرب من قرنين ونصف من الزمان (١٦١٦-١٨٥٨م).

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وقد خصص الفصل الأول لدراسة الوجود البريطاني في الهند من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية. فتعرض البحث في بداية هذا الفصل إلى دراسة الرحلات البريطانية الأولى إلى بحار الشرق في الأعوام القليلة التي سبقت نشأة شركة الهند الشرقية البريطانية . وتعتبر تلك الرحلات بواكير الاستعمار البريطاني في تلك الأنحاء ،

وكان الهدف الرئيسي لها الحصول على البهارات والتوابل التي تشتهر بها جزر الهند الشرقية. ودفعت ممارسة التجارة مع منتجات البحار الشرقية ، وكذلك حب الاستكشاف وروح المغامرة ، بعدد من التجار البريطانيين إلى أن يؤسسوا فيما بينهم شركة تجارية في الرابع والعشرين من سبتمبر عام ١٥٩٩م، وطلبوا من الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا نيل براءة لحقوق الامتيازات. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٦٠٠م وقعت الملكة إليزابيث على المرسوم الخاص بقيام شركة الهند الشرقية البريطانية.

ثم يتعرض الفصل الأول أيضاً إلى دراسة الوجود البريطاني في بحار الشرق بعد المرسوم الملكي الذي أصدرته الملكة إليزابيث. وكان على الشركة البريطانية أن تواجه المنافسات الأوروبية ، مثل منافسة البرتغاليين الذين كانوا يمثلون طلائع الاستعمار الغربي في بحار الشرق، وكذلك شركة الهند الشرقية الهولندية والتي تأسست في عام ١٦٠٢م واستطاعت بفضل تفوقها البحري طرد البرتغاليين من جزر التوابل ومضائق الملايو وسيلان ورأس الرجاء الصالح ، ومن ثم يتناول الفصل الأول من هذا البحث أيضاً الصراع البريطاني الهولندي في البحار الشرقية . وفي إطار ذلك الصراع أخفق البريطانيون في إيجاد علاقات تجارية على نطاق واسع مع جزر الهند الشرقية المنتجة للتوابل . وبالتالي وجه البريطانيون اهتمامهم بشكل جاد تجاه شبه القارة الهندية، وكان ذلك علامة بارزة ومهمة في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن السابع عشر الميلادي.

ثم عالج الفصل الأول ، بعد ذلك ، الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية الذي بدأ في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٦٠٨م عندما بعثت الشركة البريطانية السفينة البريطانية "هكتور Huctor" إلى الهند بقيادة الكابتن وليام هوكنز William Hawkins حاملاً رسالة من جيمس الأول ملك بريطانيا إلى

إمبراطور المغول جهانجير Jahangir يطلب التجارة مع الهند. وفي البداية اصطدمت الشركة البريطانية بالمعارضة البرتغالية. حيث نجح البرتغاليون ، نظراً لما كان لهم من نفوذ في البلاط المغولي ، في عرقلة خطط الكابتن هوكنز. ثم توالى الرحلات التجارية البريطانية تباعاً على الهند ناشدة التجارة معها. ويعتبر عام ١٦١٢م من أبرز الأعوام في تاريخ الشركة البريطانية. ففي ذلك العام (التي أبحرت فيه الرحلة التاسعة للشركة) تمكن الكابتن بست Best من الانتصار على البرتغاليين في سوالي Swally (بالقرب من سورات) في التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٦١٢م . وقد أدى ذلك الانتصار إلى رضا الإمبراطور المغولي على البريطانيين والشك في قوة البرتغاليين. ورأى الإمبراطور أنه من الأفضل لذلك أن يتعامل تجاره مع سفن الشركة البريطانية. وقد أتاح نجاح أسطول الشركة البريطانية في التغلب على البرتغاليين في أوائل القرن السابع عشر الميلادي للشركة بلوغ مكانة كبيرة لدى حكام المغول في الهند، وزودها بأساس متين بنت عليه كل امتيازاتها التجارية. كذلك أتاح ذلك النجاح للشركة البريطانية الفرصة لتثبيت أقدامها في عدة مراكز تجارية رئيسية مثل سورات ومدراس وماسوليبتام وهوجلي، وفي عدة مراكز تجارية أخرى ثانوية مثل أحمد آباد وبورهانبور وأجمير وأجرا. كذلك تمكنت الشركة البريطانية من الإستيلاء على ميناء بومباي في عام ١٦٦٦م، ومن إقامة وكالة تجارية في كلكتا في عام ١٦٩٠م.

بيد أن ذلك النمو المضطرد للشركة البريطانية في شبه القارة الهندية اصطدم بعد ذلك بعدد من العوائق عالجها البحث جميعها بالدراسة والتحليل. وقد تمثلت تلك العوائق أولاً في النزعة الاستقلالية المغولية في ولايات هندية مثل (الدكن) و(أود) و(البنجاب) و(البنغال)، وتمثلت ثانياً في المعارضة الهندوسية الخطرة لشعب الماراتا في بونا، وتمثلت ثالثاً في المناوئة الفرنسية للبريطانيين في شبه القارة الهندية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

وإذا كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد تأسست في شبه القارة الهندية، وتدعم وجودها، وقضت على معارضيها ومنافسيها، وتوطد نفوذها، فإن ذلك كله يرتبط بدون شك بتطور نظامها الإداري الذي يعتبر إنعكاساً له. وعلى هذا الأساس عالج هذا البحث في ختام الفصل الأول التنظيم الإداري للشركة البريطانية وعلاقتها الدستورية بالتاج البريطاني. وأوضح البحث أن تلك العلاقة كانت متواصلة في كثير من مراحل تاريخها. فقد اعتمدت الشركة البريطانية ورعاؤها على مساندة الحكومة البريطانية. وكانت التطورات الدستورية والسياسية في التاريخ البريطاني تنعكس على الشركة، إذ كانت الشركة تعتمد على تجديد إمتيازاتها من قبل الحكومة البريطانية طوال مراحلها التاريخية، من خلال الموائيق الأولى التي حصلت عليها من التاج البريطاني. لذلك عالج هذا الفصل بالدراسة والتحليل جميع الموائيق الملكية التي حصلت عليها شركة الهند الشرقية البريطانية وإرتباط تلك الموائيق بالنمو التجاري والإداري للشركة طوال فترة وجودها في شبه القارة الهندية.

وناقش الفصل الثاني من هذا البحث الوجود البريطاني العام في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية. وفي الحقيقة لم تتأسس الشركة البريطانية من أجل تحقيق أية أهداف في منطقة الخليج العربي بالذات، إنما كان الهدف الرئيسي من تأسيسها، كما أوضحت الدراسة، هو تجارة الشرق أو الهند أو على وجه التحديد المتاجرة في توابل جزر الهند الشرقية. أما إتجاه نشاط الشركة البريطانية نحو منطقة الخليج فلم يحدث إلا بعد أن وطأت أقدام البريطانيين أرض شبه القارة الهندية وإقترابها جغرافياً من منطقة الخليج العربي وما مثلته هذه المنطقة آنذاك إستراتيجياً وعسكرياً وتجارياً بالنسبة للمصالح البريطانية.

وقد مرّ الوجود البريطاني في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية بعدة مراحل. وتلك المراحل هي نفسها التعبير العملي للمؤسسات

والنشاطات التجارية والعسكرية والسياسية للشركة البريطانية في الخليج من حيث نشأتها وتطورها. وتمثلت المرحلة الأولى، التي عالجها الفصل الثاني من هذا البحث ، في نجاح البريطانيين في تأسيس أول وكالة تجارية لهم في جاسك في عام ١٦١٦م في إطار بنود الفرمان الذي حصلوا عليه من الشاه عباس الكبير حاكم فارس (١٥٨٧-١٦٢٩م) في أكتوبر عام ١٦١٥م، بينما تمثلت المرحلة الثانية في إنتقال البريطانيين إلى ميناء جمبرون (بندر عباس) الذي كان جزءا من عطاء الشاه عباس الكبير للشركة البريطانية نظير مساعدة البريطانيين له في طرد البرتغاليين من هرمز في عام ١٦٢٢م. وتطرق البحث خلال هذه المرحلة إلى الجهود البريطانية لتثبيت أقدام الشركة البريطانية في الميناء ذي الموقع الإستراتيجي والمهم لخدمة المصالح التجارية للشركة. إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من المصاعب طوال فترة الوجود البريطاني في بندر عباس من عام ١٦٢٣م إلي عام ١٧٦٣م. وتمثلت تلك المصاعب في المنافسة البريطانية الهولندية التجارية في بندر عباس، والإضطرابات والفتن الداخلية التي كانت تعصف بالإمبراطورية الفارسية مرات عديدة خلال تلك الفترة. ورغم مواصلة الوكالة البريطانية في بندر عباس لدورها التجاري في خضم تلك المصاعب، إلا أن الشركة البريطانية دأبت بين الحين والآخر في البحث عن مقر جديد للوكالة البريطانية، وكانت البصرة هي ذلك المقر الجديد والذي يمثل المرحلة الثالثة من مراحل الوجود البريطاني في الخليج العربي من خلال الشركة البريطانية. لذلك تناول هذا الفصل في هذه المرحلة دراسة الأوضاع السياسية والتجارية التي سبقت تأسيس الوكالة البريطانية في البصرة، ثم دراسة علاقة الوكالة البريطانية في البصرة — بعد تأسيسها — بالقوى البحرية العربية في الخليج، حيث ظهرت قوتان بحريتان في المناطق القريبة من البصرة يرأسهما رئيسان عربيان يملك كل منهما أسطولا بحريا قويا. كانت القوة الأولى يرأسها ميرمها حاكم جزيرة خارج وميناء بندر ريق بينما كانت القوة الثانية

برئاسة الشيخ سلمان رئيس قبيلة بني كعب التي كانت تسكن الجزء الجنوبي الغربي من حوض نهر كارون بالقرب من البصرة. وقد اصطدمت مصالح الشركة البريطانية بطموحات الرئيسين العربيين. وشرعت الشركة البريطانية بكل الطرق والوسائل المتاحة في محاولة القضاء على هذين الزعيمين، بحيث نجدها تتعاون مع كريم خان الزندي حاكم فارس (١٧٥٧-١٧٧٩م) عندما تلاقى أهدافه مع أهدافها في القضاء على الزعيم الأول ميرمها. كذلك جاءت محاولات الشركة البريطانية للتخلص من الزعيم العربي الثاني الشيخ سلمان بجهود مشتركة جمعتها مع الفرس أحيانا، ومع العثمانيين أحيانا ثانية، ومع العثمانيين والفرس أحيانا ثالثة.

ثم عالج الفصل الثاني أيضا الوكالة البريطانية في البصرة إبان الغزو الفارسي لها في الفترة من عام ١٧٧٣م إلى عام ١٧٧٩م الذي نتج عنه بعد ذلك إنهيار الوكالة حيث لم تستطع تلك الوكالة في ظل الاحتلال الفارسي للبصرة أن تقوم بواجباتها التجارية مما دفع بالشركة إلى التفكير جديا في نقل وكالتها إلى ميناء بوشهر الفارسي ليمثل المرحلة الرابعة من الوجود البريطاني في الخليج، وهي مرحلة تمكن البريطانيين فيها من النسيج السياسي للخليج العربي لتمزيقه وإعادة حيакته بالشكل الذي يناسب سلطتهم. وأخيرا تطرق الفصل الثاني من هذا البحث إلى المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل الوجود البريطاني في الخليج من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية وتمثلت تلك المرحلة في تأسيس الوكالة البريطانية في مسقط في أكتوبر عام ١٧٩٨م. وقد تأثر الخليج في الحقيقة بحدثين تاريخيين في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي دفعا الشركة البريطانية إلى التفكير في تأسيس تلك الوكالة، الحدث الأول داخلي وتمثل في إنتشار الدعوة الوهابية. أما الحدث الثاني فكان خارجيا وتمثل في الحملة الفرنسية على مصر والشام بقيادة نابليون بونابرت، وهو حدث له علاقة مباشرة ووثيقة بظروف تأسيس الوكالة البريطانية في مسقط، ومن ثم تطرق البحث إلى علاجه

بالدراسة والتحليل من منظور علاقته بظروف تأسيس الوكالة البريطانية في مسقط. وفي الحقيقة كانت فرنسا على عهد نابليون بونابرت تنظر إلى الخليج العربي كقاعدة مهمة في حالة قيام حملة فرنسية ضد الهند. وكان اختيار قواعد في الخليج أمراً جوهرياً لتهديد الهند بصورة مباشرة. وكانت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على عهد اللورد ولزلي Wellesley الحاكم العام البريطاني في الهند على علم بطموحات الفرنسيين. وعلى هذا الأساس أوفدت الشركة البريطانية إلى مسقط بعثة ميرزا مهدي علي خان في عامي ١٧٩٨م/١٧٩٩م، وبعثة جون مالكولم الأولى في الفترة من عام ١٧٩٩م إلى عام ١٨٠١م. ويعزى إلى هاتين البعثتين ترسيخ الدور السياسي والعسكري الذي لعبته شركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ الخليج العربي منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

أما الفصل الثالث فقد عالج الدور العسكري والسياسي للشركة البريطانية في تاريخ منطقة الخليج العربي، والذي بدأ في شكل تمهيدات عسكرية تضمنت حملات تصاعدت وتو غلت ضد القواسم أولاً ثم قبيلة بني بو علي العمانية ثانياً. وقد اتضحت معالم الدور السياسي للشركة البريطانية الذي إصطبغ بالصبغة العسكرية بظهور القواسم كقوة بحرية قوية تتاوىء نشاطات سفن شركة الهند الشرقية البريطانية بشكل خطير مما أدى إلى توجيه أربعة حملات بريطانية بحرية ضد القواسم وحلفائهم الوهابيين، عالجها البحث في هذا الفصل بالدراسة والتحليل. فكانت الحملة البريطانية الأولى في عام ١٨٠٥م والتي تحالفت فيها الشركة البريطانية مع حاكم مسقط السيد بدر ابن سيف ضد القواسم، وإنتهت بعقد إتفاقية السادس من فبراير عام ١٨٠٦م. ولكن في أعقاب إغتيال حاكم مسقط السيد بدر بن سيف في عام ١٨٠٦م وتولي السيد سعيد بن سلطان مقاليد الحكم في عمان تجدد النزاع بصورة خطيرة بين القواسم والعمانيين. وفي خضم ذلك النزاع كان موقف شركة الهند الشرقية البريطانية

في بادئ الأمر يتسم بالحياد التام، إلا أن تودد السيد سعيد بن سلطان إلى فرنسا جعل الشركة البريطانية تبادر بالوقوف إلى جانب السيد سعيد في نزاعه مع القواسم وخصوصا بعد تعاظم قوة القواسم بشكل كان يهدد طرق التجارة البريطانية في الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن ثم كانت الحملة البريطانية الثانية في عام ١٨٠٩م هدفا لكبح جماح القواسم وقوتهم البحرية. بيد أن تلك الحملة لم تثمر عن نتائج إيجابية بشكل كاف، حيث لم تتوقف نشاطات القواسم البحرية المناوئة للحركة التجارية وللسفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ولغيرها، ومن ثم جاء التفكير في إيفاد حملة بريطانية ثالثة في عام ١٨١٦م، ولكنها باءت بالفشل أيضا وأدت إلى نتيجة عكسية. إذ إستهان القواسم بالقوة البريطانية وزال ترددهم في مهاجمة سفن الشركة البريطانية. ولعل من أهم نتائج تلك الحملة زيادة ثقة القواسم في أنفسهم وإعتقادهم أن البريطانيين — رغم تفوقهم من ناحية السفن والتسليح — عاجزون عن مقاومتهم. ولكن الظروف التاريخية ساعدت الشركة البريطانية على اتخاذ خطوة كبيرة نحو القضاء على قوة القواسم من جذورها. إذ صارت الشركة في عام ١٨١٨م السلطة العليا في شبه القارة الهندية، وأصبح مركزها قويا ولا سبيل إلى زحزحته. كذلك تمكنت قوات محمد علي باشا من القضاء على الوهابيين، حلفاء القواسم، في عقر دارهم في الدرعية في عام ١٨١٨م. لكل تلك العوامل قامت الحملة البريطانية الرابعة الكبرى على القواسم في عامي ١٨١٩م/١٨٢٠م بقيادة الميجور جنرال السير وليم جرانت كير William G. Keir الذي إستطاع القضاء نهائيا على قوة القواسم البحرية. وعندما إستسلم قاداتها، إستسلم بالتالي شيوخ القبائل العربية الأخرى من بعدهم، وبادر وليم كير بعد ذلك إلى اتخاذ إجراء لتنفيذ خطته التي كانت تقوم على عقد إتفاقيات تمهيدية مع كل شيخ على حدة، ثم أدمجت تلك الإتفاقيات التمهيدية المنفردة جميعها في معاهدة واحدة عرفت بإسم "معاهدة السلم العامة" التي تم توقيعها في يناير عام ١٨٢٠م.

كذلك عالج الفصل الثالث توغل النفوذ العسكري والسياسي للشركة البريطانية في شئون الخليج العربي بعد إتفاقية السلم العامة لعام ١٨٢٠م. وقد عملت بريطانيا علي تحقيق ذلك الهدف بوحى من مصالحها دون التفكير في بداية الأمر في التدخل في الشئون الداخلية المحلية للقبائل العربية. ومع تزايد قوة قبيلة بني بو علي العمانية التي تقطن مقاطعة جعلان، والخارجة على ولائها للسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط ، وقيام قوات تلك القبيلة بأعمال حربية بحرية ضد العديد من السفن الأجنبية سواء البرتغالية أو الفرنسية أو البريطانية، رأت الشركة البريطانية ضرورة التحرك، فقامت بتجهيز حملتين حربيتين ضد تلك القبيلة العمانية. كانت الحملة الأولى في نوفمبر عام ١٨٢٠م، ولقيت قوات الشركة البريطانية فيها بقيادة الكابتن طومبسون Thompson وحليفه السيد سعيد بن سلطان هزيمة منكرة وباعت الحملة بالفشل الذريع. أما الحملة الثانية فكانت في الثامن والعشرين من يناير عام ١٨٢١م بقيادة الكولونيل سميث Smith الذي استطاع بتحالفه مع السيد سعيد بن سلطان أن يلحق الهزيمة بقبيلة بني بو علي العمانية التي قاومت مقاومة بطولية، وذلك في نهاية مارس عام ١٨٢١م.

كذلك عالج الفصل الثالث الدور السياسي للمقيمة البريطانية في بوشهر منذ عام ١٨٢٣م عندما تولى الكابتن ماكليود Macleod منصب المقيم البريطاني في بوشهر، وقد وصفت أعمال ذلك المقيم بأنها ذات طبيعة سياسية وعسكرية وتجارية وبريدية واستخبارية، ومن ثم إرتبط تدعيم النفوذ البريطاني في الخليج العربي إرتباطا وثيقا بالدور المهم الذي لعبه الكابتن ماكليود في تنفيذ سياسة الشركة البريطانية في الخليج. وفي عهد ماكليود تغيرت الأمور من سياسة التهديد إلى سياسة التعقل والحكمة المقرونة بالحزم، والتي سار عليها خلفاؤه من بعده مثل اللفتنانت ستانوس Stannus والكولونيل هينل Hennel وأخيرا الكولونيل كيمبال Kembal. وقد نتج عن تلك السياسة تمكن المقيمين

البريطانيين في بوشهر من إقامة الهدنة البحرية الأولى بين مشايخ الساحل المهادن والتي استمرت ستة شهور (من الحادي والعشرين من مايو عام ١٨٣٥م وحتى الحادي والعشرين من نوفمبر عام ١٨٣٥م). وقد شجعت النتائج الإيجابية لتلك الإتفاقية المقيم البريطاني في بوشهر على تجديدها بين مشايخ الساحل المهادن سنويا ولمدة ثمانية أعوام (١٨٣٥-١٨٤٣م). وفي عام ١٨٤٣م عقدت إتفاقية الهدنة الثانية بين مشايخ الساحل المهادن، وكانت مدتها عشرة أعوام إعتبارا من أول يونيو عام ١٨٤٣م إلى الحادي والثلاثين من مايو عام ١٨٥٣م. وكانت تلك الإتفاقية ذات تأثير كبير في توطيد سيادة الأمن والنظام في مياه الخليج العربي. وصار لبريطانيا مركز مهم في تلك المنطقة، وازداد نفوذها إلى أن أصبحت تمثل في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر الميلادي في نظر شيوخ الساحل المهادن القوة المسؤولة عن حماية نظام الهدنة والملزومة بالدفاع عنهم. ونتيجة لذلك إجتمع الكابتن كيمبال المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر بشيوخ الساحل المهادن وأقر الجميع رغبتهم في تجديد الهدنة البحرية على أسس دائمة. وبالفعل تم توقيع معاهدة السلم الدائم في الرابع من مايو عام ١٨٥٣م.

وتناول الفصل الرابع من هذا البحث الدور التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي. ويأتي ذلك الدور في تسلسل هذا البحث متأخرا عن الأدوار الأخرى، لأن تلك الأدوار كانت مجندة لخدمة ذلك الدور التجاري الذي لم يظهر من كموه إلا بعد أن مهدت الأدوار الأخرى لظهوره.

وقد تكون الدور التجاري للشركة البريطانية من شقين متزامنين تقريبا، كما كان أحدهما يكمل الآخر. كان الشق الأول في شبه القارة الهندية، وكان الشق الثاني في منطقة الخليج العربي التي إزداد وضعها أهمية من الناحية التجارية بعد قيام شركة الهند الشرقية البريطانية.

وقد عالج الفصل الرابع في البداية الدور التجاري للشركة البريطانية في داخل شبه القارة الهندية، والذي تميز بأنه كان دورا تجاريا مسالما في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، كما كان بعيدا عن الصراعات الداخلية بين مختلف الحكام الوطنيين في شبه القارة الهندية. وقد أتاح ذلك الوضع للشركة البريطانية الفرصة في تثبيت أقدامها في عدة مراكز تجارية رئيسية مثل سورات ومدراس وماسوليباتام وهوجلي، وأخرى ثانوية مثل أحمد آباد وبورهانبور وأجمير وأجرا. وقد انحصرت تجارة الشركة البريطانية في تلك الفترة في تعاملات تجارية لأربعة أنواع رئيسية من السلع هي الفلفل وصبغة النيلة وملح البارود والمنسوجات القطنية عالجها البحث جميعها بالدراسة والتحليل. لكن منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي تغيرت سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند بالتدرج نحو التفكير في إيجاد قوة مسلحة لحماية ممتلكات الشركة وتجارها في الهند التي إزدادت باضطراب. وقد اتبعت الشركة البريطانية خلال تلك الفترة (١٦٥٢-١٨٥٧م) سياسة الباب المغلق بالنسبة لتجارها الخارجية مع الهند. وتعني تلك السياسة إحتكار الشركة البريطانية للنشاط التجاري. ولكنها سمحت فيما بعد - بداية من علم ١٧٩٧ - للتجار الأفراد البريطانيين بالمساهمة تدريجيا في ذلك النشاط التجاري. وخلال تلك الفترة أيضا احتكرت الشركة البريطانية نوعين من السلع الهندية ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى وهما الملح والأفيون عالجهما البحث أيضا بالدراسة والتحليل.

وهكذا ومن ذلك المنطلق التجاري الداخلي القوي الثابت كانت شركة الهند الشرقية البريطانية ترنو ببصرها في نفس الوقت تقريبا إلي تثبيت أقدامها بقوة في منطقة الخليج العربي وهو أحد المسارات البحرية التي لعبت دورا حيويا في النشاط التجاري سواء للشركات الأوروبية أو للشركة البريطانية. لذلك عالج الفصل الرابع أيضا الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي.

وقد قسم البحث ذلك الدور تقسيما زمنيا تبدأ فترته الأولى من عام ١٦١٦م وحتى سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي، وهي الأعوام التي شهدت تطورا ملحوظا في الأنشطة التجارية للشركة البريطانية. وتمثل محور الإهتمام التجاري للشركة في تلك الفترة في خمسة أنواع من السلع المهمة هي الحرير الخام الفارسي والصوف الكرمانى والبن اليمني واللؤلؤ البحريني والتمر البصري ، التي دفعت بالتجار البريطانيين للتعامل المباشر مع تجار المنطقة، إضافة إلى وجود سلع أخرى ذات أهمية إقتصادية بالنسبة لموانئ المنطقة مع شبه القارة الهندية أدت إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الشركة البريطانية ومنطقة الخليج العربي وعالجها البحث أيضا بالدراسة والتحليل. أما الفترة الثانية فقد بدأت في عام ١٧٧٩م، إلا أنه كانت هناك عدة عوامل أدت إلى عرقلة النشاط التجاري للشركة البريطانية على الجانب العربي من الخليج خلال الأربعين عاما الأولى من تلك الفترة، وتمثلت تلك العوامل في سلسلة الحروب الداخلية التي خاضتها الشركة البريطانية في شبه القارة الهندية للدفاع عن رفعة نفوذها، والمصاعب التي واجهتها الشركة في داخل بريطانيا الوطن الأم، والأنشطة العسكرية البحرية للشركة في منطقة الخليج العربي. أما الجانب الفارسي من الخليج (فارس) فقد شهد إنتعاشا عظيما وسريعا للتجارة البريطانية بعد استقرار الأمر للأسرة الفاجارية في حكم الإمبراطورية الفارسية على عهد فتح علي شاه الفاجاري في عام ١٧٩٢م. وقد تطرق البحث إلى هاتين الفترتين الزمنيتين بالدراسة المدعمة بتقارير الوثائق البريطانية. وأخيرا عالج الفصل الرابع من هذا البحث التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها لمنطقة الخليج العربي. ذلك لأن النشاطات التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج لم تكن نشاطات إعتباطية دون ما حدود أو قيود وإنما كانت تلك النشاطات محكومة بقيود وتعليمات وإرشادات متنوعة تتحكم في حركتها

وتنظيمها. وهذه التعليمات والإرشادات في حد ذاتها هي مؤشر جلي على أهمية الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي.

وتطرق **الفصل الخامس** - وهو الفصل الأخير في هذا البحث - إلى إنهاء شركة الهند الشرقية البريطانية وأثره على الأوضاع في الخليج العربي. واستهل الفصل بمقدمة تمهيدية أشارت إلى أن إنهاء الشركة البريطانية قد مر في الحقيقة بمرحلتين، مرحلة الإنهيار الفعلي أو العملي، ومرحلة الإنهيار الإسمي. فقد آلت الشركة (عمليا) لإشراف البرلمان البريطاني في سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي، ثم آلت الشركة (رسميا) في خمسينات القرن التاسع عشر الميلادي - أي في أعقاب إخمد ثورة الإستقلال الهندي في عام ١٨٥٧م - إلى التاج البريطاني. كذلك أشارت تلك المقدمة إلى أن انتقال الإمبراطورية الهندية إلى التاج البريطاني لم يحمل تغييرا كبيرا كما بدى لأول وهلة لأن التاج البريطاني كان قد شرع باضطراب في زيادة إشرافه على شئون الشركة البريطانية منذ بداية سيادتها الإقليمية، وفي عام ١٨٥٧م - وهو عام الثورة - كانت القواعد الأساسية التي حكمت الهند بمقتضاها هي نفس القواعد التي وضعها البرلمان البريطاني. وهكذا إنهارت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٨٥٧م (بالمعنى الذي أشير إليه هنا) وهو العام الذي نشبت فيه الثورة التي عرفت بإسم حرب الإستقلال الهندي، والتي تعتبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية من ناحية وفي التاريخ الهندي الحديث من ناحية أخرى.

وقد أشار البحث في إطار دراسته لعوامل الثورة إلى تضافر عوامل شتى، تاريخية وسياسية وإجتماعية ودينية وعسكرية، عالجاها البحث جميعها بالدراسة والتحليل، ودفعت الهنود - مسلمين وهندوس - للقيام بالثورة ضد شركة الهند الشرقية البريطانية. وكانت عناصر الثورة وأسبابها دائمة الوجود لكنها كانت مستكنة في ظل الخضوع للحكم البريطاني، كما كانت تنتظر اللحظة المناسبة

للإنفجار. وبالنسبة لأحداث الثورة فإن الانفجار الفعلي للثورة حدث في العاشر من مايو عام ١٨٥٧م واستمر التلاحم العسكري بين قوات الشركة البريطانية وقوات الثوار الهنود حتى الثامن من يوليو عام ١٨٥٨م — أى لمدة تزيد علي العام — وهي مدة طويلة تكفي للتدليل على أن الثورة لم تكن حادثاً عارضاً محدوداً كما صورتها بعض المصادر البريطانية. وأشار البحث في سياق الحديث عن أحداث الثورة إلى أن الثورة إنطلقت من مقاطعة ميروت Meerute، وانتشرت بسرعة مذهلة حتى عمت دويلات عديدة هندوسية ومسلمة، وتوجهت أنظار الجميع نحو دلهي حيث ناشد الثوار الإمبراطور المغولي الكهل (بهار شاه) لتبني قضيتهم وثورتهم. ومضت أيام عصيبة فقدت الشركة البريطانية خلالها توازنها من تأثير الصدمة العنيفة التي سببتها الثورة. لكن بعد ذلك أصبحت الحاجة ملحة تماماً لاستعادة الشركة البريطانية لمكانتها في شبه القارة الهندية، لذلك تطرق البحث بعد ذلك إلى تفاصيل العمليات العسكرية التي خاضتها قوات الشركة البريطانية ضد الثوار. وقد غطت تلك العمليات العسكرية ثلاث مراحل زمنية من صيف عام ١٨٥٧م وحتى يوليو عام ١٨٥٨م. استمرت المرحلة الأولى طوال صيف عام ١٨٥٧م عندما كانت المشكلة هي منع الثورة من الانتشار والصدود أمامها حتى وصول الإمدادات التي طلبتها الشركة البريطانية لاستعادة دلهي. أما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد إستعادة مدينة دلهي من أيدي الثوار في سبتمبر عام ١٨٥٧م، وتركزت العمليات العسكرية لهذه المرحلة حول إنقاذ مدينة لكانا عاصمة دويلة أود، وغيرها من الدويلات المسلمة والهندوسية التي كانت قد سقطت في أيدي الثوار الهنود ويطلق المؤرخون على هذه الفترة "فترة إعادة الفتح"، بمعنى محاولة البريطانيين إعادة السيطرة علي كافة المقاطعات والأقاليم والدويلات التي سقطت في أيدي الثوار الهنود. أما الفترة الثالثة فتميزت بمطاردة فلول الثوار في أقاليم روهيلخاند وبندلخاند التي لجأ إليها بعض قادة الثورة.

بعد ذلك عالج الفصل الخامس أسباب فشل ثورة الإستقلال الهندي . ولعل من أهم تلك الأسباب صبغة (المحلية المكانية) التي اصطبغت بها الثورة، بمعنى أن تلك الثورة إقتصرت على مساحة جغرافية محدودة من شبه القارة الهندية. كذلك لم يشارك كثير من الأمراء الإقطاعيين في أحداث الثورة بل تحالفوا مع الشركة البريطانية ضدها . بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن الثورة لم يبرز فيها قائد أو زعيم قدير من بين الثوار يقودها بنجاح. وأخيرا كان للبريطانيين السيطرة الكاملة على البحار وهو وضع ساعدهم في دفع العديد من رجالهم إلى الهند دون صعوبة تذكر لمواجهة ثورة الإستقلال الهندي.

كذلك عالج الفصل الخامس جانبين مهمين لثورة الإستقلال الهندي. تمثل الجانب الأول في نتائج الثورة، وتمثل الجانب الثاني في تقويمات الثورة التي تباينت طبقا لإتجاهات وجنسيات أصحاب تلك التقويمات . وقد حاول البحث من خلال تلك التقويمات عرض وجهات النظر الهندية (الإسلامية والهندوسية) والبريطانية بالنسبة لذلك الحدث لضمان الحيادة والموضوعية.

وأخيرا تطرق الفصل الخامس إلى أثر إنهيار الشركة البريطانية على الأوضاع في الخليج العربي. وقد أثبت البحث أنه لم يترتب على إنتقال السلطة من شركة الهند الشرقية البريطانية إلى التاج البريطاني أي أثر مهم في الخليج العربي، إلا من حيث إزدياد السيطرة البريطانية. فقد استمرت الإدارة البريطانية الجديدة في الهند في ظل التاج البريطاني تمارس نفوذها في منطقة الخليج العربي، وأصبح المقيم البريطاني في بوشهر الملك البريطاني غير المتوج.

وقد مر ازدياد النفوذ البريطاني في الخليج عقب إنهيار الشركة البريطانية بمرحلتين مهمتين تناولهما هذا الفصل بالدراسة والتحليل. وقد تمثلت المرحلة الأولى في توطد النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها الذي ارتكز على دعامتين، كانت الدعامة الأولى هي ترسيخ مبدأ انفصال زنجبار عن عمان، أما الدعامة الثانية فكانت تدعيم النفوذ البريطاني في توابع عمان وخاصة جواهر وشهبار

على الساحل الفارسي من الخليج العربي وذلك للمحافظة على الخطوط اللاسلكية بين إنجلترا والهند والتي كانت تمر عبر هاتين المنطقتين. أما المرحلة الثانية فتمثلت في ترسيخ النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية لمشايع الساحل المهادن. وأخيرا خصصت خاتمة البحث لعرض أهم الإستنتاجات التاريخية التي توصل إليها البحث من خلال دراسة تاريخ الشركة البريطانية وأدوارها في منطقة الخليج العربي.

وقد استخدم في البحث عدد من الوثائق البريطانية غير المنشورة من أهمها تقارير دار المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي Persian Gulf Residency Reports والتي تحمل رمز R/15/1. وقد اعتمد الباحث على الأرقام التالية من تلك الوثائق:

R15/1/23. R/15/1/49. R/15/1/72.

حيث أسهمت هذه المجموعة من الوثائق البريطانية غير المنشورة في دراسة وتحليل توغل النفوذ العسكري والسياسي للشركة البريطانية في شؤون الخليج العربي في الفترة من عام ١٨٢٠م، إلى عام ١٨٣٤م.

كذلك تأتي وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office والتي تحمل رمز F.O. والموجودة في دائرة السجلات البريطانية العامة في لندن Public Records Office في طليعة الوثائق البريطانية غير المنشورة التي عالجت دراسة ترسيخ النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها وانفصال زنجبار عن عمان في عام ١٨٦١م.

من جانب آخر استخدم في البحث عدد من وثائق India Office Records، والتي تحمل رمز I.O.R.، وهي وثائق بريطانية غير منشورة أيضا زودني بها الدكتور شودري Chaudhuri، الأستاذ في جامعة لندن، من خلال الأستاذ المشرف — أفادت فائدة كبيرة في الفصل الرابع الذي تطرق إلى دراسة الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي.

كذلك استخدم البحث عددا آخر من الوثائق البريطانية المنشورة لعل من أهمها

الوثائق التي إنتقاها وجمعها (ج. سالدانها J. Saldanha) تحت عنوان:

(Selections from State Papers, -Bombay regarding the East India Company's Persian Gulf (1600-1800). With A Summary of Events.

وتحتوي تلك الوثائق على مجموعة من التقارير التجارية والعسكرية والسياسية

عن منطقة الخليج العربي ، وتغطي فترة زمنية دامت قرنين من الزمان

(١٦٠٠ - ١٨٠٠ م). ويمكن اعتبار تلك الوثائق التي جمعها سالدانها مادة

كاملة وتكاد تكون كافية للكتابة عن تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية في

الخليج العربي في الفترة من عام ١٦٠٠م إلى عام ١٨٠٠م ، وهي الفترة التي

تم فيها إرساء أسس السياسة البريطانية والمحافظة على الامتيازات التي حظيت

بها الشركة البريطانية .

كذلك استعان البحث بمجموعة أخرى من الوثائق البريطانية المنشورة لنفس

المؤلف ج.سالدانها والتي تحمل عنوان : (The Persian Gulf Precis). وتتكون

تلك المجموعة من ثمان مجلدات اعتمد البحث بصورة رئيسية على مجلدين

مهمين منها ، المجلد الثاني Vol.11 الذي يحمل عنوان :

(Precis Of Correspondence Regarding the Affairs of the Persian Gulf)

والمجلد الثامن Vol.V111 الذي يحمل عنوان :

(Precis On Commerce And Communication In The Persian Gulf, 1801-1905).

كذلك تأتي المجموعة الرابعة والعشرين من مختارات سجلات حكومة بومباي

والتي طبعت في عام ١٨٥٦م في مدينة بومباي تحت عنوان :

(Selection from the Records of the Bombay Government, No.XXIV)

في مقدمة الوثائق البريطانية المنشورة التي اعتمد عليها البحث بصورة رئيسية

والتي تحتوي على تقارير تاريخية دونها عدد من الوكلاء والمقيمين البريطانيين

في منطقة الخليج العربي . وترجع أهمية تلك التقارير إلى الصفة الرسمية التي

حملها هؤلاء الوكلاء والمقيمين البريطانيين لأنها جاءت بمعلومات دونوها عن

أماكن زاروها بأنفسهم في فترة معاصرة للفترة التاريخية التي يتناولها البحث. كذلك ترجع أهمية تلك التقارير إلى أنها تفصح عن السياسة البريطانية في الخليج العربي في تلك الفترة نظراً لأن أمور الخليج على الصعيد البريطاني كانت متروكة لشركة الهند الشرقية البريطانية .

كذلك توجد مجموعتان من الوثائق البريطانية المنشورة تتناول فترة مبكرة من الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية. تتكون المجموعة الأولى من ثلاث مجلدات تحت عنوان:

(The Annals of the Honorable East India Company. By John Bruce, London, 1810).

وتتكون المجموعة الثانية من ستة مجلدات تحت عنوان:

(Letters Received By the East India Company from Its Servants in the East. By Foster. W. London, 1899).

من جانب آخر تأتي المصادر والكتابات الهندية باللغة الأوردية التي زودني بها الأستاذ الدكتور/ خليل عبد الحميد عبد العال ، المشرف على هذا البحث ، (يرحمه الله) ، على درجة كبيرة من الأهمية للتعرف على وجهة النظر الهندية — هندوسية وإسلامية — في علاقة شركة الهند الشرقية البريطانية بالدويلات الهندية المختلفة طوال فترة وجودها في شبه القارة الهندية.

ومن أهم تلك المصادر والكتابات الأوردية كتاب "دلهى كا آخري يادجر مشاعره" للمؤلف ميرزا فرحت الله بيچ. وكتاب "أسباب بغاوت هند" للمفكر السير سيد أحمد خان. وكتاب "تذكرة" لمولانا أبو الكلام آزاد. كذلك زودني الدكتور خليل بعدد كبير من الكتب الوثائقية البريطانية التي تتعلق بتاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية ومراحل تطور نفوذها في شبه القارة الهندية وصراعها مع منافسيها من الهنود الوطنيين والشركات الأوروبية مثل شركة الهند الشرقية الفرنسية ، وكذلك انهيارها وأسباب ثورة الإستقلال الهندي عام ١٨٥٧م التي

أدت إلى الإطاحة بالشركة البريطانية. ولعل من أهم تلك الكتب الوثائقية البريطانية ما يلي:

- Ramsy Muir, (1765-1858), The Making Of British India, Manchester, 1923.
- Marshman, J.C., History of India, London, Vols 3, 1847
- Ludlow, J.M., British India, Considered With Reference To the Mutinies Of 1875, Cambridge.
- J.W., Kaye, A History Of The Sepoy, London, 1986.
- Campell, C., Narrative of The Indian Revolt, London 1858.
- James Wise, The Muhammadans Of Eastern Bengal, Calcutta, 1849.

وغيرها من الكتب الوثائقية والمصادر البريطانية. بالإضافة - بطبيعة الحال - إلى ما جمعه الباحث من وثائق ومصادر ومراجع مختلفة باللغة الإنجليزية والعربية خلال زيارته لمراكز الوثائق في بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة أثناء فترة إعداد هذا البحث.

وأخيرا لا يسع الباحث إلا أن يعترف بفضل الأستاذ الدكتور/ خليل عبد الحميد عبد العال (يرحمه الله) - المشرف على هذا البحث - وأن يقدم أسمى آيات الشكر والعرفان على كل ما قدمه له من عون ونصائح وإرشادات جنبته الوقوع في الكثير من الأخطاء، وعلى ما بذله من جهد وإستغلال لوقته الثمين مما كلن له الأثر الكبير في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

كذلك يقضي واجب الوفاء أن يقدم الباحث خالص الشكر والإمتنان إلى وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات التي أرسلتني للقيام بهذا البحث في جمهورية مصر العربية الشقيقة. كذلك أقدم خالص الشكر إلى كل من زودني بالمساعدة والنصح أثناء عملي في البحث، وأخص بالذكر الأستاذ/ أشرف جابر بقسم الحضارة بكلية الآداب، جامعة الأسكندرية والمرحوم الأستاذ / أنور محمد اللذين تجشما عبء مساعدتي في قراءة الوثائق البريطانية غير المنشورة وغير

الواضحة. وكذلك يخص الباحث بالشكر الأخ الأستاذ/ محمد عبد الله فارس في الإمارات، والأستاذ/ نبيل القوادري في لندن، والعاملين والموظفين في مكتبة دار الوثائق الوطنية في أبو ظبي، ومكتبة الدراسات الشرقية والأفريقية (S.O.A.S.) التابعة لجامعة لندن، ومكتبة سجلات وزارة الهند في لندن
India Office Records Library .

والله من وراء القصد،،
علي عبد الله أحمد فارس
الإسكندرية ١ / ٨ / ١٩٩٢م

الفصل الأول

الوجود البريطاني في الهند

من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية

أولاً: تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠م:

- (١) الرحلات البريطانية الأولى إلى الشرق.
- (٢) المرسوم الملكي الخاص بقيام شركة الهند الشرقية البريطانية.

ثانياً: الوجود البريطاني في بحر الشرق والمنافسة الأوروبية.

ثالثاً: الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية:

- (١) الاستقرار البريطاني المبكر في الهند.
 - (٢) نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية.
 - (٣) عوائق نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندي.
- أ- النزعة الاستقلالية في البنغال وسيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية.
- ب - الماراثا والنزاع البحري مع شركة الهند الشرقية البريطانية.
- ج - الصراع البريطاني الفرنسي في الهند في القرن الثامن عشر.

رابعاً: التنظيم الإداري للشركة وعلاقتها الدستورية بالتاج البريطاني.

الفصل الأول الوجود البريطاني في الهند من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية

لعبت الشركات التجارية التي أسستها الدول الاستعمارية الأوروبية والتي أطلقت عليها إسما واحدا تقريبا - شركة الهند الشرقية^١ - دورا رئيسيا في عملية التسلل الاستعماري إلى الشرق بما فيه الخليج العربي (الفارسي)^٢.

^١ أغرت التجارة فيما وراء البحار الكثير من التجار الأوروبيين من جنسيات متعددة على تشجيع حكوماتهم لتأسيس عدد كبير من شركات الهند الشرقية. فتأسست شركة الهند الشرقية البريطانية في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٦٠٠م بموجب مرسوم ملكي من الملكة إليزابيث. وتأسست شركة الهند الشرقية الهولندية في عام ١٦٠٢م من خلال ربط ودمج عدة تجمعات تجارية صغيرة في هولندا. بينما تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية في عام ١٦٦٤م بفضل مجهودات كولبير Colbert وزير المالية الفرنسي ولويس الرابع عشر (Louis XIV) ملك فرنسا علاوة على ذلك تأسست شركات أوروبية تجارية صغيرة أخرى مثل شركة الهند الشرقية الاسكتلندية وشركة الهند الشرقية السويدية وشركة الهند الشرقية الدانمركية وشركة الهند الشرقية النمساوية وشركة هامبورج الحرة وشركة جمهورية فينيسيا وغيرها من الشركات. ولكن باستثناء الشركة الدانمركية التي استمرت في نشاطها قرابة ستين عاما فإن جميع الشركات الأخرى قد فشلت بعد سنوات قليلة من تأسيسها إما بسبب قلة رأس المال أو بسبب افتقارها للقوة الدبلوماسية والمعونة العسكرية البحرية. أنظر:

-Palmer, R.R. A History Of The Modern World, New York, 1966, P. 227

— أنظر أيضا :

-Furber, H., Rival Empires of Trade in The Orient (1600-1800), Oxford, 1976, pp. 211-229

^٢ تطلق معظم المصادر والمراجع الأجنبية على الخليج العربي اسم (الخليج الفارسي) كما تتمسك إيران باسم الخليج الفارسي حتى وقتنا الحاضر. ولتوضيح الأصول التاريخية لتسمية الخليج يمكن الرجوع إلى المصادر والمراجع التالية:

-Owen Roberic., The Golden Bubble, Arabian Gulf Documentary, London, 1957, pp. 13-16.

- د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٩٣-٩٥.

-Adamiyat, F. Bahrein Islands, A legal And Diplomatic Study Of The British-Iranian Controversy New York, 1955, PP. 1-52

وقد كانت تلك الشركات تمثل الطلائع الأولى التي وصلت إلى مياه الشرق لتعمل في التجارة، ومهدت لدولها الطريق من ثم لفرض الإحتكار التجاري والإحتلال العسكري والسيطرة السياسية. وقد ساعد تلك الشركات على لعب ذلك الدور طبيعة تكوينها كشركات مساهمة ذات تمويل ضخم لا تخضع للروتين الحكومي، ولذلك اتصف عملها بالسرعة والجرأة وروح المغامرة.^١ ولم تلبث هذه الشركات أن تحولت شيئاً فشيئاً لتصبح قوة بحرية هائلة، خاصة شركة الهند الشرقية البريطانية التي أصبحت وظلت لفترة طويلة مؤسسة كبرى تحكم معظم أنحاء شبه القارة الهندية.

أولاً : تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠م:
(١) الرحلات البريطانية الأولى إلى الشرق:

قاد الرحالة البريطانيون وعلى رأسهم توماس ستيفنس Thomas Stephens الطريق للنفوذ البريطاني لغزو شبه القارة الهندية. وتعتبر محاولات هؤلاء الرحالة بواكير الاستعمار البريطاني في تلك الأنحاء. وكان الهدف الرئيسي لتلك الرحلات البريطانية الحصول على البهارات والتوابل التي كانت تشتهر بها جزر الهند الشرقية والهند * على وجه الخصوص . ويعتبر توماس ستيفنس أول إنجليزي أقام بالهند، وصار في عام ١٥٧٩م مديراً لكلية الجزويت

^١ محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨٢، ص ١٦٣.

* لفظة Bharat كما تنطق و Bharata كما تكتب هي اسم (الهند) الرسمي والشعبي على التوالي. وثمة صلة وثيقة بين هذه اللفظة وكلمة (بهارات) العربية، التي تعني التوابل. ومن ثم فإن (الهند) تعني (أرض البهارات). أنظر :

- Sachchidananda, B., A Dictionary Of India History, University Of Calcutta, 1967, p. 444.

في جوا ويقال أن الرسائل التي كتبها لوالده انتشرت في إنجلترا وخلقت رغبة عامة واهتماما للاتصال المباشر مع الشرق.^١

ومن ناحية أخرى يذكر لوريمر،^٢ قيام بعض الأشخاص برحلة برية إلى الهند في عام ١٥٨٣م بدأوها من طرابلس الشام ثم نزلوا في الفرات إلى الفالوجة ثم إلى بغداد فنهر دجلة والبصرة ومنها إلى الخليج العربي وهرمز، وهناك قبضت عليهم السلطات البرتغالية لاشتباهاها في أن يكونوا جواسيس، ثم أرسلوا بعد ذلك إلى سجن جوا Goa على الساحل الهندي حيث بقوا فترة من الزمن. وقدر لأحدهم وهو فيتش Fitch أن يعود إلى وطنه إنجلترا في عام ١٥٩١م، وهناك أشاع بين مواطنيه رغبة عارمة واهتماما شديدا للتجارة والاستكشاف في بلاد الشرق.

وقد جمع فيتش Fitch كمية من المعلومات كانت ذات أهمية عظمى للتجار البريطانيين وتناولت تلك المعلومات كافة التفاصيل المتعلقة بالتجارة في الهند وبورما وسيام. ودرس البريطانيون هذه المعلومات دراسة دقيقة لعدة سنوات مما أدى في النهاية - كما يقال - إلى تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية بعد ذلك بتسع سنوات.^٣

ثم توالى الرحلات البحرية البريطانية إلى بحار الشرق تباعا. فبعد انتصار البريطانيين على الأسطول الأسباني في معركة الأرمادا Armada،^٤ البحرية

^١ Robert, P.E., History Of British India Under The Company And The Crown, 1952, p.21.

^٢ ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول الطبعة الثالثة، الدوحة، قطر، بدون تاريخ، ص ١٩.

^٣ Mukhejee, R., The Rise And Fall Of The East India Company, Bombay, 1973, p. 64.

^٤ حاولت أسبانيا غزو إنجلترا في نهاية القرن السادس عشر الميلادي بالأرمادا التي لا تقهر "The Invincible Armada" أو التي عرفت أيضا بلسم "Armada Armata Arms" فكانت الهزيمة الشهيرة في عام ١٥٨٨م لأسبانيا كقوة بحرية. فالأرمادا إذاً هو الأسطول الحربي الأسباني، وإليه تنسب المعركة التي دارت بين البريطانيين والأسبان في عام ١٥٨٨م، حيث دمرت العواصف العاتية معظم سفن ذلك الأسطول..

في عام ١٥٨٨م بسنوات قليلة سمحت الملكة اليزابيث ملكة إنجلترا لبعض التجار البريطانيين بالإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح. فوصل جيمس لانكستر J. Lancaster في عام ١٥٩١ إلى شبه جزيرة الملايو، لكن قائد رحلته جورج ريموند George Raymond غرق بسفينته في حين دفعت الرياح بلانكستر بعيدا، مما اضطره إلى العودة إلى إنجلترا على ظهر زورق فرنسي في شهر مايو ١٥٩٤م.

ودفعت ممارسة التجارة مع منتجات الشرق - بالإضافة إلى حب الإستكشاف وروح المغامرة - بعدد من التجار البريطانيين (قدر عددهم بـ ١٠١ تجارا) إلى أن يؤسسوا فيما بينهم في الرابع والعشرين من سبتمبر عام ١٥٩٩م شركة تجارية برأس مال قدره ثلاثون ألفا ومائة وثلاثة وثلاثون جنيه (٣٠١٣٣ جنيه) وطلبوا من الملكة اليزابيث نيل براءة لحقوق الإمتيازات. وتأخرت الإجابة على طلبهم لترقب الحكومة البريطانية عقد الهدنة لإنهاء الحرب الطويلة مع أسبانيا التي كانت آنذاك قد ضمت إلى تاجها البرتغال وممتلكاتها في جزر الهند الشرقية، ولم تكن الحكومة البريطانية ترغب في تعريض فرص التسوية للخطر.^٢

(٢) المرسوم الملكي الخاص بقيام شركة الهند الشرقية البريطانية:

وفي العام التالي كانت البوادر أفضل. ففي الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٦٠٠م إنتقت مجموعة التجار البريطانيين وضاعفت إستراكتها فارتفع رأس مالها إلى ثمان وستين ألفا وثلاثمائة وثلاثة وسبعين جنيها إسترلينيا

أنظر: د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٦٣.
أنظر أيضا:

-Gardner, B., The East India Company. A History, London, 1971, p. 17

^١ Robert, P.E., Op. Cit., p. 22

^٢Shafaat, A. Khan., The East India Trade In The-XVII th Century In Its Political And Economic Aspects, New Delhi, N.D.P.2.

(٦٨٣٧٣ جنيها). وقامت المجموعة بشراء السفن ، ثم طلبت مرة أخرى الإذن بالتجارة في بلاد الشرق.^١ وفي ليلة رأس السنة الميلادية من عام ١٦٠٠م قررت الملكة إليزابيث التي كانت معروفة بصرامتها وشِدَّتْها التوقيع على المرسوم الخاص بقيام " شركة مدراء وتجار لندن للمتاجرة في جزر الهند الشرقية ":

Company Of Governors And Merchants Of London, Trading Into The East Indies

وقد عرفت هذه الشركة فيما بعد باسم "شركة الهند الشرقية البريطانية".^٢ وصدر المرسوم الملكي بتأسيسها ويسري مفعوله لمدة خمس عشرة سنة. وجاء في نصه أنه قد تقدم إلى الملكة بعض رعاياها: "يلتمسون إذنًا ملكيًا بالإتجار مع الهند الشرقية وذلك على نفقتهم وتحت مسئوليتهم، وأنه من أجل شرف الوطن البريطاني، ومن أجل إثراء الملاحة ورفع شأنها، ومن أجل رقي التجارة المشروعة، وتشجيع رعايا الوطن في مشروعاتهم يسمح لهؤلاء الرعايا في رحلة أو أكثر، يستخدمون فيها القوارب والسفن التي تنقلهم وبضائعهم إلى جزر الهند الشرقية".^٣

ويستطرد المرسوم الملكي فينص على حق الشركة في إحتكار التجارة وامتيازاتها في الجمارك، وتنظيم تحويل العملة،^٤ ومنح تصاريح في ظروف

¹Robert, P.E, Op. Cit., p. 23.

²Gardner, B., Op. Cit., p. 17, p. 21.

أنظر أيضا:

- Woodruff, P., The Men Who Ruled India. Vol. I, The Founders, London, 1955, p. 20.

أنظر أيضا:

- Mukherjee, R., Op. Cit., p. 66.

³John Bruce., Annals Of The Honorable East India Company From 1600 To 1707-8, Vol. I, London, 1810, p. 136.

أنظر أيضا:

- Kaye, J.W., The Administration Of The East Indian Company, London, 1853, p.109.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي. دراسة وثائقية، دار المريخ. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٠١هـ/١٩٨١م ص ١٤.

محددة لأي شخص بريطاني للإبحار في الهند الشرقية.^١ كما نص المرسوم الملكي على تخويل الشركة البريطانية سلطة سن أو إلغاء القوانين المحلية شريطة ألا تتعارض تلك القوانين مع ما يسري من قوانين في إنجلترا. كما سمح المرسوم الملكي للشركة بتصدير أي بضائع غير محظورة من بريطانيا خلال الرحلات الأربع الأولى إلى بحار الشرق وتعفى تلك البضائع من كافة الرسوم. وأن تحمل تلك الرحلات ذهباً وفضة بما قيمته ثلاثين ألف جنيه إسترليني.^٢

وقد قبل تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية من قبل البريطانيين بترحاب بالغ — كما يذكر أحد الباحثين — بسبب لهفتهم على بلوغ ثروات جزر الهند الشرقية.^٣

ومن المهم تاريخياً الإشارة هنا إلى أن مجموعة التجار الذين مثلوا بل وكونوا شركة الهند الشرقية البريطانية لم تكن لديهم معلومات أساسية عن الشرق.^٤ كما كان عليهم أن يجابهوا منافسة خطيرة في البحار الهندية. فقد تمتع الأسبان والبرتغاليون على مدى أكثر من قرن من الزمان (١٤٩٨-١٦١٢م) بالسيطرة على تلك البحار، كما كان الهولنديون قد وصلوا بنشاطاتهم إلى بلاد الشرق. ومن ثم كان على شركة الهند الشرقية البريطانية أن تواجه صعوبات جمة لترسيخ دعائم نفوذها في الهند وبلاد الشرق.

ثانياً : الوجود البريطاني في بحار الشرق والمنافسة الأوروبية:

كان البرتغاليون أول من وصل إلى ساحة تجارة الهند الشرقية، فقد اكتشفوا الطريق البحري إلى الهند ، وطردهوا التجار المسلمين وسفنهم من المحيط

^١ John Bruce, Op. Cit., Vol. I, p. 137.

^٢ Ibid., p. 137.

^٣ Clark, D.M. And David Eldredge. (esd.), India Yesterday And Today, London, 1970, p. 113.

^٤ Robert, P.E., Op. Cit., p. 24.

الهندي، وكانوا بذلك يمثلون الرواد الأوائل في مجال التجارة. وقد أقام البرتغاليون الحصون وأنشأوا الحاميات المجهزة بالذخائر وأدوات الحرب واستولوا وسيطروا على الأقاليم وشنوا الحروب ومارسوا التجارة المسلحة وأشاعوا الرعب والتجأوا إلى تجنيد وتدريب الهنود من أجل دعم جيوشهم وانتهزوا أيضا فرصة التراحم والتنافس بين الأمراء الآسيويين في تدعيم بناء إمبراطوريتهم.^١ وتظهر ضخامة تلك الإمبراطورية من نظرة سريعة إلى خريطةها في الشرق وتقسيماتها الإدارية. فقد كانت جوا Goa على الساحل الغربي للهند المقر الرئيسي للإمبراطورية البرتغالية، في حين كانت ممتلكاتها تمتد من رأس الرجاء الصالح إلى البحر الأحمر، ومن جنوب بلاد العرب حتى مدخل الخليج العربي، ومن مدخل الخليج العربي إلى مصب نهر السند. ومع ذلك لم تكن الإمبراطورية البرتغالية متناصفة التركيب، فهي لم تزد عن كونها جزر إستراتيجية ومواقع ساحلية شيدت فيها قلاع كبيرة وهي مفصولة عن بعضها البعض ولا تكون كيانا سياسيا وعسكريا متماسكا.^٢ كما كان تأثير البرتغاليين في التجارة الأوروبية - الآسيوية محدودا وضئيلا.^٣

وعلى الرغم من أن البرتغاليين كانوا يمثلون طلائع الإستعمار الغربي في بحار الشرق إلا أنهم فقدوا نفوذهم في عالم التجارة الهندية في القرن السابع عشر الميلادي وذلك لأسباب عديدة، فقد إشتهروا بالتعصب الديني، ومارسوا أنشطة تجارية سرية. كذلك كان كشف البرازيل عاملا من العوامل التي جذبت النشاط

^١Tara Chand., History Of The Freedom Movement In India, Vol. I, Delhi, Government Of India, 1965, P. 202.

أنظر أيضا:

- John Bruce., Op. Cit., Vol. I, pp. 23-25

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧، ص ٨١.

^٣Parkinson, C.N., Trade in Eastern Seas, London 1937, p. 9.

الإستعماري البرتغالي تجاه الغرب. فضلا على ذلك كانت المنافسة مع الشركات الأوروبية الأخرى التي كانت تحقد على رخاء البرتغال بسبب تجارتها الشرقية عاملا من عوامل ضعف نفوذ البرتغاليين في عالم التجارة الهندية.^١ وعلى الرغم مما بذله البرتغاليون من جهود كبيرة للاحتفاظ بسرية طريق الهند خوفا من المنافسة الدولية، إلا أن الهولنديين كانوا أول من صمم على إقحام مخاطر الطريق نحو الهند والإطاحة بكاپوس الإحتكار البرتغالي خاصة بعد إزدياد الطلب على توابل الشرق.^٢

ففى الوقت الذي كانت هولندا تمثل فيه رأس الحربة في حركة الإصلاح الديني، كانت أسبانيا والبرتغال قد اتحدتا في نظام فيدرالي تحت تاج واحد وكونتا حصنا للعقيدة الرومانية الكاثوليكية.^٣ وقد ثارت هولندا ضد النفوذ الأسباني البرتغالي وحصلت على استقلالها بإتحاد أقاليمها السبعة في عام ١٥٧٩م.^٤ ثم إستمرت العداوات والصراعات بين الهولنديين والبرتغاليين، وتمكنت هولندا بفضل تفوقها البحري وضخامة شركة الهند الشرقية الهولندية التي أسستها في عام ١٦٠٢م من طرد البرتغاليين من جزر التوابل ومضائق الملايو وسيلان ورأس الرجاء الصالح.^٥ وتوقع النفوذ البرتغالي في الساحل الغربي لشبه القارة الهندية إضافة إلى مستعمراتها في شرق أفريقيا وعمان وهرمز في الخليج العربي. بيد أن الهولنديين اتبعوا نفس النظم والمبادئ الإحتكارية من حيث الشراء بثمن منخفض والبيع بثمن باهظ، بالإضافة إلى إخضاع سكان تلك المناطق إلى إستغلال لا رحمة فيه ونظام حكم قاس للغاية.^٦

¹Majumdar, R.C., An Advanced History Of India, London, 1950, pp. 632- 633.

²Ibid., p. 634.

³Tara Chand, Op. Cit., p. 202.

⁴John Bruce, Op. Cit., Vol. I, p. 26.

⁵Tara Chand, Op. Cit., p. 203.

⁶ Tara Chand, op.cit., P. 203

أما البريطانيون فقد تأخروا كثيرا عن الهولنديين في انطلاقهم الإستعمارية في بحار الشرق. إذ أن أول رحلة للشركة البريطانية في بحار الشرق كانت بقيادة جيمس لانكستر J. Lancaster حيث أبحر بخمسة زوارق إلى البحار الشرقية في الثالث عشر من فبراير عام ١٦٠١م، وزار أتشن Achin في سومطرة، وقام بتسليم رسالة إلى ملكها من الملكة إليزابيث، ثم عاد إلى إنجلترا في سبتمبر عام ١٦٠٣م.^١ ثم تلت رحلة لانكستر رحلة ثانية قام بها مدلتون Middelton بين عامي ١٦٠٤م-١٦٠٦م حيث زار بنتام وجزر البهارات وأمبوينا Amboyna وغيرها.^٢ ولم ترسو سفن أي من الرحلتين السابقتين على ساحل الهند، حيث كانت إنجلترا آنذاك مشغولة في حربها مع التاج الموحد لأسبانيا والبرتغال، فروي تجنب المواجهة العسكرية نظرا لتفوق قوة البرتغال البحرية.^٣

وقد أظهر الهولنديون إستياءا شديدا لمجرد ظهور البريطانيين في بحار الشرق. ويمكن القول أن العداء بين بريطانيا والإمبراطورية الأسبانية - البرتغالية كان أقل من العداء بين البريطانيين والهولنديين في البحار الشرقية. ففي مرحلة مبكرة أدرك البريطاني أن الهولندي وليس البرتغالي هو العدو الحقيقي.^٤ وفي هذا الصدد يرى سير وليم هنتر W. Hunter * أن هولندا

^١Dodwell, M.A., Cambridge History Of India, Vol. V, British India (1497-1858), Delhi, 1968, p. 77, Chapter IV, The East India Company (1600-1740), By Sir William Foster.

انظر أيضا:

- Robert, P.E., Op.Cit.,p.25

وانظر أيضا:

- Gardner. B., Op, Cit., p. 25.

^٢Robert, P.E., Op. Cit., p. 25.

^٣د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٤-١٥.

^٤Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 635.

حولت ثورتها من أجل الإستقلال والتوسع إلى حرب منتصرة في المحيط ،
وامدت تلك الحرب إلى الشرق الأقصى ولم تكن تريد منافسا ثالثا كمكافأة للفوز
والنصر.^١

وعندما نقارن بين شركة الهند الشرقية البريطانية والشركة الهولندية نجد أن
الأخيرة تأسست في عام ١٦٠٢م - كما سبق الإشارة إلى ذلك - من خلال ربط
ودمج عدة تجمعات تجارية صغيرة في هولندا ، وبدأت برأس مال قدره ستمائة
وخمسون ألف جيلدر أي ما يوازي خمسمائة وأربعين ألف جنيه إسترليني
تقريبا^٢، في حين كان رأس مال الشركة البريطانية ثلاثين ألف جنيه إسترليني
تقريبا. * * وكانت الشركة البريطانية حتى عام ١٦١٠م قد أرسلت سبع عشر
سفينة إلى جزر الهند الشرقية في مقابل ستين سفينة للشركة الهولندية، كما كانت
الشركة الهولندية قوة عسكرية قوية تميزت بالتنظيم البحري وكانت تنظر إلى
الشركة البريطانية باعتبارها قوة مناوئة ودخيلة على تجارة كانت تعتبرها
احتكارا خاصا بها.^٣

وكانت سياسة الهولنديين في بحار الشرق تعمل في إطار هدفين، أولهما
الإنقاذ من أسبانيا وحليفاتها البرتغال وثانيهما الرغبة في الإستعمار وإنشاء

* إلتحق وليم هنتر (١٨٤٠-١٩٠٠م) بالخدمة المدنية الهندية في عام ١٨٦٢م. وكان كاتباً له العديد من
المؤلفات التاريخية عن الهند. أنظر:

-Sachchidananda. B., Op. Cit., p.432

^١ Roberts, P.E., Op. Cit., p. 31.

^٢Dodwell. M.A., Op. Cit., Vol. V, p. 30, Chapter II. The Dutch in India, by P. Geyl.

^٣Gardner. B, Op. Cit., p. 30.

* * ربما أخطأ جاردنر Gardner عندما أورد هذا الرقم فالرقم يمثل رأس مال الشركة البريطانية قبل صدور
مرسوم تأسيسها. أما رأس مالها بعد صدور المرسوم فكان ثمانية وستين ألف وثلاثمائة وثلاث وسبعين
جنيهاً إسترلينياً. أنظر:

- Gardner, B., Op. Cit., p. 21.

^٤ Gardner, B., Op. Cit., p. 30.

مستوطنات في الهند الشرقية لإحتكار التجارة في تلك المنطقة.^١ وقد حقق الهولنديون هدفهم الأول بإضمحلال نفوذ البرتغاليين التدريجي — كما أشير من قبل — أما تحقيق الهدف الثاني فقد وضعهم في منافسة عنيفة مع البريطانيين، ومن ثم أصبح الصدام وشيكا وحتميا بين الطرفين.

وتمثل ذلك الصدام في قيام كل من البريطانيين ناثانيل كورثوب Nathaniel Courthope والسير توماس ديل Sir Thomas Dale وجون جوردين John Jourdain بحملات على جزر الهند الشرقية الخاضعة لهولندا رغم أن الدولتين كانتا في حالة سلم في أوروبا. بيد أن النصر كان حليفا للهولنديين بفضل ما تمتعت به الشركة الهولندية من قوة وثراء أكثر من نظيرتها البريطانية. وقد تمكن الهولنديون في عام ١٦٢٠م في إحدى المعارك البحرية بين الجانبين في البحار الشرقية من قتل جون جوردين ومعظم البريطانيين في المستودع الأساسي للشركة البريطانية في جاوة.^٢ كذلك تمكن الهولنديون أيضا من طرد البريطانيين من لانتر Lanter وبولورن Pulorun في غضون عامي ١٦٢١م و١٦٢٢.^٣ وتبقى للبريطانيين مستودع في أمبوينل Amboyna التي كانت عاصمة للمصالح الهولندية في الشرق.^٤ وفي أمبوينل وقعت مذبحة في عام ١٦٢٣م راح ضحيتها الوكيل البريطاني "تاورسون" Towrson وثمانية عشر فردا من البريطانيين بالإضافة إلى عدد من الجنود اليابانيين، مما وضع حدا لأي إتفاق بين الجانبين وأثار كراهية عميقة في إنجلترا ضد الهولنديين.^٥ وفي إطار تلك الأحداث أخفق البريطانيون في إيجاد علاقات تجارية على نطاق واسع مع جزر الهند الشرقية المنتجة للتوابل. وبنجاح هولندا في الإبقاء على

^١Majumdar. R.C., Op. Cit., p. 635.

^٢Gardner, B., Op. Cit., p. 38.

^٣Robert, P.E., Op. Cit., p. 33.

^٤Gardner, B., Op. Cit., p. 38.

^٥Robert, P.E., Op. Cit., pp. 33-34.

سيطرتها على تلك الجزر وجه البريطانيون إهتمامهم بشكل جاد تجاه شبه القارة الهندية. وكان ذلك علامة بارزة ومهمة في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن السابع عشر الميلادي.

ثالثا : الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية:

(١) الإستقرار البريطاني المبكر في الهند:

في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٦٠٨م وصلت إلى الهند السفينة هكتور Huctor التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، في أول زيارة لسفن الشركة لشبه القارة الهندية ، بعد رحلة دامت ستة عشر شهرا^١، حيث رست عند مدخل نهر تابي Tapi . وكان قائد السفينة الكابتن وليم هوكنز W. Hawkins يحمل رسالة من (جيمس الأول) ملك إنجلترا إلى إمبراطور المغول (جهانجير) Jahangir * يطلب التجارة مع الهند.^٢ ولم يكن هوكنز غريبا عن الشرق وكان يتمتع بشخصية حازمة وطموحة وتلقى هوكنز ردا وديا من الإمبراطور الذي سمح له بالرسو على الساحل الهندي. ثم طلب هوكنز الإذن بإقامة مستودع للشركة البريطانية في سورات Surat ، إلا أن الحاكم الهندي هناك أخطره باستحالة ذلك دون أمر من الإمبراطور نفسه.^١ ولما كان

^١Woodruff, P., Op. Cit., p. 22.

* ولد الإمبراطور جهانجير في الحادي والثلاثين من أغسطس عام ١٥٦٩م. وكان أكبر أبناء الإمبراطور المغولي "أكبر" وقد خلفه في الحكم بعد موته في عام ١٦٠٥م. وعلى الرغم من أن غالبية المؤرخين يصفون جهانجير بأنه كان قائدا عديم القدرة إلا أنه تمكن من تثبيت دعائم الإمبراطورية الشاسعة التي ورثها عن والده، وتمكن من إخضاع الأفغان تحت سيطرته في عام ١٦١٢م، ولكن يؤخذ على جهانجير فشله في تقدير الحاجة المتزايدة لأسطول قوي للإمبراطورية المغولية واعتمد في جميع معاركه على المساعدة البحرية الأوربية مما أدى إلى تدفق النفوذ الأوروبي على إمبراطوريته من خلال ما كان يمنحه للأوروبيين من تسهيلات تجارية. وتوفي جهانجير في عام ١٦٢٧م، وعرف عنه حبه للرسم والتصوير وتميز حكمه بالعدل وبحسن علاقاته مع المسيحيين. أنظر:

-The Macmillan Family Encyclopedia, London, 1987, Vol. 11, p. 349.

^٢Foster, W., Early Travels In India (1583-1619), Oxford University Press, 1921, p. 62.

هناك أخطره باستحالة ذلك دون أمر من الإمبراطور نفسه.^١ ولما كان أول أهداف دبلوماسيّة هوكنز السعي إلى إنشاء ذلك المستودع فقد شدّ هوكنز الرحال إلى أجرا Agra حيث بلاط الإمبراطور وذلك في الأول من فبراير عام ١٦٠٩م.^٢

وفي الخامس عشر من أبريل عام ١٦٠٩م وصل هوكنز إلى بلاط الإمبراطور المغولي جهانجير الذي رحب به وأكرمه وزوجه مسيحية أرمنية.^٣ وقبل جهانجير فكرة إنشاء مستودع للشركة البريطانية في سورات.^٤ وكان البرتغاليون في سورات في ذلك الوقت يبذلون غاية الجهد لإبعاد هوكنز، وأسروا بالفعل بعض البحارة البريطانيين. وعندما احتج هوكنز على ذلك انهال القائد البرتغالي بالسب والإحتقار على إنجلترا وملكها.*^٥

وقد نجح البرتغاليون ، نظرا لما كان لهم من نفوذ في البلاط المغولي ، في عرقلة خطط هوكنز. وتراجع الإمبراطور جهانجير بالفعل عن قبوله لفكرة إنشاء مستودع في سورات مما أدى إلى فشل جهود هوكنز.^٦

وفي عام ١٦١١م تمكن الكابتن هيبون Hippon من إقامة محطة تجارية في ماسوليباتام Masulipatam وهو ميناء بحري لمملكة جولكندا الإسلامية.^٧ وعلى الرغم من إزدهار هذه المحطة التجارية لسنوات عديدة

^١Gardner, B., Op. Cit., p. 32.

^٢د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

^٣Dodwell, M. A., Op. Cit., Vol. V, p. 77.

^٤Gardner, B., Op. Cit., p. 32.

^٥Woodruff, P., Op. Cit., p. 23.

* تعرض القائد البرتغالي إلى ملك إنجلترا ناعا إياه بأنه ملك لصيادي السمك وأنه ملك جزيرة لا أهمية لها: (The Proud Rascal Braved So Much As The Messenger Told Me Most Vilely Abusing His Majesty, Terming Him King Of Fishermen And Of An Island Of No Import), Ibid., p. 23.

^٦Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 636.

^٧Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. V, p. 88.

** تقع مملكة جولكندا الإسلامية بين الأفرع السفلى لنهري جودافاري وكريشنا. وتمتد مساحتها بمحاذاة ساحل باي Bay في البنغال. وقد حافظت مملكة جولكندا على استقلالها حتى عام ١٦٨٧م عندما أغار عليها الإمبراطور المغولي أورانجزيب واستطاع أن يحكم قبضته على المملكة ثم يضمها في النهاية إلى ممتلكات الإمبراطورية المغولية أنظر :

إلا أن البريطانيين إضطروا إلى ترك ذلك المكان في عام ١٦٢٨م بضغط من الهولنديين.^١

ويعتبر عام ١٦١٢م عاما بارزا في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية. ففي ذلك العام (التي أبحرت فيه الرحلة التاسعة للشركة) تمكن الكابتن بسب Best من الانتصار على البرتغاليين في سوالي Swally (بالقرب من سورات) في التاسع والعشرين من نوفمبر،^٢ وقضى على القراصنة الذين كانوا يعترضون طريق الحج إلى مكة. وكان ميناء سورات هو نقطة الإنطلاق والعودة لكل الحجاج المتوجهين إلى مكة ، والعائدين منها، كما كان يحتل المكان المناسب لتجار الإمبراطورية المغولية الذين كانوا يرسلون السفن إلى الخليج العربي والبحر الأحمر.^٣ وقد أدى ذلك الانتصار الذي حققه الكابتن (بسب) إلى رضا الإمبراطور المغولي على البريطانيين والشك في قوة البرتغاليين.^٤ ورأى الإمبراطور أنه من الأفضل لذلك أن يتعامل تجاره مع سفن الشركة البريطانية.^٥ وعلاوة على ذلك تمكنت شركة الهند الشرقية البريطانية من تحقيق غرضها في الحصول على تصريح ببناء مستودع تجاري في سورات في أوائل عام ١٦١٣م تحول بعد ذلك إلى وكالة برئاسة توماس ألدورث Thomas Aldorth.^٦

-Sachchidananda. B.M, Op. Cit., pp. 381-382.

=

^١Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 637.

^٢John Bruce., Op. Cit., Vol. I., P.163.

^٣Wheeler. J. T., India Under British Rule From Foundation Of The East India Company, Delhi, 1986, p.3.

^٤ محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص ١٧٠.

^٥Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 4.

^٦Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. V, p. 79.

*يعزى إلى حاكم ولاية جوجرات Gujarat على الساحل الغربي للهند الموافقة، بعد تردد. على السماح للشركة البريطانية بإقامة ذلك المستودع بموجب إتفاق خاص نص على أن يكون المستودع بالإيجار وليس تملكا . أنظر:

-Morland, W.H., A Short History Of India, London, 1962, pp. 233-239.

ولم يكن ذلك الانتصار الذي حققته الشركة البريطانية على البرتغاليين هو نهاية المطاف. فقد كانت ثمة عقبات كان على الشركة أن تجتازها، عقبات تمثلت في كل من البرتغاليين والمعارضين من الهنود في عمق الأراضي الهندية. واستمرت عملية تخطي تلك العقبات خلال المائتي سنة التالية حتى تتمكن الشركة البريطانية من الحفاظ على وجودها وإستمرارية تجارتها.

وهكذا تغيرت طبيعة الأمور بعد عام ١٦١٣م وتمكنت الشركة — إضافة إلى وكالتها في سورات — من تأسيس وكالات ثانوية في "أحمد أباد" Ahmed Abad وبورهانپور Burhanpur وفي قلب الممتلكات المغولية في "أجمير Ajmer" وأجرا Agra. وكانت بضائع هذه الوكالات تخضع للرسم الجمركية المغولية بنسبة ٣,٥% فقط.^٢

وفي خطوة جريئة ومهمة في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية قررت الشركة نقل المزايا التي حصلت عليها إلى إنجلترا بكل السبل، فاقترحت على الملك جيمس الأول أن يرسل إلى بلاط الإمبراطور المغولي جهانجير مبعوثا ملكيا لعقد معاهدة تضع أسسا ثابتة ومنظمة للتجارة بين الدولتين،^٣ على أساس أن البلاطات الشرقية تهتم برسل الملوك ولا تعبأ بممثلي طوائف من التجار،^٤ ووقع إختيار الملك على السير توماس روي Sir Thomas Roe لما كان يتمتع به من مزايا عقلية وشخصية.^٥

وأبحر توماس روي من لندن في الثاني من فبراير عام ١٦١٥م حاملا رسالة جيمس الأول التي تضمنت الرغبة في قيام تبادل تجاري منظم بين الطرفين.^٦

^١Robert. P.E., Op. Cit., p. 35.

^٢John Bruce.,Op. Cit., Vol. I. p.164.

^٣Dodwell. M.A., Op. Cit., Vol. V. P. 80.

^٤د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨.

^٥Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 637.

^٦Foster, W., Letters Received By The East India Company From Its Servants In The East, Vol. III, 1615, London, 1899, p. xxxix.

ووصل روي Roe إلى سورات في التاسع عشر من سبتمبر علم ١٦١٥م حاملا هدايا فخمة إلى إمبراطور المغول باسم الشركة البريطانية. وقد سر جهانجير بالسير توماس روي الذي ظل يحاول إبرام معاهدة تجارية مكتوبة تمنح الشركة حقوق الإحتكار في تجارة بريطانيا مع الهند.^١ وحصل روي في النهاية على وعد من الإمبراطور المغولي بذلك، إلا أن آصف خان Asaf Khan رئيس الوزراء المغولي عارض بشدة عقد أي إتفاق تجاري وأصر على أن الفرمانات المغولية تكفي لتنظيم التجارة في أرض المغول.^٢ ورغم تلك المعارضة فقد إستطاع روي Roe الحصول — نظرا لعلاقاته الممتازة مع الأمير خورم Khurram (الإمبراطور شاه جيهان Shah Jahan فيما بعد في الفترة من عام ١٦٢٨ إلى عام ١٦٥٨م) — على ما حافظ به على وضع البريطانيين في سورات. وبدأت صورة وكالة سورات تتبلور قبل أن يغادر روي Roe بلاط المغول حيث أصبح لتلك الوكالة رئيسا ومجلسا، ثم تحولت سورات إلى رئاسة آلت إليها إدارة الوكالات الأخرى الثانوية في "أحمد أباد" و"بورهانپور" و "أجمير" و "أجرا".^٣

وقبل رحيل توماس روي إلى لندن في فبراير عام ١٦١٩م حصل على فرمان جديد كان أكثر أهمية من فرمان الذي منح بعد هزيمة البرتغاليين البحرية في سوالي. وقد ركزت مواد هذا فرمان الأساسية على تحسين نصيب الشركة البريطانية وموظفيها في وكالتي سورات وأجرا، ومنحت الشركة أساسا للحكم الذاتي في الهند من قبل الحكومة المغولية.^٤ ويعتبر ذلك إنجاز كبير للشركة

^١Gardner, B., Op. Cit., pp. 36-37.

^٢Wooderuff, P., Op. Cit., pp. 32-33.

^٣د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨.

^٤Gardner, B., Op. Cit., p. 37.

البريطانية لأنه كان يمثل اللبنة الأولى نحو تزايد النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية.

(٢) نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية :

سعى البريطانيون بعد ذلك للبحث عن أماكن أخرى في شبه القارة الهندية لإقامة وكالات تجارية لا ينافسهم فيها غيرهم من الأوروبيين. وفي هذا الإطار تمكن فرانسيس داي Francis Day في عام ١٦٤٠ من الحصول على قطعة أرض صغيرة تبعد حوالي مائتين وثلاثين ميلا جنوب ماسوليباتام Masulipatam من أحد الراجات الهنود، كما حصل على تصريح لبناء محطة تجارية أطلق عليها اسم قلعة سان جورج Fort St. George. وحول مدافع هذه المحطة المحمية قامت خلال سنوات قليلة بلدة مدراس Madras التي أصبحت وكالة مستقلة في عام ١٦٥٣ م.^١ ويمثل كل ما قام به فرانسيس داي أول حيازة للشركة البريطانية لأرض هندية رغم معارضة مجلس مدراء الشركة في لندن لتلك الخطوة بسبب تكلفتها الباهظة وما تتطلبه حيازة تلك الأرض من إجراءات لحمايتها بصورة دائمة.^٢

وأعقب ذلك الوجود البريطاني تحول إهتمام شركة الهند الشرقية البريطانية إلى البنغال. فطلبت الشركة من حاكم البنغال المغولي في عام ١٦٥٠ م السماح

^١ Majumdar, R. C., Op. Cit., pp. 635-636.

أنظر أيضا:

- Robert, P.E., Op. Cit., pp. 37-38

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

• خلال الأعوام الأخيرة من القرن السابع عشر الميلادي نمت وكالة مدراس نموا كبيرا وأصبحت إمارة مستقلة تتفوق على وكالة سورات التي أصبحت تعاني في تلك الفترة من القلاقل التي اجتاحت الأراضي الهندية القريبة منها. أنظر:

- Wheeler, J.T., Op. Cit., pp. 23-24

لها بممارسة نشاطها التجاري بالبنغال، ومنح الشركة الترخيص بذلك.^١ وبالرغم من أن الإمبراطورية المغولية لم تكن - آنذاك - تسمح للبريطانيين بتحقيق أي توسع إقليمي، إلا أن البريطانيين تمكنوا بالفعل في عام ١٦٥٠م من إقامة وكالة تجارية في هوجلي Hughli بيد أن هذه الوكالة التجارية كانت تقع على بعد كبير من مدراس حيث الوكالة البريطانية الرئيسية، ومن ثم كان من الصعب حمايتها تماماً أو السيطرة كلية عليها.^٢

أما بومباي Bombay فكانت من ممتلكات البرتغال ثم قدمتها كأفضل ميناء في الهند إلى ملك إنجلترا تشارلز الثاني كجزء من صفقة زواجه بالأميرة كاترين البورجانييه Catherine of Branganza في عام ١٦٦١م. وقد تنبأ نائب الحاكم البرتغالي في جوا Goa بمصير الهند في أعقاب ذلك فكتب يقول: "ستفقد الهند في نفس اليوم الذي يستقر فيه البريطانيون في بومباي".^٣

وبهذا الشكل فإن بومباي لم تكن من ممتلكات الشركة البريطانية. وإنما كانت من ممتلكات التاج البريطاني. وقد أرسل الملك تشارلز الثاني السير إبراهيم شيمان E. Shibman ليتسلم بومباي من البرتغاليين. وتم له ذلك في عام ١٦٦٥م.^٤ ولم يكن تشارلز الثاني - مثل معظم معاصريه - قد سمع عن هذا المكان من قبل. وقام الملك البريطاني بعد ذلك بتقديم ميناء بومباي إلى الشركة البريطانية لقاء قرض بلغت قيمته خمسين ألف جنيه إسترليني بفائدة قدرها ٦% مع تقاضي إيجار سنوي قيمته عشرة جنيهات إسترلينية.^٥ وفي عام ١٦٩٠م

^١Tara Chand, Op. Cit., p. 205.

^٢Robert, P. E, Op. Cit., p. 38.

^٣Ibid., p. 41.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.

^٥Gardner, B., Op. Cit., p. 42.

تمكن البريطانيون من إقامة وكالة تجارية في كلكتا وأطلقوا عليها اسم (قلعة ويليام) Fort William.¹

وهكذا نجحت الشركة البريطانية في تثبيت أقدامها بقوة في ثلاث وكالات رئيسية مهمة هي مدراس على ساحل كروماندول وبومباي على الساحل الغربي من شبه القارة الهندية وكلكتا في البنغال. إضافة إلى الوكالات التجارية الثانوية الأخرى.

وتعتبر الأعوام التي أعقبت ذلك عصرا ذهبيا للشركة البريطانية حيث ارتفعت أسهمها بشكل مضطرد، ووصل سعر السهم إلى مائة وثلاثين جنيها إسترلينا في عام ١٦٦٩م، ومائتين وخمس وأربعين جنيها إسترلينا في عام ١٦٧٧م ومائتين وثمانين جنيها إسترلينا عام ١٦٨١م .. وتمتعت الشركة طوال تلك السنوات وحتى عام ١٦٨٣م بحماية ورعاية ملكية بريطانية تمثلت في المواثيق الملكية البريطانية التي عززت من مركز الشركة، مما أعطاهم الحق في ضرب العملة وإنشاء التحصينات وممارسة القضاء والتشريع على الرعايا البريطانيين المقيمين في الهند وإعلان الحرب وإبرام الصلح وعقد التحالفات مع الشعوب والأمم غير المسيحية.² أما بعد عام ١٦٨٣م فقد جابهت الشركة

¹Shidharan, C.K., A Maritime History of India, New Delhi, August 1965, p. 67.

² Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. V, p. 100.

* أورانجزيب Aurangzeb (١٦٥٩-١٧٠٧م) هو الإبن الثالث للإمبراطور شاه جيهان. تولى أورانجزيب مراكز إدارية وعسكرية مهمة قبل أن يصبح إمبراطورا. إذ كان نائبا لوالده مرتين في مقاطعة الدكن Decan ومرة واحدة في أفغانستان. وقد أظهر أورانجزيب قدرة فائقة في إدارة الحكم وتميز بالشجاعة. وعندما سقط والده الإمبراطور شاه جيهان على فراش المرض في عام ١٦٥٧م نشب نزاع بين أبنائه حول عرش الإمبراطورية. وبعد معارك طاحنة بين الأخوة، تمكن أورانجزيب من بسط سلطته على كافة أرجاء الإمبراطورية المغولية بعد أن قتل إخوته الثلاثة. وبعد أن وضع والده الإمبراطور شاه جيهان في السجن مدى الحياة. واعتلى أورانجزيب العرش رسميا في الثامن من يونيو عام ١٦٥٩م واتخذ لقب Alamajir بمعنى غازي العالم. أنظر:

- Encyclopedia Americana, Vol., 2, New York, 1983, p. 553.

-Sachchidananda, B., Op. Cit., pp. 81-84.

انظر ايضا:

البريطانية مرة أخرى الصعاب. فإذا كانت المحاولات الأولى للبريطانيين لتوطيد نفوذهم في الهند قد تزامنت مع حكم الأباطرة المغول الذين توافقت سياساتهم مع السياسة التجارية للشركة البريطانية طوال مائة وخمسين عاما تقريبا بسبب قوة الإمبراطورية المغولية وسيطرتها، فإن فترة الحكم المغولي التي أعقبت وفاة الإمبراطور أورانجزيب * في عام ١٧٠٧م — وهي فترة الضعف والانحلال أو فترة الأباطرة الدمى — قد شهدت أحداثا تاريخية وتحديات سياسية وعسكرية أثرت على مصالح الشركة البريطانية في شبه القارة الهندية وفي نشاطات وكالاتها التجارية. وكان على الشركة البريطانية، من ثم ، مواجهة تلك الأحداث والتحديات بما يناسبها من وسائل جديدة لحماية تلك المصالح التجارية والمكاسب السياسية.

وقد تمثلت تلك الأحداث والتحديات في النزعات الإستقلالية التي تبلورت في قيام الأسرات الحاكمة المستقلة في الولايات المختلفة للإمبراطورية مثل الدكن وأود والبنجاب والبنغال والمعارضة الهندوسية لخطر لشعب الماراتا في بونا، والمناوئة الفرنسية للبريطانيين في شبه القارة الهندية. ورغم تدخل خطوط تلك الأحداث والتحديات في كثير من الأحيان إلا أن دراسة كل منها بشكل مستقل أكثر مدعاة إلى فهمها وإلى فهم الوسائل البريطانية في مجابقتها. ويمكن تحديد تلك الأحداث والتحديات أو بلفظ آخر عوائق نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية إلى ثلاثة عوائق هي النزعة الإستقلالية في البنغال ، والماراتا والنزاع البحري مع الشركة البريطانية ، والصراع البريطاني الفرنسي في الهند في القرن الثامن عشر الميلادي.

(٣) عوائق نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية :

(أ) النزعة الإستقلالية في البنغال وسيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية:

كان قيام الأسرات الحاكمة المستقلة في الولايات الهندية المختلفة مثل الدكن Deccan وأود Oudh والبنجاب Punjab والبنغال Bengal من أهم

عوامل الإسراع بتقلص وتقطع أوصال الإمبراطورية المغولية. إذ كان حكام الولايات عادة - وبعد حكم طويل لها - ينقلون سلطاتهم إلى أبنائهم بعد ضملمن التصديق الشرعي الظاهري لذلك عن طريق تقديم الهدايا والرشاوي إلى الأباطرة وكبار المسؤولين في دلهي ^١.

وقد حكم البنغال سلسلة من الحكام الأكفاء القادرين. ففي العام الذي توفي فيه أورانجزيب (١٧٠٧م) كان "مرشد قولي خان" الذي عرف أيضا باسم "جعفر خان نصيري" نائبا للوالي على البنغال وأوريسا والمشراف على خزانة هاتين المنطقتين. ونظرا لإقامة الوالي "عظيم الشأن" في البلاط المغولي الإمبراطوري في الأعوام التي تلت وفاة أورانجزيب ، فقد أصبح مرشد قولي خان هو الحاكم الفعلي للبنغال. وعندما إعتلى "فروخسيار" عرش دلهي في عام ١٧١٣م عين مرشد قولي خان رسميا حاكما على البنغال ثم ضم إليه أيضا أوريسا في عام ١٧١٩م ^٢.

واتصف عهد مرشد قولي خان بالإدارة القوية الأمينة القادرة، وبإستتباب الأمن مما ضاعف من ثروة المنطقة ورفاهية سكانها. وبعد وفاة مرشد قولي خان في الثلاثين من يونيو عام ١٧٢٧م خلفه زوج إبنته "شجاع الدين محمد خان" الذي عهد إليه الإمبراطور أيضا بحكم بيهار في عام ١٧٣٣م. وامتاز عهده أيضا بالسلام والأمن والتقدم ^٣.

ومات شجاع الدين محمد خان في الثالث عشر من مارس عام ١٧٣٩م وخلفه إبنه "سر فراز خان" على حكم البنغال وبيهار وأوريسا، بيد أن العداوة نشبت بينه وبين إثنين من أكفأ وأقدر رجاله وهما "ألفاردي خان" وأخيه الأكبر

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال ، الشعوب الإسلامية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى.

١٩٨٩، ص ١٥٣-١٥٤.

^٢ د. خليل عبد الحميد عبد العال ، نفس المرجع ، ص ١٥٥.

^٣ د. خليل عبد الحميد عبد العال، نفس المرجع ، ص ١٥٥.

"حاجي أحمد". وتمكن أليفاردي خان من توجيه ضربة قاضية ضد خصمه "سراخ فراز خان" وقتله في معركة غيريا Gheria في العاشر من أبريل عام ١٧٤٠م ، ثم أعلن نفسه "نوابا" على الولايات الهندية الثلاث البنغال وبيهار وأوريسا. وحصل أليفاردي خان على موافقة الإمبراطور المغولي وتصديقه الشرعي عن طريق رشوة كبيرة قدمها إليه .^١ وظل أليفاردي خان حاكما على البنغال وأوريسا وبيهار حتى عام ١٧٥١م عندما فقد ولاية أوريسا على يد الماراثا الذين دخلوا في حروب طويلة ضده دامت عشرة أعوام (١٧٤٢-١٧٥١م) .^٢

ومات أليفاردي خان في التاسع من أبريل عام ١٧٥٦م وخلفه حفيده "سراج الدولة" الذي كان آنذاك في التاسعة عشر من عمره ، وعرف بسياسته الموالية للهندوس. ومن مظاهر تلك السياسة تعيينه أحد الهندوس ويدعى "موهان لال" وزيرا أول لماليته ومنحه لقب "مهارجا موهان لال بهادور" وزوده بعدد كبير من الحراس فرسانا ومشاة وأمر قواده جميعا ونبلاءه بطاعته والخضوع لأمره.^٣ وكان من أهم نتائج تلك السياسة أن واجه معارضة من "مير جعفر" زوج ابنته الذي كان سراج الدولة قد طرده من منصبه كقائد عام للجيش. ولهذا السبب نجد إثنين من المؤرخين المعاصرين - سيد غلام حسين خان طبطباتي و غلام حسين سليم* - يتخيلان عن النزعة الموضوعية فيما كتبوا عن حقبة سراج الدولة نتيجة كراهيتهما الشديدة له، ويرسمان له صورة قاتمة للغاية. أما مؤرخو القرن الثامن عشر الميلادي البريطانيون فقد أضافوا إلى ذلك عدم الدقة في الكتابة عن سراج الدولة وروجوا قصصا مليئة بالمبالغات لتشويه صورته

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال ، نفس المرجع ، ص ١٥٦ .

^٢ Ghulam. H. Tabatabai., Siyarul - Mukaharim, Trans. Eng. Notamanus, Calcutta, 1902, Vol. II, p. 188.

^٣ د. خليل عبد الحميد عبد العال، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

* يعتبر غلام حسين طبطباتي مؤلف كتاب سير المتأخرين، أحد مؤيدي مير جعفر وشركة الهند الشرقية =

والإفتراء عليه. ونتيجة لجهود المؤرخين الهندوس والمسلمين والغربيين في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي يمكن تقدير وتقويم الدور الذي لعبه سراج الدولة بموضوعية، خاصة فيما يتصل بسياسته نحو شركة الهند الشرقية البريطانية.

وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت على احتكاك سراج الدولة بشركة الهند الشرقية البريطانية في الهند لعل من أهمها الأمر الذي أصدره سراج الدولة بإلقاء القبض على "راجا راجبلا" (وهو من طائفة الهندوس وتولى وزارة الخزانة في البنغال بعد وفاة نواز أحمد خان شهاخت جانج) وأسرته متهما إياه بالتدليس والغش في الحسابات.¹ ومنعت سلطات شركة الهند الشرقية البريطانية في كلكتا تنفيذ أمر القبض على أسرة راجا راجبلا.²

من جانب آخر أثار السلوك البريطاني (الذي تمثل في محاولة شركة الهند الشرقية البريطانية تعزيز وتقوية وسائل الدفاع عن مصانعها ووكالاتها التجارية — وهو أمر كانت تحتمه الضرورة نظرا للعداوة بينهم والفرنسيين — دون تصريح ذلك من سراج الدولة) من ثائرة سراج الدولة، فأمر بالإستيلاء على المصنع البريطاني في "قاسم بازار" بالقرب من مرشد آباد وسجن مديره "مستر واتسي".³ كما قام سراج الدولة بتعزيز سلطاته بالهجوم على كلكتا في الثامن عشر من يونيو عام ١٧٥٦م فهرب من أمامه الموظفون البريطانيون هناك وعلى رأسهم الحاكم البريطاني في كلكتا المستر "دريك".⁴

= البريطانية. وقد أمر سراج الدولة بنفيه من البلاد. وعلى ذلك يجب أن نأخذ وصفه لموقعة بلاسي Plassey بحرص شديد ومقارنتها بما ذكره المؤرخون الآخرون. ويبدو أن كراهيته لسراج الدولة قد أعنته عن التحقق.

¹ Ghulam Hussain Salim., Riyaz - us - Salatin , Trans. Eng. Maulvi Abdus - Salam, Calcutta, 1902, p. 365.

² Ibid., p. 365.

³ James Mill., The History of British India, London. 1848, Vol., III, p.163.

⁴ Ibid., Vol. III, p. 164.

وعلى هذا الأساس شرعت شركة الهند الشرقية البريطانية في التحرك من أجل إستعادة المصانع البريطانية في قاسم بازار وكلكتا، وأوشكت الحرب أن تنشب بين الجانبين، إلا أن الطرفين تجنبنا ذلك ووقعا معاهدة سلام تم التفاوض بشأنها في التاسع من فبراير عام ١٧٥٧م، ووافق سراج الدولة بمقتضاها على إعادة المصانع إلى شركة الهند الشرقية البريطانية وإعادة كل الإمتيازات التي تمتعت بها الشركة في الماضي، كما وافق سراج الدولة على السماح للشركة البريطانية بتحصين كلكتا وتقديم التعويض عما لحقها من دمار^١.

ولكن بعد نشوب الحرب بين البريطانيين والفرنسيين في شبه القارة الهندية، وبعد أن نجح القائد البريطاني روبرت كلايف في إنزال الهزيمة بقوات الفرنسيين واحتلال مدينة تشاند رناجور - Chandernagore معقل الفرنسيين في الهند - هرب القائد الفرنسي "م. لو" M. Law إلى مرشد آباد ملتصبا حماية سراج الدولة الذي رحب به بالفعل وإستقبله وجعله ملازما له في بلاطه. واحتج البريطانيون لدى سراج الدولة على ذلك التصرف. وانتهت المراسلات الطويلة بين البريطانيين وسراج الدولة بإعلان سراج الدولة أن الإستعانة بخدمة بعض الفارين لا يعتبر خرقا للمعاهدة بين الطرفين. وأخيرا أذعن سراج الدولة وأرسل القائد الفرنسي "م. لو" بعيدا إلى "عظيم آباد" بحيث يستدعى عند الضرورة. وفي نفس الوقت حث روبرت كلايف سراج الدولة على السماح للبريطانيين ببناء قلعة ومصنع لسك العملة وهو مشروع كان البريطانيون يرغبون في تحقيقه منذ زمن^٢.

وشرع البريطانيون في البداية بضرب العملة دون إذن رسمي من سراج الدولة في التاسع عشر من أغسطس عام ١٧٥٧م. ورغم أن العملة صدرت

¹ James Mill., Op.Cit., Vol. III, p. 177, Ramzy Muir. The making of British India (1765-1858). Manchester, 1923, p. 46.

² Blochmann., "Notes On Siraj-ud-Daulah And The Town of Murshid Abad Taken From A Persian MS. Of The Tarikh-I-masure", Journal of Asiatic Society Of Bengal (J.A.S.B.), Calcutta, 1887, part I, No. 11, p. 89

باسم الإمبراطور المغولي إلا أن تصميمها كان يذكر الناس دائما بأنها بريطانية. ثم ضربت العملة بعد ذلك بفترة قصيرة وعليها صورة الملك البريطاني "وليام الرابع" ولكن العملة ظلت لوقت طويل تصدر باسم "شاه عالم" Shah Alam الإمبراطور المغولي^١.

وقررت بريطانيا بعد ذلك أن الوقت قد أزم لخرق الإتفاقية الدفاعية المعقودة مع سراج الدولة فشجعت على قيام مؤامرة ضده تزعمها "مير جعفر" رئيس الخزانة الساخط على سراج الدولة. ويذكر مصدر معاصر أن الذين خططوا للمؤامرة كانوا مير جعفر وراجا دولاب رام وجاجات سيث. وكان لكل منهم من ينوب عنه ويمثله في هذه المؤامرة. وكان "أمين تشاند" ممثلا لمير جعفر. أما إتصال روبرت كلايف البريطاني بالمتممرين فكان يتم من خلال مستر "واتسي"^٢.

ويشرح كل من "روجر دريك" و"ريتشارد بيكر" في رسالة لهما إلى شركة الهند الشرقية البريطانية مؤرخة في الرابع عشر من يوليو عام ١٧٥٧م سياستهما في تشجيع المؤامرة ضد سراج الدولة ونقض التحالف المعقود معه من جانب واحد. وتتهم الرسالة سراج الدولة بأنه يضمّر للبريطانيين أسوأ النوايا ويحاول جاهدا أن ينضم إلى الفرنسيين ضد بريطانيا^٣. إلا أن تلك الإتهامات لا تؤكد أي دلائل قوية. فسراج الدولة كان حذرا ومتيقظا للأطماع البريطانية في البنغال. فضلا عن أنه أذعن للبريطانيين بعد تحالفه معهم وقبل إبعاد ضابطه الفرنسي "م. لو" إلى عظيم أباد ضد رغبته الحقيقية. ويبدو أن البريطانيين قد شعروا بضرورة التخلص من سراج الدولة وإستبداله بحاكم صوري على رأس حكومة البنغال يكون دمية في أيديهم واحتمال نجاح المؤامرة حيث سيطر

^١ Blochmann ., op. Cit., p. 90.

^٢ د. خليل عبد الحميد عبد العال، المرجع السابق، ص ١٦٢.

^٣ Ramsy Muir., Op. Cit., pp. 47-49.

السخط وعدم الرضى على معظم معاوني سراج الدولة الذين كانوا يتلقون مخصصاتهم المالية من البريطانيين^١.

أما ما يثير الدهشة حقاً فهو إشراك بعض الشخصيات الهندوسية في المؤامرة ضد سراج الدولة ونزعة العصيان التي أبدوها له رغم ما عرف عنه من تبني سياسة موالية للهندوس وهي سياسة كانت بالتأكيد عاملاً أساسياً في إثارة مشاعر الغضب لدى المسلمين الذين لولا تلك السياسة الموالية للهندوس لربما كانوا قد عضدوه ووقفوا معه في خلال الأزمة^٢.

وعندما انتهى البريطانيون من إتصالاتهم بمير جعفر قرروا مهاجمة سراج الدولة. وتشير رسالة "روجر دريك" إلى شركة الهند الشرقية البريطانية إلى أن هدف البريطانيين كان في النهاية فرض سيطرتهم الكاملة على البنغال. ويتضح ذلك الهدف أيضاً من مطالب شركة الهند الشرقية البريطانية التي كان على مير جعفر أن يحققها لها. ومن أهم تلك المطالب الإقرار بالإمتيازات السابقة التي حصلت عليها الشركة من سراج الدولة وضرورة إحترامها، وتعويض الشركة عن كل خسائرها وتعويض السكان الأوروبيين عن الخسائر التي لحقت بهم في كلكتا، وقيام الشركة بتعزيز تحصينات قاسم بازار دون شروط أو قيود، وعقد تحالف دفاعي وهجومي ضد خصوم الطرفين "مير جعفر" والبريطانيين، وعدم السماح للفرنسيين بالإستيطان أو الإستقرار في ولاية البنغال وملحقاتها، وعدم السماح للمسلمين ببناء أي دفاعات أو تحصينات في مناطق محددة، وقيام الشركة بتحصين رسوم بعض الأراضي لصالحها في مقابل مسئوليتها عن بناء قوة مسلحة^٣.

١. خليل عبد الحميد عبد العال، المرجع السابق، ص ١٦٣.

٢ Ghulam Hussain Salim., Op. Cit., p. 370, FN. 1.

٣ Ramsy Muir., Op. Cit., p. 50; Ghulam, H. Tabatabai, Op. Cit., Vol. II, 229.

ولما تأكدت السلطات البريطانية بأن ليس ثمة ما يعوق نشوب الحرب ضد سراج الدولة أمر روبرت كلايف بالتحرك نحو بلاسي Plassey لمهاجمة سراج الدولة الذي تحرك هو الآخر وقواته إلى ميدان المعركة بصحبة "ميرمادان" و"راجاموهان لال" و"مير جعفر". وبدأ كلاي المعركة بقصف حاد بالمدفعية بينما وقف مير جعفر بالقرب يراقب اللعبة.

وحارب ميرمادان بشجاعة واقترب بثبات هو وموهان لال من مواقع كلايف. ورغم أن شجاعة مادان لم تفقد كلاي رباطة جأشه إلا أنه ألقى باللوم على "أمين تشاند" الذي أكد له ، كذبا ، سخط الجميع على سراج الدولة.^١ وأصيب ميرمادان بطلقة مدفع ونقل إلى خيمة سراج الدولة حيث توفي. وطلب سراج الدولة من مير جعفر تناسي خلافتهما وقيادة المعركة. وخدع مير جعفر سراج الدولة قائلا له: "أصدر أوامرك اليوم بإيقاف المعركة وسوف نحارب غدا من أجلك بكل الجيش". وبالفعل خدع سراج الدولة، وأمر راجا موهان لال بالعودة. إلا أن عودة راجا موهان لال أدت إلى نتائج مفاجئة بالنسبة لجيش سراج الدولة الذي تفرق في كل الاتجاهات^٢. ولما تأكد سراج الدولة أنه قد خدع فر من ميدان المعركة لكن قبض عليه فيما بعد وأخذ إلى مرشد أباد حيث أعدم في الثاني من يوليو عام ١٧٦٠م بناء على أوامر إبن مير جعفر.^٣ أما مير جعفر فكان في الحقيقة قد بذر بذور خيانتته عندما قبل الرضوخ للبريطانيين وكان قصير النظر فلم يكن عرف أنه بخيانتته قد مهد الطريق للبريطانيين ليصبحوا السادة الحقيقيين في البنغال. ولم يتمكن مير جعفر من الشكوى بل خضع

^١ Ghulam, H. Tabatabai., Op. Cit., vol. II, p. 216.

^٢ Ibid., Vol. II. p. 223.

* يتحدث روبرت كلايف عن تلك المعركة بشكل مشابه في رسالة من رسائله إلى مدراء الشركة البريطانية.
أنظر: Ramsy Muir., Op. Cit., pp. 53-57; Ghulam Hussain Salim Op. Cit., p. 375

^٣ Blochmann., Op. Cit., p. 94.

خضوعاً تاماً مما أدى إلى تقلص دخوله المالية ودمار التجارة البنغالية في عهده أمام المنافسة غير الشريفة للتجارة البريطانية. كذلك استنزفت المطالب البريطانية تحت اسم الهدايا الخزائنة البنغالية. وقد وصف البريطانيون أنفسهم كل ذلك في رسائلهم التي كانوا يكتبونها إلى أصدقائهم وأقربائهم في إنجلترا.^١

وهكذا إنحدرت البنغال إلى حالة من الفوضى العارمة واليأس الشديد. وعمد التجار البريطانيون إلى تصعيد تلك الحالة بينما وقفت جيوشهم بالمرصاد لمنع أى عمل قد تقوم به دلهي لإعادة الأمور إلى نصابها. ثم قررت الشركة البريطانية ضرورة العمل على نقل حكم البنغال إلى أيدي قوية. وتم نقل الحكم بالفعل بسهولة ويسر إلى "مير قاسم" زوج ابنة مير جعفر مما يدل على مدى ما تمتعت به شركة الهند الشرقية البريطانية من سلطان وهيمنة على الأمور. وأبرمت الشركة البريطانية معاهدة جديدة مع "مير قاسم" تضمنت ضم أراض جديدة ودفع تعويضات أكثر للصرف على جيش الشركة.^٢

وكان مير قاسم أكثر كفاءة ونشاطاً من مير جعفر، فقام رجاله ومعاونوه بمحاولة الحد من فساد موظفي الشركة البريطانية مما أدى إلى نمو مشاعر عدائية من الشركة تجاه مير قاسم. ولم ينجح مير قاسم في إقناع موظفي الشركة بالتخلي عن متاجراتهم غير القانونية. فقام بإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة. إلا أن الشركة سرعان ما طالبت بإعادة فرض تلك الرسوم. ولما لم يذعن مير قاسم لطلب الشركة تحركت قواتها وطردت مير قاسم من البنغال في يوليو عام ١٧٦٣م.^٣ واستدعي مير جعفر مرة أخرى من كلكتا لحكم مرشد أباده ولكنه مات في بداية عام ١٧٦٥م.

^١ Ramsy Muir, Op. Cit., p. 37; James Mill., Op. Cit., Vol. III, p. 326.

^٢ Ibid., pp. 166-169; James Mill, Op. Cit., Vol. III, p. 307.

^٣ Ibid., p. 68.

وحاول مير قاسم الإستعانة بحاكم "أود" لاستعادة حكمه من البريطانيين ولكن قواتهما إندحرت في معركة "بوكسر" Buxer في عام ١٧٦٤م وهي الموقعة التي تدعم بعدها تماما حكم شركة الهند الشرقية البريطانية على البنغال وخضوع "أود" لنفوذ الشركة.^١

وكان الأمير "علي جوهر" - الذي أصبح فيما بعد الإمبراطور شاه عالم - قد فر من الفوضى السائدة في دلهي في عام ١٧٥٩م، واتجه إلى البريطانيين طالبا معونتهم وكان علي جوهر على استعداد لإستخدام سلطته الإسمية للمساومة معهم. وبالفعل وقعت معاهدة بين الطرفين في الثاني عشر من أغسطس عام ١٧٦٥م منحت الشركة بمقتضاها حق جمع وتحصيل كل دخول البنغال وبيهار وأوريسا. وهكذا صارت الشركة البريطانية واسطة الإمبراطور في تحصيل دخول تلك الولايات في مقابل دفع مبلغ مائتين وستين ألف جنيه إسترليني سنويا. وأصبح الإمبراطور دمية في أيدي البريطانيين حيث استخدم البريطانيون كل ما أصدره من قرارات وقوانين في تنظيم كل معاملاتهم المبهمة. وبالتالي أصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية صاحبة السيادة والأمر والنهي في البنغال وبيهار وأوريسا.^٢

(ب) الماراثا والنزاع البحري مع شركة الهند الشرقية البريطانية:

في محاولة الشركة البريطانية تصريف إنتاجها المتكدس في إنجلترا ، بعد الإنقلاب الصناعي ، في أنحاء شبه القارة الهندية سعت إلى فتح أسواق ومراكز تجارية جديدة في أنحاء الهند. وتزامن هذا السعي مع ظهور الماراثا كقوة بحرية عرقلت النشاط التجاري. ويعتبر ظهور الماراثا ، وغيرهم من قوى معارضة

^١Ramsy Muir, Op. Cit., p. 88.

^٢د. خليل عبد الحميد عبد العال، المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

للحكم المغولي ، على مسرح الأحداث السياسي في الهند آنذاك إنعكاسا للأوضاع المضطربة التي شهدتها الإمبراطورية المغولية في أواخر القرن السابع عشر الميلادي^١.

والماراثا – الذين كان مركزهم في بونا Poona وهي مدينة هندية تبعد خمسة وسبعين ميلا جنوب شرق بومباي – هم النموذج المهم في سياق الحديث عن تلك الأوضاع المضطربة ، إذ أن قوة الماراثا جعلت البريطانيين يعانون من خسارة فادحة في التجارة البحرية^٢. وكان زعيمهم سيفاجي Sivaji قد قام بسلسلة من الإغارات على السلطة العليا المغولية .

ففي عام ١٦٦٤م أغار سيفاجي على مدينتي سورات وجنبي Jinji* واستولى عليهما. وكانت النتيجة الحتمية هي إنهيار النظام الداخلي والحكومة المستقرة التي كانت ضرورية تماما لصالح التجارة. ولم تتمكن الشركة البريطانية إلا بصعوبة بالغة من إبعاد سيفاجي عن أسوار المحطة التجارية البريطانية في سورات^٣.

ولعل هذه هي المرة الأولى التي لم تستطع فيها السلطة المغولية توفير الحماية للبريطانيين، وبالتالي كان على البريطانيين من الآن فصاعدا الاعتماد على أنفسهم في هذا الشأن. وفكرت الشركة البريطانية بعد ذلك في ضرورة البحث عن مكان آخر على الساحل الغربي يمكن الدفاع عنه من ناحية ويفضل أن يكون خارج نطاق سلطة الماراثا من ناحية أخرى. وكان هذا المكان هو بومباي التي

^١ د. عبد العزيز سليمان نوار ، التاريخ الحديث للشعوب الإسلامية ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ص ٥٤٨.

^٢ Sridharan, C.K., Op. Cit., p. 68.

* جنبي Jinji مدينة في مقاطعة كاراتك الهندية. احتلها سيفاجي في عام ١٦٧٧م ، وأصبحت مركزا للمعارضة ضد المغول وتحديها للقوات المغولية عبر ثماني سنوات متتالية (١٦٩٠-١٦٩٨م). أنظر: Sachchidanand, B., Op. Cit., pp. 494-495.

^٣ د. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ٥٤٨.

ازدادت أهميتها بشكل مضطرب وصارت تنافس سوريات ثم تفوقت عليها وأصبحت أهم مركز لشركة الهند الشرقية البريطانية على الساحل الغربي للهند كله.^١

وكان سيفاجي قد تبنى برنامجا جديا لتجهيز أسطول بحري للماراتا وذلك في الفترة من عام ١٦٥٩م إلى عام ١٦٦٤م، وتضمن هذا البرنامج بناء خمسمائة سفينة تم تجهيزها بالرجال والعتاد الحربي، وعهد بقيادة هذا الأسطول إلى الأدميرال مينايك بهانداري Admiral Mainaik Bhandari ودولت خان^٢ Daulet Khan. ولم يمثل هذا الأسطول في البداية أي تهديد خطير للشركة البريطانية على الرغم من بعض الإحتكاكات البحرية بين الطرفين. لكن سرعان ما إستطاع هذا الأسطول أن يسيطر في عام ١٦٧٩م على جزيرة خانديري Khanderi التي تقع في جنوب مدخل بومباي. وحاول البريطانيون عبثا طرد الماراتا من تلك الجزيرة.^٣

ومن جانب آخر فتح الماراتا جبهة جديدة في صراعهم مع البريطانيين. فقد قام الحاكم الماراتي شايستا خان Nawab Shaista Khan بسلسلة من العمليات العسكرية ضد الوجود البريطاني في البنغال في الفترة من عام ١٦٧٩م إلى عام ١٦٨٩م. ولم تستطع الإمبراطورية المغولية حماية المصالح البريطانية هناك. ويذكر جوب شانونك Job Charnock في هذا الصدد "أن الإمبراطورية المغولية كانت كلها في حالة ضعف وبؤس بين، فالكبار ينهبون ويسرقون الضعفاء"،^٤ كما أضاف جيرال أونجير Gerald Aungier "أنه لم يكن ثمة وجود للعدالة والإحترام في الإمبراطورية، فقد أهينت الشركة البريطانية والأمة

^١ Furber, H., Bombay Presidency In The Early Eighteenth Century. New York, 1965, p. 52.

^٢ Sridharan, C.K., Op. Cit., p. 69.

^٣ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٦.

^٤ Robert, P.E., Op. Cit., p. 42.

الإنجليزية ... وبانت إحتجاجاتنا وشكاوانا وتهديداتنا موضع سخرية. والمطلوب الآن من الحكومة الإنجليزية هو ممارسة التجارة بحد السيف".^١

ولقد تمكن شايسا خان في تلك الفترة (١٦٧٩-١٦٨٩م) من التقدم بقواته، وضربت مدفعيته القلاع البريطانية، ورحل البريطانيون من هوجلي Hughli ثم واصل شايسا خان تقدمه حتى تمكن من إحتلال مدينة سورات.^٢

ومن جانب آخر أيضا بذل الأدميرال الماراثي كانهوجي أنجر Admiral Kanhoji Anger مجهودات عظيمة في إنعاش الأسطول البحري للماراثا. وكان كانهوجي يتمتع بمقدرة بارزة في الشؤون العسكرية البحرية. وتولى قيادة ذلك الأسطول في عام ١٦٩٩م.^٣ ودخل كانهوجي في حروب ضارية مع البريطانيين. ولم تستطع شركة الهند الشرقية البريطانية أن تحقق شيئا بعد كل هذه الحروب المضنية. إذ كانت سفن الماراثا خفيفة الوزن والسلاح صغيرة الحجم وتعتمد على عنصر المباغته والهجوم بأعداد متكاثرة تحيط بعبارات المحيط البريطانية والأوروبية الأخرى ثقيلة السلاح فتشل حركتها. وبهذا الشكل كانت إستراتيجية الماراثا الساحلية تعتمد على قواعدها الأرضية.^٤ وبالتالي وجدت نصيحة جيرالد أونجير آذانا صاغية لدى شركة الهند الشرقية البريطانية. فأعلن مجلس المدراء للشركة البريطانية الحرب على شايسا خان وكانهوجي، وكذلك على الإمبراطور المغولي أورانجزيب الذي كان آنذاك يتلمس طريقه في الظلام ولم يكن يدرك الضعف الحقيقي لإمبراطوريته.^٥

وهكذا ومع بداية القرن الثامن عشر الميلادي كان القائد الماراثي كانهوجي يسيطر على الساحل الغربي من شبه القارة الهندية من (سافانتوادي) Savantwadi إلى بومباي مما شجعه على فرض الضرائب على

¹Robert, P.E., Op. Cit., p. 43.

²Gardner, B., Op. Cit., p. 206.

³Sridharan, C.K., Op. Cit., pp. 70-71.

⁴Rajendra, S., Politics Of The Indian Ocean, India, 1974, p. 6.

⁵Robert, P.E., Op. Cit., p. 43.

كل السفن التي كانت تبحر في المياه التي يسيطر عليها أسطول الماراثا.^١ وقد وقعت في خلال الثلاثين عاماً الأولى من القرن الثامن عشر الميلادي أعمال عسكرية بحرية بين أسطول الماراثا بقيادة كانهوجي وسفن شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت تحاول إستعادة السيطرة البحرية في المحيط الهندي الشريان الرئيسي لتجارتها بين الهند وإنجلترا.

وقد بدأت المحاولات البريطانية في عام ١٧١٧م للسيطرة على قاعدة الماراثا البحرية الرئيسية "سوارنادراج" Swarnadrag عندما هاجمتها سفن الشركة البريطانية، بيد أنها لم تستطع الدخول إلى مرفأ القاعدة المحصنة وانتهت المحاولة بهزيمة قاسية.^٢ وفي عام ١٧١٨ جرت محاولة ثانية على جزيرة خانديري إلا أن الأدميرال كانهوجي ألحق بقوات الشركة البريطانية خسائر فادحة أيضاً. كما تمكن كانهوجي في عام ١٧٢٠م من الإستيلاء على سفينة بريطانية تسمى "تشارلوت" Charlotte.^٣

وقد فزع البريطانيون من تفوق الماراثا البحري ولم تستطع الشركة البريطانية السيطرة على الساحل الغربي من شبه القارة الهندية حتى عام ١٧٥٥م عندما تمكن اللفنتانت كولونيل كلايف * Lieutenant Colonel Clive بالتعاون مع البيشوا The Peshwa أحد الزعماء المعارضين من الإندفاع إلى الأقاليم

^١ Sridharan, C.K., Op. Cit., p. 72.

^٢ Ibid., p. 72.

^٣ Sridharan, C.K., Op. Cit., p. 72.

* ولد روبرت كلايف Clive في عام ١٧٢٥م، وقدم إلى الهند عندما كان صبياً صغيراً وعمل في خدمة الشركة البريطانية ككاتب صغير في مدراس. ثم انضم إلى الخدمة العسكرية للشركة البريطانية وشق طريقه حتى وصل إلى رتبة كابتن في عام ١٧٥١م عندما بلغ السادسة والعشرين من عمره. واستمد روبرت كلايف شهرته العسكرية عندما نفذ بنجاح هجوماً عسكرياً على أركوت Arcot عاصمة الكارناتك كما استمد شهرة بارزة أخرى عندما تمكنت قواته من الانتصار على جيش نواب البنغال سراج الدولة في الثالث والعشرين من يونيو عام ١٧٥٧م والإستيلاء على مرشد آباد، وإعلانه الأمير جعفر نواباً على البنغال وهو النواب الذي اعتمد اعتماداً كلياً على البريطانيين. وفي الثالث من مايو عام ١٧٦٥م أصبح =

الشرقية للماراتا برأ تعززهم في نفس الوقت المدافع البحرية للأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال واطسون Admiral Watson^١. حيث لم تستطع السفن الماراتية الخفيفة الوزن السريعة الحركة القيام بمطاردة السفن البريطانية التي كانت تبتعد عن الساحل، كما أن أسطول الماراتا لم تكن له قواعد بحرية على اليابسة تدعمه في أي عمليات بحرية طويلة المدى زمنياً^٢. وكانت النتيجة الحتمية في آخر المطاف سقوط القاعدة القوية للماراتا في أيدي البريطانيين في السابع من أبريل عام ١٧٥٦م بعد مقاومة شرسة وعنيفة، وكان ذلك إشارة واضحة إلى نهاية مجد القوة البحرية للماراتا^٣.

ولم تظهر، بعد ذلك، أية قوة بحرية هندية أخرى تتحدى التفوق البحري البريطاني في المحيط الهندي. وانتهى بذلك فصل من المتاعب حيث تم تتويج كفاح الشركة البريطانية من أجل الحصول على حقوق شاملة في التجارة بالنجاح.

وإذا كان الماراتا قد مثلوا عقبة كأداء أثرت سلباً على نشاط الشركة البريطانية فترة من الزمن، فإن الفرنسيين مثلوا أيضاً عقبة مماثلة لمناهضة نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية.

= روبرت كلايف حاكماً وقائداً عاماً على البنغال وإستمر ذلك حتى عام ١٧٦٧م حيث عاد إلى إنجلترا. وكان روبرت كلايف قد وضع في عام ١٧٦٥م نظاماً إدارياً لشركة الهند البريطانية في الهند عرف باسم "حكومة البنغال الثنائية" Dual Government Of Bengal (الذي سيرد ذكره في مكان لاحق من هذا الفصل)، ورغم إنجازات كلايف الكبيرة في خدمة الشركة البريطانية إلا أنه واجه العديد من الانتقادات الحادة من مجلس اللوردات في لندن واتهم بالفساد والرشوة مما دفعه إلى الإحتحار في الثنائي والعشرين من نوفمبر عام ١٧٧٤م. أنظر :

- Ramsy Muir., Op. Cit., pp. 77-101.

^١Sridharan, C.K., Op. Cit., p. 76.

^٢Ibid., p. 72.

^٣Ibid., p. 76.

(ج) الصراع البريطاني الفرنسي في الهند في القرن الثامن عشر الميلادي:

تعتبر الفترة الممتدة من عام ١٧٤٢م إلى عام ١٧٧٣م فترة تحول في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية. وكان أهم ما يميز تلك الفترة دخول الفرنسيين ممثلين في شركة الهند الشرقية الفرنسية إلى مجال السياسة الهندية. ونشبت - نتيجة لذلك - حروب أنجلو فرنسية في شبه القارة الهندية أجبرت شركة الهند الشرقية البريطانية على حمل السلاح لحماية مصالحها التجارية هناك.

وتعتبر شركة الهند الشرقية الفرنسية آخر الشركات الأوروبية التي دخلت ميدان المنافسة من أجل المكاسب التجارية في بحار الشرق^١. والتي يعزى نجاحها إلى كولبير* ومن المهم الإشارة في هذا الصدد بشيء من الإيجاز إلى المراحل المبكرة للعلاقات التجارية للشركة الفرنسية مع الهند. ففي عام ١٦٦٤م

^١ محمد أبو زيد محمد جندي ، التنافس الإستعماري بين إنجلترا وفرنسا في الهند في القرن الثامن عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣م، ص ٢٤.

* جين .ب. كولبير J.B. Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣م) هو وزير وسياسي فرنسي كان إينا لأسرة فرنسية تجارية. وفي عام ١٦٥١م دخل كولبير في خدمة الكاردينال مازارين Mazarin كمدير شخصي له. وقبل وفاة الكاردينال في عام ١٦٦١م أوصاه بالعمل لدى لويس الرابع عشر الذي تولى الحكم في فرنسا وهو في عامه الثاني والعشرين. وقد أصبح كولبير في عام ١٦٦١م عضواً في مجلس المالية، ثم صار مراقباً عاماً للمالية في عام ١٦٦٥م ثم وزيراً للمالية في شئون البلاط الملكي في عام ١٦٦٩م وأخيراً أصبح وزيراً للحربية. ويمكن القول أنه منذ ذلك العام وحتى وفاته تركزت كل السلطة الإدارية لفرنسا في يديه وصار نفوذه واضحاً خلال بقية حكم لويس الرابع عشر. ويعزى إلى كولبير إسهامه في تطوير التجارة البحرية الفرنسية، وقيامه ببناء الأسطول الفرنسي وترساناته العسكرية مما شجع على التوسع الإستعماري الفرنسي، كما قام بتأييد ومؤازرة الشركة الفرنسية في نشاطها التجاري والإستعماري. أنظر:

-The New Caxton Encyclopedia. Op. Cit., Vol. 5 pp. (1486-1487).

نجحت الشركة في إقامة علاقات تجارية مع الهند. بفضل مجهودات كل من وزير المالية الفرنسي كولبير ، كماأشرنا ، وملك فرنسا لويس الرابع عشر Louis XIV (١٦٣٨-١٧١٥م) ^١، علاوة على ذلك نجح فرانسوا كارو Francois Carron في عام ١٦٦٨م في تأسيس أول وكالة تجارية للشركة الفرنسية في سورات ^٢.

وفي عام ١٦٧٤م أسس فرانسوا مارتن Francois Martin مدينة بوند شيري Pondicherry على ساحل كروماندل (والتي ستصبح فيما بعد عاصمة الهند الفرنسية نظرا لاتخاذها مقرا للحاكم العام الفرنسي). كانت بوند شيري قوية التحصين تركزت فيها المصالح الفرنسية في شبه القارة الهندية ^٣.

وافتحت الشركة الفرنسية أيضا محطات تجارية أخرى في تشاندارناجار Chandarnagar بالبنغال على بعد ستة عشر ميلا من كلكتا، وفي ماسوليباتام Masulipatam على ساحل كروماندل، وفي ملبار وذلك في الفترة من عام ١٦٩٠م إلى ١٦٩٢م. ^٤ بالإضافة إلى ذلك إستولى موظفو شركة الهند الشرقية الفرنسية على جزيرة موريشيوس في عام ١٧٢١م وجزيرة بوربون في عام ١٧٢٥م ^٥. وتقع هاتان الجزيرتان في جنوب المحيط الهندي ^٦.

ويمكن الآن تتبع أوضاع البريطانيين والفرنسيين قبل عام ١٧٤٢م وهو العام الذي بدأ فيه الصراع الأنجلو فرنسي في شبه القارة الهندية. فقد كانت الشركة البريطانية إلى حد كبير أكثر ثراء من الشركة الفرنسية ، وكانت أنشطتها التجارية أكثر إتساعا ، وأسطولها التجاري أكبر وأكثر إنتظاما في رحلاته.

¹Smith, V., The Oxford History Of India, Oxford. 1957, p. 456.

² Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 643.

³Robert, P.E., Op. Cit., p. 92.

⁴ Smith, V., Op. Cit., p. 456.

⁵ Robert, P.E., Op. Cit., p. 92.

⁶ Smith, V., Op. Cit., p 456.

كما كان تاريخ الشركة البريطانية في الشرق أقدم وأكثر إستمرارية وأقل تفاوتاً في النجاح والفشل. وكانت رئاسة بومباي أقوى من أي وكالة فرنسية على الساحل الغربي. وصارت تشانداناجار قزما في دلتا نهر الجانج بالنسبة إلى كلكتا. أما مدراس فكانت على الأقل ندا لبوند شيري في الحجم والقوة. وأخيرا كانت الشركة البريطانية هيئة خاصة إلى حد كبير ، وقامت على الجهد الفردي وتعززها أرباحها الضخمة من تجارة الهند ، ولم تقم أو تعتمد على الدولة بأيّة حال ، أو أن الدولة لم تستعن بها حتى ذلك الوقت (١٧٤٢ م).^١

أما فيما يتعلق بالشركة الفرنسية فإنها على الرغم من تأييد ملك فرنسا لويس الرابع عشر Louis XIV لقيامها، وتقديمه لثلاثة ملايين من الجنيهات الإسترلينية كمساهمة مالية في رأس مالها بدون فوائد، ومنحها إمتياز مطلق للتجارة من رأس الرجاء الصالح إلى الهند والبحار الجنوبية ، إضافة إلى العديد من الإمتيازات الإقتصادية الأخرى ، إلا أن مستوطنات الشركة الفرنسية على الشاطئ الشرقي للهند في البنغال لم تستطع منافسة الوكالات البريطانية رغم أن الشركة كانت تمتلك في بوندشيري (محطّتها الرئيسية) مدينة قوية التحصين. كما كان لها في جزيرتي موريشيوس والبوربون نقاط إرتكاز إلى الهند.^٢

وكانت الحرب متوقعة بين البريطانيين والفرنسيين في شبه القارة الهندية. فقد اشتركت الدولتان في حرب الوراثة النمساوية The War Of Austrian Succession في عام ١٧٤٠م ، كما واجهت الدولتان إحداهما الأخرى في ميادين القتال الأوروبية، إلا أن المستوطنات والوكالات التابعة لكل من الشركتين الفرنسية والبريطانية في الهند لم تتأثر بتلك الحروب والمواجهات وظلت على

^١ Robert, P.E., Op. Cit., pp. 94-95.

^٢ Smith, V. Op. Cit., pp. 456-457.

أنظر أيضا:

- India, By Geyl. Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. V, pp. 63-64, Chapter II, The Dutch in

الحياة. بيد أن ذلك لم يستمر طويلا فقد تم إعلان الحرب بين الطرفين ، وتمكن الأسطول البريطاني بقيادة القائد البحري بارنت Barnet في عام ١٧٤٥م من تهديد بوند شيري معقل الفرنسيين. فلجأ حاكم بوند شيري الفرنسي الشهير جوزيف فرانسوا دوبلييه J.F. Dupleix** (١٦٩٧ - ١٧٦٤م) إلى نواب كارناتك (أي نائب الإمبراطور المغولي) الذي قام بمنع البريطانيين من إنتهاك حيدة الإمبراطورية المغولية^١. وبعد أن حقق دوبلييه لنفسه بهذه الصورة الأمان من الهجوم البريطاني نقل الحرب إلى داخل مستوطنات أعدائه حيث كانت توجد الوكالات التجارية البريطانية. فخطط مع الأدميرال الفرنسي "ماهييه دي لا بوردونيه" Mahe De La Bourdonnais* الحاكم الفرنسي في جزيرة موريشيوس القيام بحملة ضد مدراس معقل البريطانيين^٢. وبالفعل وصل

* اندلعت حرب الوراثة النمساوية في أوروبا في الفترة من عام ١٧٤٠ إلى عام ١٧٤٨م بين إنجلترا وفرنسا، وامتد تأثيرها على مصالح شركتي الهند الشرقية البريطانية والفرنسية في شبه القارة الهندية. وانتهت تلك الحرب بمعاهدة إكس لاشابل Aix La Chapelle في عام ١٧٤٨م والتي بمقتضاها أعيدت مدراس إلى السيادة البريطانية؛ انظر: Sachchidananda, B., Op. Cit., p. 85.

** إلتحق دوبلييه Dupleix بالخدمة التجارية لشركة الهند الشرقية الفرنسية، وترقى حتى أصبح حاكما لمدينة تشاتارانجار Chandaranga في عام ١٧٣١م ، ثم حاكما عاما لبوند شيري في عام ١٧٤١م حتى تم إستدعاؤه إلى باريس في عام ١٧٥٤م . وكان دوبلييه دبلوماسيا ماهرا ورجل سياسة قديرا، كما كان يحلم بتحقيق إمبراطورية فرنسية في الهند . إلا أن حلمه إصطدم بالنفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية وعلى الرغم من أنه لم يحقق حلمه إلا أن البريطانيين إستفادوا كثيرا من مفاهيمه السياسية الخيالية الجريئة. وتوفي دوبلييه في فرنسا عام ١٧٦٤م. انظر:

- Encyclopedia Britannica, Vol. 7, London, First Published, 1788, pp. 768-769.

¹ Robert, P.E., Op. Cit., p. 100.

* كان لآبوردونيه الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوس عندما بدأت الحرب الإنجليزية الفرنسية في الهند. وكان لآبوردونيه فائدة عبقرية كون أسطولا من السفن التجارية الفرنسية ليشكل بها أسطولا فرنسيا أبحر به إلى ساحل كروماتدل. واستولى على مدراس في سبتمبر من عام ١٧٤٦م. بيد أن الخلاف سرعان ما نشب بينه وبين دوبلييه فعاد إلى موريشيوس. انظر :

- Encyclopedia Britannica, Op. Cit., Vol. 13, p. 533.

² Gardner, B., Op. Cit., p. 56.

لابوردونيه إلى بوند شيري في مستهل شهر يوليو عام ١٧٤٦م بعد قتال في معركة متعادلة مع بيتون Peyton ، وهو ضابط غير كفء ، خلف بارنت Barnet في قيادة الأسطول البريطاني^١. ويبدو أن لابوردونيه قد تخلى فور وصوله إلى بوند شيري عن فكرة مهاجمة مدراس. وظل الأمر على ما هو عليه حتى شهر سبتمبر من عام ١٧٤٦م عندما إقتنع لابوردونيه ببدء العمليات العسكرية ضد مدراس . وبقيت مدراس تقاوم الهجوم الفرنسي بقيادة حاكمها البريطاني نيكولاس مورس Nicholas Morse مقاومة ضعيفة حتى إستسلمت في الحادي والعشرين من سبتمبر عام ١٧٤٦م^٢. إلا أن الخلافات إشتعلت بين دوبلييه ولابوردونيه حول ما ينبغي عمله إزاء مدراس، وتبين من خلال تلك الخلافات أن دوافع لابوردونيه الأساسية في مدراس كانت زيادة ثروته الشخصية ، حيث جمع مبلغا كبيرا من المال وعاد إلى موريشيوس، في حين بقي دوبلييه في القيادة العليا الفرنسية في الهند^٣.

وقد أمر دوبلييه بتدمير تحصينات شركة الهند الشرقية البريطانية في مدراس وسجن الحامية البريطانية . ثم بدأ في تدمير قلعة سان دافيد على بعد حوالي خمسة عشر ميلا من جنوب بوند شيري^٤.

وكان مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن يدرك تمام الإدراك الحاجة الملحة للقوات التي تحتاجها الشركة البريطانية في الهند وخاصة في إقليم كارناتك . وفعلا وصلت بعض التعزيزات والإمدادات من لندن. فوصل الميجور سترنجر لورنس Major Stringer Lowrence ليتولى قيادة قوات الشركة في قلعة سان دافيد وبعد ستة شهور وصل أسطول بقيادة الأدميرال إدوارد بوسكاون Edward Boscawen لحصار بوند شيري وتدميرها، ووصلت تلك

¹ Robert, P.E., Op. Cit., p. 100.

² Ibid., p. 101.

³ Gardner, B., Op. Cit., p. 57.

⁴ Smith, V., Op. Cit., p. 460.

القوات إلى قلعة سان دافيد بتاريخ التاسع والعشرين من يوليو عام ١٧٤٨م، ولكن سرعان ما أهمل حصار بوند شيري بسبب عدم كفاءته^١.

أما في أوروبا فقد إنتهت حرب الوراثة النمساوية، وتم عقد معاهدة إكس لاشابل Aixla Chapelle في عام ١٧٤٨م^٢. وقد نصت تلك المعاهدة على إعادة ممتلكات كل من الدولتين في أعالي البحار ، فأعيدت سانت لويس في أمريكا إلى الفرنسيين ، وأصبحت مدراس بريطانية كما كانت عليه قبل نشوب الحرب^٣. وقد أسبغت المعاهدة (طبقا لما نصت عليه) على الموقف في الهند بعدا طبيعيا، فبدى وكأنه عاد إلى وضعه السابق ولكن في الحقيقة كان الأمر مختلفا لأن البريطانيين والفرنسيين بدأوا الإستعداد لجولة أخرى من الصراع في شبه القارة الهندية.

فقد أدرك دوبلييه ما تتطوي عليه الإنتصارات الفرنسية ورأى إمكانية تحقيق قيام الإمبراطورية الفرنسية في الهند في حالة القضاء على المنافسين البريطانيين، واستخدام قوته لمساندة المطالبين بالعرش المغولي^٤. حيث كانت الصراعات والمنازعات في كل من الدكن والكارناتك قد أعطته الفرصة للتدخل بتقديم العون إلى أصدقائه من القوات المغولية^٥. فعقد دوبلييه تحالفا ثلاثيا مع تشاندا صاحب Chanda Saheb ومظفر جانك Muzaffar Jang^٦. * بينما قام البريطانيون بتكوين جبهة مناوئة بالتحالف مع

^١ Gardner, B., Op. Cit., p.58

^٢ Robert, P.E., Op. Cit., p. 103.

^٣Gardner, B., Op. Cit., p.59.

^٤Morland, W.H., Op. Cit., pp.265-273.

^٥Tara Chand., Op.Cit.,p.212.

^٦ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٠ .

* تشاندا صاحب هو الإبن بالتبني لنواب الكارناتك "دوست علي". وفي عام ١٧٤١م تمكن الماراتيون من قتل دوست علي، ومن ثم خلفه "تشاندا صاحب" في حكم الكارناتك. أما مظفر جانك فهو حفيد نظام الملك تشين=

أطراف محلية مغولية أخرى ممثلة في "ناصر جانج" Nasir Jang و أنور خان Anwar Khan. واحتدم الصراع بين الطرفين، وخرج دوبلييه ظافرا وعين مظفر جانك حاكما على كل المقاطعات المغولية جنوب نهر كريشنا، كما تنازل دوبلييه لمظفر جنك عن أراض شاسعة بالقرب من بوند شيري وأخرى على ساحل أوريسا في عام ١٧٥١م.^١

وبينما تحسن الموقف الفرنسي ساء الموقف البريطاني وأصبحت معاقل البريطانيين في مدراس وسان دافيد في أسوأ أحوالها المعنوية. ويبرز في ذلك الصراع مرة ثانية القائد البريطاني البارز روبرت كلايف R. Clive الذي اقترح على شركة الهند الشرقية البريطانية بالسماح له بالهجوم على أركوت Arcot عاصمة كارناتك.^٢ وذلك بهدف رفع الحصار الفرنسي عن ترينشينوبولي Trichinopoly وتم تزويد كلايف بقوات كافية وبدأت الحملة من مدراس في السادس والعشرين من أغسطس عام ١٧٥١م.^٣ وقد نجحت الحملة تماما وتم الإستيلاء على أركوت بغتة، واحتل كلايف وحوالي خمسمائة من قواته عاصمة الإقليم. وقد أشعل ذلك الوضع الموقف في جنوب الهند، وأضعف قوة الفرنسيين ودعم الروح البريطانية.^٤ وكان إحتلال أركوت نكسة للمكانة الفرنسية منذ بداية الصراع الأنجلو فرنسي في الهند، مما دفع بحلفاء فرنسا من القوات الهندية إلى الإندفاع من ترينشينوبولي لاستعادة عاصمة كارناتك (أركوت). وإستعد كلاي للحصار الفرنسي وللمعركة المرتقبة، إلا أن مجموعة

= كيلتش خان Chin Qilich Khan من إبنته. أما مظفر جانك فهو حفيد نظام الملك تشين كيلتش خان Chin Qilich Khan من إبنته. وعند وفاة نظام الملك في عام ١٧٤٨م ورثه في حكم حيدر أباد. أنظر: Sachchindananda, B., Op. cit., pp. 211-212; pp. 623-624

١. عبد العزيز عبد الفتي إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٠.

٢ Clark, D.M., Op. Cit., p. 117

٣ Gardner, B., Op. Cit., pp. 61-62

٤ Clark, D.M., Op. Cit., p. 117

من الماراثا قوامها ستة آلاف رجل أنقذت الموقف البريطاني حيث شقت طريقها جنوبي الهند وقررت نجدة البريطانيين بسبب إعجابهم بموقف كلايف^١. ولما سمع قائد القوات الهندية الموالية لفرنسا والمحاصرة لكلايف في قلعة أركوت بقُدوم الماراثا صوب أركوت حاول في البداية رشوة كلايف مقابل الإستسلام له ، لكن كلايف رفض ذلك ، ومن ثم بدأت المعركة بين الجانبين وانتهت بفشل القوات الهندية الموالية لفرنسا في إستعادة أركوت وقتل العديد منها ، مما اضطرها إلى الانسحاب ففقت عائدة ، لكن الماراثا قضوا على قائدها وأعدموه^٢. وقد اكتسب كلايف بعد هذا الإنتصار شهرة عالية ومكانة كبيرة وأصبح شخصية أسطورية^٣. أما على الجانب الفرنسي فقد كان رد فعل دوبلييه يشوبه اليأس إلا أنه لم يفقد مهارته الدبلوماسية. فتمكن في بادئ الأمر من القضاء على خطر الماراثا وانتزع منهم مقاطعة ميسور Mysore وأنهى إرتباطهم بالبريطانيين وهدد قلعة سان دافيد من البر ، وانزعج البريطانيون من هذا الرد العنيف من جانب دوبلييه. إلا أن القوات البريطانية بقيادة لورنس تمكنت من هزيمة القوات الفرنسية التي كانت تحاصر قلعة سان دافيد، ثم إتجهت القوات البريطانية صوب تريتشينوبولي وإنتزعتها من السيطرة الفرنسية في عام ١٧٥٢ م^٤.

ووصل تقرير عن هزائم الفرنسيين في الهند إلى الحكومة الفرنسية في باريس التي أمرت دوبلييه بالعودة إلى فرنسا ، وعقدت الحكومة الفرنسية إتفاقا للهدنة مع البريطانيين في الهند عام ١٧٥٥ م^٥. وفي عام ١٧٦٠ م تمكن البريطانيون

¹Gardner, B., Op. Cit., p.63

²Ibid., p. 63.

³Ibid., p.64.

⁴Ibid., p.64.

⁵ Clark, D.M., Op. Cit., p. 117

من إحكام السيطرة على معقل الفرنسيين في بوند شيري وأسر القائد الفرنسي بوسي Bussy الذي حكم عليه بالإعدام. ومنذ ذلك الحين خضعت بوند شيري لاحتلال القوات البريطانية.¹

ولقد أسهمت عدة أسباب في النصر النهائي للشركة البريطانية على الفرنسيين من أهمها ، عيوب دوبلييه الشخصية كقائد ومخطط ، فهو يضع خطط الفتح والسيطرة دون تقدير للصعوبات التي تواجه تنفيذها. كذلك كان دوبلييه دموي المزاج شديد الحماس. فضلا على ذلك كانت إهتماماته التجارية ضعيفة ، وبمجرد أن بدأ في تنفيذ برنامجه السياسي والعسكري أصابت النكسات عمليات الشحن لدى الفرنسيين وضعفت تجارتهم ، بينما استمر البريطانيون في تحقيق الأرباح من خلال الأنشطة التجارية حتى أثناء الحرب.²

كذلك هناك سبب آخر يتعلق بكفاءة البريطانيين ، فقد كان البريطانيون يتصرفون تصرفا سليما في الأوقات الحرجة . وكان كلايف رجلا "عقريا وبلوماسيا عظيما وجنديا موفقا وكان هجومه على أركوت Arcot واحتلالها عملا ممتازا من وجهة النظر العسكرية والإستراتيجية . كذلك كان لورنس من القادة المتميزين الآخرين في خدمة الشركة البريطانية. فضلا على ذلك كان التفوق البحري البريطاني عاملا من عوامل نجاح البريطانيين (باستثناء فترة قصيرة عندما تمكن لابوردونيه من انتزاع التفوق البحري من بيتون Peton ، وبالتالي أصبح قادرا على الهجوم والإستيلاء على مدراس). وقد استمر هذا التفوق البحري في المحيط الهندي بعد ذلك في أيدي البريطانيين ، مما أتاح لهم سهولة اتصالاتهم مع لندن ومع عدد من الوكالات التجارية التابعة لهم ، وسهل

¹ Robert,P.E., Op. Cit., p. 124

² Husain, M., A History of the Freedom Movement (1707-1947), VI. I, (1707-1803), Karachi, August 1957, pp. 386-389.

لهم الدعم العسكري والبشري ونقل قواتهم بحرية لتغطية تحركات قواتهم في البر وأعاق الفرنسيين وحرّمهم من المؤن الضرورية لهم^١.

أما مواقع المراكز البحرية الفرنسية في جزيرتي موريشيوس والبوربون في المحيط الهندي فكانت بعيدة عن الهند وبالتالي ضعفت فاعليتها العسكرية . لذلك يمكن الإشارة في هذا الصدد ، صدد النجاح البريطاني ، إلى طبيعة التنظيم الإداري في لندن الذي كان يدعم شركة الهند الشرقية البريطانية والذي كان العامل التجاري هو العامل الأساسي في وجودها وإستمرارها لتنفيذ مشروعاتها الخاصة ، في حين كانت الشركة الفرنسية بالمقارنة تعاني شيئا من الفتور من حيث دعم الحكومة الفرنسية لها لأن الحكومة تورطت في ثلاثة حروب رئيسية متعاقبة في قارة أوروبا على نحو سريع بين أعوام ١٧٤٢م و١٧٧٣م^٢.

وهكذا بحلول عام ١٧٧٣م كانت الأمور قد استقرت على نحو ثابت لشركة الهند الشرقية البريطانية من الناحية السياسية والتجارية والقوة الإقليمية في البنغال والكارناتك ومعظم شبه القارة الهندية بعد أن تخلصت من العقبات والعوائق التي وقعت في طريقها ، وأعني بذلك السيطرة على البنغال، والقضاء على قوة الماراثا ، والإنتهاء من مناوئة الفرنسيين.

وإذا كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد تأسست في شبه القارة الهندية وتدعم وجودها ، وقضت على معارضيها ومنافسيها ، وتوطد نفوذها ، فإن ذلك كله يرتبط ، بدون شك ، بتطور نظامها الإداري ويعتبر إنعكاسا له.

رابعاً: التنظيم الإداري للشركة وعلاقتها الدستورية بالتاج البريطاني:

كانت العلاقة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وبريطانيا نفسها ، أو كما كان يطلق عليها في هذا الصدد (التاج البريطاني) ، علاقة متواصلة في كثير

^١ Husain, M., Op.Cit., p.388.

^٢ Ibid., p. 389.

من مراحل تاريخها. فقد اعتمد تقدم الشركة البريطانية ورخاؤها على تشجيع الحكومة البريطانية . وكانت التطورات الدستورية والسياسية في التاريخ البريطاني تنعكس على الشركة ، إذ كانت الشركة تعتمد على تجديد إمتيازاتها من قبل الحكومة البريطانية طوال مراحلها التاريخية من خلال المواثيق الأولى التي حصلت عليها من التاج البريطاني.

وقد صمم ذلك الشكل في العلاقة بين الشركة والتاج البريطاني ليضفي على الشركة ، التي كان هدفها الرئيسي هو التجارة ، سلطات المحافظة على القانون والنظام في حدود مواقع تجارتها ^١.

وهكذا بعد أن حصلت مجموعة التجار البريطانيين على ميثاق الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا (١٥٣٣-١٦٠٣م) في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٦٠٠م لاحتكار التجارة في البحار الشرقية لمدة خمسة عشر عاما ، بدأ أفراد تلك المجموعة بتنظيم جهازهم الإداري واتخذوا ، إلى جانب ذلك ، عددا من الإجراءات لتجهيز أساطيلهم التجارية ، كما كونوا لجنة من أربع وعشرين عضوا لتكون أول نواة لهيئة إدارية مستقلة للشركة البريطانية ^٢.

ولفترة تزيد قليلا على القرن منذ تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية لم يكن إستحواذ الأرض أو إمتلاكها هدفا من أهداف تلك الشركة على الإطلاق ، ولكن عندما مارس البريطانيون السلطة في البنغال أولا ثم في أنحاء شبه القارة الهندية ثانيا واجهتهم سلسلة من الصعوبات كانت أهمها عدم وجود القوة البشرية الكافية والضرورية للقيام بالعمل الإداري ^٣. وكانت الإدارة المحلية الهندية وموظفوها الهنود هي التي ظلت تمارس العمل الإداري بينما تولى

¹ Misra, B.B., The Central Administration Of The East India Company (1773-1834). Manchester University Press, 1959, p. 17.

² Kaye, J.W., Op. Cit., p. 109.

³ Misra, B.B., Op. Cit., p. 17.

البريطانيون في الظل .^١ وكان الوضع بهذا الشكل مسألة طبيعية وضرورية في البداية لأن إهتمام البريطانيين كان ينصب أساسا على تحقيق الربح وتكوين ثروات من المال يتمتعون بها عند عودتهم إلى الوطن في بريطانيا . ولهذا السبب قنع البريطانيون بالتأقلم على الظروف الهندية السائدة آنذاك .^٢

وخلال ما يقرب من قرن من الزمان (١٦٠٠-١٦٩٨م) تجدد ميثاق الملكة إليزابيث سبع مرات متتالية من قبل ملوك بريطانيا من آل ستيوارت الذين خلفوها على العرش.^٣ وطبقا لتلك المواثيق كانت سلطات شركة الهند الشرقية البريطانية تزداد باضطراد فعلى سبيل المثال اتاح ميثاق الثالث من أبريل عام ١٦٦١م للشركة البريطانية سلطة تغيير وتعديل كل ما يمكن أن يفيد المصلحة العامة وخير الشركة . وأتاح لها أيضا أن تعقد المحاكم العامة وأن تسن القوانين ، وأعطاهما سيطرة كاملة على مستعمراتها وقلاعها ووكلاتها ومستوطناتها في جزر الهند الشرقية وغيرها . كما أعطاهما ذلك الميثاق سلطة إعلان الحرب وعقد السلام مع أي أمير أو أي شعب غير مسيحي .^٤

كذلك أعطى ميثاق التاسع من أغسطس عام ١٦٨٣م شركة الهند الشرقية البريطانية سلطة الإستيلاء على سفن البضائع التي تسببت في مشاكل للطرق

^١ Edwardes, M., British India (1772-1947), London, 1967, p. 47.

^٢ Ibid., p. 47.

^٣ كان التجديد الأول لميثاق الملكة إليزابيث الخاص بالشركة البريطانية بتاريخ السادس عشر من مايو عام ١٦٠٩م. أما التجديد الثاني فكان في الثالث من أبريل عام ١٦٦١م بينما كان التجديد الثالث في الخامس من أكتوبر عام ١٦٧٧م، في حين كان التجديد الرابع في التاسع من أغسطس عام ١٦٨٣م. أما التجديد الخامس فكان في الثاني عشر من أبريل عام ١٦٨٤م، بينما كان التجديد السادس في السابع من أكتوبر عام ١٦٩٣، وأخيرا كان التجديد السابع في الثالث عشر من أبريل عام ١٦٩٨م .أنظر إلى:

^٤ Kaye, J.W., Op. Cit., p. 112.

^٥ Ibid., p. 118.

التجارية البحرية للشركة البريطانية من خلال أعمال القرصنة التي كانت تقوم بها.^١

وارتبط ميثاق السابع من أكتوبر عام ١٦٩٣م بترتيبات الشركة البريطانية في الشؤون الداخلية للشركة، إذ وضع ذلك الميثاق القواعد والأوامر المختلفة لتنظيم الشركة محددا صراحة أن للمساهم في رأس مال الشركة بألف جنيه إسترليني صوت واحد في المجلس العام للشركة البريطانية، ولا يحق انتخاب أي مساهم في الشركة حاكما أو نائبا للحاكم في شبه القارة الهندية إلا إذا كان يسهم بما قيمته أربعة آلاف جنيه إسترليني في رأس مال الشركة.^٢ وقد حافظت شركة الهند الشرقية البريطانية بموجب تلك المواثيق على نفسها قرابة قرن من الزمان وسط العديد من المشكلات وتثبيط الهمم. من تلك المشكلات ظهور شركة أسادا Assada وهي شركة تجارية بريطانية تأسست في مدغشقر، والتي بدأت في تنفيذ تجارتها بقوة ودرجة عالية من النشاط، ودخلت في صراع مريع مع شركة الهند الشرقية البريطانية.^٣ ومن المشكلات أيضا التي واجهتها شركة الهند الشرقية البريطانية إصدار البرلمان البريطاني قرار في التاسع عشر من يناير عام ١٦٩٤م تتمكن بمقتضاه أي جهة إنجليزية من المتاجرة مع جزر الهند الشرقية دون أي اعتراضات باستثناء ما يمنعه البرلمان. وذلك القرار قد ساعد، بدون شك، على تشجيع كل الراغبين في التجارة.^٤ ولكن وجود الشركة البريطانية كان مهددا بعد عام ١٦٩٨م بظهور شركة تجارية بريطانية جديدة. فقد عجز ملك بريطانيا عن مقاومة الإغراء الذي قدمه عدد من التجار

^١Kaye, J.W., Op. Cit., p. 119.

^٢Ibid., p. 120.

^٣ Mahajan, V.D., British Rule In India And After, With Chapter On History Of Pakistan, New Delhi, 1963, pp. 12-13.

^٤ Ibid., p. 14.

البريطانيين الجدد لتكوين شركة تجارية هندية بريطانية تحت إسم " شركة الهند الجديدة " New India Company ، وتمثل ذلك الإغراء في تقديم مبلغ كبير من المال قدر بحوالي مليونين من الجنيهات الإسترلينية بفائدة قدرها ٨% إلى التاج البريطاني .^١ وذلك لتحظى باحتكار تجارة الهند الشرقية دون غيرها. وقد وافق البرلمان على ذلك العرض إلى درجة أن أعطى مهلة لشركة الهند الشرقية البريطانية مدتها ثلاث سنوات (١٦٩٨ - ١٧٠١) لتصفية تجارتها في الهند الشرقية . بيد أن شركة الهند الشرقية البريطانية بادرت إلى تقوية مركزها خلال تلك الفترة عندما قامت بشراء أسهم من الشركة الجديدة تقدر قيمتها بحوالي ثلاثمائة وخمسة عشر ألف جنيه إسترليني .^٢

وظل الصراع بين شركة الهند الشرقية البريطانية والشركة الجديدة قائما حتى عام ١٧٠٩م عندما توصل الطرفان إلى إتفاقية تم بموجبها توحيد الشركتين في شركة واحدة تحت إسم "الشركة المتحدة للتجار العاملين في جزر الهند الشرقية The United Company Of Merchants Trading In The East Indies.

وتم إصدار الميثاق الملكي لعام ١٧٠٩م بهذا الخصوص .^٣ بعد ذلك دخلت شركة الهند الشرقية البريطانية مرحلة توسعها الإقليمي باستحواذ واسع النطاق على الأراضي الهندية .^٤ ويعزى ذلك إلى فراغ السلطة الذي أحدثه الإنحلال السريع الذي أصاب الإمبراطورية المغولية بعد عام ١٧٠٧م، والذي تفاقم

^١ Kaye, J.W., Op. Cit., p. 122.

^٢ Mahajan. V.D., Op. Cit., p. 14.

^٣ Kaye, J.W., Op. Cit., p. 123.

^٤ استحوذت شركة الهند الشرقية البريطانية . على مدار تاريخ وجودها في شبه القارة الهندية ، على أراض ذات أهمية إقتصادية كبيرة. فقد إمتلك أراضي كلكتا منذ عام ١٦٩٨م. واستحوذت على مقاطعتي بوردوان Burdwan وتشيتاجونج Chittagong بعد إنتصار قواتها في معركة بلاسي Plassey في الثالث والعشرين من يونيو عام ١٧٥٧م. وفي عام ١٧٦٠م منح مير قاسم Mir Qasim نواب البنغال مقاطعة ميدنابور Midnapore للشركة البريطانية كجزء من شروط إعرافها بإعتلائه لعرش مرشد أباد عاصمة البنغال. أنظر: - Misra, B.B., Op. Cit., p. 17.

وإزدادت خطورته خلال نصف قرن من النزاع الضاري بين المتصارعين والمتنافسين على خلافتها مما أدى إلى خلق أنماط معقدة ومتغيرة من الفوضى. وبهذا الشكل تمهد الطريق لشركة الهند الشرقية البريطانية من فرض هيمنتها وسلطاتها الفعلية على أقاليم البنغال Bengal وبيهار Bihar وأوريسا Orissa^١. وعندما قام الإمبراطور المغولي شاه عالم Shah Alam الذي كان مجردا من كل نفوذ بتفويض الشركة بتحصيل إيرادات تلك الأقاليم في عام ١٧٦٤م في مقابل حصوله على مليونين ونصف من الروبيات سنويا أصبح للشركة البريطانية وضعاً تنفيذياً قانونياً في تلك الولايات الهندية الثلاث^٢. وتتضح معالم ذلك الوضع عندما وضع روبرت كلاي في عام ١٧٦٥م نظاماً إدارياً لشركة الهند الشرقية البريطانية في الهند عرف بإسم "حكومة البنغال الثنائية The Dual Government Of Bengal"^٣. وتتخلص الخطوط العريضة لنظام حكومة البنغال الثنائية في ركيزتين أساسيتين كانت حكومة الهند المغولية تسير شئون إدارتها بمقتضاها الركيزة الأولى تمثلت فيما يسمى بإسم (الديوان Diwan) أي إدارة الواردات والقانون المدني، أما الركيزة الثانية فكانت (النظامات Nizamat أي القوة العسكرية والقانون الجنائي)^٤. وقد منح نائب الإمبراطور المغولي وظيفة النظامات للشركة البريطانية بحلول شهر فبراير عام ١٧٦٥م^٥. ثم قام الإمبراطور المغولي شاه عالم Shah Alam بمنحها وظيفة الديوان وذلك في الثاني عشر من أغسطس عام ١٧٦٥م^٦.

^١Kaye, J.W., Op. Cit., pp. 123-124.

^٢Ibid., p. 124.

^٣Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 48.

^٤Ibid., pp. 48-49.

^٥Ibid., p. 49.

^٦ أنظر نص فرمان الإمبراطور المغولي شاه عالم بمنح مهام وسلطات الديوان للشركة البريطانية في : =

وظل نظام "حكومة البنغال الثنائية" يمارس في أقاليم البنغال وبيهار وأوريسا فترة من الزمن إمتدت من عام ١٧٦٥م وحتى عام ١٧٧٢م . بيد أن البريطانيين لم يمارسوا بشكل مباشر إختصاصات ومهام (الديوان) بل ترك لموظفي الإدارة المحلية الهندية والتي تركزت في أيدي إثنين من الموظفين الهنود وهما محمد رضا خان M. Reza Khan في البنغال، وراجا شيتاب راي Raja Shitab Rai في بهار وأوريسا .^١ فتولى الأول إدارة الإيرادات في إقليم البنغال بحكم وظيفته كعضو في مجلس إدارة الشركة البريطانية في كلكتا ثم بحكم وظيفته كنائب (لليوان) في البنغال. أما الثاني ، وهو راجا شيتاب راي، فتولى جباية إيرادات ولايتي بهار وأوريسا. وقد تم القبض على الإثنين في عام ١٧٦٩م بتهمة الإختلاس . بيد أن محكمة الشركة البريطانية أصدرت بعد سلسلة من المحاكمات حكما ببراءتهما في عام ١٧٧٢م .^٢

وعند القبض على كل من محمد رضا خان وراجا شيتاب راي في عام ١٧٦٩م عينت شركة الهند الشرقية البريطانية ستة من المشرفين البريطانيين وعهدت إليهم بالأعمال والمهام التي كانت موكولة إلى كل من محمد رضا خان وراجا شيتاب راي ، وذلك بمرتب لكل واحد منهم يقدر بعشرة آلاف جنيهه إسترليني سنويا. إلا أن هؤلاء البريطانيين أساءوا استخدام وظيفتهم وتركز هدفهم في الإستفادة من فائض الإيرادات في البنغال وبيهار وأوريسا واستغلالها أسوأ إستغلال. وذهب ذلك الفائض إلى جيوبهم وبالتالي حدث نقص واضطراب هدد كيان الشركة البريطانية .^٣

- Ramsy Muir., Op. Cit., pp. 84-85.

نقلا عن :

- Aitchinson, c., Treaties and Sanads. Vol. I, London, 1898, p. 225.

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 50

أنظر أيضا : د. عبد الأمير محمد أمين، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

^٢ Ramsy Muir., Op. Cit., p. 78.

^٣ Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol., V, Chapter X, The East India Company And The State (1172-1780), By Roberts. P.E, p. 187.

وتعرض اللورد روبرت كلايف ، مؤسس نظام "حكومة البنغال الثنائية" ، لسلسلة من الانتقادات من أعضاء البرلمان البريطاني الذين ألقوا باللائمة على ذلك النظام في حدوث ذلك التفسخ والإضطراب في البنغال . لذلك واجه البرلمان البريطاني هذه المشكلة بإصدار قرارين مهمين ، القرار الأول يمنح شركة الهند الشرقية البريطانية قرضا قدره مليون وأربعمائة ألف جنيه إسترليني بفائدة قدرها ٤% لمواجهة الإلتزامات المالية مع الحكومة المغولية في البنغال ومعالجة الآثار السيئة الناجمة عن تطبيق نظام "حكومة البنغال الثنائية" الذي وضعه اللورد روبرت كلايف .^١

أما القرار الثاني فكان صدور اللائحة التنظيمية The Regulating Act لعام ١٧٧٣م التي نصت صراحة على الإشراف البرلماني على إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية في الأراضي الهندية ووضع أساس لنظام موحد للإدارة على ممتلكات الشركة في الهند عن طريق تخويل الإدارة في البنغال وبيهار وأوريسا إلى حاكم عام ومجلس مكون من أربعة أفراد ومنحهم حقوق الإشراف والإدارة على كل ما يتعلق بأمور ترتبط بالحرب والسلام في مدراس وبومباي التي خضعت كل منهما أيضا لحاكم عام ومجلس . كما أقامت اللائحة التنظيمية محكمة عليا في كلكتا Supreme Court At Calcutta يرأسها رئيس العدل وثلاثة قضاة مساعدون يدفع لهم بسخاء وكلهم يعينون من قبل التاج البريطاني، ولديهم السلطة القضائية على كل من البريطانيين في كلكتا بما فيهم موظفي شركة الهند الشرقية البريطانية .^٢ لكن مجلس إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية في لندن عارض تلك اللائحة التنظيمية حيث خشي أن تكون اللائحة

^١ Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol., V, Chapter X, The East India Company And The State (1172-1780), By Roberts. P.E, p. 188

^٢ Mahajan, V.D., Op., Cit., p. 66 and pp. 278-279.

بداية للقضاء على مقدرات الشركة وتحويلها إلى التاج البريطاني^١. وبالرغم من تلك المعارضة إلا أن البرلمان البريطاني صدق على اللائحة التنظيمية بأغلبية مائة وواحد وثلاثين صوتاً مقابل واحد وعشرين صوتاً في مجلس العموم البريطاني، وبأغلبية أربعة وسبعين صوتاً مقابل سبعة عشر صوتاً في مجلس اللوردات^٢.

وترجع أهمية اللائحة التنظيمية إلى أنها تحدد صراحة تأكيد رقابة البرلمان البريطاني على الشركة البريطانية، وتشكل اللائحة أيضاً علامة بارزة في طريق تحويل مجلس إدارة الشركة البريطانية من الشكل التجاري إلى جهاز حكومي سياسي. كما وضعت اللائحة في الوقت نفسه الأساس لإدارة مركزية ولنظام سيطرة برلمانية يمكن إعتباره بالفعل بداية لتحويل الشركة من هيئة تجارية إلى هيئة إدارية تابعة للبرلمان والتاج البريطانيين^٣.

وقد أسند إلى اللورد وارن هاستنجز Lord Warren Hastings (١٧٣٢-١٨١٨)* مهمة تنفيذ اللائحة التنظيمية بصفته أول حاكم عام بريطاني في الهند^٤. ويعتبر هاستنجز أبرز شخصية في تاريخ الهند البريطانية حتى أن

^١ أورد الكاتب الإنجليزي روبرت. ب. إي. Robert. P.E. في مقاله الذي جاء في الجزء الخامس من تاريخ كيمبردج للهند والذي جمعه وحققه دودويل Dodwell عددا من الإنتقادات لللائحة التنظيمية وردت على لسان بعض أعضاء مجلس إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية. أنظر إلى:

- Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. v., pp. 188-189.

^٢Ibid., Vol. V., p.189.

^٣ Misra, B.B., Op. Cit., p. 20.

* دخل وارن هاستنجز في خدمة شركة الهند الشرقية البريطانية وعمره ثمانية عشر عاماً. ثم إستقر به المقام في كلكتا في عام ١٧٥٠م. واشترك هاستنجز في العمليات العسكرية التي قادها روبرت كلايف لإستعادة كلكتا. ثم عينه كلايف مندوباً مقيماً في محكمة مرشد آباد، ثم عين عضواً في مجلس البنغال. واشتهر وارن هاستنجز بمعارضته لسياسة التجارة الخاصة التي مارسها موظفو الشركة البريطانية. وفي عام ١٧٧٢م عين رئيساً لمجلس البنغال. وفي عام ١٧٧٣م عين أول حاكم عام بريطاني على الهند أنظر:

- Sachchindanada, B., Op. Cit., pp. 413-416.

^٤ كان اللورد وارن هاستنجز هو الحاكم العام General Governor في المجلس الذي كونه البرلمان البريطاني والذي تكون - بالإضافة إلى وارن هاستنجز - من أربعة أعضاء هم:

المؤرخين اتفقوا على تقسيم تاريخ الهند البريطانية إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل هاستنجز ومرحلة ما بعد هاستنجز.^١ وبادر هاستنجز في إطار مهمته لتنفيذ اللائحة التنظيمية إلى عزل الوكلاء المحليين الذين كانوا يتولون جمع الإيرادات وكذلك المشرفين البريطانيين الذين أنيطت إليهم إدارة المحصلين، وأسند وظائفهم جميعا إلى مجلس إدارة إيرادات كلكتا Board Of Revenue of Calcutta . وكانت هذه أول خطوة حقيقية للإدارة البريطانية المباشرة في شبه القارة الهندية.^٢

وكانت إدارة إيرادات كلكتا تحت سيطرة هاستنجز ، ولم يسمح لأعضائها — الذين كانت مهمتهم جباية الإيرادات من مختلف المناطق في البنغال وبيهار وأوريسا — بالاشتغال بالتجارة الخاصة خوفا من وقوعهم تحت إغراء إساءة استخدام مناصبهم وخاصة أنهم كانوا في مرحلة الشباب.^٣ كما قام وارن هاستنجز بتخفيض الضرائب على كل التجارة وحددها بـ ٢,٥%. كذلك أخضع بضائع الشركة وبضائع موظفيها بالإضافة إلى بضائع التجار الهنود لنسبة موحدة من الرسوم الجمركية ، وذلك لتشجيع التجارة وتجميعها في خمس مراكز فقط بعد أن كان يتم تجميع تلك البضائع في مراكز عديدة.^٤

= كلافرنج Clavering ومونسون Monson وفيليب فرانسيس Philip Francis وبيرويل Barewell ويحق لهؤلاء الأعضاء أن يحتفظوا بمراكزهم في المجلس لمدة خمس سنوات ولا يمكن أن يخلعوا إلا بوساطة التاج البريطاني بناء على طلب من مجلس مسدراء الشركة البريطانية. وكان على الحاكم العام البريطاني في الهند أن يقوم بعمله طبقا لرأي الأغلبية في هذا المجلس: انظر إلى:

- Mahajan. V.D., Op. Cit., pp. 66-67 And pp. 278-279

^١ د. عبد الأمير محمد أمين. المرجع السابق، ص ١٢٠.

^٢ Morland, W.H., Op. Cit., pp. 294-300.

^٣ Ramsay Muir., Op. Cit., pp. 105-106.

^٤ Morland, W.H., Op. Cit., pp. 301-312

وهكذا لم يمض عامان على تنفيذ وارن هاستجز لبنود اللائحة التنظيمية حتى أصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٧٧٥م هي القوة المهيمنة الحقيقية في شبه القارة الهندية. ولكن اللائحة التنظيمية كانت في حد ذاتها إجراء مؤقتاً مليئاً بالعيوب مما صعب على وارن هاستجز من مهمته. ولعل أخطر تلك العيوب أن اللائحة لم تحدد بوضوح نوع وطبيعة القانون الذي تطبقه المحكمة العليا في كلكتا ، والتي شكلتها اللائحة التنظيمية ، حيث لم يكن قضاء المحكمة العليا في كلكتا يعرفون في الحقيقة إلا القانون الإنجليزي الذي كانوا يطبقونه عملياً في كل قضية وكان لذلك التطبيق نتائج ضارة للغاية.^١ لأن سلطات تلك المحكمة ، التي كان يرأسها السير إليجا إمبي Sir Eligah Impey ، يخضع لها المقيمون البريطانيون في الهند وموظفو شركة الهند الشرقية البريطانية والهنود المقيمون في أقاليم البنغال وبيهار وأوريسا ، وقد ظهرت الكثير من المشكلات القانونية عند تطبيق المحكمة العليا في كلكتا للقانون الإنجليزي بين تلك الفئات الثلاث وخاصة في حالة حدوث نزاع بين مواطن هندي وآخر بريطاني.^٢

علاوة على ذلك لم تحدد اللائحة التنظيمية بوضوح السلطات الدقيقة لكل من الحاكم العام وأعضاء مجلسه من جانب، ورئيس العدل وقضاة المساعدين الأعضاء في المحكمة العليا في كلكتا من جانب آخر، حيث كانت تحدث العديد من المشاركات في العلاقات بين الطرفين.^٣ ويتضح ذلك بوضوح عندما رفضت المحكمة العليا في كلكتا الاعتراف بالسلطات القضائية للمحاكم الإقليمية التي شكلها الحاكم العام ، كما طالبت أن يكون لها السلطة القضائية علي محصلي دخل الشركة.^٤

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 280.

^٢ Ibid., p. 280

^٣ Mahajan, V. D. op. Cit., p. 279

^٤ Ibid., p. 280.

وعلى الرغم من تعدد العيوب الظاهرة لللائحة التنظيمية فقد ظلت اللائحة سارية المفعول حتى عام ١٧٨٤م . وبذلت محاولات عديدة قبل ذلك العام لإستحداث إصلاحات مناسبة لإدارة الشركة البريطانية في الهند. وفي هذا الإطار عرضت ثلاث مذكرات على البرلمان البريطاني في لندن . ففي أبريل عام ١٧٨٣م تقدم هنري جون داندوس H.J. Dundos بمذكرة مؤداها ضرورة تمتع التاج البريطاني بسلطة إستدعاء الموظفين الرئيسيين للشركة، وضرورة إزدياد سيادة البنغال على الهيئات أو الرئاسات الأخرى في شبه القارة الهندية. كذلك رأت المذكرة وجوب تمتع الحاكم العام البريطاني في الهند بسلطة التصرف على مسؤوليته الخاصة .^١ ومن الواضح أن تلك المذكرة كانت تهدف في كل بنودها إلى ممارسة وتدعيم سلطة التاج البريطاني على الحاكم العام البريطاني في الهند. إلا أن مذكرة داندوس لم تجد الفرصة لتصبح قانوناً لأن داندوس كان في صفوف المعارضة في البرلمان.

أما المذكرة الثانية فقد تقدم بها فوكس Fox في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٧٨٣م وقد اقترحت تلك المذكرة منح الشركة دستور جديد للعملية الإدارية وكانت تلك المذكرة في بعض جوانبها قوية ومؤثرة بدرجة كافية .^٢ ومن أهم مقترحات مذكرة فوكس إلغاء كل من هيئة المدراء وهيئة الملاك* وإقامة هيكلين إداريين جديدين ، الهيكل الأول يتكون من سبعة وكلاء أو مديرين لإدارة إيرادات الشركة داخل حدود الهند يعينون من قبل البرلمان البريطاني الذي يتلح

^١ Dodwell. M.A., Op. Cit., Vol. V, p. 194.

^٢ Ibid., p. 195

*هيئة الملاك The Court Of Proprietors هو الاسم الذي عرف به حملة أسهم شركة الهند الشرقية البريطانية. ولتلك الهيئة حق إختيار هيئة أخرى تعرف باسم هيئة المدراء The Court Of Directors التي كانت تتكون من أربعة وعشرين مديراً يقومون بإدارة شئون الشركة مرة كل عام. وكان من حق هيئة الملاك في الأصل النظر في أعمال ومنجزات هيئة المدراء من خلال إجتماعاتها الصاخبة وأعمالها التي تحددها فقط إعتبارات الربح والخسارة. ويعزى إلى المجموعات المتنافسة =

له فرصة فحص إجراءات هذا الهيكل بكل دقة حتى لا ينفرد بسلطة مستقلة أثناء عمله في الهند .^١

أما الهيكل الثاني فيتكون من تسعة مديرين مساعدين من كبار الملاك في الشركة يتم تعيينهم لمدة خمسة أعوام .^٢ بيد أن الشركة البريطانية اعترضت اعتراضا شديدا على مذكرة فوكس. ونظرا لقلّة حنكة فوكس السياسية فقد فشل في التوصل إلى أي إتفاق مع الشركة البريطانية .^٣

وفي يناير عام ١٧٨٤م قدم وليام بت William Pitt ، الذي شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا العظمى من عام ١٧٨٣ وحتى عام ١٨٠١ ، المذكرة الثالثة. وقبل أن يعرض بت مذكرته على البرلمان البريطاني ، حل البرلمان وعاد بأغلبية منتصرة، ثم تقدم بمذكرته مع بعض التعديلات الطفيفة وأصدرها في أغسطس عام ١٧٨٤م كقانون عرف بإسم قانون بت للهند Pitt India Act وذلك في محاولة لإصلاح الإدارة البريطانية في ممتلكات الشركة في الهند .^٤ ويمثل ذلك القانون الجديد إنعطافا مهما في تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية

= من هيئة الملاك تتصيب أو عزل المدراء في الانتخابات السنوية عن طريق توزيع الأسهم للحصول على سلطة للتصويت أو تدعيم تلك السلطة وأدى ذلك إلى ممارسة استغلال الوظائف لتحقيق المكاسب الشخصية، ومن ثم رفعت اللاتحة التنظيمية التي صدرت في عام ١٧٧٣م من مؤهلات حق التصويت في اجتماع هيئة الملاك فأصبح من له حق التصويت هو حامل الأسهم التي تصل قيمتها إلى ألف جنيه إسترليني بدلا من خمسمائة جنيه إسترليني. كما اقتصر حق اختيارها للمدراء إلى ستة مدراء في العام لمدة أربع سنوات. إلا أن هيئة الملاك التي كانت مجرد هيئة من التجار المهتمين بالعمل والتجارة استمرت في التأثير على قرارات هيئة المدراء التي كانت في نفس الوقت تقوم بواجب الإشراف على الممتلكات البريطانية النامية في الهند وإدارتها. أنظر :

- Sachchidanada, B., Op. Cit., pp. 260-261.

^١ Dodwell, M.A., Op. Cit., Vol. V, pp. 195-196.

^٢ Ibid., p. 196.

^٣ Ibid., p. 196.

^٤ Ibid., p. 200.

لأنه ساعد على توحيد الهند إداريا عندما منح الحاكم العام البريطاني سلطة أعلى من سلطة حكام الأقاليم المحلية الأخرى.^١

وبموجب قانون بت للهند أقيمت حكومة مشتركة، أشرف على الشركة البريطانية فيها في لندن وزير يعرف بـ " رئيس مجلس الإشراف " President Of Board Of Control وبالتالي أصبح للحكومة البريطانية دورها في اختيار رئيس مجلس الإشراف . إلا أن هذا المجلس لم يكن له أية وصاية ولا أية سيطرة على الأمور التجارية ، بل تركت كلها لمجلس المدراء لشركة الهند الشرقية البريطانية الذي كان رئيسه ، الذي عينه بت Pitt ، هو هنري جون داندوس Dandos . H.J. وأصبح مجلس المدراء تحت رئاسة داندوس اليقظة السلطة الحاكمة الحقيقية.^٢

وفي عام ١٧٨٦م عين داندوس ، بصفته رئيس مجلس المدراء لشركة الهند الشرقية البريطانية ، اللورد كورنواليس Lord Cornwallis (١٧٣ - ١٨٠٥م) في منصب الحاكم العام البريطاني في شبه القارة الهندية. ولعل ما يميز هذا الحدث في تاريخ الشركة البريطانية أن اللورد كورنواليس كان أول بريطاني يعين في هذا المنصب المهم ممن لم يكن قد سبق لهم القيام بالخدمة في شركة الهند الشرقية البريطانية ، بل شارك في حرب الإستقلال الأمريكية حتى أكتوبر عام ١٧٨١م.^٣ كما أن اللورد كورنواليس لم يسبق له الذهاب إلى الهند. ومع ذلك فقد شهدت فترة منصبه كحاكم عام بريطاني في الهند من عام ١٧٨٦م إلى عام ١٧٩٣م العديد من الإنجازات الإدارية لشركة الهند الشرقية البريطانية.^٤

^١ Misra, B.B., Op. Cit., p. 31.

^٢ Keith, A.B., A Constitutional History Of India (1600-1935), Central Book Dept., Allah Abad, 1961, pp. 95-96

^٣ Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 78.

^٤ Ibid. , p. 78.

وتتصب أهمية إدارة اللورد كورنواليس على إصلاحاته الداخلية. فقد شهد عهده عددا من الإصلاحات الإدارية والتجارية لعل من أهمها رفع أجور موظفي الشركة البريطانية مما شجعهم على الابتعاد عن التجارة الخاصة. كما حلول أن يغرس فيهم روح الإحساس بالواجب وهو الأمر الذي لم يستطع تحقيقه كل من روبرت كلايف ووارن هاستنجز.¹ علاوة على ذلك صاغ كورنواليس قانونا

عرف بإسم " التسوية الدائمة لإيرادات البنغال " The Permanent Settlement Of The Bengal Revenue، حدد بمقتضاه عملية تنظيم الإيرادات وجباية الضرائب في البنغال.² وكانت تلك العملية مقصورة على الزمندانرية (The Zemindars) وهم جباة الضرائب الهنود في الإمبراطورية المغولية الذين توارث نسلهم هذه المهنة حتى بعد الإصلاحات الإدارية التي أدخلتها الشركة البريطانية على هذه العملية،³ كما نظم اللورد كورنواليس العمالة في الخدمة المدنية وقسمها إلى ثلاثة أقسام مختلفة تماما، القسم القضائي وقسم الإيرادات والقسم التجاري. علاوة على ذلك صار الجيش في ظل حكم اللورد كورنواليس أكثر كفاءة.⁴ وبذلك تحكمت سيطرة الحاكم البريطاني في الهند على إدارات البنغال وبيهار وأوريسا ومدراس وبومباي في كل أمور الدخل والدبلوماسية والحرب وأثبت اللورد كورنواليس بصفته الحاكم العام البريطاني في الهند أنه كان إداريا قديرا للشركة. وقد قيل ، في ضوء ذلك ، : " إذا كانت أسس الإدارة المدنية البريطانية في الهند قد وضع أساسها وارن هاستنجز ، فإن البناء قد إرتفع على أيدي اللورد كورنواليس ."⁵

¹ Gardner, B., Op. Cit., p. 126.

² Ibid., p. 126.

³ Ibid., p. 126.

⁴ Ibid., p. 127.

⁵ Mahajan, V. D. , Op. Cit. , p. 88.

وعلى الرغم مما تضمنه " قانون بت للهند" من عيوب مثل شدة بطء الإجراءات التي تتخذها الحكومة البريطانية وما اشتملت عليه تلك الإجراءات من تفاصيل مضمّنة تمثّلت في المراجعات والمراجعات المضادة، إلا أن ذلك القانون ظل ساري المفعول حتى عام ١٨٥٨ م^١، بيد أن البرلمان البريطاني صدق على مجموعة من لوائح الميثاق Charter Acts طوال الفترة من عام ١٧٩٣م حتى عام ١٨٥٨م تتعلق جميعها بأنشطة شركة الهند الشرقية البريطانية في شبه القارة الهندية وتدخل بنودها في نطاق مواد قانون بت للهند مع بعض التغييرات بما يخدم المصالح الإدارية والتجارية للشركة البريطانية.^٢

فبموجب لائحة الميثاق لعام ١٧٩٣م تم تحديد الاحتكار التجاري للشركة البريطانية لمدة عشرين عاما (١٧٩٣-١٨١٣م). وشددت تلك اللائحة على تبعية بومباي ومدراس للحاكم العام البريطاني في الهند. ونظمت اللائحة أيضا منصب الحاكم العام ففصلت عنه منصب القائد العام لجيش الشركة البريطانية، كما ألزمته بالتقيد بقرار الأغلبية في مجلسه.^٣

ولم يظهر البرلمان البريطاني طوال تلك الفترة (١٧٩٣-١٨١٣م) سوى القليل من الاهتمام بشئون الهند لأن غالبية أعضاء البرلمان آنذاك كانوا من النبلاء والبارونات المرتبطين بالأرض، والذين لم يكن لدى معظمهم تطلعات تجارية في أراض بعيدة. ولم تكن أمور الهند تثير إهتمامهم، بل تركز إهتمامهم في تلك الفترة على التشريع لحقوق الملكية والنظام المستقر في بلادهم.^٤

بيد أنه ظهر في المجتمع البريطاني في عام ١٨١٣م من كان يدعو إلى تخفيف احتكار شركة الهند الشرقية البريطانية، بل شرع بعض أعضاء

^١Mahajan, V. D. , Op. Cit. , p. 288.

^٢Bearce, G.D., British Attitudes Towards India (1784-1858), Oxford, 1961, p.12.

^٣Ibid., p. 12.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٠.

البرلمان البريطاني يطالبون بإلغاء الإحتكار كلبية. وقد تحققت تلك الدعوة في أواخر عهد اللورد منتو Lord Minto (١٨٠٧-١٨١٣م) الحاكم العام البريطاني في الهند عندما أقر البرلمان البريطاني لائحة الميثاق لعام ١٨١٣، والتي نصت على تجديد إمتيازات الشركة البريطانية لعشرين سنة أخرى (١٨١٣-١٨٣٣م). وقد حرمت تلك اللائحة الشركة من حق إحتكار التجارة مع الهند. وفتح باب التجارة جزئيا مع الهند للمشروعات الخاصة للبريطانيين.^١

وكان للسماح بالتجارة الخاصة في عام ١٨١٣م، رغم قيود الترخيص بها، صدى إقتصادي مهم. فقد أثرت التجارة الخاصة على ميزان التجارة الهندية وجعلت من الضروري إجراء تغييرات في بناء الحكومة البريطانية العليا في الهند، حيث إستخدم التجار الأفراد نفوذهم السياسي لإلغاء الرسوم الجمركية على القطن الهندي والبضائع الحربية التي تستوردها بريطانيا.^٢

ومن جانب آخر تركت لائحة الميثاق لعام ١٨١٣م للشركة البريطانية إحتكار التجارة مع الصين وجزر الهند الشرقية فقط، كما سمحت للبعثات التبشيرية المسيحية بالدخول في أراضي الشركة البريطانية في الهند، وأضافت قسما كنسيا إلى النظام الإداري في الهند.^٣

وفي عام ١٨٣٠م تولت حكومة الأحرار الحكم في البرلمان البريطاني. وكثر في تلك الآونة الحديث بالطبع عن مبادئ الحرية والمساواة كحق من حقوق الإنسان. ومن هنا كانت الدعوة الصريحة للتاج كي يتولى مسؤولية الحكم في الهند.^٤ رغم ذلك ظفرت الشركة البريطانية بلائحة الميثاق لعام ١٨٣٣م التي

^١ Misra, B.B., Op. Cit., p. 53.

^٢Ibid., p. 53.

^٣Ibid., p. 53.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٢.

جددت ميثاق الشركة ومكنتها من إدارة الهند لعشرين سنة أخرى (١٨٣٣-١٨٥٣م) نيابة عن ملك بريطانيا وورثته من بعده.^١

ولعل أهم ما يميز لائحة الميثاق لعام ١٨٣٣م أنها قد أنهت حياة الشركة البريطانية كوكيل تجاري وحولتها إلى وكيل سياسي للتاج البريطاني في إدارة الشركة في الهند. كما أن تلك اللائحة تمثل نقطة البداية لتطور القانون العام في الهند حيث أعطت للحاكم العام ومجلس إدارته حق وضع القوانين ، كما أنها دعمت مبدأ حق الهنود في تقلد الوظائف تحت إشراف الحكومة عندما يكونون مؤهلين لذلك.^٢

وقد ساعدت لائحة الميثاق لعام ١٨٣٣م اللورد وليام بنتينك Lord.W. Bentinek (١٨٢٨- ١٨٣٦) ، الذي تولى منصب الحاكم العام البريطاني في الهند في الرابع من يوليو عام ١٨٢٨م ، على تطبيق فكرته في ضرورة حكم الهند من أجل الهنود. ولهذا حاول تحسين أوضاع الهنود . وكان طريقه نحو ذلك التغريب.^٣ فقام اللورد بنتينك في البداية بتطوير سياسة التعليم الخاصة بالشركة. وكان بنتينك مقتنعا بأن اللغة الإنجليزية هي مفتاح كافة الإصلاحات. لهذا بدأت الشركة في إقامة المدارس والكلديات لتدريس اللغة الإنجليزية. وكان ثمة تشجيع قوي لتغريب المجتمع الهندي.^٤ كذلك بذل اللورد بنتينك المحاولات لتقليص الرق والقربان والزواج المبكر وكلها عادات تأصلت في الهند، بالإضافة إلى إلغائه محاكم الإستهناف الإقليمية التي كان قد استحدثها اللورد كورنواليس وكانت تلك المحاكم مسؤولة إلى حد كبير عن المتأخر من القضايا.^٥

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٢.

^٢ Sachchindananda, B., Op. Cit., p. 217.

^٣ Gardner, B., Op. Cit., p. 200.

^٤ Ibid., p. 200.

^٥ Smith, V., Op. Cit., p. 587

وفي عام ١٨٥٣م ظهرت ، خلال المداولات البرلمانية لتجديد ميثاق الشركة البريطانية ، فكرة تعيين وزير دولة لشئون الهند. إلا أن تلك الفكرة لم تخرج إلى حيز الوجود آنذاك. وجاءت صياغة لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣م لتمنح الشركة البريطانية الحق في إدارة الأرض الهندية لمدة عشرين عاما قادمة (١٨٥٣-١٨٧٣م) نيابة عن الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى.^١

ولعل أبرز ما جاء في لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣م أنها جعلت أعضاء هيئة مدراء الشركة البريطانية ثمانية عشر عضوا بدلا من أربعة وعشرين عضوا، على أن يقوم التاج البريطاني بتعيين ثلاثة منهم في الدورة الأولى للميثاق ثم يكون له حق تعيين ستة أعضاء بعد ذلك . كما صار العدد القانوني اللازم لعقد الاجتماع لهيئة المدراء عشرة أعضاء بدلا من ثلاثة عشر عضوا. وقد قصد بهذه الإجراءات التمهيد لوقت يصبح فيه هؤلاء المدراء مجرد جهاز إستشاري لوزير التاج البريطاني الذي سيحل يوما مكان رئيس جهاز هيئة الرقابة وهو المنصب الذي تولته هيئة المدراء للشركة البريطانية منذ عام ١٧٧٣م، بالإضافة إلى عدد آخر من البنود.^٢

ولكن لم يتسن لشركة الهند الشرقية البريطانية تطبيق بنود لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣م إلا لأعوام قليلة، حيث تفجرت ثورة الاستقلال الهندية في مايو عام ١٨٥٧م على أيدي عدد من المجندين الهنود العاملين في جيش الشركة البريطانية والمعروفين بـ Sepoys * وكان من نتيجة تلك الثورة إصدار الملكة فيكتوريا في الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨م لإعلانها الذي أقر صراحة

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٤.

^٢ Woodruff, P., The Men Who Ruled India; Vol. 2, The Guardians, London, Without Date, p. 27.

* سيلتي ذكر قيام ثورة الاستقلال الهندية ضد الشركة البريطانية والتي كان من نتائجها المهمة انهيار الشركة وضم ممتلكاتها إلى التاج البريطاني بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا البحث.

ضم ممتلكات شركة الهند الشرقية البريطانية إلى التاج البريطاني ، وإلتزام التاج بكل الإرتباطات والتعهدات والمعاهدات التي دخلت فيها الشركة البريطانية ، وإلتزام التاج بالعمل لتطوير الصناعة والتجارة .^١ وعلى هذا يمكن القول أن النتيجة الدستورية لثورة الإستقلال الهندية كانت إلغاء مظاهر سيادة شركة الهند الشرقية البريطانية التي إستمرت زهاء قرنين ونصف من الزمان (١٦٠٠-١٨٥٨م).

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., pp. 297-302.

الفصل الثاني

الوجود البريطاني العام في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية

المرحلة الأولى : الوكالة البريطانية في جاسك (١٦١٦-١٦٢٣ م).

المرحلة الثانية : الوكالة البريطانية في جمبرون "بندر عباس" (١٦٢٣-١٧٦٣م) :

- (١) تأسيس الوكالة البريطانية في بندر عباس.
- (٢) المنافسة البريطانية الهولندية في بندر عباس.
- (٣) الوكالة البريطانية في بندر عباس في عهد نادر شاه (١٧٣٢-١٧٤٧م).
- (٤) البحث عن مستودع بديل للوكالة البريطانية في بندر عباس.
- (٥) نقل الوكالة البريطانية في بندر عباس إلى البصرة في عام ١٧٦٣م.

المرحلة الثالثة : الوكالة البريطانية في البصرة وتطورها (١٧٦٣-١٧٧٩م) :

- (١) : الأوضاع السياسية والتجارية التي سبقت تأسيس وكالة البصرة .
- (٢) : علاقة الوكالة البريطانية في البصرة بالقوى البحرية العربية في الخليج.
- (٣) : الوكالة البريطانية في البصرة والغزو الفارسي (١٧٧٣-١٧٧٩م) .

المرحلة الرابعة : المقيمة البريطانية في بوشهر (١٧٦٣-١٨٥٣م).

المرحلة الخامسة: الوكالة البريطانية في مسقط (١٧٩٨-١٨٦١م) :

- (١) : بعثة ميرزا مهدي علي خان إلى مسقط (١٧٩٨-١٧٩٩م).
- (٢) : بعثة جون مالكولم الأولى إلى الخليج (١٧٩٩-١٨٠١م).

الفصل الثاني الوجود البريطاني العام في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية

في الحقيقة لم تتأسس الشركة البريطانية من أجل تحقيق أهداف في منطقة الخليج العربي إنما كان الهدف الرئيسي من تأسيسها هو تجارة الشرق أو على وجه التحديد المتاجرة في توابل جزر الهند الشرقية. أما اتجاه نشاط الشركة البريطانية نحو منطقة الخليج العربي فلم يحدث إلا بعد أن وطأت أقدام البريطانيين أرض شبه القارة الهندية وإقترابها جغرافيا من منطقة الخليج العربي وما مثلته منطقة الخليج آنذاك إستراتيجيا وعسكريا وتجاريا بالنسبة للمصلحة البريطانية.

وترجع علاقة شركة الهند الشرقية البريطانية بمنطقة الخليج العربي إلى علم ١٦١٦م عندما إستطاعت الشركة أن تؤسس لها وكالة تجارية في "جاسك" على الساحل الفارسي للخليج العربي وذلك بفضل الصداقة التي ربطت بين الشركة والشاه عباس الأول (الكبير) (١٥٨٧-١٦٢٩م) . وكانت هذه الصداقة تهدف إلى مواجهة البرتغاليين الذين كانوا قد نجحوا في إحتلال مواقع كثيرة في الخليج العربي منذ عام ١٥٠٧م. وجاء هذا التحالف البريطاني الفارسي لطرد البرتغاليين من الخليج العربي كسياسة بريطانية تمثلت في رغبة بريطانيا الشديدة للمشاركة في تجارة الشرق المربحة وعلى هذا الأساس إستمرت علاقات شركة الهند الشرقية البريطانية بالخليج حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي يغلب عليها الطابع التجاري أكثر من الطابع السياسي، كما أن المراكز البريطانية التي

^١ أقصد بالوجود البريطاني العام في الخليج العربي تمييزا عن الوجود البريطاني الإستراتيجي أو السياسي أو التجاري مما سوف يعالج في موضعه من هذا البحث.

وجدت في الخليج منذ قدوم البريطانيين إلى المنطقة كانت مراكز تجارية أكثر منها مراكز سياسية أو عسكرية على الرغم من تجهيزها بقوات مسلحة لتمكينها من الصمود أمام المنافسات الأوروبية الشديدة التي كانت تتعرض لها من قبل البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين.

وبعالم هذا الفصل الوجود البريطاني في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية في مراحل. وتلك المراحل هي نفسها التعبير العملي للمؤسسات والنشاطات التجارية والعسكرية والسياسية لشركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج من حيث نشأتها وتطورها. ففي البداية نجح البريطانيون في تأسيس وكالة تجارية لهم في جاسك في عام ١٦١٦م في إطار بنود الفرمان الذي حصلوا عليه من الشاه عباس الكبير.

المرحلة الأولى: الوكالة البريطانية في جاسك (١٦١٦-١٦٢٣م):

بعد إنتصار البريطانيين على الأسطول الأسباني في معركة الأرمادا البحرية في عام ١٥٨٨م ، وقبل تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية ، أصبحت البحار مفتوحة أمام البريطانيين. وتعددت رحلات المغامرين والتجار وأصحاب الأعمال إلى مختلف بلاد الشرق بحثاً عن التجارة المربحة. وكان من بين هؤلاء المغامرين المحترفين إثنان من الأخوة هما أنتوني وروبرت شيرلي Antony And Robert Sherley اللذان رحلا إلى بلاط الشاه عباس الكبير في عام ١٥٩٨م والتقىا به في الوقت الذي كان فيه الشاه عباس الكبير شاه فارس في أمس الحاجة إلى المساعدة العسكرية من أية جهة في حروبه ضد البرتغاليين والأوزبك والإمبراطورية العثمانية.^١ إذ كان الشاه عباس الكبير في حاجة إلى

^١ الأوزبك كلمة فارسية تعني سيد نفسه أي المستقل. وقبائل الأوزبك قبائل إسلامية تقطن المناطق الشمالية من فارس. ويعتبر محمد شيباني أشهر زعماء الأوزبك وأطلق على نفسه (شاه بخت) أي ملك الحظ. وكان =

خبراء يتولون إعادة بناء سلاح المدفعية في جيشه ويدربون رماة البنادق فيه. لهذا أسند الشاه إلى كل من أنتوني وروبرت شيرلي مهمة إعادة تنظيم سلاح الخيالة والمدفعية . ونجح الأخوان شيرلي في مهمتهما العسكرية مما أدى إلى أن يسند الشاه عباس الكبير إلى أحدهما وهو روبرت شيرلي مهمة سياسية خطيرة تمثلت في الإتصال بملوك أوروبا وحثهم على عقد تحالف بين هؤلاء الملوك وشاه فارس ضد الدولة العثمانية وذلك في عام ١٦٠٩ م.^٢ بيد أن مهمة روبرت شيرلي باءت بالفشل بعد أن تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية على الرغم مما كان يحمله من فرمانات تمنح الأوروبيين إمتيازات تجارية واسعة في فارس . فقد واجهته معارضة شديدة في إنجلترا، حيث كان الاعتقاد السائد هناك أن جهوده السياسية والتجارية تهدف إلى فتح باب التجارة المباشرة بين إنجلترا وفارس بشكل يضر بتجارة الشركة البريطانية في منطقة حوض البحر المتوسط.^٣ ومهما كان من صحة أو خطأ هذا الاعتقاد فقد تبدل ذلك الاعتقاد وأصبحت لفارس منزلة مهمة وذلك لسببين:

فقد كانت فارس ، وهذا هو السبب الأول ، المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد للحريير الخام الذي يرد إلى أوروبا من الشرق . كما كان حصول الشركة البريطانية على كل الحريير الفارسي أو حتى جزء منه يمثل نجاحا كبيرا للشركة في تلك السنين الحرجة من تاريخها المبكر.^٤

= شيباتي شديد الإصرار على الاستقلال بمناطقه عن الإمبراطورية الفارسية. عن قبائل الأوزبك يمكن الرجوع إلى:

- د. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

١. د. عبد العزيز سليمان نوار، نفس المرجع ، ص ٢٥٥.

٢. د. عبد العزيز سليمان نوار، نفس المرجع ، ص ٢٥٦.

٣. د. عبد العزيز سليمان نوار، نفس المرجع ، ص ٢٥٦.

٤. د. عبد الأمير محمد أمين. المرجع السابق، ص ١٣.

أما السبب الثاني فيكمن في الكساد الذي لاقته الأقمشة الصوفية التي جلبتها الشركة من إنجلترا إلى الهند، بينما وردت أنباء مشجعة من فارس تنبئ بنجاح تجارة الصوف البريطاني هناك ، فإن فصل الشتاء الطويل في تلك البلاد والبرد الشديد الذي يسوده ثم العادة الاجتماعية التي كانت تتطلب من الوجيه الفارسي الالتحاف بملابس كثيرة وثقيلة جعل ذلك كله للأقمشة الصوفية الإنجليزية سوقاً ملائمة في فارس .^١

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف التجارية أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية بعثة مكونة من ريتشارد ستيل R. Steel وج. كروثر J. Cruther إلى فارس بغرض الحصول على معلومات حول الإمكانيات التجارية وربما الحصول على إمتيازات وتسهيلات من الشاه. وفي أكتوبر ١٦١٥م وصلت البعثة إلى ميناء جاسك الفارسي الذي وصفه كل من ستيل وكروثر بأنه يقع على بعد تسعين ميلاً إلى الشرق من هرمز ، وبأنه المكان الملائم للسفن التابعة للشركة البريطانية عند مدخل الخليج العربي. حيث أنه بعيد عن مقر رئاسة البرتغاليين في هرمز ، كما أن هذا الميناء يقع في منطقة يسهل الدفاع عنها .^٢ وفي الخامس عشر من أكتوبر عام ١٦١٥م تمكن ستيل وكروثر من الحصول على فرمان من الشاه عباس الكبير كانت أهم بنوده :^٣

^١ Wilson, A.T., The Persian Gulf-An Historical Sketch From The Earliest Times To The Begining Of The Twentieth Century, London, 1928, pp. 135-146.

^٢ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. المرجع السابق، ص ٧٤-٧٥.

^٣ لا توجد نسخة من هذا فرمان في السجلات البريطانية التي جمعها سالدانها (Saldanha) . إلا أن محتويات هذا فرمان توجد ضمن فرمان لاحق أصدره الشاه صافي Safi (١٦٢٩-١٦٤٢م) في عام ١٦٢٩ أنظر إلى الملحق (C) الذي ورد في:

- Saldanha, J.A., Selections From State Papers, Bombay Regarding To East India Company's Connection With A Summary Of Events (1600-1800), Calcutta, 1906, pp. 397-399, Farman Granted By Shah Safi In 1629 Reciting And Confirming The Connection Obtained By Connock. Reprinted From Page 293 Of Letters Received by the East Indian Company (Volume VI).

- ١- تتبادل كل من فارس وإنجلترا السفراء على أن تعين إنجلترا سفيرها فوراً، ويبقى تعيين السفير الفارسي لدى إنجلترا مرهوناً بالظروف.^١
- ٢- يجوز للشركة البريطانية أن تقيم المستودعات والوكالات التجارية في فارس، وفي هذا الإطار يحق للشركة البريطانية أن تؤسس أول وكالة تجارية لها في ميناء جاسك الفارسي.
- ٣- يحق للشركة أن تتجر مع كل الأراضي الفارسية بيعاً وشراءً دون إعاقة.
- ٤- يمكن للبريطانيين في فارس حمل السلاح وإستعماله في حالات الدفاع عن النفس.
- ٥- يقوم البريطانيون بممارسة شعائرهم الدينية في فارس دون تدخل من سلطاتها.

وقد شجع النجاح في الحصول على ذلك الفرمان الشركة البريطانية على إرسال بعثة أخرى برئاسة إدوارد كونوك Edward Connock مع حمولة كبيرة من الأقمشة الصوفية على ظهر السفينة جيمس James في أواخر عام ١٦١٦م. وقد زودت هذه البعثة بمجموعة من التعليمات الصادرة من رئاسة الشركة البريطانية لضمان نجاح البعثة في مهمتها التجارية في فارس.^٢ وقد

^١ رغم أن تلك البعثة مرسلة من قبل الشركة البريطانية في الهند إلا أنها تفاوضت حول مسائل سياسية وغيرها خاصة ببريطانيا (مثل تبادل السفراء مثلاً) مما يدل على أنه منذ البداية لم تكن ثمة فروق بين الشوكة والحكومة البريطانية فيما يتصل بالمصالح البريطانية، ويدل على مدى تشابك تلك المصالح. وأنه رغم استقلالية الشركة في الفترة السابقة على منتصف القرن الثامن عشر الميلادي إلا أن الشركة ظلت - كما هو واضح هنا - الأداة الفعالة للسلطات البريطانية في لندن لتنفيذ مخططاتها المختلفة.

^٢ يورد وليام فوستر William Foster مجموعة من التعليمات الصادرة من رئاسة الشركة البريطانية إلى إدوارد كونوك والذي يجب عليه تنفيذها بدقة لنجاح المهمة التجارية الموكولة إليه. ومن أهم هذه التعليمات:

- ١- الإبحار مباشرة من سورات إلى ميناء جاسك تحت حماية فرقاطة بريطانية تحسباً لأي أعمال عدوانية من البرتغاليين (سادة الموقف في الخليج العربي في تلك الفترة).
- ٢- التوجه مباشرة إلى حاكم ميناء جاسك حاملاً فرمان الشاه عباس الكبير لتسهيل إنزال البضائع البريطانية إلى الشاطئ والإتجار بها.

وصلت تلك البعثة إلى ميناء جاسك في الرابع من ديسمبر عام ١٦١٦م أي بعد سبعة وعشرين يوماً من الإبحار^١. وهناك أظهر كونوك فرمان الشاه المشار إليه إلى ذي الفقار خان حاكم ميناء جاسك فرحب به، وأنزلت السلع الإنجليزية إلى الساحل، ومن هناك ذهبت البعثة إلى أصفهان حيث إستقبلها الشاه عباس الكبير بحفاوة ووعداها بالمساعدة. وكان من نتائج هذه المقابلة أن حصلت البعثة على العديد من الإمتيازات التجارية، وتم التأكيد، حسب ما ورد في فرمان الشاه عباس الكبير، على تأسيس وكالة شركة الهند الشرقية البريطانية في جاسك كمستودع للبضائع التي ترد من الشركة إلى منطقة الخليج العربي^٢. ورغم أن الاتصال التجاري الأول للشركة البريطانية مع فارس كان مشجعاً، إلا أنه أثار مخاوف البرتغاليين من نشاطات البريطانيين وقد حاول البرتغاليون في البداية إعتراض السفينة جيمس James عندما كانت في طريقها إلى ميناء جاسك، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل^٣.

وفي الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٦٢٠م، أي بعد أربع سنوات، أحرز البريطانيون نصراً آخر على البرتغاليين فيما عرف بمعركة "جاسك" وهي المعركة التي فشل فيها البرتغاليون للمرة الثانية في منع الأسطول

٣- التوجه بعد ذلك إلى البلاط الفارسي في أصفهان لمقابلة الشاه عباس الكبير حاملاً معه رسالة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مع بعض الهدايا القيمة.

٤- السعي مع شاه فارس حول إقامة تحالف تجاري بين الإمبراطورية الفارسية وشركة الهند الشرقية البريطانية. أنظر إلى:

- Foster, W.. Letters Received By The East India Company From Its Servants In The East, Vol. IV, 1616, London, 1990, pp. 220-224.

^١ عن الوصف التفصيلي لرحلة إدوارد كونوك من سورات إلى جاسك. أنظر إلى التقرير رقم ٣٧، الذي ورد في: Foster, W., Op. Cit., Vol. V, pp. 60-65.

^٢ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٥.

^٣ د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧-١٧٧٨م)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٥.

البريطاني من دخول ميناء جاسك^١. وكان هذا النصر الذي أحرزته الشركة البريطانية دافعاً قوياً ليظهر الشاه عباس الكبير صداقته للشركة في صراعها من أجل تقوية مركزها. فقد منح الشركة كل الإمتيازات التي طلبتها ، كما أنه وعدها بتقديم كل التسهيلات الممكنة . وإستمر ميناء جاسك في خدمة التجارة البريطانية حتى عام ١٦٢٣ / ١٦٢٤م حيث انتقل البريطانيون إلى ميناء جمبرون (بندر عباس) الذي كان جزءاً من عطاء الشاه للشركة البريطانية نظير المساعدة البريطانية له لطرد البرتغاليين من هرمز.

المرحلة الثانية: الوكالة البريطانية في جمبرون "بندر عباس" (١٦٢٣-١٧٦٣م):

(١) : تأسيس الوكالة البريطانية في بندر عباس:

في عام ١٦٢٢م تقدمت فارس بطلب مساعدة سفن الشركة البريطانية في مهاجمة جزيرة هرمز المقر الرئيسي للبرتغاليين في المنطقة ، وأرفق بالطلب تهديد من الإمبراطورية الفارسية للبريطانيين بالطرده من فارس إذا لم يستجيبوا للطلب الفارسي^٢. ووافقت الشركة على تقديم المساعدة بموجب شروط معينة. من هذه الشروط اقتسام غنائم هرمز مناصفة بين البريطانيين والفرس ، واقتسام الطرفين مستقبلاً الرسوم الجمركية على تجارة هرمز ، ثم إعفاء التجارة البريطانية مستقبلاً وإلى الأبد من أية رسوم جمركية في هرمز^٣. وبموجب ذلك الاتفاق تحرك الأسطول البريطاني بالتعاون مع القوات الفارسية لحصار جزيرة هرمز في التاسع من فبراير عام ١٦٢٢م . وبعد مقاومة عنيفة

^١ Sykes, Sir Percy, A History of Persia, vol. 2, London, 1951, p. 190.

^٢ د. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ٢٦٠-٢٦١.

^٣ للإطلاع على بنود هذه الإتفاقية أنظر إلى:

- ج. ج. لوريمر. المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٤٢-٤٤.

من جانب الأسطول البرتغالي سقطت الجزيرة في الحادي والعشرين من أبريل عام ١٦٢٢م وسلّمت قلاعها للقوات البريطانية بعد أن تعهد البريطانيون بحماية البرتغاليين المحاصرين في الجزيرة. وفي السابع والعشرين من أبريل عام ١٦٢٢م كانت السفن البريطانية نقل الجنود البرتغاليين وخدمهم إلى مسقط.^١ وفي أعقاب ذلك أمر الشاه عباس الكبير بتدمير هرمز التي كانت تجارتها تساوي تجارة لندن وأمستردام معاً ، وأصبحت هرمز مثلاً حياً للخراب بعد أن نفذ فيها حكم الشاه عباس الكبير، ونقلت السفن أحجار منازل هرمز إلى مكان يقع على بعد ثلاثة فراسخ من هرمز على الساحل الفارسي من الخليج يسمى "جمبرون". وقد اختار الشاه عباس الكبير هذا المكان ليكون ميناءً بحرياً جديداً وأطلق عليه اسمه فعرف منذ ذلك الوقت بميناء بندر عباس الذي قدر له أن يصبح لمدة مائة وخمسين عاماً قادمة المركز الرئيسي للنشاط التجاري في منطقة الخليج العربي.^٢

وقد كان اشتراك شركة الهند الشرقية البريطانية في الهجوم على هرمز بالتحالف مع الشاه عباس الكبير مخالفاً لمبادئ مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن ، لأن بريطانيا وأسبانيا كانتا تحكمهما علاقات سلمية وقت وقوع الهجوم. لذلك أنحت السلطات البريطانية في لندن باللوم على الشركة البريطانية لكن الشركة دافعت عن موقفها ، وانتهى الأمر إلى إجبار الشركة البريطانية بدفع غرامة مالية قدرها عشرين ألف جنيه إسترليني لمخالفتها الأوامر الملكية.^٣

^١ Danvers, F.C., Report On The India Office Records Relating To Persia And The Persian Gulf, London, 1900, p. 19.

^٢ Wilson, A.T., Op. Cit., p. 129.

^٣ ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٤٨-٤٩.

وبعد تدمير هرمز قررت الشركة البريطانية الاستقرار في بندر عباس ، حيث منحها الشاه عباس الكبير في عام ١٦٢٣ / ١٦٢٤م حق شغل مكانين هناك كمستودع لها ، ولم يسمح للشركة بتشييد أي بناء آخر لها في المنطقة حتى لا تجعل منه قلعة حصينة ^١.

(٢) المنافسة البريطانية الهولندية في بندر عباس:

لم يؤد اختفاء البرتغاليين من الميدان إلى تخلص الشركة البريطانية من المنافسة التجارية والسياسية، حيث ظهرت اهتمامات شركة الهند الشرقية الهولندية بمنطقة الخليج العربي وفارس مدفوعة إلى ذلك بعدة عوامل من أهمها فشل الهولنديين في تثبيت أقدامهم في مواقع أخرى في الموانئ العربية بجنوب شبه الجزيرة العربية وخاصة اليمن، وكذلك صعوبة الملاحة في البحر الأحمر بالنسبة للسفن المسيحية على اختلاف جنسياتها ^٢. وقد أدى اهتمام الشركة الهولندية بمنطقة الخليج وفارس إلى تعثر تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية في فارس وخاصة بعد أن وجد الهولنديون ترحيباً من الشاه عباس الكبير واستطاعوا الحصول على فرمان منه بفتح مستودع لهم في بندر عباس في عام ١٦٢٣م ، مما كان يعني كسر الاحتكار التجاري الذي كانت تنشده الشركة البريطانية ^٣.

وعلى الرغم من أن مجيء الهولنديين إلى الخليج العربي كان مرتبطاً بالمساعدات التي قدموها للبريطانيين في دحر الأسطول البرتغالي في عدة معارك بالقرب من ساحل بندر عباس، إلا أن الخلافات بين الجانبين البريطاني

^١ ج. ج. لوريمر، المرجع السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٥٢.

^٢ د. مصطفى عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢-١٧٦٣م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ، ١٩٨١م، ص ١٤٨.

^٣ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٧.

والهولندي سرعان ما ظهرت بشكل واضح منذ عام ١٦٢٣م. فقد أخذت الشركة البريطانية آنذاك تعاني كثيراً من الإجراءات التي اتخذها الهولنديون ضدها في فارس في السنوات الأولى التي تلت عام ١٦٢٣م. فقد لوحظ النقص في العائدات التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في بندر عباس نتيجة تقلص الاستثمارات البريطانية بسبب ارتفاع أسعار الحرير الفارسي بعد أن ازداد الإقبال عليه وخاصة من الهولنديين الذين كانوا يدفعون أسعاراً عالية بهدف حرمان البريطانيين من تلك السلعة.^١

وأدت تلك المنافسة إلى توقف الوكالة البريطانية في بندر عباس تقريباً عن العمل وكادت تغلق أبوابها . كما أن توماس كاوندج الوكيل الأول في الوكالة البريطانية في أصفهان قرر هو الآخر إغلاق الوكالة.^٢

وحاولت الشركة البريطانية إنقاذ مصالحها ومؤسساتها التجارية في فارس قبل أن يغلق منها زمام الأمور. فعينت كيردج Kerridge رئيس الوكالة البريطانية في سورات في الهند مشرفاً على مصالح الشركة البريطانية في فارس بالإضافة إلى أعباء منصبه.^٣ ووصل كيردج إلى بندر عباس في عام ١٦٢٥م وبدأ في دراسة المنطقة ودراسة الأوضاع التجارية البريطانية فيها، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من إنهاء أعمال المؤسسات البريطانية في الخليج وهي نفس النتيجة التي كانت تراود مجلس إدارة الشركة في لندن. واتهم كيردج الهولنديين بالتآمر ضد المصالح البريطانية فذكر أنهم لوثوا سمعة الشركة البريطانية لدى حكام الإمبراطورية الفارسية.^٤ بيد أن ممثلي الشركة في وكالة بندر عباس أشاروا على كيردج بالترتيب بعض الوقت إلى أن تصل تعليمات

^١ Wilson, A.T., Op. Cit., p. 161.

^٢ Ibid., p. 161.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٥٢.

^٤ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٥٤-٥٥.

جديدة من رئاسة الشركة البريطانية في سورات.^١ * إلا أن المؤامرات التي كان يحكيها الهولنديون ضد البريطانيين دفعت البريطانيين في نهاية الأمر إلى عدم إلزامهم بالأوامر والتعليمات الصادرة من إدارة الشركة في لندن وأصروا على الإستمرار بكل السبل في نشاطاتهم التجارية حتى لا يفسحوا المجال أمام الهولنديين لكي يحلوا محلهم ويظلوا سادة المنطقة كلها.^٢

وبوفاة الشاه عباس الكبير في عام ١٦٢٩م فقدت الشركة البريطانية أفضل أصدقائها في فارس. وسعت الشركة إلى الحصول على تجديد لإمтиازاتها من الشاه صافي (١٦٢٩-١٦٤٢م) الذي خلف الشاه عباس الكبير في حكم الإمبراطورية الفارسية.^٣ لاسيما ، وكما هي العادة المتبعة في فارس ، أنه في حالة وفاة الشاه فإن كل الامتيازات والفرمانات والمعاهدات السابقة التي صدرت في عهده تصبح غير سارية المفعول ما لم يعتمدها خلفه.^٤ ولم تجد الشركة البريطانية صعوبة في تجديد جميع العقود السابقة من قبل الشاه صافي وذلك في عام ١٦٣٢م.^٥ وبالرغم من ذلك تمكنت الشركة الهولندية أيضا من الحصول على امتيازات واسعة النطاق في عهد الشاه صافي حيث احتكرت معظم تجارة الحرير الفارسي الخام وقامت بتصديره إلى الخارج ، وفقد الشاه نفسه السيطرة على التحكم في تجارة هذه السلعة ولم يعد بإمكانه إصدار تعليمات بهذا الشأن إلا بموافقة الهولنديين.^٦

^١ Wilson, A.T., Op. Cit., p. 161.

* إنتقلت رئاسة الشركة البريطانية بعد ذلك إلى مقرها الجديد في بومباي وذلك منذ عام ١٦٦٥م عندما آلت ملكية بومباي إلى الشركة.

^٢ Wilson, A.T., Op. Cit., pp. 161-162.

^٣ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٧.

^٤ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٥٥.

^٥ Wilson, A.T., Op. Cit., pp. 162.

^٦ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٥٧.

وهكذا أصبح مركز الوكالة الهولندية في بندر عباس أقوى من مركز الوكالة البريطانية. وقد ذكر الرحالة البريطاني ماندلسون Mandelson الذي زار الميناء عام ١٦٣٨م ، أنه وجد وكالتين تجاريتين هناك إحداهما للبريطانيين والأخرى للهولنديين^١. ثم استطرد ماندلسون قائلا : "إن أحوال الشركة الهولندية كانت أفضل من البريطانية إذ أن الهولنديين يزودون جميع أرجاء فارس بالتوابل والفلفل وجوز الهند والقرنفل والصمغ ، بالإضافة إلى أن البضائع الهولندية كانت معفاة من الضرائب ، أما البريطانيون فإنهم يقايضون المنسوجات البريطانية والفولاذ والأقمشة الهندية والقطن وغير ذلك من منتجات الهند بالحريز"^٢. وهكذا يبدو لنا أن الهولنديين أصبحوا سادة الموقف في بندر عباس في الفترة ما بين عامي ١٦٣٩م و ١٦٤٠م. ومع ذلك واصل ممثلوا الشركة البريطانية في بندر عباس وفي فارس عموما العمل وتحدي الشركة الهولندية ، حيث ظلت الوكالة البريطانية في بندر عباس تقوم بنشاط تجاري محدود حتى عام ١٦٥١م وبعدها أصبحت عاجزة عن القيام بأية نشاطات تجارية^٣ ذلك التفوق التجاري والنجاح الذي أحرزه الهولنديون في فارس وقيامهم بصفقات تجارية ضخمة، إلا أن الشاه عباس الثاني (١٦٤٢-١٦٦٧م) الذي خلف الشاه صافي على عرش فارس كان يميل إلى شركة الهند الشرقية البريطانية ويتعاطف معها . وحاول الهولنديون إقناع الشاه عباس الثاني بوقف التعامل مع البريطانيين، كما حاولوا الإيقاع بين الطرفين ولكن المحاولة باءت بالفشل^٤ ، ومن ثم فقد سُنحت الفرصة للشركة البريطانية في مواصلة تحديها

^١ Wilson, A.T., Op. Cit., p. 163.

^٢ Ibid., pp. 163-164.

^٣ John Bruce, Op. Cit., Vol. I, p. 473.

^٤ د. بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، ص ٣٩.

للهولنديين .وبقدر ما كانت أسهم الشركة البريطانية تزداد حفاوة لدى الشاه كانت أسهم الهولنديين تزداد تضاًؤلاً^١.

وبلغ التعاون بين الشركة البريطانية والإمبراطورية الفارسية في عهد الشاه حسين (١٦٩٤-١٧٢٢م) إلى ذروته عندما قام بزيارة شخصية إلى المقر التجاري البريطاني في أصفهان في عام ١٦٩٩م ، واعتبرت تلك الزيارة لفتة شرف للشركة^٢.

وقد بذل الهولنديون قصارى جهدهم لإقناع الشاه حسين بزيارة مماثلة إلى مقرهم إلا أنهم فشلوا^٣. وقد كانت لتلك الزيارة آثار سيئة بالنسبة للشركة الهولندية ، إذ ارتد عنها كل أعوانها من التجار الفرس. ومن أبرز مظاهر هذا الارتداد ما فعله كبير التجار الفرس (الشاهبندر) ، الذي كان معروفاً بتعاطفه مع الهولنديين ، عندما أمر بوقف العمل في القلعة التي شرع الهولنديون في بنائها على ساحل بندر عباس^٤.

وشرع مجلس مدراء الشركة البريطانية في إستغلال تلك الفرصة السانحة، فأمر بتصدير كميات كبيرة من الأقمشة إلى فارس مع تعليمات إلى ممثلي الشركة تنص على قيامهم بجمع أكبر كمية ممكنة من الحرير الخام ، وزيادة عدد المشتغلين في الوكالة البريطانية في بندر عباس إلى عشرة موظفين . واحتفاظ الشركة بمقر تجاري دائم في أصفهان مع بقاء المقر الرئيسي للشركة في بندر عباس مفتوحاً^٥. كما بعثت الشركة البريطانية بتعليمات إلى وكيلها في

^١ علي محمد راشد ، الإتفاقيات السياسية والإقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا (١٨٠٦-١٩٧١م)، منشورات إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٢٤.

^٢ ج.ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ١١٤.

^٣ د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ٢٧.

^٤ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٧٩.

^٥ د. مصطفى عقيل الخطيب، نفس المرجع ، ص ١٨٠.

فارس بنقل الحرير من أصفهان إلى بندر عباس لشحنه إلى أوروبا، وبذلك تزداد حركة الملاحة بالنسبة للشركة في مياه الخليج^١.

وهكذا بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية تستعيد مكانتها في التجارة الفارسية ، في حين كان الهولنديون يفقدون مراكزهم وهيبتهم في منطقة الخليج منذ أوائل القرن الثامن عشر.

ورغم محاولات ممثلي شركة الهند الشرقية الهولندية في التشبث بنفوذهم المتداعي في منطقة الخليج إلا أنهم سرعان ما رضخوا للأمر الواقع وقرروا نقل وكالات الشركة الهولندية من الموانئ الخاضعة للإمبراطورية الفارسية أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة يمكن لهم العمل فيها بحرية. وبدى ذلك واضحا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي عندما انسحبوا من البصرة في عام ١٧٥٢م ومن بوشهر في عام ١٧٥٣م ومن بندر عباس في عام ١٧٥٩م ، وانتقلوا إلى جزيرة خارج القريبة من بوشهر بعد أن قام حاكمها الشيخ نصر بتأجيرها لهم مقابل حصوله على إيجار سنوي^٢.

أما البريطانيون فقد إستمروا في تسيير أمورهم التجارية مع الإمبراطورية الفارسية بنجاح ملحوظ حتى عام ١٧٢٢م ، بالرغم من الإضطرابات التي عصفت آنذاك بالأسرة الصفوية الحاكمة في فارس نتيجة غزو الأفغان لها والتي أطاحت بالشاه حسين آخر السلالة الصفوية عن العرش ونتيجة لذلك عمت الفوضى جميع أرجاء الإمبراطورية الفارسية^٣.

وفي خضم تلك الاضطرابات تمكنت كل من روسيا (في ظل حكم بطرس الأكبر) والدولة العثمانية ، من احتلال بعض الأقاليم الشمالية الغربية الفارسية

^١ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق ، ص ١٨٠.

^٢ د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣م ، ص ٣٤.

^٣ د. جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١-١٨٦١م) ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ، يناير ١٩٦٨م ، ص ٣٥.

المتاخمة لحدودهما^١. لكن قدر لنادر شاه (١٧٣٢-١٧٤٧م)، الذي اعتلى عرش الإمبراطورية الفارسية، والذي أنهى عهد الأسرة الصفوية، من أن يحرر فارس من الغزو الأفغاني في فترة وجيزة حقق خلالها العديد من الانتصارات ضد الأفغان^٢. ثم وجه نادر شاه اهتمامه إلى العثمانيين فتمكن من استرجاع كافة الأقاليم الفارسية ومحاصرة بغداد واحتلال البصرة، ولم يأت علم ١٧٣٤م إلا وقد أقرت الحدود القديمة بين الجانبين^٣. كذلك استعادت فارس حدودها القديمة في الشمال الغربي مع روسيا عندما أخلى الروس أقاليم قزوین الفارسية عقب وفاة بطرس الأكبر^٤.

(٣) الوكالة البريطانية في بندر عباس في عهد نادر شاه (١٧٣٢-١٧٤٧م):
في عهد نادر شاه تجددت آمال شركة الهند الشرقية البريطانية في استعادة نشاطها التجاري الذي تأثر خلال فترة الغزو الأفغاني لفارس. لهذا تقدمت الشركة بالتماس إلى نادر شاه لتجديد الامتيازات والسماح لها بتصدير الحرير والمنتجات الفارسية إلى أوروبا. بيد أن علاقة نادر شاه بالشركة لم تكن على ما يرام بسبب الاتهامات التي وجهتها الحكومة الفارسية إلى الشركة البريطانية بوقوفها إلى جانب الدولة العثمانية خلال الغزو الفارسي للبصرة في عام ١٧٣٣م^٥. لكن لم تلبث علاقات نادر شاه بشركة الهند الشرقية البريطانية أن تحسنت بعد ذلك، نتيجة لحاجة نادر شاه إلى الخبرة البريطانية في بناء السفن،

^١ Danvers, F.C., Op. Cit., pp. 30-31.

^٢ Lockhart, L., Nadir Shah, A Critical Study Based Mainly Upon Contemporary Sources, London, 1938, pp. 170-181.

^٣ عن الوصف الدقيق لحرب نادر شاه ضد العثمانيين ودفاع بغداد أنظر:

- Stephen, H.L., Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.

^٤ عن الوصف التفصيلي لحرب نادر شاه ضد الروس أنظر إلى:

- Curzon, G.N., Persia And The Persian Question, Vol. II, London, 1966, pp. 585-634.

^٥ د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ص ٣٤.

التي قد تحقّق أمنيته الكبيرة في إنشاء أسطول بحري للإمبراطورية الفارسية.^١ وتبدو مظاهر التحسن في العلاقات بين الشركة البريطانية ونادر شاه في عام ١٧٣٥م عندما منح نادر شاه امتيازاً خاصاً للشركة البريطانية خفضت بموجبه الرسوم الجمركية التي تدفعها الشركة إلى السلطات الفارسية حتى ألف تومان* أو حسبما يراه حاكم مقاطعة فارس "Fars محمد تقى خان" ملائماً.^٢ ولما لم يكن بمقدور الشركة البريطانية الإيفاء عملياً بدفع ذلك المبلغ كاملاً إلى فارس فقد وافق محمد تقى خان على تخفيض الرسوم الجمركية إلى الثلث،^٣ إضافة إلى الموافقة على وجود ممثل الشركة في إدارة جمارك الموانئ الفارسية، وبالتالي أصبحت الشركة البريطانية قادرة على المشاركة في التجارة المربحة مع فارس بسبب هذه الامتيازات التي حصلت عليها من نادر شاه.^٤ بيد أن تلك الصداقة التي كانت تربط الشركة البريطانية بنادر شاه لم تستمر طويلاً. ففي عام ١٧٤٧م حدثت اضطرابات شديدة في الإمبراطورية الفارسية عقب اغتيال نادر شاه في السادس عشر من يونيو عام ١٧٤٧م.^٥ وقد استمرت تلك الاضطرابات حتى عام ١٧٥٧م وأثرت على سير التجارة البريطانية في الخليج وازدهارها.

وتلقت الوكالة البريطانية في بندر عباس، في ذلك الوقت وأثناء الاضطرابات، تعليمات من رئاستها في بومباي بأن تظل أبوابها مفتوحة ولا

^١ Lockhart, L., Op. Cit., p. 182.

*التومان عملة فارسية تعادل نصف جنيه إسترليني في ذلك الوقت.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م)، ص ٣٤.

^٣ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 52-54, Report No. XLIII, Public Department Diary No. 16 of (1636 - 1737), Bombay Castle, May 1737.

^٤ Ibid., pp. 435 - 441. Appendix G. Report Of Mr. Maister, Custom Master, Bombay, And Mr. Fowcett, Accountant General, Bombay, On The State Of Trade Between India And Persia And Suggestions As To The Means For Improving It, December 1799.

^٥ Sykes, Sir Percy., Op. Cit., Vol. II, pp. 265 - 276.

تغلقها إلا إذا تعرضت حياة الموظفين وممتلكات الشركة للخطر. وفي تلك الحالة يجب شحن كافة متعلقات الوكالة على السفينة شفسبور Cheffesbury ، وإتقلاء الوكيل بالمسؤولين الفرس في المدينة للعمل على الحفاظ على امتيازات الشركة ، أو يظل الوكيل في الوكالة ريثما تتمكن الشركة من اختيار إحدى الجزر القريبة من بندر عباس أو الانتقال إلى ميناء آخر مثل بوشهر أو بندر ريق أو البصرة إلى أن تتحسن الأوضاع في فارس .^١

(٤) البحث عن مستودع بديل للوكالة البريطانية في بندر عباس :

تقدم سافدج Savdge ، الوكيل البريطاني في بندر عباس ، بإقتراح إلى مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بضرورة الانتقال إلى إحدى الجزر القريبة في الخليج العربي حتى تكون الوكالة البريطانية بمنأى عن التهديد وحتى يسهل الدفاع عنها. كذلك أوصى سافدج في اقتراحه بالإستيلاء على البحرين عنوة لتكون مقرا للوكالة .^٢ وقد برر سافدج إختيار البحرين لتكون قاعدة للوكالة المنتظرة لوقوعها وسط مناطق صيد اللؤلؤ، كما أن بها حصنا منيعا كان البرتغاليون قد شيده قبل جلائهم عنها. علاوة على ذلك فإن دخل الجزيرة كلن يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف تومان سنويا. وأخيرا فإن الجزيرة صغيرة ويمكن الدفاع عنها دون تكلفة مالية كبيرة تتحملها الشركة. أما عن إمكانيات احتلال الجزيرة فهي ليست عسيرة لضعف أهل البحرين من عرب الحولة .^٣

^١Malcolm, J., The History Of Persia, Vol. 2. London, 1815, pp. 54 –59.

^٢ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٩٩.

^٣India Office Records, G/29/7, Letter From Savdge At Gambroon To Presidency Bombay, 9th October, 1750 , pp. 170 –178.

• أنظر إلى نص الرسالة في الملحق رقم (١) ضمن ملاحق هذا البحث.

ووعد مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بدراسة موضوع انتقال الوكالة البريطانية من بندر عباس إلى البحرين بعناية فائقة ، ولكن المجلس لم يتخذ أية إجراءات في هذا الشأن إلا بعد موافقة مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن .^١

ولقد كان موقف مجلس المدراء في لندن مطابقا لموقف الرئاسة في بومباي ، وهو رفض نقل الوكالة من بندر عباس إلى البحرين رفضا قاطعا مادامت هناك ضمانات لحماية أملاك الشركة البريطانية وموظفيها في بندر عباس .^٢ وأكد مجلس المدراء في لندن أن الهدف الأساسي للشركة في منطقة الخليج العربي هو التجارة وحماية مصالحها الاقتصادية ثم الحصول على أسواق لتصريف بضائعها ، ولا هدف لها في التوسع الإقليمي في تلك المنطقة .^٣ وبذلك تلاشت فكرة انتقال الوكالة من بندر عباس إلى البحرين تماما.

وبعد وفاة سافدج في عام ١٧٥١م تم تعيين جريفز Grave ، المقيم البريطاني السابق في كيرمان ، ليحل محله في بندر عباس . وفي يناير عام ١٧٥٢م قام جريفز برحلة استكشافية في جزر الخليج ، وبعد دراسة وافية عن تلك الجزر وموانئها وقع اختياره على جزيرة قشم ، ووجد أنه من الأفضل إغلاق الوكالة في بندر عباس والانتقال إلى قشم لأنها جزيرة يسهل الدفاع عنها ، وأنها من الممكن أن تصبح مركزا تجاريا مرموقا . وأكد جريفز أن تجارا كثيرين سوف يترددون عليها .^٤ وقبل أن تحدد رئاسة الشركة البريطانية في بومباي موقفها من اختيار المكان الجديد للوكالة كانت قد عيّنت

^١ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ١٩٩-٢٠٠.

^٢ India Office Records, G/29/7, Op. Cit., pp170-178.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠.

^٤ Saldanha, J.A., Op. Cit., p. 76, Report No. LXII, Public Department Diary No. 25, Of 1752.

فرانسييس وود F. Wood في منصب الوكيل البريطاني في بندر عباس . وكانت وجهة نظر فرانسييس وود أن نقل الوكالة من بندر عباس إلى إحدى جزر الخليج سوف يعرض الشركة البريطانية لانتقادات عنيفة من جانب الفرس والعرب في المنطقة .^٢

ولعل أهم الأحداث التاريخية التي مرت بها وكالة الشركة البريطانية في بندر عباس في خضم الإضطرابات والحروب الضارية التي عانت منها الإمبراطورية الفارسية بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٥٧م هي هجوم "ناصر خان" حاكم ميناء "لار" الفارسي على بندر عباس في عام ١٧٥٢م بصورة مباغطة وأسر حاكم بندر عباس "ملاعلي شاه" وجميع أفراد أسرته ، وإحكام سيطرته على الميناء والإستيلاء على القلعة . بيد أن ناصر خان عير عن صداقته للمسؤولين في الوكالة عندما قام بزيارتهم وذكر لهم أنه سوف يقوم بتعيين أي حاكم يرشحونه لميناء بندر عباس ، وهو ما تجنبه الوكيل البريطاني بلباقة ، واضطر بعد ذلك إلى دفع مائة تومان هدية لناصر خان وموظفيه .^٣ ولكن ناصر خان شرع يتدخل في شئون بندر عباس في نفس العام (١٧٥٢م) ، واستخدم القوة لانتزاع الأموال من الوكالة البريطانية على إعتبار انها قروض . ولم يكن باستطاعة الوكيل أن يحتج خوفا من بطشه . وقبل أن يغادر ناصر خان بندر عباس أعاد "ملا علي شاه" إلى منصبه السابق كحاكم عام لبندر عباس ،^٤ وذلك في نوفمبر عام ١٧٥٢م حيث لم يكن ثمة شخص آخر أهلا للثقة وذلك من وجهة نظر ناصر خان .^٥ وعلى أثر ذلك تجددت آمال الشركة البريطانية في قدرة "ملا علي شاه" في إقرار الأمن والنظام في بندر

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق، ص ٨٣.

^٢ د. مصطفى عقيل الخطيب ، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

^٣ Saldanha, J.A., Op. Cit., p.76.

^٤ د. مصطفى عقيل الخطيب ، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

^٥ د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ٥١.

البريطانية في قدرة "ملا علي شاه" في إقرار الأمن والنظام في بندر عباس وفيما جاورها من الموانئ الفارسية . وكان "ملاعلي شاه" تاجرا وصديقا قديما للبريطانيين . ومن ثم سعى الوكيل البريطاني في بندر عباس فرانسيس وود مرة ثانية لإحياء التجارة البريطانية . ووجهت الشركة إهتماما كبيرا هذه المرة نحو تصدير الصوف الكرمانى إلى أوروبا .^١ ومع ذلك عانت الشركة البريطانية من عدم وجود حكومة مركزية قوية في فارس نظرا للإضطرابات الداخلية والحروب الأهلية والتي إنحصر الصراع فيها بعد ذلك بين كريم خان الزندي ، الذي تمكن من إقامة حكومة ثابتة في الجزء الجنوبي من فارس ، وإثنين من المنافسين على العرش هما حاكم أنريجان "أزدخان الأفغاني" ، وزعيم قبيلة القاجار "محمد حسين خان" .^٢ إلا أن كريم خان إستطاع القضاء عليهما ، وأصبح في عام ١٧٥٧ الحاكم الذي لا ينافى في بلاد فارس ، وإتخذ لنفسه لقب (الوكيل) وإستمر حكمه ، من شیراز التي جعلها عاصمة للدولة الفارسية ، لمدة إثنان وعشرون عاما (١٧٥٧-١٧٧٩م).^٣

وفي خضم هذه الإضطرابات ومع فقدان شركة الهند الشرقية البريطانية في بادئ الأمر الأمل في تحسين الأوضاع في فارس في ميناء بندر عباس معقل تجارتها، أصدر مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي أمرا إلى وكيلها فرانسيس وود في الخامس من أبريل عام ١٧٥٤م للبحث عن مكان

^١ أنظر إلى تقرير فرانسيس وود عن حركة التجارة لسفن الشركة البريطانية في الخليج العربي والذي ورد في:

-Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 77-80, Report From F. Wood, Agent At Gombroon to the Honable Richard Bouriniers, Esq., President and Governor Etc.. Council on Bombay, 17th September, 1752.

^٢ د. علاء الدين نورس ، السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان (١٧٥٧-١٧٧٩م) ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م ، ص ١٨ .

^٣ Malcolm, J., Op. Cit., Vol. 2, pp. 61 -84.

بديل للوكالة البريطانية في بندر عباس ، على أن يترك وود منصبه كوكيل للشركة في بندر عباس إلى ألكسندر دوجلاس Alexander Douglas^١. وغادر وود بندر عباس في مارس عام ١٧٥٥م إلى بندر ريق، وعرج في طريقه على ميناء بوشهر حيث أجرى مع حاكمها الشيخ نصر مفاوضات لإقامة وكالة تجارية في هذا الميناء بدلا من بندر ريق كمحاولة لإيجاد مقر بديل للوكالة البريطانية في بندر عباس إلا أن محاولات وود باءت بالفشل، فواصل طريقه بعد ذلك إلى بندر ريق. ولدى وصوله إلى هناك إجتمع "بمير حسين" حاكم بندر ريق قبل أن يسافر الأخير إلى شیراز بناء على إستدعاء من كريم خان الزندي. وقد أبدى مير حسين إستعداده لتقديم كل المساعدات الممكنة والإمتيازات التي يطلبها فرانسيس وود. ولما غادر مير حسين بندر ريق إلى شیراز غادر فرانسيس وود أيضا إلى البصرة ثم إلى بوشهر وأخيرا إلى شیراز حيث قابل كريم خان الزندي. وفي سبتمبر عام ١٧٥٥م عاد فرانسيس وود إلى بندر ريق حاملا إنا من كريم خان الزندي بإنشاء مقمية بريطانية في بندر ريق^٢. وعقب إنشاء المقمية البريطانية في بندر ريق بمدة قصيرة أرسلت الشركة البريطانية أحد موظفيها من بومباي ليكون نائبا لوود. وقد شجع الهدوء والإستقرار الذي ساد المدينة وما حولها على أن تضاعف الشركة من اهتمامها بمقيمتها الجديدة منذ عام ١٧٥٦م^٣. وقد أثار نجاح البريطانيين في بندر ريق الهولنديين في جزيرة خارج، فبدأوا بالتآمر مع مير مهنا الشقيق الأصغر للحاكم مير حسين، وساعدوه في تدبير المؤامرات ضد شقيقه وضد المقمية البريطانية

¹Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 91 –92, Report No. LXX, Commission and Instruction from the Governor in Council, Bombay, To Mr. Francis Wood, April 1754.

²Ibid., pp. 96 –97, Report No. LXXIV, Public Department Diary No. 29 Of 1756, pp. 123 –130 , Bombay Castle, 9th March, 1756.

أنظر أيضا :

- Ibid., pp. 97 –98, Report No. LXXV, Public Department Diary No. 29 Of 1756, pp. 159 –160, Bombay Castle, 4th April, 1756.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨.

هناك^١. وقد فر وود من بندر ريق خوفاً على حياته دون أن يخبر مير حسين بما يدبر ضده من المؤامرات ، تاركاً نائبه لإدارة المقيمة التي ظلت مفتوحة تحميها قوة صغيرة من جنود الشركة^٢.

وعندما عاد وود في يوليو عام ١٧٥٦م إلى بندر ريق وجد أن الأمور تغيرت ، فقد قتل مير حسين والعديد من أتباعه من قبل أخيه مير مهنا ، كما دمر المقر التجاري البريطاني^٣. إلا أن أحداً من المسؤولين البريطانيين أو أفراد الحامية البريطانية لم يصب بسوء وانسحبوا جميعاً إلى بندر عباس في الأول من ديسمبر عام ١٧٥٦م. وغداً مير مهنا حاكماً فعلياً للمدينة^٤. وهكذا باءت محاولات الشركة البريطانية في الإستمرار في بندر ريق بالفشل.

(٥) نقل الوكالة البريطانية في بندر عباس إلى البصرة في عام ١٧٦٣م :

نظراً لأن أهداف الشركة البريطانية في الخليج العربي كانت حتى ذلك الوقت أهدافاً تجارية إلى حد كبير وتتعلق بالمكاسب الإقتصادية في المقام الأول فإن الشركة ، كما سبق ، اعترضت على نقل وكالتها من بندر عباس أكثر من مرة. وعندما برزت أخطار تهدد الوجود البريطاني في المنطقة ، وعندما تعرضت مصالح الشركة البريطانية التجارية ، ومن ثم الاقتصادية ، إلى الانهيار ، وجدت الشركة أنه لا مناص من انتقال الوكالة البريطانية من بندر عباس إلى البصرة حتى تتفادى الأخطار والخسائر الناجمة عن الظروف الخارجية والداخلية التي جابهتها.

^١ د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٤١.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ٦٤.

^٣ د. عبد الأمير محمد أمين ، نفس المرجع ، ص ٦٥.

^٤ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 101—102, Report No. LXXVII, From Francis Wood, Agent For Bunderick, To Alexs. Douglas Esq., Agent and Council at Gambreon.

وتتميز فترة نقل الوكالة البريطانية من بندر عباس إلى البصرة بالانهيار الملحوظ للتجارة البريطانية في ميناء بندر عباس. ففي عام ١٧٦٠م كانت تجارة الميناء قد تحولت تماما إلى البصرة وبوشهر، وحالت المصاعب التي واجهها البريطانيون (والتي تمثلت في الصراع الأنجلو فرنسي في شبه القارة الهندية من جهة ، والتورط البريطاني في النزاع مع حكام البنغال من جهة ثانية ، والتجربة المرة التي مر بها البريطانيون في بندر ريق من جهة ثالثة) دون إتخاذ إجراءات حاسمة لعدة سنين .

ولقد تضافر عاملان مهمان أديا بمجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي إلى إتخاذ إجراءات جديدة لنقل الوكالة البريطانية في بندر عباس إلى البصرة.. كان العامل الأول خارجيا وتمثل في ظهور سفينة فرنسية في مياه الخليج العربي في فبراير ١٧٥٨م تحمل أربعة وعشرين مدفعا ، ولم تكن تلك السفينة سوى حلقة من حلقات عمليات حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣م) في بحار الشرق * . وقد قامت تلك السفينة في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٧٥٨م بالهجوم على ميناء بندر عباس فتعرضت الوكالة البريطانية هناك لخسائر جسيمة دفعت بالوكيل البريطاني ألكسندر دوجلاس إلى التفكير في تسليم الوكالة إلى الفرنسيين ، بيد أنه في تطور لاحق صادر الفرنسيون كل ما في الوكالة البريطانية في بندر عباس ثم قرروا الإنسحاب بعد أن أضرموا النار في جزء من الوكالة البريطانية ^١ .

* نشبت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣م) نتيجة التنافس النمساوي البروسي في وسط أوروبا من جانب، والتنافس الفرنسي البريطاني لتأسيس امبراطورية فيما وراء البحار من جانب آخر. وكانت تلك الحرب بشكل أساسي نتيجة أساسية لصالح إكس لاشابل في عام ١٧٤٨م الذي لم ترض شروطه أي قوة من تلك القوى الأوروبية المتصارعة وخاصة النمسا التي خضعت بإذلال، وسقطت على فقدانها "سيلسيا" التي إنتزعتها منها بروسيا في حرب الوراثة النمساوية. أنظر إلى:

- Encyclopedia International, Vol.16, New York, 1970, p. 372.

=

^١ عن الوصف الدقيق لهجوم السفينة الفرنسية على بندر عباس، أنظر إلى:

أما العامل الثاني فيتصل بالأحداث التي جرت في بندر عباس. فما كاد البريطانيون يفيقون من صدمة الهجوم الفرنسي على بندر عباس حتى فوجئوا في بداية عام ١٧٦٠م بثورة أهالي هرمز ضد "ملا علي شاه" حاكم بندر عباس الذي كان موجودا في هرمز آنذاك وقبض الأهالي عليه وسجنوه في هرمز ، وسلموا قلعة بندر عباس إلى جعفر خان^١. ولكن تمكن "ملا علي شاه" في الرابع والعشرين من يونيو عام ١٧٦٠م من الفرار من سجنه ، ووصل إلى جزيرة قشم ، ومن هناك أعد العدة لحرب طويلة ضد جعفر خان الذي كان يسانده أهالي هرمز من بني معين. ومع انضمام عرب القواسم إلى صفوف "ملا علي شاه" بادر "ملا علي شاه" بالهجوم على بندر عباس وتمكن من إنزال جنوده على الشاطئ وتقدم إلى داخل المدينة فخضعت له ، غير أنه أخفق في الاستيلاء على قلعتها فأمر بنهب المدينة قبل أن ينسحب منها إلى جزيرة قشم^٢. وهكذا استمرت المعارك بين "ملا علي شاه" والقواسم من جهة ، وجعفر خان وبني معين من جهة أخرى . وامتدت تلك المعارك إلى لنجة معقل القواسم على الساحل الفارسي من الخليج العربي ، بيد أن جعفر خان أخفق في تحقيق نصر حاسم على "ملا علي شاه" وحلفائه من القواسم^٣.

ولا شك أن تلك الأحداث والمعارك قد أثرت سلبا على الأحوال التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في بندر عباس. وبعث ألكسندر دوجلاس وكيل الشركة البريطانية في بندر عباس رسالة إلى رؤسائه في بومباي في الأول من فبراير عام ١٧٦٢م يصف خلو المدينة من ثلثي سكانها وتوقف

- Saldanha, J.A., Op. Cit, pp. 132 – 135 , Report No. "C" From Agent And Council At = Gambroon To The President And Governor And Council, Bombay, 23th October 1759.

^١ عبد القوي فهمي محمد ، القواسم، نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية (١٧٤٧-١٨٥٣م) ، مطبعة رأس الخيمة الوطنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٨٦.

^٢ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ٢١٥.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب، نفس المرجع ، ص ٢١٥.

التجارة بها تماما، واقترح عليهم الإستقرار في بوشهر أو البصرة.^١ ولقد فضل كل من مجلس رئاسة شركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي ومجلس مدرائها في لندن البصرة كمقر جديد لوكالتهم في الخليج لأسباب عدة من أهمها وجود الحكومة المستقرة والصديقة في البصرة ، وكذلك التوسع الهائل لتجارة المدينة، إضافة إلى تطور المواصلات البرية.^٢ وهكذا عمل موظفو الشركة البريطانية على الإنسحاب نهائيا من بندر عباس في السابع من مارس عام ١٧٦٣م ، وبذلوا كل ما في وسعهم لتجنب الصدام مع الفرس وسارعوا إلى إستئجار سفينة وضعوا فيها كل متعلقات الشركة وأبحرت السفينة إلى البصرة.^٣ وهكذا فقدت شركة الهند الشرقية البريطانية مركزا من أهم مراكزها التجارية في الخليج وهو مركز لعب دور الريادة طوال مائة وواحد وأربعين عاما.

المرحلة الثالثة: الوكالة البريطانية في البصرة وتطورها (١٧٦٣-١٧٧٩م):

(١) الأوضاع السياسية والتجارية التي سبقت تأسيس وكالة البصرة :

إذا كانت بندر عباس كسبا حققته الشركة البريطانية عندما ساعدت الشاه عباس الكبير ضد البرتغاليين ثم إستفادت منه كمركز متقدم للهند يتنبعون منه ويرصدون حركات الهولنديين والفرنسيين، فقد كان موقع البصرة أكثر ملائمة لشركة الهند الشرقية البريطانية في تأمين إتصالاتها بسرعة بين لندن وبومباي لمواجهة الفرنسيين خلال حرب السنوات السبع .

^١ Saldanha, J.A., Op. Cit, p.152, Report No. CXVI, Public Department Diary No. 38 Of 1762, Bombay Castle, 1st February 1762.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ٨٥.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ٢١٩.

ويرجع أول اتصال بين شركة الهند الشرقية البريطانية والبصرة إلى عام ١٦٣٥م بهدف المتاجرة ، حينما أرسلت الشركة قاربا صغيرا إلى هناك لفتح الطريق أمام التجارة البريطانية في الولايات العثمانية .^١ وبعد ذلك وجهت الشركة اهتماما أكبر إلى البصرة لوقوعها بعيدا عن مركز نشاط الهولنديين ، فقامت في عام ١٦٤٣م بإرسال اثنين من رجالها من وكالة بندر عباس للتفاوض مع باشا البصرة . ونجح الرجلان في الحصول على إذن بإنزال ما معهما من البضائع ومزاولة التجارة هناك .^٢ ونجحت الشركة البريطانية حوالي عام ١٧٢٣م في إنشاء أول مقيمة دائمة لها في البصرة .^٣ وكانت تلك المقيمة تتبع الوكالة البريطانية في بندر عباس لأن نشاط المقيمة كان يفقر إلى الاستقرار والاستمرارية .^٤

وبعد عام من تأسيس مقيمة البصرة انعقد اجتماع بمقر رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في أبريل عام ١٧٢٤م لمناقشة الأوضاع التجارية في البصرة. ويبدو أن تجارة الشركة آنذاك لم تكن على ما يرام إذ ورد في تقرير الرئاسة أن التجارة في تلك الفترة لم تعد على المساهمين بربح معقول ، ولم يثمر وجود مقيمة بريطانية في البصرة إلا عن تخفيض الجمارك بنسبة ٣% على صادرات الشركة إلى البصرة .^٥ ويبدو أيضا أن المقيم البريطاني في البصرة "هوساي Houssay" كان يزاوّل التجارة لحسابه الخالص دون أن

^١John Bruce.,Op. Cit., Vol I, p. 397.

^٢Ibid., Vol. I, p. 397

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ٢٢١.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٨٧.

^٥Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 37 –38, Report No. XXIX, Public Department Diary No.2 Of 1723 –1724, Consultation Of The President And Governor In Council, Bombay Castle. 6th April 1724.

يهتم كثيرا بمصالح الشركة البريطانية.^١ وظلت العلاقة بين البصرة وشركة الهند الشرقية البريطانية محصورة في النطاق التجاري فقط. ولم يتمكن المسئولون البريطانيون من إقامة علاقات قوية أخرى مع باشوات البصرة بسبب مطالبة باشوية البصرة في عام ١٧١٧م من كل الأوروبيين في المدينة بدفع ضريبة قدرها خمسة قروش عن كل فارسي يعمل في خدمتهم.^٢ فرفض المستر فرنش ، المقيم البريطاني للشركة في البصرة الذي حل محل هوساي ، الإذعان لذلك المطلب ، وبرر رفضه بأن الفرمان الصادر من باشا البصرة للمقيمة البريطانية هناك يعفي التجارة البريطانية من مثل تلك الضرائب.^٣ ومن جانب آخر كان التوتر في العلاقات الفارسية العثمانية يضع الشركة البريطانية في موقف حرج يؤثر بالسلب أو الإيجاب على حركة التجارة البريطانية في الخليج. ولما كانت كل من الإمبراطورية الفارسية والعثمانية تسعى للاستعانة بالشركة البريطانية فقد حاولت الشركة من جانبها إتخاذ موقف حيادي بقدر الإمكان للاحتفاظ بعلاقاتها الحسنة مع الإمبراطوريتين.^٤

وعندما توفي أحمد باشا حاكم باشوية بغداد والبصرة في عام ١٧٤٧م حاول السلطان العثماني تأكيد سلطته مرة أخرى على الإقليم ، فقسمه إلى قسمين ، هما البصرة وبغداد ، وعين باشا جديدا لكل قسم منهما. بيد أن الموقف تردى على الفور نتيجة ثورة الإنكشارية وبات من الصعب السيطرة عليها. ولمواجهة ذلك الوضع وعد سليمان باشا (الذي كان مملوكا وصهرا لأحمد باشا حاكم باشوية بغداد والبصرة المتوفى) السلطان العثماني بالعمل على تهدئة

^١ Saldanha. J.A.. Op. Cit., pp. 37 – 38.

^٢ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الرابع، ص ١٧٧٦.

^٣ ج. ج. لوريمر، نفس المصدر، القسم التاريخي ، الجزء الرابع ، ص ١٧٧٧.

^٤ د. أحمد مصطفى أبو حاكمه ، تاريخ الكويت (١٧٥٠-١٩٦٥) ، منشورات ذات السلاسل ، دولة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م ، ص ٥٣.

ثورة الإنكشارية لقاء حكم الإقليم الجنوبي (البصرة). ووافق السلطان العثماني على ذلك. ونجح سليمان باشا في مهمته في تهدئة ثورة الإنكشارية.^١ على أن البصرة لم ترض طموحات سليمان باشا. ففي مستهل عام ١٧٤٩م تحرك نحو بغداد وتمكن من السيطرة عليها فأضطر الباب العالي إلى الاعتراف به باشا لبغداد والبصرة. وفي عهده تلقى البريطانيون كل التشجيع والحماية.^٢ وتمثلت أبرز مظاهر الصداقة القوية التي ربطت سليمان باشا بالمقيم البريطاني في البصرة آنذاك المستر شو Mr. Show في زيارة المقيم لبغداد في عام ١٧٥٤م، حيث استقبله سليمان باشا استقبالا طيبا، ثم أصدر تعليمات إلى المتسلم في البصرة (وهو القائم بأعمال الباشا في البصرة) بأن يعاقب كل من يحاول إلحاق الضرر بالمصالح البريطانية.^٣ ويبدو أن أهالي البصرة لم يكونوا سعداء بوجود الأوروبيين بينهم، ولذلك ساءت العلاقات بين الطرفين. وعلى الرغم من الأوامر المشددة التي أصدرها سليمان باشا بعدم الإعتداء على التجار الأجانب أو مضايقتهم، إلا أن الأهالي لم يأبهوا كثيرا بتلك التعليمات. ففي أوائل عام ١٧٥٦م أهان أحد أصحاب القوارب المقيم البريطاني في البصرة المستر شو فشكاه إلى المتسلم الذي إنحاز إلى صاحب القوارب، فسافر شو Show إلى بغداد لعرض القضية على سليمان باشا، ونجح في الحصول على الترضية المناسبة. وأصدر أمرا بنقل المتسلم وتعيين حاكم آخر للبصرة بدلا منه.^٤

بيد أن العلاقة بين المقيم البريطاني في البصرة وسليمان باشا توترت بشكل ملحوظ عندما أصدر سليمان باشا في عام ١٧٦٠م قرارا بزيادة الضرائب على

^١ د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م)، ص ٩١.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، المرجع السابق، ص ٩١.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

^٤ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الرابع، ص ١٧٩.

الواردات من البضائع الأوروبية بنسبة ٥% بدلا من ٣%. وقد أبلغ متسلم البصرة الجديد هذا القرار إلى المقيم البريطاني بصفة خاصة للعلاقة الحميمة التي تربط بينهما. وأوضح المتسلم أن سليمان باشا مضطر لإصدار مثل هذا القرار حسب أوامر السلطات العليا في الباب العالي.^١

وعلى الرغم من النشاطات التجارية التي قام بها شو Show في عمله كمقيم للشركة البريطانية في البصرة ، إلا أن العلاقات بينه وبين مقر الرئاسة في بومباي بدأت تسوء تدريجيا . واعتبرت رئاسة بومباي أن زيارة شو لبغداد قد كلفت الشركة نفقات كثيرة دون مبرر. كذلك اكتشفت رئاسة الشركة البريطانية تلاعبا في حسابات المقيمة في البصرة فكلفت رئاسة بومباي دوجلاس الوكيل البريطاني في بندر عباس بالذهاب إلى البصرة في عام ١٧٦١م للتحقيق في الإتهامات الموجهة إلى شو.^٢

وقرر دوجلاس وبعد دراسة وافية عن سلوك شو Show وتصرفاته في المقيمة أن شو Show غير صالح لتولي رئاسة المقيمة البريطانية في البصرة لإرتباطه بمصالح شخصية مع متسلم البصرة ، وإهماله في عمله ، فبعثت الرئاسة أحد مستخدمي الشركة وهو وليام أندرو برايس W.A. Price ليحل محل شو.^٣ وقبل أن يصل المقيم الجديد إلى البصرة ذهب إلى بوشهر للتباحث مع حاكمها حول إفتتاح وكالة تجارية هناك ، غير أنه لم يوفق في مسعاه ، فعاد إلى البصرة في الثاني عشر من مايو عام ١٧٦٣م ليتسلم منصبه بعد أن انتقلت كل ممتلكات الشركة من بندر عباس إلى البصرة.^٤ ومنذ ذلك التاريخ صارت البصرة الوكالة الثالثة لشركة الهند الشرقية البريطانية،

^١ ج. لوريمر ، نفس المصدر ، القسم التاريخي ، الجزء الرابع ، ص ١٨١٣-١٨١٤.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ١٠٧.

^٣ د. مصطفى عقيل الخطيب ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩.

^٤ د. مصطفى عقيل الخطيب ، نفس المرجع ، ص ٢٢٩.

وأصبح وكيل الشركة في البصرة "وليام أندرو برايس" منذ عام ١٧٦٤م ممثلاً للبريطانيين في الخليج العربي^١.

(٢) علاقة الوكالة البريطانية في البصرة بالقوى البحرية العربية في الخليج:
في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية البصرة التجارية على أثر تدهور ميناء بندر عباس تضاعفت أنشطة القبائل العربية في المناطق القريبة منها مثل بوشهر وبندر ريق وخارج. وقد ظهر في تلك المناطق رئيسان عربيان يملك كل منهما أسطولاً بحرياً قوياً^٢.

كان أول هذين الرئيسين "ميرمها" حاكم جزيرة خارج وميناء بندر ريق القريب منها. واتصف هذا الحاكم بالجرأة الفائقة والقسوة وحبه للعنف والقتل^٣. أما الرئيس الثاني فكان "الشيخ سلمان" رئيس بني كعب، وكان زعيماً طموحاً تولى زعامة بني كعب في عام ١٧٣٧م. وكانت تلك القبيلة تسكن الجزء الجنوبي الغربي من حوض نهر كارون بالقرب من البصرة^٤.

وعندما تعارضت اهتمامات كل من الزعيمين العربيين مع طموحات فارس ومصالح الشركة البريطانية تلاقحت أهداف كريم خان الزندي (الذي أصبح سيد فارس من ١٧٥٧-١٧٧٩م) مع أهداف شركة الهند الشرقية البريطانية (ممثلة في وكالتها بالبصرة) للتعاون في القضاء على هذين الزعيمين.

فبالنسبة للبريطانيين تبني ميرمها موقفاً صلباً منذ البداية ضد النشاط البريطاني في الخليج واستطاع تصفية الوجود البريطاني في بندر ريق وجزيرة

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٩١.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٧.

^٣ Niebuhr, C., Travel Through Arabia And Other Countries In The East, (Translated Into English By Robert Heron), Edinburagh, 1792, Vol. II, pp. 145 — 149.

^٤ د. عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، ص ٤٠.

خارج في عام ١٧٥٦م أما بالنسبة لفارس فقد تصدى ميرمهنا لمطالب كريم خان الزندي الذي ظل ينازعه على ممتلكاته ويطالبه بدفع الجزية عنها^١. فأعلن كريم خان الزندي الحرب عليه ، وأرسل قوة إلى الساحل بلغ تعدادها ألف ومائة فارس وخمسمائة من المشاة لتتولى العمليات البرية ضد إمارة بندر ريق، وظلت هذه القوة مرابطة في مدينة خرموج - التي تقع على بعد حوالي أربعين ميلا إلى الجنوب الشرقي من بوشهر على الساحل الفارسي من الخليج العربي - حتى شهر مارس عام ١٧٦٥م . بيد أن كريم خان الزندي فشل في الوصول إلى بندر ريق وجزيرة خارج بحرا وإخضاع "ميرمهنا"^٢. ودفع ذلك الموقف بكريم خان إلى تقديم امتيازات إلى البريطانيين تضمنت الترخيص لهم في تأسيس مقمية في بوشهر ، وإعفاء تجارتهم من رسوم الاستيراد والتصدير الداخلية ، وحق احتكار وتوريد البضائع الصوفية وتخليص التجارة البريطانية من جميع القيود في أنحاء الإمبراطورية الفارسية، بالإضافة إلى العديد من الامتيازات الأخرى ،في مقابل قيام البريطانيين بمساعدته ضد مير مهنا^٣. وهكذا وضعت الشركة البريطانية - بعد حصولها على تلك الإمتيازات - أسطولها في خدمة كريم خان الزندي ، وقامت السفن البريطانية بنقل قوات كريم خان إلى بندر ريق وجزيرة خارج في مارس عام ١٧٦٥م^٤. ولكن مهارة مير مهنا وشجاعته وقوة سفنه ورجاله من جهة، والخلافات وسوء الظن المتبادلين بين الشركة البريطانية وحلفائها من قوات كريم خان من جهة أخرى كانت من العوامل المهمة التي أدت إلى فشل الحملة الأنجلوفارسية على

^١ د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٤٣.

^٢ د. علاء الدين نورس ، نفس المرجع ، ص ٤٥.

^٣ أنظر إلى نص الإمتيازات التي منحها كريم خان للشركة البريطانية في:

- Sykes, Sir Percy., Op. Cit., Vol. II, p. 280.

^٤ ج. ج. لوريير ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٢٢٨.

ميرمها وعجزها عن تحقيق أهدافها . وعندئذ بادر ميرمها بتوجيه ضربة انتقامية إلى ميناء بوشهر وفرض الحصار عليه ،^١ مما دفع بالفرس إلى التعاون مع الهولنديين هذه المرة. بيد أن الحلفاء الجدد لم ينالوا من قوة ميرمها فقد تحصن في مواقعه بعناية إلا أن الظروف الداخلية في خارج وبندر ريق خدمت أعداء ميرمها ، فقد قام أتباعه بالثورة عليه في السادس والعشرين من يناير عام ١٧٦٩م ، واستولوا على قلعة جزيرة خارج وتمكن ميرمها من مغادرة "خارج" بصعوبة متوجها إلى البصرة ومعه حوالي عشرين رجلا ، وهناك قبض عليه وأعدم شنقا بأمر من متسلم البصرة في منتصف ليلة الرابع والعشرين من مارس عام ١٧٦٩م.^٢

وبالإطاحة بميرمها تحقق النفوذ الفارسي في إمارة بندر ريق ، حيث تسلم السلطة من بعده حسين خان الذي بدأ حكمه بتعاون وثيق مع كريم خان الزندي وسمح لشخصين يمثلانه بالقيام بجرد ممتلكات جزيرة خارج ، أما البريطانيون فقد دعاهم حسين خان إلى إعادة إنشاء المقيمة في بندر ريق.^٣ غير أن ما طرأ على العلاقة بين البريطانيين وكريم خان جعلت الشركة البريطانية تترتب في اتخاذ قرار بالموافقة على إعادة المقيمة البريطانية في بندر ريق ، لأن نشاط مقيمة شركة الهند الشرقية البريطانية في بوشهر كان قد توقف بسبب المتاعب مع كريم خان الزندي أثناء تعاون الشركة البريطانية معه في الحملة على بندر ريق ، لذلك رفض البريطانيون عرض حاكم بندر ريق وتركزت تجارتهم في البصرة ، فأدى ذلك إلى المزيد من التوتر حيث اعتبر كريم خان الزندي هذا الرفض كفيلا بالقضاء على التجارة الفارسية.^٤

^١ د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٤٧.

^٢ د. علاء الدين نورس ، نفس المرجع ، ص ٥٠.

^٣ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 252 — 253, Report No. CLXXXIII, From Agent and Council at Basrah to Presidency, The End of April 1769.

^٤ Miles, S.B., The Countries and Tribes of the Persian Gulf, London, 1966, p. 271.

وإذا كان قد تم التخلص من الزعيم العربي الأول - مير مهنا - بتعاون ثنائي فارسي بريطاني فقد جاءت محاولات التخلص من الزعيم العربي الثاني (الشيخ سلمان) بجهود مشتركة جمعت البريطانيين والفرس أحيانا والبريطانيين والعثمانيين أحيانا ثانية ، والبريطانيين والعثمانيين والفرس أحيانا ثالثة.

وقد تمكن الشيخ سلمان زعيم قبيلة بني كعب من التوسع بأملكه في جهة الشمال والشرق عقب وفاة نادر شاه على حساب أراضي قبائل الأفشار وتمكن من احتلال عاصمتهم "الدورق" بعد صراع عنيف بمساعدة أمير الحويزة العربي^١. وباستيلاء الشيخ سلمان على تلك المناطق - التي كانت تضم رعايا من الفرس والأتراك - إدعى كل من كريم خان وباشوات بغداد حق السيادة على تلك المناطق، إلا أن الشيخ سلمان إحتفظ باستقلاله واستمر في التوسع على حسابهم ، ثم بدأ بالإستيلاء على الجزر الواقعة في شط العرب الواحدة تلو الأخرى ، وكانت تلك الجزر تابعة للبصرة ، ثم عبر إلى الجانب الغربي من النهر واحتل الكثير من القرى وبساتين النخيل حتى وصل إلى حدود مدينة البصرة نفسها^٢.

وقد دفعت تطورات تلك الأحداث ونمو قوة بني كعب القوى البريطانية والفارسية والعثمانية إلى محاولة التنسيق في العمل فيما بينها من أجل ضرب هذه الإمارة بحجة حماية مصالحهم في المنطقة . ففي عام ١٧٥٧م أراد كريم خان الزندي القضاء على الشيخ سلمان فزحف إليه بجيش كبير. ووصل هذا الجيش إلى الدورق فدمرها ، بيد أن الشيخ سلمان استطاع الفرار إلى الجزر الواقعة في شط العرب وأخذ يتنقل من جزيرة إلى أخرى ثم عبر النهر إلى الضفة الغربية ولم يستطع كريم خان الزندي اللحاق به لافتقاره إلى السفن

١. د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٤١.

٢. د. عبد الأمير محمد أمين، نفس المرجع، ص ٤١.

ولطبيعة المنطقة الجغرافية مما يضطر كريم خان أخيراً إلى الانسحاب من منطقة الشيخ سلمان وعودة الشيخ سلمان ثانية إلى سيرته الأولى .

وفي عام ١٧٦١م أصدر ألكسندر دوجلاس الوكيل البريطاني في بندر عباس أوامره إلى عدد من السفن الحربية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية بالإشتراك مع السفن الحربية العثمانية في مهاجمة إمارة بني كعب ، غير أن تلك المعركة انتهت لصالح الشيخ سلمان حيث قام بإغلاق شط العرب في وجه السفن المعادية، ثم تقدمت قواته إلى منطقة الدواسر الواقعة على الجانب الغربي من شط العرب لحماية أمن الإمارة ، مما أثار فزع السلطات العثمانية في البصرة ، وأثار في نفس الوقت غضب شركة الهند الشرقية البريطانية التي كان لها مصالح تجارية — وخاصة صادرات البصرة من التمر — في تلك المنطقة ، فقررت المقيمة البريطانية في البصرة (الوكالة البريطانية فيما بعد) إرسال سفن مسلحة للتصدي لقوة الشيخ سلمان .^٢ بيد أن قبيلة بني كعب عرفت كيف ترهق خصومها الذين لم يستطيعوا إملاء أية شروط عليها وظلت تسيطر على المناطق الإستراتيجية المطلّة على شط العرب .^٣

من جانب آخر كان الفرس يراقبون الموقف عن كثب. فما أن فشل التحالف البريطاني العثماني في تحقيق أهدافه حتى أسرع كريم خان في إبداء الرغبة في شن هجوم مشترك ضد بني كعب فوافقوه على رغبته .^٤ حينئذ تحركت قوات فارسية كبيرة بقيادة كريم خان نفسه في نهاية مارس عام ١٧٦٥م باتجاه الأهواز وعبرت في الأول من أبريل عام ١٧٦٥م نهر الكـارون وأقامت معسكرها عند الفلاحية بانتظار تحرك القوات

١. د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٤٢ .

٢. Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 170 — 171, Report No. CXXX, Translation Of A Letter From Ali Bashaw To Andrew Price, Received The 81th October, 1763.

٣. علاء الدين نورس، المرجع السابق، ص ٢٨ .

٤. علاء الدين نورس، نفس المرجع ، ص ٢٩ .

العثمانية من البصرة للمشـاركة في عملية الغزو. غير أن الشيخ سلمان تراجع بقواته وإتخذ مواقعه الدفاعية على طول شط العرب . وعندما شعر كريم خان بأن العثمانيين غير جادين في مسـلـعـدته أدرك فشل عدوانه ولم يجد بدا من الإنسحاب^٢. ويعزي جون بري John, R, Perry, الأسباب التي دفعت كريم خان الزندي إلى إتخاذ قرار الإنسحاب إلى قدرة قبيلة بني كعب على التحرك والمناورة العسكرية في مناطق محددة في جهة الغرب والجنوب من شط العرب والخليج العربي ، وهي مناطق كان الفرس يأملون أن تفرض القوات العثمانية الحصار عليها^٣.

من جانب آخر أيضا لم تنس إمارة بني كعب مساهمة السفن الحربية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية في العمليات الحربية العثمانية والفارسية ضدها، فقامت ست سفن (غلافات) تابعة للأسطول الكعبي في الثامن عشر من يوليو عام ١٧٦٥م بمهاجمة سفينة تسمى سالي Sally تابعة للشركة البريطانية في شط العرب كانت قادمة إلى البصرة من مدراس في الهند واستولت عليها، كما استولت في اليوم التالي على قارب للشركة كان في طريقه من بوشهر إلى البصرة، وكان هذا القارب بصحبة سفينة بنغالية تجارية تسمى فورت وليام Fort William ، وتم الإستيلاء على هذه السفينة أيضا ، وقام بنو كعب بسحب كل من سالي والسفينة البنغالية والقارب إلى قرب "قوبان"^٤. ونظرا لخطورة ذلك الموقف جهزت رئاسة الشركة البريطانية في

^١ د. علاء الدين نورس . المرجع السابق، ص ٢٩.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٤٤.

^٣ John, R. Perry., Karim Khan Zand, A History Of Iran (1747–1779), Chicago, 1979, pp. 163 –164.

^٤ Saldanha, J.A.. Op. Cit., pp. 192 –194, Report No. CLI, Agent And Council At Basrah To The Honable Charles. C. President And Governor And Council At Bombay, Basrah, 14th August, 1766 .

بومباي على جناح السرعة أكبر حملة بحرية توجهت بها إلى الخليج من الهند.^١ ووصلت هذه القوة البحرية البريطانية إلى مياه شط العرب في العاشر من مارس عام ١٧٦٦م وتقدم وكيل الشركة في البصرة - بناءا على تعليمات الرئاسة في بومباي - بعدة مطالب إلى بني كعب ، تضمنت إعادة السفن البريطانية مع شحناتها وتقديم التعويض المناسب عن مدة حجزها ودفع التكاليف التي تكبدتها شركة الهند الشرقية البريطانية في إرسال الحملة البحرية .^٢ بيد أن الشيخ سلمان لم يستجب لمطالب الشركة البريطانية وسخر منها قائلا : "لقد أظهرت لي تلك المطالب أن البريطانيين أقل فطنة وذكاء مما كنت أتصور ، وأني لست من أولئك الذين يخيفهم التهديد والوعيد".^٣

وعندما فشل الوكيل البريطاني في البصرة في الوصول إلى حل سلمي مع الشيخ سلمان ، بدأت الحرب بين البريطانيين والعثمانيين من جهة وبني كعب من جهة أخرى. وبالرغم من استمرار العمليات الحربية البريطانية العثمانية المشتركة ضد إمارة بني كعب خلال أشهر صيف عام ١٧٦٦م إلا أنها باءت بالفشل ، وتمكن بنو كعب من إحراق تسع سفن حربية عثمانية وسفينتين بريطانيتين .^٤ وشن البريطانيون هجوما لاقتحام استحکامات بني كعب في خور موسى ، ولكنهم ردوا على أعقابهم بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. على أن اليأس لم ينل من البريطانيين فواصلوا حصارهم البحري ضد إمارة بني كعب. واستمر الحصار في الفترة الممتدة من عام ١٧٦٦م إلى عام ١٧٦٧م. وخلال ذلك الحصار تمكن بنو كعب من بناء مواقع حربية على جانبي شط العرب . وعجز البريطانيون والعثمانيون عن منعهم. وعندما وصلت أنباء

^١Curzon, G., Op. Cit., Vol. II, pp. 322 –323.

^٢Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 195 –196, Report No. CLIII, President and Governor and Council at Bombay, To the Agent and Council, Basrah, Bombay Castle, 5th June 1766.

^٣د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٤٧ .

^٤د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

تلك الهزيمة إلى البصرة أمر الوكيل البريطاني جميع القوات البريطانية بالانسحاب من البر إلى السفن وحظر عليهم الاشتراك في أية عمليات برية أخرى، وترك مثل تلك العمليات إلى القوات العثمانية.^١

وكانت المحصلة النهائية لتلك الحرب تكبد شركة الهند الشرقية البريطانية خسائر فادحة في السفن والمعدات والأفراد . وهددت الشركة البريطانية بسحب أسطولها وترك باشا بغداد والبصرة وشأنه مع بني كعب إذا لم تحصل الشركة البريطانية على ما يعوضها عن تلك الخسائر . ففزع الباشا من ذلك التهديد الذي دفعه إلى تقديم المزيد من التسهيلات التجارية والامتيازات لووكالة الشركة في البصرة ، ومن ثم بلغ النفوذ البريطاني في البصرة درجة كبيرة من القوة ،^٢ خاصة بعد وفاة الشيخ سلمان زعيم بني كعب في نهاية عام ١٧٦٧م ، وانشغال خلفائه في الصراع فيما بينهم ، الأمر الذي صرفهم عن مضايقة البصرة لفترة من الزمن ، فانزاح كابوس مخيف عن طريق الشركة البريطانية ممثلة في وكالتها في البصرة .^٣

وفي عام ١٧٧٣م داهم مدينة البصرة الطاعون، فانسحب موظفو الشركة إلى بومباي هربا من الوباء، وتعطلت أعمال الشركة البريطانية حيناً من الزمن ، بيد أن وطأة الطاعون خفت حدتها بعد ذلك ، فنشطت الحركة التجارية من جديد، وعاد موظفو شركة الهند الشرقية البريطانية إلى وكالتهم في البصرة لمزاولة أعمالهم التجارية . وبدأت الحياة تأخذ شكلها الطبيعي إلى أن ترددت أنباء عن نية كريم خان الزندي في الهجوم على البصرة واحتلالها باعتبارها محورا من محاور التوسع الفارسي .^٤

^١ Wilson, A.T., Op. Cit., p. 312.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٥٠ .

^٣ د. عبد الأمير محمد أمين ، نفس المرجع ، ص ٥١ .

^٤ د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٣) الوكالة البريطانية في البصرة والغزو الفارسي (١٧٧٣-١٧٧٩م) :

وقد قدم بعض المؤرخين الأوروبيين عدة تفسيرات لهجوم كريم خان الزندي على البصرة واحتلالها في عام ١٧٧٣م . فيقول مالكولم: Malcolm "إن كريم خان أراد بغزو البصرة شغل الجيش الفارسي بمهمات خارج الحدود بعد أن شعر بوجود تدمير بين صفوفه" ^١. في حين يرى لوريمر Lorimer "أنه كان ثمة ما يشير إلى اعتقاد كريم خان بأن إحتلاله للبصرة سوف يساعده على إخضاع عمان التي كانت أغلب تجارتها مع هذا الميناء وسوف يساعده كذلك على إحباط السياسة التي اتبعها الوكيل البريطاني في البصرة والتي كانت تهدف إلى مقاطعة الموانئ الفارسية وجعل البصرة مركزا رئيسيا للتجارة كلها" ^٢. ويتشابه رأى لوريمر مع رأى مايلز Miles الذي ذكر "أن كريم خان الزندي كان حانقا على النجاح التجاري الذي أحرزته البصرة التي إزدادت عوائدها وعظمت أهميتها في تلك المرحلة ، في حين تضاعلت الأهمية التجارية لميناء بوشهر بعد أن أغلقت شركة الهند الشرقية البريطانية مقيمتها التجارية التي أقامتها في عام ١٧٦٣م هناك بسبب متاعبها مع كريم خان ، وتركزت جميع تجارتها مع الخليج العربي في البصرة ، وبالتالي كان إنهيار تجارة بوشهر أمرا حتميا" ^٣.

ومهما كانت دوافع كريم خان في هجومه على البصرة فإنه كان بالتأكيد يبحث عن ذريعة لتحقيق أطماعه التوسعية . فرأى أن يقوم بحملة ضد البصرة محتجا بأن باشا بغداد قد فرض ضرائب على حجاج كربلاء من الفرس ولذا طالب برأسه ^٤. وتحركت جحافل الجيش الفارسي التي كان قوامها ثلاثين ألف

^١ Malcolm, J., Op. Cit., Vol. II, p. 140.

^٢ ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٢٣٦.

^٣ Miles, S.B., Op. Cit., p. 271.

^٤ د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ، المرجع السابق ، ص ٧٨.

رجل بقيادة صادق خان (شقيق كريم خان الزندي) في السادس عشر من ملوس عام ١٧٧٥م ، وأصبحت بالقرب من مصب نهر السويب أحد روافد شط العرب على الضفة اليسرى ،^١ في حين رابطة قبالة هذه الجحافل الفارسية قوات شيخي عرب المنتفق تامر وعبد الله السعدون حليفي متسلم البصرة سليمان أغلا. وكان هذا التحالف أمرا ضروريا للغاية لدرء خطر التحرك الفارسي.^٢ ومن ناحية أخرى هب لنجدة متسلم البصرة أسطول عماني شق طريقه عبر شط العرب في الرابع عشر من أكتوبر عام ١٧٧٥م — أي بعد ستة أشهر من الحصار الفارسي للبصرة — وقد قدم ذلك الأسطول العماني عوناً كبيراً للمدينة المحاصرة.^٣ أما عن سفن شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت موجودة في البصرة فقد ذكر الرحالة البريطاني إبراهيم بارسونز A. Parsons ، الذي كان شاهداً عياناً للحصار الفارسي للبصرة وشارك بالفعل في درء الهجوم الفارسي مع رجال وكالة الشركة البريطانية في البصرة ، أن سفينتين من سفن الشركة كانتا راسيتين في ميناء البصرة عند بدء الغزو الفارسي للمدينة ، وأن هاتين السفينتين — Laigel ذات الستة عشر مدفعاً و Success ذات الأربعة عشر مدفعاً — قد وصلتا مؤخراً من بومباي للانضمام إلى أسطول باشا بغداد الذي كان قد أوصى ببنائهما في الهند لتعزيز أسطوله وأطلق عليهما أسمى دجلة والفرات .^٤

وفي البداية أعلن الوكيل البريطاني في البصرة هنري مور Henry Moore (١٧٦٧-١٧٧٥م) الحياد التام وعدم السماح للسفن البريطانية في الميناء ولا للبريطانيين الموجودين فيه بالتدخل في الحرب القائمة بين الفرس وباشا بغداد

^١ د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٦٤.

^٢ ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الرابع ، ص ١٨٥٠.

^٣ د. أحمد مصطفى أبو حاكمه ، المرجع السابق ، ص ٧٩.

^٤ Parsons, A., Travels In Asia And Africa, London, 1808, p. 164.

والبصرة. غير أن هنري مور سرعان ما غير موقفه وأبدى تحمسا كبيرا في الدفاع عن البصرة وفي مساعدة سليمان أغا في وضع الترتيبات اللازمة لهذا الدفاع . ويبدو أن الدافع من تغير الموقف البريطاني تجاه الغزو الفارسي للبصرة كان يكمن في المحافظة على المصالح التجارية للشركة البريطانية ممثلة في وكالتها في البصرة . وعلى هذا الأساس ساهمت السفن البريطانية مساهمة فعالة في الدفاع عن المدينة في المراحل الأولى من الغزو الفارسي .^١

وعلى الرغم من تلك الاستعدادات العسكرية من جانب متسلم البصرة وحلفائه من البريطانيين والعنانيين وعرب المنتفق ، إلا أنها كانت أقل من استعدادات وحجم القوة العسكرية الفارسية الغازية التي كان من الممكن أن تتأهلها بسهولة طبقا للحسابات العسكرية التقليدية .^٢ بيد أن البصرة لم ترضخ للحصار الفارسي، وبدأت المدينة تشهد جهودا كبيرة في تقوية الاستحكامات والتحصينات الدفاعية، كما أن متسلم البصرة رفض الرضوخ لتهديد كريم خان باحتلال البصرة في غضون خمسة أيام، كما رفض دفع مبلغ مائتين ألف روبية كان كريم خان قد طالبه بها .^٣ وعلى أثر ذلك الرفض تحركت القوات الفارسية في التاسع عشر من مارس عام ١٧٧٥م وعبرت النهر إلى الضفة الغربية دون مقاومة لأن الشيخين تامر وعبد الله السعدون آثرا الإنسحاب من هناك .^٤ وفي السادس من أبريل اقتربت طلائع القوات الفارسية من المدينة ، وأخذت تتمركز قرب باب بغداد، أحد أبواب البصرة الذي يؤدي إلى قلب المدينة المأهولة بالسكان .^٥ وفي الثامن من أبريل عام ١٧٧٥م اقترب أسطول صادق خان من

^١ Saldanha, J., Op. Cit., pp. 295 – 296, Report No. CCXII, Letter From Henry Moore To The President And Governor, Basrah, 30th April, 1775.

^٢ Ibid., p. 296.

^٣ Parsons, A., Op. Cit, p164.

^٤ د. عبد الأمير محمد أمين ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، ص ٦٧ .

^٥ د. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

مدينة البصرة محاولاً اجتياز الحاجز الذي أقامه المدافعون على النهر ، بيد أن سفن شركة الهند الشرقية البريطانية تصدت للسفن الفارسية وأجبرتها على التراجع .^١ وفي التاسع عشر من أبريل عام ١٧٧٥م حاولت قوات فارسية محدودة ليلاً تسلق الأسوار في أماكن مختلفة بين بوابتي الزبير وبغداد ، ودار القتال طوال الليل وحتى صباح اليوم التالي ، إلا أن تلك المحاولة الفارسية باءت أيضاً بالفشل الذريع نتيجة شدة المقاومة العربية .^٢

ورغم الهزيمة التي لحقت بالقوات الفارسية إلا أن الفرس شددوا من حصارهم ، ونقدت قواتهم إلى مسافة قريبة للغاية من المدينة. وازداد الأمر سوءاً بالمدينة منذ الحادي عشر من أبريل عام ١٧٧٥م عندما قامت القطع البحرية البريطانية وعلى ظهرها الوكيل البريطاني في البصرة هنري مور وموظفو الوكالة بمغادرة ميناء البصرة . واعتقد سكان البصرة أن ما تم هو خطة من جانب البريطانيين لتسهيل عملية الاحتلال الفارسي للبصرة .^٣ ولم يكن ذلك الانسحاب الذي قامت به القطع البحرية البريطانية من البصرة وليد اللحظة ، بل كان نتيجة اتصالات بين الفرس والبريطانيين بقصد تسوية جميع المشكلات القائمة بينهما ، حيث تذكر الوثائق البريطانية أن روبرت جاردن Robert Garden — أحد موظفي الوكالة البريطانية في البصرة — قد وصل إلى بوشهر في السابع من أبريل عام ١٧٧٥م ، أي في نفس اليوم الذي بدأت فيه القوات الفارسية حصارها للمدينة ، في مهمة تستهدف على ما يبدو استئناف العلاقات مع كريم خان الزندي وإعادة فتح المقيمة في بوشهر . وفي الثالث والعشرين من أبريل عام ١٧٧٥م بعث جاردن برسالة إلى كريم خان أوضح فيها أن رئاسة الشركة البريطانية في

^١ Parsons, A., Op. Cit., p. 166.

^٢ Ibid., pp. 173 — 174.

^٣ Ibid., pp. 178.

بومباي فوضته في إعادة المقيمة البريطانية في بوشهر وعودة السفن البريطانية إلى ممارسة نشاطها التجاري مع الموانئ الفارسية^١. كما طلب جاردن من كريم خان الزندي أن يأمر صادق خان قائد القوات الفارسية التي كانت تحاصر البصرة باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على ممتلكات الوكالة البريطانية هناك عند احتلاله للمدينة^٢. وتلقى جاردن ردا إيجابيا من كريم خان في الثالث عشر من مايو عام ١٧٧٥ م^٣.

ويعيد ذلك التنسيق الفارسي البريطاني إلى الأذهان التحالف الفارسي البريطاني ضد البرتغاليين في القرن السابع عشر. ويبدو أن رئاسة الشركة البريطانية في بومباي كانت تؤمن بقدرة كريم خان على احتلال البصرة وفرض سيادته المطلقة على منطقة الخليج ومن ثم فقد رأت أنه من الأفضل لها عدم مناصبته العداء.

وبالرغم من الانسحاب البريطاني من البصرة ، فإن المدينة استطاعت المقاومة ببسالة بفضل استمرار مشاركة الأسطول العماني في الدفاع عنها. وقد استطاع ذلك الأسطول عرقلة تقدم الفرس وتدمير العديد من سفنهم^٤. واستمر صمود البصرة أكثر من عام كامل (السابع من أبريل عام ١٧٧٥ م إلى الخامس عشر من أبريل عام ١٧٦٦ م). غير أن الأسطول العماني انسحب من مياه شط العرب عائدا إلى مسقط عندما وصل إلى علم الإمام أحمد بن سعيد احتمال قيام الفرس بتوجيه ضربة إلى عمان نفسها^٥. حينئذ تمكنت القوات الفارسية من

^١ Saldanha, J.A.. Op. Cit., pp. 293 —295, Report No. CCXI, From Robert Garden To The President And Governor, Etc., 23rd April, 1775.

^٢ Ibid., pp. 294, Report No. CCXI, From Robert Garden to the President and Governor, Etc., 23rd April 1775.

^٣ Ibid., p. 297, Report No. CCXIV, Translation of Karim Khan's Letter to Robert Garden Received on May 13th, 1775.

^٤ Miles, S.B., Op. Cit., p. 273.

^٥ Ibid., p.273.

احتلال البصرة في صباح السادس عشر من أبريل عام ١٧٧٦م ، وعاث صادق خان وقواته بالمدينة فسادا واستباحوا الحرمات واعتقلوا المتسلم ورجال حكومته وأعيان المدينة وأرسلوهم إلى العاصمة شيراز .^١ واستمر الاحتلال الفارسي للبصرة إلى أن توفي كريم خان الزندي في عام ١٧٧٩م . وبوفاته سادت الفوضى الإمبراطورية الفارسية — كما أشير من قبل — ونشبت الحرب الأهلية فيها ، مما اضطر القوات الفارسية إلى الانسحاب من البصرة .^٢

ونتج عن الغزو الفارسي للبصرة وانحساره بعد ذلك انهيار الوكالة البريطانية فيها . إذ لم تستطع الوكالة البريطانية في ظل الاحتلال الفارسي للمدينة أن تقوم بواجباتها التجارية ، بالرغم من التنسيق البريطاني الفارسي أثناء عملية الاحتلال ، فقد عزل الاحتلال الفارسي البصرة عن المناطق المحيطة بها ، ولم يكن للمدينة أية اتصالات مع بغداد أو مع حلب عبر الصحراء ، وكانت أهم سوقين لتجارة البصرة . علاوة على ذلك واجه مستخدمو الشركة العديد من المصاعب مع الفرس في المدينة نتيجة الفساد الذي ساد عندما سقطت المدينة في أيدي القوات الفارسية مما شكل عائقا للتجارة .^٣ وقد كان لتلك الصعوبات التي واجهتها الوكالة البريطانية في البصرة أهمية تجارية في التفكير البريطاني . فقد وعي البريطانيون أخيرا أنهم في البصرة يتعاملون مع إمبراطورية تركية لا يربطها بجارتها الإمبراطورية الفارسية إلا الحسد والنزاع ، ومع شعب مختلف عرقا وتقاليدا عن الشعب الفارسي ، ولهذا بدأ التفكير جديا في ميناء بوشهر ليمثل المرحلة الرابعة من الوجود البريطاني في الخليج ، وهي مرحلة تمكن البريطانيين من النسيج السياسي للخليج العربي لتمزيقه وإعادة حياكته بالشكل الذي يناسب سلطتهم .^٤

١. علاء الدين نورس ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

٢. رسول حاوي الكركولي ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة موسى كاظم نورس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣م ، ص ١٦٨ .

٣. د. عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ١٨٨-١٨٩ .

٤. د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

المرحلة الرابعة : المقيمة البريطانية في بوشهر (١٧٦٣-١٨٥٣ م):

رغم أن ظروفًا غير مواتية - أشير إليها - هي التي ألجأت شركة الهند الشرقية البريطانية إلى الانتقال من ميناء بندر عباس الفارسي وتأسيس وكالة جديدة للشركة في البصرة التابعة للدولة العثمانية ، إلا أن البريطانيين كانوا أكثر رغبة وتلهفا في التعامل مع الفرس والحفاظ على علاقات تجارية معهم نظرا للأهمية التجارية لصادرات الإمبراطورية الفارسية من الحرير الذي تحرص الشركة البريطانية على استيراده منها . والحقيقة أن الشركة البريطانية لم تتوقف - قبل نجاحها في تأسيس وكالتها في البصرة - عن البحث عن مكان آخر فارسي لإقامة مقيمة أو وكالة تجارية لها. واستمر ذلك البحث طوال عامين . ومع فقدان أهمية وكالة البصرة بعد الأحداث السياسية والعسكرية السابقة اتجهت الاهتمامات مرة أخرى إلى فارس.

وقد أتاح "الشيخ نصر" حاكم بوشهر فرصة ثمينة لشركة الهند الشرقية البريطانية بدعوته الوكيل البريطاني في بندر عباس "ألكسندر دوجلاس" لزيارة ميناء بوشهر . وأبدى الشيخ نصر إعترازه برجال شركة الهند الشرقية البريطانية في رسالة بعث بها إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مؤرخة في الثاني من فبراير عام ١٧٦٢م ، وأكد الشيخ في رسالته على ضرورة اختيار بوشهر مقرا لوكالة الشركة البريطانية . وفعلا تبأحث دوجلاس مع حاكم بوشهر حول فتح ذلك المقر التجاري^١ . وكان دوجلاس قد أعد تقريراً مفصلاً عن أهمية ميناء بوشهر لاختياره مقرا مناسباً لوكالة الشركة البريطانية في الخليج من حيث موقعه الممتاز وتجارته الوفيرة وحاكمه المتفاهم، وإتصاله السهل بمقر الرئاسة في بومباي ، ثم أرفق الوكيل مع هذا التقرير دعوة الشيخ

^١ Saldanha, J.A, Op. Cit., p. 155, Report No. CXVI - A.. Translation Of A Letter From Sheikh Nasir Of Bushire To Governor Of Bombay, Bombay Castle, 2nd February 1762.

نصر حاكم بوشهر إلى السلطات في بومباي للإستقرار في أرضه مع وعد بإعفاء الشركة البريطانية من الضرائب^١.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن ما دفع حاكم بوشهر إلى تقديم ذلك العرض إلى الشركة البريطانية كان تخوفه من تحول كل تجارة المنطقة إلى بندر ريق أو البصرة حيث كان التجار الفرس يهاجرون إلى هاتين المنطقتين للتجارة في السلع البريطانية^٢. وصادفت دعوة حاكم بوشهر هوى لدى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي ولدى هيئة المدراء في لندن التي كان يهملها أن يظل العلم البريطاني مرفوعا وأن يكون لها ممثلا في فارس لتبقى امتيازاتها فيها حية^٣. وقد أُنعت هذه الاعتبارات مجلس الرئاسة فطلب من وليام أندرو برايس أن يعرج على بوشهر وهو في طريقه إلى البصرة لدراسة الموقف فورا والتفاوض حول أكثر الامتيازات فائدة مع حاكم بوشهر "الشيخ سعدون" الذي خلف الشيخ نصر في الحكم ، وإقامة مقر تجاري جديد في ميناء بوشهر^٤. وبعد مفاوضات بين الشيخ سعدون وبريس توصل الطرفان في الثامن عشر من أبريل عام ١٧٦٣م إلى اتفاق صار بموجبه للشركة البريطانية حق التجارة الشاملة في بوشهر. إضافة إلى ذلك كان على الشيخ سعدون أن يمنع القوى الأوروبية الأخرى من الإقامة في بوشهر، كما أوجب الاتفاق أيضا أن يكون للبريطانيين الحق في المتاجرة بالبضائع الصوفية ، وحق مصادرة أية سلع يجلبها الآخرون إلى بوشهر. وأخيرا أعفى الاتفاق الشركة البريطانية من كل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات.^٥

^١ Saldanha, J.A, Op. Cit., pp. 151–152, Report No. CXV, Public Department Diary No. 38 Of 1762, Bombay Castle, Letter from Gambroon, 30th January 1762.

^٢ Wilson. A.T, Op. Cit., p. 178.

^٣ Ibid., p. 178.

^٤ Ibid., p. 178.

^٥ Saldanha, J.A.. Op. Cit., pp. 165 – 167, Report No. CXXVII, From William Andrew Price to E. Jervis, 20th April 1763.

وبعد توقيع الإتفاق بين الجانبين عين جيرفس Jervis مقيما للشركة البريطانية في بوشهر. وكان رأى جيرفس أن الشيخ سعدون هو حاكم بوشهر فقط ، ولكي يصبح الإتفاق ساري المفعول فيجب توثيقه من كريم خان الزندي في شیراز . وأتصل جيرفس بالفعل بشيراز ثم ذهب إليها وعاد في أغسطس عام ١٧٦٣م ومعه اتفاق عقده مع صادق خان شقيق كريم خان الزندي موثقا من كريم خان نفسه. وقد أقر ذلك الاتفاق جميع بنود الاتفاقية التي عقدت بين الشيخ سعدون وبرابس^١. وكان كريم خان الزندي كريما مع الشركة البريطانية في هذه الاتفاقية آملا أن تساعد الشركة سياسيا وعسكريا في حربه ضد مير مهنا حاكم بندر ريق وجزيرة خارج^٢.

ويمثل حصول شركة الهند الشرقية البريطانية على تلك الامتيازات الاحتكارية في بوشهر مظهرا جديدا ومهما في سياستها في الخليج العربي . فلا يرد أي ذكر لأية بضائع صوفية قام بنقلها أي أوروبي من غير البريطانيين^٣. وظل ذلك ساريا بالفعل منذ وقت عقد الاتفاقية وحتى تاريخ انسحاب البريطانيين من بوشهر في عام ١٧٦٩م إثر تدهور العلاقات بين كريم خان الزندي والشركة البريطانية. واستمرت المقيمة البريطانية في بوشهر في تسيير أمورها التجارية بشكل مرضي حتى عام ١٧٦٩م عندما انسحب المقيم البريطاني في بوشهر جيمس مورلي J. Moorly نتيجة لأحداث الثورة في جزيرة خارج التي أدت إلى هروب مير مهنا إلى البصرة وإعدامه هناك . وقد أقر مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن انسحاب مورلي لعدم جدوى استمرار البقاء في الأرض الفارسية إلا أن مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي كان أكثر دراية بشئون الشرق ، ومن ثم لم يشاطر مجلس المدراء في

^١Wilson, A.T., Op. Cit., p. 179.

^٢ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

^٣ عبد الأمير محمد أمين ، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ١٢٤-١٢٥.

لندن ذلك القرار وطلب إلى المقيم جيمس مورلي أن يبدأ المفاوضات تمهيدا لرجوعه إلى بوشهر مرة أخرى^١. بيد أن أحداث الغزو الفارسي للبصرة في الفترة من عام ١٧٧٣م إلى عام ١٧٧٩م أرجأت عودة جيمس مورلي إلى مقر المقيمة البريطانية في بوشهر.

وقد أيقن مجلس الرئاسة في بومباي بعد ذلك أن وضع الفرس في تحسن نتيجة الانتصارات التي حققتها القوات الفارسية باحتلالها مدينة البصرة ، ولهذا أمر المجلس روبرت جاردن - الذي كان في طريقه إلى بوشهر - التفاوض مع السلطات الفارسية في شأن إعادة فتح المقيمة البريطانية هناك مقابل تخلي الشركة البريطانية عن تحالفها مع باشا بغداد في الدفاع عن البصرة. كما أمر المجلس الوكيل البريطاني في البصرة بالإبحار مع طاقم وكالته إلى بوشهر ليقابل جاردن . وهناك سويت جميع المشاكل بين الطرفين وضمنت الشركة البريطانية سلامة وكالته في البصرة أثناء الاحتلال الفارسي لها ، كما اتفق الطرفان على إعادة فتح المقيمة البريطانية في بوشهر اعتبارا من عام ١٧٧٥م.^٢ وطوال الأعوام التي أعقبت عام ١٧٧٥م، ظلت مقيمة بوشهر راعية للأهداف التجارية والسياسية والعسكرية لشركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج العربي . فقد اتجهت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي منذ عام ١٨٢٣م إلى تنفيذ فكرة إنشاء الوكالة العامة للشئون السياسية في الخليج في أعقاب توقيع معاهدة السلم العامة لعام ١٨٢٠م بين الشركة البريطانية ومشايخ الساحل المهادن. بيد أن تلك الفكرة لاقت معارضة من بعض أعضاء مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على أساس أن تنفيذها سيكلف الشركة نفقات غير ضرورية خصوصا وأن للشركة البريطانية من يمثلها بالفعل

^١ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp263 -264, Public Department Diary No. 55 Of 1770, Bombay Castle, 5th February 1770.

^٢ ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٢٣٧-٢٣٨.

في الخليج في شخص الوكلاء والمقيمين البريطانيين في بندر عباس والبصرة وبوشهر وغيرها^١. ومن ثم ألغت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي فكرة إنشاء الوكالة السياسية في الخليج وأضافت أعبائها إلى الكابتن ماكلويد Macleod المقيم البريطاني في بوشهر منذ عام ١٨٢٣ م^٢. وقد وصفت المقيمة البريطانية في بوشهر منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٨٥٣ م وهو العام الذي عقدت فيه معاهدة السلم الدائم بين بريطانيا ومشايخ الساحل المهادن بأنها ذات اختصاصات سياسية وعسكرية وتجارية وبريدية واستخبارية^٣.

المرحلة الخامسة : الوكالة البريطانية في مسقط (١٧٩٨-١٨٦١ م) :

تأثر الخليج العربي بحدثين تاريخيين في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، أحدهما داخلي يتمثل في انتشار الدعوة الوهابية ، والآخر خارجي ويتمثل في الحملة الفرنسية على مصر والشام بقيادة نابليون بونابرت^٤. وكان تأثير هذين الحدثين التاريخيين على توجه السياسة البريطانية في شبه القارة الهندية واهتمامها المتزايد بمنطقة الخليج العربي كبيرا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. وتوجهت أنظار شركة الهند الشرقية البريطانية للمرة الأولى نحو السواحل العربية من الخليج العربي وخليج عمان .

بالنسبة للحدث الأول — أي الدعوة الوهابية — فليس له علاقة مؤكدة مع ظروف تأسيس الوكالة البريطانية في مسقط. وإن كان ذلك الحدث قد ارتبط

^١ جون. ب. كيلي ، بريطانيا (١٧٩٥-١٨٧٠ م) ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٢٧.

^٢ جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧-١٨٤٠ م) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، ص ٣٤١.

^٣ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

^٤ د. صلاح العقاد ، الإستعمار في الخليج الفارسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،

١٩٥٦ م ، ص ١٠.

ارتباطا وثيقا بالتعاون العسكري الوهابي مع القواسم ضد سلاطين مسقط.*
أما الحدث الثاني — الحملة الفرنسية — فله علاقة مباشرة وثيقة بظروف
تأسيس الوكالة البريطانية في مسقط — ومن ثم ضرورة علاجه بالدراسة
والتحليل.

فقد سعت فرنسا عن طريق حملتها على مصر في عام ١٧٩٨م نحو التوسع
في الشرق العربي وتهديد الطرق الموصلة إلى المستعمرات البريطانية
في الهند.^١ وتخوفت شركة الهند الشرقية البريطانية — إذا تحقق ذلك المخطط
— من احتمال وصول الفرنسيين إلى الهند عن طريق احتلالهم لسوريا ثم العراق
للوصول إلى البصرة فالخليج العربي. وكان على بريطانيا أن تحاول كسب ود
الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق، وكسب ود الإمبراطورية
الفارسية التي تربطها مع الشركة البريطانية علاقات تجارية وثيقة،^٢ ثم التقرب
أخيرا إلى عمان التي كانت تحكمها أسرة آل بوسعيد التي استطاع مؤسسها
الإمام أحمد بن سعيد من توحيد ولايات السلطنة العمانية منذ عام ١٧٤١م،^٣
وقيام خلفائه من بعده بتكوين قوة بحرية عمانية عظيمة تمكنوا بواسطتها من ضم
مدينتي جواهر وشهباز على ساحل مكران في عام ١٧٩٣م والاستيلاء على
ميناء بندر عباس بعد أن تنازل عنه شاه فارس لعمان على سبيل التآجير اعتبارا
من عام ١٧٩٤م، إضافة إلى بسط سيطرتهم على جزيرتي هرمز وقشم بما

* سيرد ذكر الحديث عن الدور العسكري والسياسي للشركة البريطانية في الخليج العربي في الفصل الثالث من
هذا البحث.

١. صلاح العقاد، الإستعمار في الخليج الفارسي، ص ١٠.

٢. فالح حنظل، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، نشر لجنة التراث والتاريخ، أبو ظبي،
الجزء الأول، ص ٢٦٣.

٣. عن ظروف نشأة دولة آل بوسعيد في عمان أنظر:

- Badger, G.P., History Of The Imams And Seyyids Of Oman From A.D. 661 — 1856,
by Salil Ibn Razik, London, 1986, pp. XXXIX—LIII.

لهما من أهمية إستراتيجية كبرى لوقوعهما على مدخل الخليج العربي.^١ وكان اهتمام الشركة البريطانية شديدا لتوثيق علاقاتها مع الأسرة الحاكمة في عمان، لأن هذه الأسرة كانت تربطها علاقات تجارية مع جزيرتي موريشوس والبوربون التي تسيطر عليهما شركة الهند الشرقية الفرنسية، كما أن حاكم مسقط السيد سلطان بن أحمد كان قد وطد علاقته بالفرنسيين وأصبح يرجع إليهم في كل أمر من الأمور.^٢ ومن ثم كان خوف الشركة البريطانية من تأثير هذه العلاقات العمانية الفرنسية على مصالحها في الخليج وشبه القارة الهندية. وفي الحقيقة كانت فرنسا تنظر إلى الخليج العربي كقاعدة مهمة في حالة قيام حملة ضد الهند، وكان اختيار قواعد في الخليج أمرا جوهريا لتهديد الهند بصورة مباشرة. وقد مهدت حكومة الثورة الفرنسية لهذا العمل بخطوتين مهمتين:^٣

الخطوة الأولى: السعي إلى إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط. واختارت فرنسا أحد الرحالة الجغرافيين ويدعى بوشان Poshan للقيام بهذه المهمة. وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه القنصلية التجسس على حركات البريطانيين في الهند، ودراسة الأحوال الداخلية في عمان، ودراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسي للشرق.

الخطوة الثانية: إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند وإقناع الدول المعادية لروسيا وهي فارس وتركيا بالالتفاف حول فرنسا لاتفاق المصالح. بيد أن هاتين الخطوتين لم تسفرا عن نتائج إيجابية، لأن الرحالة الفرنسي بوشان لم يتمكن من الوصول إلى عمان ليباشر مهمته، كما أن البعثة الفرنسية إلى فارس لم تحقق أيا من أهدافها السياسية المنوطة إليها.

^١ Allen, G.H., Sayyids, Shets And Sultans, Politics And Trade In Masqat Under The Al Bu Said, 1785 – 1814, Washington, 1978, p. 40.

^٢ Ruete, R., Said Bin Sultan (1791 – 1856), Ruler of Oman and Zanzibar, London, 1929, p. 7.

^٣ د. صلاح العقاد، الإستعمار في الخليج الفارسي، ص ٣٣-٣٤.

ولم تكن رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على علم بهاتين الخطوتين اللتين اتخذتهما فرنسا، لكن ما علمته تلك السلطات من وجود ممثلين لدولة معادية وهي فرنسا في فارس كان كافياً لإثارة قلق تلك السلطات على ما لديها من امتيازات في الإمبراطورية الفارسية.^١ لهذا بادر ولزلي Wellesley الحاكم العام البريطاني في الهند إلى اتخاذ عدة خطوات إيجابية لبسط وتأمين سيادة بريطانية على مستلكات الشركة البريطانية.^٢ وتمثلت تلك الخطوات الإيجابية في بعثتي ميرزا مهدي علي خان، وجون مالكولم إلى مسقط.

(١) بعثة ميرزا مهدي علي خان إلى مسقط (١٧٩٨-١٧٩٩م) :

كلف ولزلي Wellesley ميرزا مهدي علي خان - وهو من كبار التجار الفرس في بوشهر - في مهمة لمحاولة عقد اتفاقية مع سلطان مسقط السيد سلطان بن أحمد وذلك بعد أن أصدر ولزلي مرسوماً يقضي بتعيين ميرزا مهدي علي خان مقيماً في بوشهر من قبل مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي.^٣ وجاءت تعليمات ولزلي لميرزا مهدي علي خان بضرورة التأكد من ميل سلطان بن أحمد إلى التعاون مع الفرنسيين، والعمل بكل ما في وسعه لإثباته عن ذلك التعاون، وكذلك محاولة الحصول على موافقة سلطان مسقط على تأسيس وكالة تجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط.^٤

^١ د. صلاح العقاد، الإستعمار في الخليج الفارسي، ص ٣٥.

^٢ د. جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، ص ١١٠.

^٣ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 340 - 342, Report No. CCLX, Instructions to Mirza Mahdi Ali Khan from Guidance as Resident At Bushire, Bombay, 3rd September 1795.

^٤ Saldanha, J.A., Op. Cit., pp. 340 - 342, Report No. CCLX, Instructions to Mirza Mahdi Ali Khan from Guidance as Resident At Bushire, Bombay, 3rd September 1795.

ووصل ميرزا مهدي علي خان إلي مسقط في الثاني من أكتوبر عام ١٧٩٨م، وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام نجح في توقيع أول معاهدة ربطت بين سلطان مسقط وبين الشركة البريطانية وذلك في الثاني من أكتوبر عام ١٧٩٨م. وبعث ميرزا مهدي علي خان رسالة مؤرخة في الرابع عشر من أكتوبر عام ١٧٩٨م إلى الحاكم العام البريطاني في الهند بين فيها جميع الخطوات التي إتخذها، وهو في مهمته في مسقط وحتى حصوله على موافقة سلطانها على تلك المعاهدة.^١ وتعد تلك المعاهدة أول علاقة بين بريطانيا وعمان.^٢ كما أنها تعد أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا على وجه الإطلاق.^٣ وقد ذكر أيتشيسون Aitchison^٤، أن تلك المعاهدة تتألف من سبعة مواد إختصت المادتان الأولتان منها بإرساء علاقات المودة والصداقة بين رئاسة الشركة البريطانية في بومباي وحكومة مسقط، في حين إختصت المواد الأخرى بعرقلة النفوذ الفرنسي في مسقط، إذ تعهد سلطان ابن أحمد بمقتضى هذه المواد بعدم التعامل مع الفرنسيين والهولنديين ومنعهم من تأسيس أو إقامة أي مراكز لهم في بلاده أو في الممتلكات التابعة له، ومنع السفن الفرنسية من دخول موانئه مع السماح بذلك للسفن البريطانية، كما تعهد سلطان مسقط بمقتضى المادة الخامسة من تلك المعاهدة بالوقوف إلى جانب السفن البريطانية إذا ما نشب صراع بينها وبين السفن الفرنسية في مياهه، أما خارج تلك المياه

^١Ibid., pp.345 – 348, Report No. CCLXIV, Translation Of A Letter From Mahdi Ali Khan Writter On The 3rd Of The Last Jemady, On The 14th Of October, To The Governor Of Bombay.

^٢ د. صلاح العقاد، الإستعمار في الخليج الفارسي، ص ٣٩.

^٣ د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م الجزء الأول، ص ٢٧.

^٤Aitchison, C.U., A Collection Of Treaties Engagement And Sanads Relating To India And Neighbouring Countries, Vol.XI, Calcutta, 1892, pp.54–55, Report No. XV, Translation Of The Gowlnamah Or Written Engagement From The Imam Of Muscat, 12th October, 1798.

فليس هناك ما يلزمه بالتدخل. على أن أهم ما نصت عليه المعاهدة هو السماح للشركة البريطانية بإنشاء وكالة تجارية في مسقط ووكالة أخرى في بندر عباس — التي كانت تحت السيطرة العمانية في تلك الفترة — ويقوم البريطانيون على إعداد الوكالة في بندر عباس وتحصينها وإبقاء حامية بها تبلغ قوتها سبعمائة أو ثمانمائة من الجنود.

وبتلك المعاهدة خرجت مسقط عن حيادها التقليدي ، وأصبحت حليفاً للشركة البريطانية ومن الواضح أن تلك المعاهدة كانت تهدف إلى إضعاف النفوذ الفرنسي وإفساح الطريق أمام البريطانيين في المجالات التجارية والعسكرية والسياسية في سلطنة عمان^١. ويمكن تعليل نجاح بعثة ميرزا مهدي علي خان السريع في مسقط إلى أسباب عديدة منها، اعتماد عمان على الهند في مؤنثها من الأرز وهو الغذاء الأساسي لمعظم سكان شبه الجزيرة العربية ، وتكرار اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية ، بالإضافة إلى قلق أمراء شبه الجزيرة العربية ومنهم سلطان مسقط. بعد احتلال الفرنسيين لمصر^٢.

وقد أدرك البريطانيون مدى المكاسب التي حققوها من وراء تلك المعاهدة ، إذ كتب دونكان Dunkan حاكم بومباي إلى ولزي الحاكم العام البريطاني في الهند يقول: "إن ميرزا مهدي علي خان قد حصل بهذه المعاهدة على أكثر مما كنا نأمل في الحصول عليه"^٣. إلا أن الثابت أن الحاكم العام البريطاني في الهند قد ساورته الشكوك في عدم استمرار العلاقات بين مسقط والفرنسيين وكانت تلك الشكوك في محلها ، فعلى الرغم من أن معاهدة عام ١٧٩٨م تقضي صراحة بأن يتخلى سلاطين مسقط عن كل علاقة لهم بالفرنسيين إلا أن سلطان بن أحمد استطاع إقناع سلطات الشركة البريطانية بالتخلي عن فكرة تأسيس وكالة بريطانية في مسقط ، حيث أن ذلك سيؤدي إلى مطالبة الفرنسيين بنفس

^١ Adamiyat, F., Op. Cit., p. 42.

^٢ د. صلاح العقاد ، الإستعمار في الخليج الفارسي ، ص ٤٠.

^٣ د. صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٦٨-٦٩.

الإمتياز.^١ كذلك فإنه في أعقاب الأعوام التي تلت توقيع معاهدة عام ١٧٩٨م قام الفرنسيون بنشاط واسع في الاعتداء على السفن البريطانية ، ووصل بهم الأمر إلى اتخاذ ميناء مسقط قاعدة لعملياتهم البحرية ضد البريطانيين ، كما قاموا في نفس الوقت بإنعاش تجارتهم مع العمانيين ووجدوا منهم استعدادا لشراء السفن البريطانية التي كانت تقع في أيديهم.^٢ ونتيجة لتلك الظروف اتخذت سلطات شركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي ثلاث خطوات مهمة لبسط وتأمين سيادة بريطانية لحماية الهند من وصول الفرنسيين إليها وتمثلت الخطوة الأولى في مبادرة الشركة البريطانية بالاستفادة من تحطيم الأسطول الفرنسي في معركة أبو قير ، وبالتالي أصبحت الحملة الفرنسية حبيسة في مصر.^٣ وأما الخطوة الثانية فكانت السعي في إخضاع السلطان تيبو صاحب *

١ د. صلاح العقاد . التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٦٩ .

٢ د. جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، ص ١١٦ .

٣ د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ، ص ١٩٠ .

* يعتبر تيبو صاحب من أبرز الشخصيات في التاريخ الهندي . وقد تولى عرش ولاية ميسور الهندية بعد وفاة أبيه حيدر علي في أبريل عام ١٧٨٣م . وتميز تيبو صاحب بالشجاعة مثل والده . ودخل في سلسلة حروب ضد الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية وتمكن تيبو في خلال الحرب الثانية بين ميسور والبريطانيين من أسر القائد البريطاني البريجادر ماثيوس Mathews مما أجبر البريطانيين على عقد معاهدة سلم معه عرفت بمعاهدة ماتجالور Mangalore في مارس عام ١٧٩٨م على أساس المصلحة المشتركة بين الجانبين . وبعد خمسة أعوام من تلك المعاهدة اشتعلت الحرب الثالثة بين ميسور والبريطانيين ، بيد أن تيبو صاحب تلقى هزيمة قاسية بعد ثلاث حملات قادها اللورد كورنواليس الحاكم العام البريطاني في الهند ، وانتهى الأمر بعقد معاهدة سرنجاباتام Seringapatam في عام ١٧٩٢م والتي تنازل السلطان تيبو صاحب بمقتضاها للبريطانيين وحلفائهم من الماراثا ونظام حيدر آباد بنصف ممتلكاته ودفع غرامة مالية كبيرة ووضع إثنين من أبنائه رهائن في أيدي البريطانيين . ولكن السلطان تيبو صاحب بدأ يبحث عن حلفاء له ضد الوجود البريطاني في الهند للقيام بحرب أخرى ضدهم فأرسل برسله إلى بلاد العرب وكابل والقسطنطينية وفرنسا والمستعمرة الفرنسية موريشوس طالبا منهم المساعدة ضد البريطانيين . ولم يحظ تيبو صاحب بأي تشجيع إلا من موريشوس . وكان اللورد ولزلي الحاكم العام البريطاني في الهند قد صمم على محاربة تيبو صاحب في مارس عام ١٧٩٩م وفعلا تقدمت جيوش البريطانيين وحلفائهم نحو عاصمة ولاية ميسور الهندية = "سرنجاباتام" ورغم شجاعة وبسالة تيبو صاحب إلا أنه سقط أسيرا في أيدي البريطانيين في مايو عام ١٧٩٩م . أنظر :

(سلطان ميسور) للسيطرة البريطانية. وكان تيبو صاحب من أبرز الحكام المسلمين في الهند ويعتمد عليه الفرنسيون في تحطيم السيطرة البريطانية هناك. إلا أن البريطانيين قبضوا عليه ثم أعدموه.^١ أما الخطوة الثالثة التي اتخذتها الشركة البريطانية فكانت بعثة جون مالكولم. فقد أرسلت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بعثة برئاسة جون مالكولم J. Malcolm (وهو من الضباط البارزين في حكومة بومباي وقدر له أن يلعب دورا كبيرا في العلاقات البريطانية الفارسية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي)، لعقد معاهدة سياسية وتجارية مع "فتح على خان" شاه فارس القاجاري. وفي طريقه إلى فارس أمرته الرئاسة أن يعرج على مسقط لتأكيد معاهدة عام ١٧٩٨ م.

بعثة جون مالكولم الأولى إلى الخليج (١٧٩٩-١٨٠١ م) :

ففي أواخر عام ١٧٩٩م صدرت تعليمات من رئاسة الشركة البريطانية في بومباي إلى جون مالكولم ببناء على تكليف من الحاكم العام البريطاني في الهند اللورد ولزلي للقيام بزيارة مسقط - وهو في بداية رحلته الأولى إلى البلاط الفارسي - لتأكيد وتعزيز معاهدة عام ١٧٩٨ بين مسقط والشركة البريطانية. وأخذ جون مالكولم معه جراحا بريطانيا يدعى المستر أرشيبالد بوجل A. Bogle ليحل محل الطبيب الفرنسي الذي استغنى عنه السيد سلطان بن أحمد.^٢ وفي الثامن من يناير عام ١٨٠٠م وصل جون مالكولم إلى مسقط، والتقى بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن العمانية الراسية في موقع بحري بين جزيرتي قشم وهنجام.^٣

- Sachchidananda, B., Op. Cit., pp. 817 – 819.

د. جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، ص ١٥٥.

^٢ Coupland, R., East Africa and Its Invaders, from the Earliest Times To the Death of Seyyid Said in 1856, London, 1933, p. 97.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، ص ١٩٠.

ونقل مالكولم للسيد سلطان بن أحمد شعور الأسف والإحباط الذي انتاب الحاكم العام البريطاني في الهند نتيجة تحالف سلطان بن أحمد مع الفرنسيين وعبر عن أمله في دخول سلطان مسقط في اتفاقيات مع الشركة البريطانية لا تهدف فقط إلى الأمان السياسي ولكن تهدف أيضا إلى الرخاء التجاري لكل من الطرفين ولتحقيق تلك الأهداف اقترح مالكولم على السيد سلطان بن أحمد إقامة أحد رجاله البريطانيين في مسقط ليقوم بعمل وكيل لشركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط.¹

وقد نجحت مهمة جون مالكولم مع حاكم مسقط حيث وقع معه اتفاقية الثامن عشر من يناير عام ١٨٠٠م لتأكيد معاهدة عام ١٧٩٨م وبموجب الاتفاقية الجديدة سارع جون مالكولم إلى تعيين أحد مرافقيه لشغل منصب الوكيل البريطاني في مسقط ، ولم يكن ذلك الوكيل إلا الجراح البريطاني المستر أرشيبالد بوجل A. Bogle واتفق الطرفان بموجب تلك المعاهدة أيضا على أن تتم جميع الاتصالات بين الدولتين عن طريق ذلك الوكيل ، كما وافق سلطان ابن أحمد بموجب الاتفاقية أيضا على استثناء البريطانيين من القوانين المحلية المعمول بها في سلطنة عمان.²

ويمكن تقدير نشاط ذلك الوكيل البريطاني من خلال رسالة بعث بها إلى مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في التاسع والعشرين من فبراير عام ١٨٠٠م ذكر فيها أنه من خلال ترده اليومي على السلطان سره أن يسمع منه تكرار رضائه عن إقامة علاقات ودية مع البريطانيين وإزدياد كراهيته للفرنسيين بسبب المعاملة السيئة التي كان يلقاها من الفرنسيين باستيلائهم على

¹ Coupland, R, Op. Cit., p.98.

² Aitchison, C.U., Op. Cit., Vol. XI, pp. 55 –56, Report No. XVI, Agreement Entered Into By The Imam Of The State Of Oman With Captain J. Malcolm, Bahadoor, Envoy From The Right Honourable The Governor General, Dated The 12st Of Shaban 1213 Hegira Or 18 th January 1800.

السفن التابعة له. كما جاء في نفس الرسالة أن السلطان قد ذهب إلى بوشهر لتجهيز حملة يزعم أن يقوم بها على ميناء "جلفار" رأس الخيمة ، لأن قراصنة شيخ هذا الميناء قد ألحقوا أضرارا بالغة بالحركة التجارية في ميناء مسقط. وأوضح بوجل أنه سوف يرافق السلطان في تلك الحملة .^١ على أن بوجل لم يلبث أن قضى نحبه في أواخر عام ١٨٠٠م وخلفه الكابتن دافيد سيتون David Seton الذي عمل — طوال الفترة من عام ١٨٠٠م إلى عام ١٨٠٩م والتي أقامها في مسقط — على إرساء قواعد النفوذ البريطاني في عمان .^٢

وعندما أصبح واضحا منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر الميلادي أن البريطانيين سوف تتعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي بعد اتزاعهم جزيرتي موريشوس والبوربون من أيدي الفرنسيين في عام ١٨١١م لم يتردد سلطان مسقط السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦م) في ربط مصيره بمصير بريطانيا، وحافظ على صداقة والده السيد سلطان بن أحمد مع السلطات البريطانية في بومباي ،^٣ خاصة أن تلك الصداقة كانت ذات منفعة متبادلة لكلا الطرفين إذ كان من مصلحة السيد سعيد بن سلطان الإعتماد على شركة الهند الشرقية البريطانية في معاملاته معها درءا للأخطار التي كانت تحق به من جيرانه القواسم والوهابيين . ومن ناحية أخرى كان من صالح الشركة البريطانية أن يكون لها حليفا مثل السيد سعيد بن سلطان يعاونها في القضاء على خطر القواسم الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة السفن البريطانية في الخليج العربي.*

^١ Saldanha, J. A., Op. Cit., pp. 379 – 380, Report No. CCXCI, Letter from Mr. Bogle to the Governor of Bombay and Council, Muscat, 29th February 1800.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق، الجزء الأول ، ص ٢٩-٣٠.

^٣ د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٣٠.

* سيأتي ذكر الدور العسكري والسياسي للوكالة البريطانية في مسقط في الفصل الثالث من هذا البحث.

وظلت الوكالة البريطانية في مسقط دون وكيل بريطاني ثابت طوال الحملات البريطانية العسكرية البحرية على القواسم وحتى عام ١٨٤٠م. وكان المقيم البريطاني في بوشهر يتحمل أعباء تصريف أمور الشركة البريطانية التجارية في مسقط إضافة إلى مهام منصبه كمقيم في بوشهر.^١

واستمر الحال على ذلك حتى عام ١٨٤٠م عندما أرسلت الشركة البريطانية الكابتن هامرتون Hamerton ممثلاً لها في سلطنة عمان. ويرجع ذلك التطور إلى إهتمام الشركة البريطانية بمقاومة المد المصري في أرجاء شبه الجزيرة العربية. وإنتهى عمل الكابتن هامرتون مع إنحسار المد المصري ولم ترسل الشركة البريطانية أي وكيل آخر إلى مسقط إلا في عام ١٨٦١م مع انفصال زنجبار في شرق أفريقيا عن الدولة العمانية.^٢

^١ د. عبد العزيز عبد الفنى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١١١.

^٢ د. عبد العزيز عبد الفنى إبراهيم ، نفس المرجع ، ص ١١١.

الفصل الثالث

الدور العسكري والسياسي

لشركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ

الخليج العربي

أولاً : الحملات البريطانية على القواسم وتصاعد الدور العسكري للشركة
البريطانية في الخليج العربي :

- (١): الحملة البريطانية الأولى في عام ١٨٠٥ م .
- (٢): الحملة البريطانية الثانية في عام ١٨٠٩ م .
- (٣): الحملة البريطانية الثالثة في عام ١٨١٦ م .
- (٤): الحملة البريطانية الرابعة في عام ١٨١٩م - ١٨٢٠م ومعاهدة السلم
العامة في عام ١٨٢٠م .

ثانياً : توغل النفوذ العسكري والسياسي للشركة البريطانية في شئون الخليج
العربي (١٨٢٠م - ١٨٣٤م) :

- (١): الحملتان البريطانيتان على قبيلة بني بو علي العمانية وتوغل النفوذ
البريطاني في عمان (١٨٢٠م - ١٨٢١م) .
- (٢): الدور السياسي للمقيمة البريطانية في بوشهر (١٨٢٣م - ١٨٣٤م) .

ثالثاً : اتفاقيتي الهدنة البحرية ومعاهدة السلم الدائم بين شركة الهند الشرقية
البريطانية وشيوخ القبائل العربية في الخليج :

- (١): الهدنة البحرية الأولى في عام ١٨٣٥م .
- (٢): الهدنة البحرية الثانية في عام ١٨٤٣م .
- (٣): معاهدة السلم الدائم في عام ١٨٥٣م .

الفصل الثالث

الدور العسكري والسياسي

لشركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ الخليج العربي

يعالج هذا الفصل الدور العسكري والسياسي لشركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ الخليج العربي . وقد بدأ ذلك الدور بتمهيدات عسكرية في شكل حملات تتصاعد ضد القواسم^١.

^١ تصف الوثائق البريطانية القواسم بأنهم أقوى قوة بحرية من بين كل جيرانهم بما فيهم حاكم مسقط . وجاء في الوثائق أن أسطول القواسم قد أصبح قوة لا يستهان بها ، وبلغ عدد سفنهم ٨٧٣ سفينة منها ٦٣ سفينة كبيرة . وتضيف الوثائق أن أحد المقيمين البريطانيين في الخليج يذكر أن القواسم كانوا يبحرون في عدد من السفن تتكون من سبعين سفينة كبيرة على ظهر كل منها من ثمانين إلى مائتين رجل يتجهون بنشاطهم البحري شرقا إلى سواحل الهند وجزر الهند الشرقية ، وغربا إلى البحر الأحمر . وبلغ شعور القواسم بقوتهم البحرية ومدى سيطرتهم التامة على مياه الخليج العربي أنهم فرضوا على سفن شركة الهند الشرقية البريطانية دفع ضريبة نظير السماح لها بالإبحار في الخليج العربي .

من جانب آخر أطلقت الوثائق البريطانية وغالبية المؤلفات البريطانية المعاصرة صفة القرصنة على القواسم ، فذكر فراتيس وarden أن القواسم ظهروا كقرصنة في البحار الهندية بالقرب من بومباي في أوائل القرن التاسع عشر بتحريض الوهابيين . في حين كان القواسم يعتبرون نشاطهم البحري جهادا في سبيل الدعوة السلفية التي تزعمها محمد بن عبد الوهاب في نجد . بيد أنه من المعتقد أن السبب الرئيسي لمهاجمة القواسم للسفن البريطانية يرجع إلى حالة النزاع شبه الدائم بين القواسم وسلطين مسقط وتدخل البريطانيين إلى جانبهم . وعلى هذا الأساس لم تكن مهاجمة القواسم للسفن البريطانية بقصد القرصنة . ويبدو ذلك واضحا في استمرار التعاون العسكري بين مسقط والشركة البريطانية في كل الحملات البحرية العسكرية على القواسم . أنظر :

India Office Record., Arabian Gulf Intelligence, Selection From The Record Of Bombay Government, New Series, No.XXIV, Bombay Education, Society,s Press, 1856, Historical Sketch Of Joasmee Tribe Of Arabs (1747 – 1819), By FrancisWarden, pp. 300 – 312.

أنظر أيضا :

-Sulttan Muhamed Al- Qasimi, Arab “ Piracy “ And The East India Company Encroachment In The Gulf (1797 – 1820), The University Of Exeter, 1985.p.59.

كما بدأ ذلك الدور بشن حملات عسكرية ضد قبيلة بني بو علي العمانيّة^١ ثانيا . ولم تكن تلك الحملات إلا تمهيدا للدور السياسي الذي لعبته الشركة البريطانية بعد ذلك لترسيخ نفوذها في الخليج العربي . وقامت المقيمة البريطانية في بو شهر بالجانب الرئيسي والمؤثر لذلك الدور السياسي والذي تمثل بعد ذلك في صورة عقد اتفاقيات الهدنة البحرية بين الشركة البريطانية وشيوخ القبائل العربية في الخليج والتي توجت بما يسمى بمعاهدة السلم الدائم في عام ١٨٥٣م التي تعهد الشيوخ بموجبها برد خلافاتهم إلى المقيم البريطاني في بو شهر للبت فيها . وبذلك أصبح ذلك المقيم بحق الملك غير المتوج في الخليج . ويعزى إلى بعثتي ميرزا مهدي علي خان وجون مالكولم (اللتين سبق الإشارة إليهما)* ترسيخ الدور السياسي الذي لعبته شركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ الخليج العربي منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي .

^١ يرجع أصل قبيلة بني بو علي إلى نجد التي اعتنقت المبادئ الأباضية (تنسب الأباضية إلى عبد الله بن أباض الذي ثار على الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان . وللأباضية عقائدهم وشرائعهم التي تتفق بوجه عام مع السنة ولا تختلف عنها إلا في مسائل معينة . وعلى أثر قمع ثورة عبد الله بن أباض اتخذ أتباعه من عمان تربة خصبة لنشر المذهب الأباضي ومن ثم إلى شرق أفريقيا وشمالها) . واستمرت قبيلة بني بو علي على هذا المذهب حتى الغزو السعودي لعمان في عامي ١٨٠١م و ١٨١١م عندما تحول أفرادها تماما إلى المبادئ الوهابية . وكان من الطبيعي بعد ذلك أن تعلن هذه القبيلة انفصالها عن حكومة مسقط . ويذكر زعيمها الشيخ محمد بن علي بالاستقلال بشئون مقاطعته " جعلان " التي تقع في الجنوب الغربي من مسقط . واتخذ أفراد القبيلة مدينة أشخرة الساحلية عاصمة لهم . أنظر :

- نور الدين السالمي ، تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ، طبع وتصحيح وتعليق أبو إسحق إبراهيم طغيش الجزائري ، القاهرة ، ١٣٣٠هـ ، الجزء الثاني ، ص ١٨٨-١٨٩ .

أنظر أيضا :

- د. السيد رجب حراز ، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣٤-٣٥ .

وكذلك أنظر أيضا :

- روبرت جبران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦م مسيرا ومصيرا ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م ، ص ٥٧ ، ٦٣ .

* عن بعثتي مهدي علي خان وجون مالكولم ، راجع الفصل الثاني من هذا البحث .

واتضحت معالم ذلك الدور السياسي الذي اصطبغ بالصبغة العسكرية بظهور القواسم كقوة بحرية قوية تتاوى نشاطات سفن الشركة البريطانية بشكل خطير، مما أدى إلى توجيه الحملات البريطانية ضدهم وحلفائهم الوهابيين. واتخذت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي كافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع مسقط وفارس. وأوفدت في هذا الإطار أربع حملات عسكرية لا بد من التعرض إليها وتحليل دورها وتقويم نتائجها.

أولا : الحملات البريطانية على القواسم وتصاعد الدور العسكري للشركة البريطانية في الخليج العربي :

(١): الحملة البريطانية الأولى في عام ١٨٠٥م :

تضافرت عدة عوامل ساعدت على نجاح الأعمال العسكرية البحرية التي قام بها القواسم ضد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج. وتمثلت تلك العوامل في اضطراب الأوضاع في الإمبراطورية الفارسية من ناحية، وعدم رغبة رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في استنزاف قواها في نشاطات تتصل باستتباب الأمن في الخليج من ناحية ثانية. وترتب على ذلك استفحال قوة القواسم وقيامهم بنشاط كبير في الهجوم على كثير من السفن التجارية البريطانية.^١

وتسجل الوثائق البريطانية عددا من الأعمال العسكرية قام بها القواسم ضد سفن الشركة البريطانية. ففي الثامن من مايو عام ١٧٩٨م هاجم القواسم سفينة بريطانية تسمى فيبر Viper كانت ترسو في ميناء بوشهر، ثم هاجموا سفينة أخرى تسمى باسين سنو Basein Snow كانت في طريقها إلى البصرة قادمة من بومباي بالقرب من ساحل الرمس القريب من رأس الخيمة معقل القواسم.^٢ بيد أن رئاسة الشركة في بومباي كانت تفضل إلزام السلام دائما في

^١ د. جمال زكريا قاسم، دولة بو سعيد في عمان وشرق إفريقيا، ص ٨١.

^٢ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precip, Vol.II, Precip Of Correspondence Regarding The Affairs Of The Persian Gulf (1801- 1853), Calcutta, 1906.p.33.

علاقتها مع عرب الخليج حتى أنها كانت تصدر أوامرها وتعليماتها للبحارة البريطانيين بعدم البدء في إطلاق النيران عليهم.^١ ولكن مع تزايد الهجمات على سفن الشركة تبنت الرئاسة في بومباي سياسة جديدة للعمل على تأمين التجارة البريطانية ، ومن ثم كانت الحملة البريطانية الأولى على القواسم في عام ١٨٠٥ م . ففي بداية هذا العام تمكن القواسم من الاستيلاء على السفينتين البريطانيتين شانون Shannon و تريمر Trimmer التابعتين للمقيم البريطاني في البصرة مانستي Manesty . وأعيد تسليح السفينتين وضمهما إلى أسطول القواسم .^٢ وبعد فترة وجيزة تمكن القواسم أيضا من الهجوم على طراد الشركة البريطانية مورنينجتون Marnington الذي كان يجوب مياه الخليج لتأمين التجارة ضد الفرنسيين ، إلا أن بحارة الطراد البريطاني أطلقوا النار على القواسم الذين لاذوا بالفرار .^٣ وفي أبريل عام ١٨٠٥ م هاجم القواسم سفينة الشركة البريطانية كوين Queen بالقرب من مسقط ، لكن السفينة تمكنت من رد الهجوم .^٤

وبتكرار هجوم القواسم على سفن الشركة البريطانية اقترح حاكم بومباي "دنكان" Duncan على الوكيل البريطاني في مسقط الكابتن سيتون Seton تقديم المساعدة الحربية إلى حكومة مسقط في حربها ضد القواسم خاصة بعد أن تمكن القواسم من الاستيلاء على ميناء بندر عباس في أعقاب اغتيال حاكم مسقط سلطان بن أحمد في عام ١٨٠٤ م مما أدى بالتالي إلى سيطرتهم على جانبي مدخل الخليج العربي ، مما اعتبرته الشركة البريطانية تهديدا للملاحه في المنطقة. وقام البريطانيون بالتالي بالتنسيق مع حاكم مسقط الجديد " بدر بن سيف " الذي أبدى موافقته على منح البريطانيين ميناء بندر عباس أو جزء منه

^١ د. جمال زكريا قاسم ، دولة بو سعيد في عمان وشرق إفريقيا ، ص ٨١ .

^٢ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

^٣ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, p.33.

^٤ Miles, S.B., Op.Cit., p.305.

تقديرًا لمساعدتهم له.^١ وبناءً على هذه الموافقة صدرت الأوامر إلى الكابتن سيتون ، الوكيل البريطاني في مسقط ، في الثالث من مارس عام ١٨٠٥م بمساندة حكومة مسقط في القضاء على القواسم. لكن تلك الأوامر قيدت الكابتن سيتون بعدة قيود .^٢ فكان عليه أن يكف عن نشاطه إذا تدخل حلفاء القواسم من الوهابيين. وأن يحاول الوصول إلى السلام عن طريق المفاوضات . وأن يتفادى أية مشاكل مع الحكومتين الفارسية والعمانية. كذلك كان عليه أن يعمل بالتنسيق مع "مانستي" المقيم البريطاني في البصرة والمستر بروس Bruce المقيم البريطاني في بوشهر.

وتحركات القوات البحرية العمانية يساندها الأسطول البحري البريطاني في الخامس عشر من يونيو علم ١٨٠٥م في اتجاه ميناء بندر عباس لاستعادته من قبضة القواسم وحلفائهم من بني معين سكان جزيرة هرمز .^٣ وتم لهم ذلك بعد قتال استمر يوما واحدا . وفي الثالث من يوليو عام ١٨٠٥م تلقت القوات المتحالفة معلومات تفيد أن القواسم بدأوا يحركون أسطولا بحريا مكونا من ثلاثين سفينة صغيرة من جزيرة قشم . وفي الحال أبحرت القوات البحرية العمانية يساندها طراد الشركة البريطانية مورنينجتون Marnington وأحكموا الحصار على أسطول القواسم الذي كان لا يزال بالقرب من سواحل جزيرة قشم رغم محاولات القواسم لفك ذلك الحصار البريطاني العماني عن الجزيرة.^٤ وأرسل القواسم إلى السيد بدر بن سيف يعرضون عليه السلام وإبرام هدنة بين الطرفين المتحاربين ، ورحب بدر بن سيف بهذا العرض لرغبته

^١ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٠٣.

^٢ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, pp.34 – 35, Secret And Political Department Diary No.165 Of 1805, pp.968 – 976.

^٣ ج.ج.لوريير ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ٩٧٧.

^٤ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, pp.38 – 39, Secret And Political Department Diary No.171 Of 1805, pp.4075 – 4076, Captain Seton's Letter Dated The 25th July 1805.

الشديدة في عودته إلى مسقط التي كانت تشهد اضطرابات داخلية . واتفق الطرفان على أن يعيد القواسم السفينة تريمر Trimmer التابعة للشركة البريطانية خلال خمسة وعشرين يوما .^١ وعلى إبرام هدنة بينهما لمدة سبعين يوما وقع الطرفان على اتفاقيتهما في السادس من فبراير عام ١٨٠٦م ، وتنص بنودها ، كما ذكر أitchison ،^٢ على إقامة سلام بين الشركة البريطانية وسلطان بن صقر زعيم القواسم وأتباعه ، واحترام كل من الطرفين لعلم وممتلكات وتوابع الطرف الآخر ، على أن يدفع القواسم غرامة مالية كبيرة إذا ما خرقوا الاتفاق . كذلك نصت الاتفاقية على أن يتغاضى الكابتن سيتون عن المطالبة بحمولة السفينتين تريمر وشانون ، وأن يقدم القواسم المساعدة والحماية للسفن البريطانية التي تجنح إلى شواطئهم ويقوموا بتزويدها بالوقود أو الماء ، وأخيرا فإنه بعد أن يتم التصديق على الاتفاقية وإقرارها يسمح للقواسم بزيارة الموانئ البريطانية من سورات وحتى البنغال .

وقد وقع الاتفاقية عن البريطانيين الكابتن سيتون الوكيل البريطاني في مسقط، وعن القواسم عبد الله بن كورش ، ثم اعتمدها سلطان بن صقر زعيم القواسم ، ثم الحاكم العام البريطاني في الهند في التاسع والعشرين من أبريل عام ١٨٠٦م.

وفي أعقاب اغتيال حاكم مسقط السيد بدر بن سيف في عام ١٨٠٦م وتولي السيد سعيد ابن سلطان مقاليد الحكم في عمان ، تجدد النزاع بصورة خطيرة بين القواسم والعمانيين ،^٣ خاصة بعد ازدياد قوة القواسم الذين تمثلت خطورتهم في البحر ، كما شعر السيد سعيد بن سلطان بخطورة حلفائهم من الوهابيين على

^١ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

^٢ Aitchison, C. U., Op. Cit., Vol. VII, Containing The Treaties And C. Relating To Turkish Arabia, The Persian Gulf, Arabia And Africa, p. 54.

^٣ Miles, S. B., Op. Cit., p. 308.

اليابسة مما يشكل تهديدا خطيرا لتجارة مسقط^١. فقد سارع القواسم بزعامة سلطان بن صقر إلى التحرك لاستعادة خورفكان التي استولى عليها حاكم مسقط من قبل . وبعد قتال عنيف انسحب حاكم مسقط من خورفكان وتتبعه القواسم حتى اقتربوا بقواتهم من مدينة صحار العمانية^٢. أما الوهابيون فقد تمكن قائد قواتهم "مطلق المطيري" من الاستيلاء على المدن العمانية نزوى وبهلى ومطرح، مما كان يعني تهديدا خطيرا لمعقل سعيد بن سلطان في مدينة مسقط^٣. وفي خضم هذا الصراع الدائر بين حاكم مسقط من جهة والقواسم وحلفائهم من الوهابيين من جهة أخرى ، كان موقف شركة الهند الشرقية البريطانية في بادئ الأمر يتسم بالحياد التام، مما دفع بسعيد بن سلطان إلى عقد اتفاقية سلام مع القواسم وحلفائهم من الوهابيين في نهاية عام ١٨٠٨ م . وتعكس شروط الاتفاقية خضوع السيد سعيد بن سلطان للقواسم وحلفائهم^٤.

ولم يكن سعيد بن سلطان عازما على استمرار هذا الخضوع ، بل كان يسعى دائما إلى الاستقلال التام ، وحتى يبلغ هذا الهدف رأى أنه في حاجة إلى مساعدة خارجية من إحدى الدولتين المتنافستين على السيطرة على الخليج العربي في ذلك الوقت وهما بريطانيا وفرنسا . وأبدت له حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي رغبتها في الوقوف إلى جانبه في هذه المرة ، وخاصة أن الشركة البريطانية كانت تعد العدة للقيام بحملة ثانية على القواسم الذين تعاظمت قوتهم بشكل كان يهدد طرق التجارة البريطانية في الخليج والمحيط الهندي . ورأى سعيد بن سلطان أن اشتراكه في هذه الحملة سوف يؤدي إلى

^١ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

^٢ عبد القوي فهمي محمد ، نفس المرجع ، ص ١١٣ .

^٣ عبد القوي فهمي محمد ، نفس المرجع ، ص ١١٤ .

^٤ India Office Records, Arabian Gulf Intelligence, Op.Cit., pp.431 – 434, Historical Sketch Of Wahabee Tribe Of Arabs (1795 – 1818), By Francis Warden .

توثيق عرى الصداقة بينه وبين البريطانيين ، وأنه بإمكانه الاستعانة بهم في تحقيق بعض تطلعاته التي كانت تهدف إلى إستعادة الموانئ والجزر التي استولى عليها القواسم منه ، كما أنه من المحتمل الاستفادة في كسب تأييدهم له ضد مناوئيه أو ضد الحركات الانفصالية التي كانت تقوم في ممتلكاته في عمان من وقت إلى آخر .

(٢) الحملة البريطانية الثانية في عام ١٨٠٩م :

سعى مجلس رئاسة شركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي إلى العمل على كبح جماح القواسم الذين باتوا يشكلون خطرا كبيرا على سفن الشركة المتجهة من وإلى موانئ الخليج العربي . وكان القواسم قد نقضوا اتفاقية السادس من فبراير عام ١٨٠٦م باشتراكهم مع الوهابيين في الهجوم على موانئ عمان ، مما أثار المخاوف لدى البريطانيين من حدوث المزيد من الاضطرابات العسكرية التي تؤثر على سير الملاحة في المنطقة . ورغم أن بريطانيا قد وقفت موقف الحياد التام ، كما أشير إلى ذلك ، في الصراع بين حاكم مسقط من جانب والقواسم وحلفائهم من الوهابيين من جانب آخر ، إلا أن تمادي القواسم في الهجوم على عدد من سفن الشركة البريطانية والاستيلاء عليها كان مبررا كافيا لاتخاذ الشركة البريطانية التدابير اللازمة حول إعداد حملة عسكرية بحرية بريطانية ثانية ضد القواسم . ففي أوائل مايو عام ١٨٠٨م حدث اشتباك بين عدد من قوارب القواسم وبين طراد الشركة "فيوري" Fury وهو في طريقه من البصرة إلى بومباي ، ولكنه تمكن من صد القوارب بعد أن كبدها خسائر كبيرة في الأرواح. وعند وصول الطراد فيوري إلى بومباي لم يلق قائد الطراد أي استحسان من مجلس رئاسة الشركة البريطانية لمقاومته القواسم ، بل تلقى تعنيفا

¹Miles, S.B., Op.Cit., p.313.

قاسيا من الحاكم العام البريطاني في بومباي شخصيا نظرا لعصيانه الأوامر التي تحضر على سفن الشركة التجارية الاشتراك في أعمال عسكرية بحرية .^١ وفي مايو عام ١٨٠٨م هاجم القواسم السفينة التجارية "مينرفا" Minerva التابعة للمستمر مانستي بالقرب من رأس مسندم وهي في طريقها من بومباي إلى البصرة . وتمكن القواسم في هذه المرة الاستيلاء عليها وتفرغ حمولتها في رأس الخيمة.^٢ وفي العشرين من أكتوبر عام ١٨٠٨م هاجم القواسم الطراد البريطاني "سليف" Sylph * واستولوا عليه وسحبوه إلى رأس الخيمة ، وأسروا العديد من بحارته ومن بينهم زوجة الكابتن روبرت تايلور ، وكذلك قائد الطراد الذي أعدمه القواسم .^٣

وهكذا دفعت تلك المناوشات العسكرية بين القواسم وسفن شركة الهند الشرقية البريطانية رئاسة الشركة إلى القيام بالحملة الثانية . وقد طلب السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان الاشتراك في تلك الحملة . وبالفعل تحركت في السابع من سبتمبر عام ١٨٠٩م حملة قوية من بومباي بقيادة الكولونيل ليونيل سميث Lionel Smith والكابتن جون واين رايت John Wain Wright وعين الكابتن سيتون مسئولاً سياسياً لها.^٤ وتكونت تلك الحملة من السفينة تشيفون Chiffonmme (ستة وثلاثون مدفعا) والسفينة كارولين Caroline (ستة وثلاثون مدفعا) وطرادات الشركة مورنينجتون Mornington وترينيت

^١Low,C.R.,History Of The Indian Navy (1613 – 1863),Vol.I, London, 1877,p.320.

^٢Miles, S.B., Op.Cit., p.313.

*بلغت حمولة الطراد البريطاني "سليف" حوالي ثمانية وسبعون طناً وعلى سطحه ثمانية مدافع . وكان هذا الطراد هو أحد قطع الأسطول المرافق للسير هارفورد جونز Sir Harford Jones في بعثته إلى بلاط شاه فارس . أنظر :

- Low,C.R.,Op.Cit.,Vol.I, p.320

^٣Ibid., pp. 320 – 321.

^٤ ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ٩٨٥ – ٩٨٦ .

Ternate وأورورا Aurora وميركوري Mercury ونوتيلوس Nautilus وبرنس أف ويلز Prince Of Wales .^١ وكان الهدف الأساسي لتلك الحملة تدمير القوة البحرية للقواسم تدميرا تاما ، وإطلاق سراح الرعايا البريطانيين والهنود ، وإعادة بعض المواقع التي انتزعتها القواسم في خليج عمان إلى سلطان مسقط .^٢ وصدرت التعليمات إلى قيادة الحملة لتحقيق ذلك الهدف في يوميات القسم السياسي لرئاسة الشركة البريطانية ، وكانت التعليمات تحتوي على كافة المعلومات المهمة عن الساحل العربي من الخليج وخليج عمان وتاريخ القبائل العربية القاطنة في هذه المناطق وخاصة القواسم الهدف الرئيسي لقيام هذه الحملة .^٣ ووصلت الحملة البريطانية إلى مسقط حيث ظلت عدة أيام ناقش خلالها قادتتها الخطط مع السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان .^٤ وفي الحادي عشر من نوفمبر عام ١٨٠٩م وصلت سفن الحملة إلى رأس الخيمة ، ولكن ضحالة المياه أمام سواحل رأس الخيمة اضطرت السفن إلى الوقوف على مسافة تتراوح بين ميلين وأربعة أميال . وبدأت السفن في قصف مدينة رأس الخيمة طوال يوم الثاني عشر من نوفمبر من نفس العام . ودافع القواسم ببسالة عن مدينة رأس الخيمة . بيد أن البريطانيين تمكنوا في صباح يوم الثالث عشر من نوفمبر عام ١٨٠٩م من فتح ثغرة في دفاع المدينة واندفعوا منها إلى الداخل . وعند الظهر تمكنوا من احتلال وسط المدينة على حين ظلت الأجزاء الشمالية

^١Low, C.R., Op.Cit., Vol.I, p.325.

^٢ج.ج.لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ٩٨٥ - ٩٨٦ .

^٣Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, pp.45 - 49, Political Department Diary No.339 Of 1809, pp.8428 - 8485.

^٤Miles, S.B., Op.Cit., p.316.

منها في أيدي القواسم ^١، وشرعت سفن الشركة البريطانية بعد ذلك في تدمير وإحراق أسطول القواسم ^٢.

وترددت أنباء عن اقتراب قوات كبيرة من الوهابيين في اتجاه رأس الخيمة ، ولما كانت تعليمات الرئاسة الصادرة للسفن البريطانية تحظر عدم الاشتباك مع الوهابيين في عمق الأراضي اليابسة لرأس الخيمة ، فقد أصدر قادة الحملة في صباح يوم الرابع عشر من نوفمبر عام ١٨٠٩م أوامرهـم بصعود الجنود البريطانيين إلى ظهور السفن والطرادات حتى لا تتورط القوات البريطانية في معارك برية قد لا يكون النصر حليفها فيها. ^٣

وغادرت الحملة رأس الخيمة متوجهة إلى لنجه ميناء القواسم الواقع على الساحل الفارسي من الخليج واستولت عليه دون مقاومة في السابع من نوفمبر عام ١٨٠٩م. ^٤ بينما توجهت السفينة كارولين بالاشتراك مع سفن حاكم مسقط السيد سعيد بن سلطان في السادس من ديسمبر عام ١٨٠٩م للهجوم على خورفكان وكلباء وشيـناص لاستعادتها من قبضة القواسم، وتم ذلك في الحادي والثلاثون من ديسمبر عام ١٨٠٩م. ^٥ وفي نفس الوقت تحرك الطرادان "ترينيت" و "توثيلوس" نحو جزيرة قشم وميناء لافت الفارسي لإخضاعها ، حيث كانت

^١ عن الوصف التفصيلي لبعثة القواسم في الدفاع عن مدينتهم ذكر (تشارلز رايتون لو) Low, C.R. شهادة عيان لتلك المعركة. التي دارت بين القواسم وسفن الشركة البريطانية بقوله : " اننا اضطررنا أن نتعامل مع عدو لم نعطه قيمته الحقيقية الكافية " "That We Had To Deal With An Enemy On Whom We Had Not Set Sufficient Value." أنظر :

- Low, C.R., Op.Cit., Vol.I, pp.327 – 330.

وأنظر أيضا :

- Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, pp.43– 44.

^٢ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٤٤.

^٣ عبد القوي فهمي محمد ، نفس المرجع . ص ١٤٤.

^٤Low, C.R., Op.Cit., Vol.I, p.331.

^٥ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ – ١٤٥.

توجد قوة للقواسم محصنة ومزودة بالمتاريس والمدافع . وبدأت الاشتباكات بين الطرفين بصورة عنيفة ، وفي الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٨٠٩م تم الاستيلاء على الميناء وحرق سفن القواسم الموجودة هناك وعددها أحد عشر سفينة^١ . وقد أعرب قائد الحملة الكولونيل سميث في تقرير له إلى مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي عن أمله في أن يكون القواسم قد تلقوا درسا تأديبيا جيدا من هذه الحملة^٢ .

وعلى الرغم من عنف تلك الحملة العسكرية البحرية التي قامت بها سفن الشركة البريطانية ضد القواسم إلا أنها لم تأت بنتائج إيجابية بشكل كاف ، ولم تحقق كل الأهداف التي قامت من أجلها . فلم تتمكن الحملة البريطانية الثانية مثلا من تدمير كافة سفن القواسم ، إذ عندما علم القواسم باقتراب الحملة قاموا بإخفاء العديد من سفنهم في الأخوار العميقة غرب راس مسندم . أما عن هدف الحملة الخاص بإعادة بعض المواقع التي انتزعتها القواسم من سلطان مسقط إليه فلم تعد عليه بفائدة لأنه على الرغم من عودة تلك المواقع إلى حوزته إلا أن تعاونه مع الحملة البريطانية جلب عليه عدااء الوهابيين الذي ظل يعاني منه طويلا^٣ .

والحقيقة أن ما تحقق من أهداف الحملة الثانية كان احترام القواسم للسفن التجارية البريطانية أو تلك التي تحمل أعلاما بريطانية . وكان الإجراء الذي اتخذته رئاسة الشركة في بومباي لأول مرة في أعقاب الحملة هو فرض الحظر على تصدير الأخشاب اللازمة لصناعة السفن من موانئ الهند إلى موانئ الخليج

^١Low, C.R., Op.Cit.,Vol.I, p.331.

^٢Saldanha, J.A., The Persian Gulf Precis, Vol.II, pp.49 – 50, Lieutenant Colonel,s Report Dated November 1809, Secret And Political Department Diary No.347 Of 1809, pp.11171 – 11173.

^٣ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

بناء على نصيحة المستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة . وكان الهدف من هذا الإجراء حرمان القواسم من بناء سفن جديدة .^١

وبعد الحملة الثانية ساد اعتقاد لدى رئاسة الشركة في بومباي بعجز القواسم عن القيام بأي نشاط جديد في البحر . إلا أنه لم يمضي وقت طويل حتى استعاد القواسم قوتهم واستأنفوا نشاطهم البحري .^٢ وازداد نشاط القواسم العسكري بدرجة كبيرة خاصة في عام ١٨١٥م عندما أصدر زعيمهم الشيخ حسن بن رحمه أوامره إلى وحداته البحرية في القضاء على كل ما يصادفها من سفن بريطانية وهندية .^٣ الأمر الذي دفع برئاسة الشركة البريطانية إلى تجهيز حملة عسكرية بحرية ثالثة ضد القواسم .

(٣) الحملة البريطانية الثالثة في عام ١٨١٦م :

لم تتوقف نشاطات القواسم البحرية المناوئة للحركة التجارية وللسفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ولغيرها رغم الحملة العسكرية الثانية ضدهم ، مما أعتبر خرقاً لاتفاقية عام ١٨١٤م ، ومن ثم جاء التفكير في إيفاد حملة بريطانية ثالثة في عام ١٨١٦م . فقد وصلت إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي معلومات بأن القواسم مدوا نشاطهم حتى البحر الأحمر معترضين القوافل التجارية بين الهند ومخا ، كما وصلت إلى رئاسة الشركة شكوى من تجار سورات بأن القواسم استولوا على ثلاث سفن من سورات عليها بضائع تقدر بمئات الآلاف من الروبيات .^٤

^١ India Office Records, Arabian Gulf Intelligence, Op.Cit., p.3

^٢ Wilson, A.T., Op.Cit., P.205.

^٣ Miles, S.B., Op.Cit., p.321.

^٤ Ibid., p.321.

وفي شهر فبراير عام ١٨١٦م اشتبكت دورية بحرية للقواسم مع الطراد البريطاني أورورا Aurora ذي الأربعة عشر مدفعا . وكان هذا الطراد يقوم بحراسة سفينة عمانية ، ذكرت المصادر البريطانية ،^١ أنها كانت تحمل أموالا وبضائع للسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط، لكن القواسم لم يتمكنوا من الاستيلاء على السفينة العمانية حيث واجهوا مقاومة عنيفة .

وخلال شهر مارس عام ١٨١٦م هاجم القواسم عددا من السفن البريطانية والأمريكية والفرنسية من بينها السفينتين البريطانيتين سنتر Centra وماكولاي Macaulay والسفينة الأمريكية فارس Persia وسفينة فرنسية كانت قادمة من موريشوس^٢.

وقد أثارت تلك العمليات العسكرية البحرية التي قام بها القواسم غضب رئاسة الشركة البريطانية في بومباي واعتبرت أن قيام القواسم بخرق اتفاقية عام ١٨١٤م ، والتي أنهت الحملة البريطانية الثانية ، يشكل تحديا صارخا لنفوذ الشركة البريطانية في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي^٣.

وتذكر الوثائق البريطانية في بومباي أن القواسم بثوا الرعب في المنطقة حتى أن المستر بروس Bruce المقيم البريطاني في بوشهر لم يجد قاربا لينقل إلى زعيم القواسم رسالة احتجاج على تلك الأعمال العسكرية البحرية^٤.

حينئذ بادرت الرئاسة في سبتمبر عام ١٨١٦م بإرسال حملتها الثالثة ضد القواسم بقيادة الكابتن بريدجز P.H.Bridges قائد السفينة البريطانية تشالنجر Challenger ومعه الطرادين ميركوري Mercury وفيستال Vestal لمرافقة المستر بروس لاستعادة حمولة سفن تجار سورات التي استولى عليها القواسم في

^١Low, C.R., Op.Cit., Vol.I, p.338 – 339.

^٢ د.فالح حنظل ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٣٤٣.

^٣India Office Records, Arabian Gulf Intelligence, Op.Cit., p.311.

^٤Ibid.,p.311.

خليج عدن . وأعطيت تعليمات إلأى الكابتن بريدجز بعدم اتخاذ أي موقف هجومي ضد القواسم قبل أن يتم تدعيم القوة المرافقة له لعدم قدرة القوة البحرية البريطانية الموجودة في الخليج في تلك الفترة على مواجهة أسطول القواسم .^١ ووصل أسطول بريدجز إلى ميناء بوشهر في أوائل أكتوبر عام ١٨١٦م ، ثم أبحر في الثامن من نوفمبر عام ١٨١٦م إلى شاطئ رأس الخيمة معقل القواسم وبدأت قيادة الحملة في السادس والعشرين من نوفمبر عام ١٨١٦م محاولة استعادة حمولة سفن سوريات بالطرق السلمية ، بيد أن المحاولة باءت بالفشل .^٢ ولاحظ قائد الحملة أن رأس الخيمة قد أعيد تحصينها جيدا بعد حملة عام ١٨١٩م .^٣ وعبر بيكنجهام Bickingham الكاتب البريطاني المرافق للحملة عن دهشته لأن القواسم الذين دمر أسطولهم خلال حملة عام ١٨٠٩م استعادوا بسرعة مذهلة قوتهم البحرية العسكرية وغطوا بسفنهم البحار من ميثه الخليج العربي وحتى مياه المحيط الهندي .^٤

وتجدر الإشارة إلى أن زعيم القواسم الشيخ حسن بن رحمه قد رد على طلبات القادة البريطانيين بردود غير مرضية لهم ، حيث أكد حسن بن رحمة بأنه لم يخرق اتفاقية عام ١٨١٤م ، ولكنه لا يعترف بالهنود كتابعين للبريطانيين ، وبالتالي لا يمكن اعتبار السفن الهندية كالبريطانية . أما عن بضائع سفن سوريات الثلاث فلا يمكن إعادتها لأنها قسمت منذ وقت طويل .^٥

وبينما كان قائد الحملة الكابتن بريدجز والمقيم البريطاني في بوشهر المستر بروس يناقشان رد زعيم القواسم ، هبت من الشمال الغربي عاصفة قوية أجبرت

^١ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق . ص ١٥٥ .

^٢ India Office Records, Arabian Gulf Intelligence, Op.Cit., p.312.

^٣ فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٥٩ .

^٤ Low, C.R., Op.Cit., Vol.I, p.342.

^٥ Ibid., pp.343-344.

الأسطول البريطاني على الخروج إلى وسط البحر بالقرب من جزيرة قشم . ولم يتمكن الأسطول البريطاني من العودة إلى رأس الخيمة إلا في الثلاثين من نوفمبر عام ١٨١٦م . وأعيد طلب التعويض من الشيخ حسن بن رحمة ولكنه رفض مرة أخرى . ورأى مستر بروس أن يعبر عن استياء حكومته فاتفق مع الكابتن بريدجز ، الذي تجاهل التعليمات التي لديه بعدم اتخاذ أي موقف هجومي ، على إطلاق النار على سفن القواسم الراسية في الميناء . ورد القواسم بالمثل وكانت نيران القواسم أكثر دقة ، ومن ثم فلم يكن أمام بريدجز سوى التوقف عن إطلاق النار والعودة بعيدا عن ساحل رأس الخيمة.^١

وقد أدت مخالفة قيادة الحملة البريطانية الثالثة للتعليمات الصادرة إليها والاشتباك مع قوات القواسم وفشلها في تحقيق أهدافها إلى نتائج عكسية . إذ استهان القواسم بالقوة البريطانية ، وزال ترددهم في مهاجمة سفن الشركة البريطانية . ولعل من أهم نتائج هذه الحملة زيادة ثقة القواسم في أنفسهم زاعتقادهم أن البريطانيين ، رغم تفوقهم من ناحية السفن والتسلح ، عاجزون عن مقاومتهم.^٢

وما ان رحلت سفن الحملة البريطانية الثالثة عن رأس الخيمة حتى بدأت موجة جديدة من نشاط القواسم استمرت حتى عام ١٨١٩م . وفي هذه المرحلة وصلت قوة القواسم إلى ذروتها . وهكذا أصبح من المحتم على مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي القيام بعمل عسكري كبير يكسر هيبة القواسم ويعمل على ترسيخ الوجود البريطاني في الخليج العربي . وقد ساعدت الظروف التاريخية في الهند الشركة البريطانية على اتخاذ تلك الخطوة ، إذ صارت الشركة في عام ١٨١٨م السلطة العليا في شبه القارة الهندية ، وأصبحت تمتلك

^١ عبد القوي فهمي محمد ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

^٢Belgrave.S.C., The Pirate Coast, London, 1966. p.37.

بصفة مباشرة وادي الكنج حتى دلهي ، وموطن الماراثا بأقاليم الدكن ، والمنطقة الساحلية المطلّة على المحيط الهندي ، والمناطق الساحلية الممتدة من البنغال إلى الجنوب ، واصبح مركز الشركة البريطانية قويا ولا سبيل إلى زحزحته ، وتمكنت بذلك من إظهار قوتها في منطقة المحيط الهندي.^١

ولأول مرة منذ عام ١٨١٨م وحتى قبيل ثورة الاستقلال الهندية في عام ١٨٥٧م *أصبح لدى رئاسة الشركة البريطانية في الهند قوات متوفرة للعمل في خارج شبه القارة الهندية دفاعا عن مصالحها ومصالح أتباعها من التجار الهنود. وعندما قامت قوات محمد علي باشا في مصر بالقضاء على الوهابيين حلفاء القواسم في عقر دارهم في الدرعية في عام ١٨١٨م ، رأت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي توجيه حملة عسكرية قوية رابعة للقضاء على خطر القواسم نهائيا دون خوف من التورط في حرب مع القوات الوهابية في البر .

(٤) الحملة البريطانية الرابعة في عام ١٨١٩م ومعاهدة السلم العامة في عام ١٨٢٠م :

وقد أتاح تقدم قوات محمد علي باشا بقيادة ابنه إبراهيم باشا نحو أواسط الجزيرة العربية والاستيلاء على الدرعية معقل الوهابيين وعلى نجد وكافة المناطق التابعة للدولة السعودية الأولى في صيف عام ١٨١٨م الفرصة للشركة البريطانية لكي تضرب ضربتها ضد القواسم بعد أن لم تعد عمليات القواسم البحرية العسكرية تحت تأثير حلفائهم من الوهابيين .^٢ ورأت رئاسة الشركة

^١ ك.م. باتيکار ، آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، نشر دار المعارف بمصر ، القاهرة، ١٩٦٢م ، ص ١٠٦ .

• عن ثورة الاستقلال الهندية في عام ١٨٥٧م وأثرها على الأوضاع في منطقة الخليج العربي ، راجع الفصل الخامس من هذا البحث .

^٢ د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧ - ١٨٤٠م) ، ص ٣١٥ .

البريطانية في بومباي التنسيق في خططها الرامية للقضاء على القواسم مع كل من محمد علي باشا والسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط .

ففي الثاني من يناير عام ١٨١٩م كتب الحاكم البريطاني العام في الهند فرانسيس راودن هاستنجز Francis Rawdon Hastings (١٨١٣ - ١٨٢٣) رسالة إلى إبراهيم باشا قائد قوات محمد علي باشا يهنئه على انتصاره على الوهابيين واستيلائه على معقلهم في الدرعية ويدعوه للقيام بعمل مشترك ضد القواسم .^١ ومن أجل ذلك أوفد هاستنجز الكابتن فوستر سادلير F.Sadlier أحد ضباط الفرقة السابعة والأربعين من قوات المشاة الهندية لمقابلة إبراهيم باشا .^٢ وفي الواقع كانت بعثة سادلير سياسية إستطلاعية ظاهرها تهنئة القائد المصري بما أحرزه من نجاح ضد الوهابيين والتعبير عن رغبة السلطات البريطانية في الهند في التعاون معه ضد القواسم ، أما باطنها فكان تكليف سادلير بالتحقق من مقاصد إبراهيم باشا في عملياته الحربية القادمة في منطقة الخليج العربي دون أن يلحظ إبراهيم باشا ذلك .^٣

أما بالنسبة للسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط فقد تبين لسادلير أن حاكم مسقط لا يحبذ فكرة التعاون مع إبراهيم باشا . إذ ألمح السيد سعيد للكابتن سادلير أن حكمه قد يتعرض للخطر إذا قبل التعاون مع المصريين ، كما أن السيد سعيد لا يحبذ ظهور منافس له لآماله في منطقة الخليج العربي وخاصة بالنسبة لجزر البحرين التي كان يطمح في السيطرة عليها .^٤ وعلى أثر ذلك غادر سادلير مسقط في الثامن عشر من مايو عام ١٨١٩م لاستئناف مهمته الرئيسية لمقابلة إبراهيم باشا في الأحساء ، ولكنه ما كاد يصل إلى الأحساء في السادس والعشرين من أغسطس عام ١٨١٩م حتى تبين له أن إبراهيم باشا قد انسحب

^١ جاكليين بيرين ، اكتشاف جزيرة العرب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣م ، ص ٢٤٣ .

^٢ Miles, S.B., Op.Cit., p.324.

^٣ جاكليين بيرين ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

^٤ جون.ب.كيلي ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

منها . ورغم ذلك فقد صمم على مقابلته حتى التقى به في جدة في الثامن من سبتمبر عام ١٨١٩م وسجل بذلك لنفسه تاريخا بارزا باعتباره أحد الرواد الذين قطعوا الجزيرة العربية من الشرق إلى الغرب .^١ وبعد مقابلة سادلير وتحديثه معه في شأن الحملة على القواسم فشل سادلير في إقناع إبراهيم باشا بالموافقة على مقترحاته مما اضطره إلى العودة إلى الهند عن طريق جدة في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٨١٩م.^٢

وعلى أثر فشل أهداف بعثة سادلير الظاهرية فيما يتعلق بالتعاون مع محمد علي باشا، وضعت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مخططا آخر كان يقوم على انفراد قوات الشركة بضرب القواسم وتدمير قوتهم البحرية معتمدة في ذلك على تقرير استخباري وضعه الكابتن روبرت تايلور R. Tylor عن مواقع وموارد الموانئ الرئيسية للقواسم وعن حجم قوتهم القتالية وخلافاتهم السياسية، إضافة إلى معلومات أخرى عن القبائل العربية المجاورة لهم .^٣ وفي السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٨١٩م صدرت الأوامر إلى الميجور جنرال السير وليم جرانت كير Major General Sir. W. Grant Keir الذي اختير لقيادة

١ د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧ - ١٨٤٠م) ، ص ٣١٧ .

٢ يشير لوريمر أن الكابتن سادلير لاحظ تغير لهجة إبراهيم باشا ، وأصبحت عنيفة بعد أن كانت ودية ، وتعهد إهانة الحاكم العام البريطاني في الهند فيما يتعلق بالهدية التي أراد الحاكم البريطاني أن يهديها إليه . وانتهت المباحثات بين الجانبين بالفشل الذريع . أنظر :

- ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني ، ص ١٠١٣ .

٣ يوضح التقرير الإستخباري الذي وضعه الكابتن تايلور أن الموانئ الرئيسية الواقعة على ساحل الخليج التي تنطلق منها أعمال القرصنة على سفن الشركة البريطانية هي رأس الخيمة والجزيرة الحمراء وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي وميناء الزبارة وخورفكان والقطيف والعقير ، كما أن أبو ظبي الميناء الرئيسي لقبيلة بني ياس وموانئ لنجة وخارج التابعة للقواسم على الساحل الفارسي من الخليج تدخل أيضا ضمن نطاق تلك العمليات . أنظر :

-India Office Records., Arabian Gulf Intelligence, Op. Cit., pp. 1-04, Historical And Other Information Connected With Muscat And Adjining Countries, By R.Tylor.

الحملة البريطانية الرابعة بالإقلاع إلى رأس الخيمة لتدمير أسطول القواسم. وكانت قوة الحملة تتكون من ثلاثة آلاف وتسعة وستين محارباً منهم ألف وستمائة وخمسة وأربعين أوروبياً والباقي من الجنود الهنود الذين يعملون في الجيش البريطاني. وتتكون الحملة أيضاً من إثنتي عشر سفينة حربية منها ثلاث سفن تابعة للبحرية البريطانية وهي ليفربول Liverpool وإيدن Eden وكورلو Curlew وتسع سفن تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية وهي تيجنماوث Teignmouth وبناريس Benares وأريل Ariel وأورورا Aurora ونيوتيلوس Nautilus وفيسثال Vestal وترنيت Ternate وميركوري Mercury وأخيراً سايك Psyche ، بالإضافة إلى ثمان عشرة سفينة لنقل الجنود^١.

وفي الثالث من نوفمبر عام ١٨١٩م غادر الميجور جنرال وليم جرانت كير بومباي متجهاً إلى مسقط على ظهر السفينة ليفربول تصحبه سفن الحملة. وفي الثالث عشر من نوفمبر عام ١٨١٩م وصلت ليفربول إلى مسقط في حين ذهبت باقي السفن إلى جزيرة قشم. ووعد السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط الجنرال كير بأن يقدم للحملة أربعة آلاف رجل وثلاث سفن حربية^٢. وكان حاكم مسقط يهدف من وراء ذلك إلى أن تساعد بريطانيا في تحقيق طموحه في الخليج العربي. ثم غادر وليم جرانت كير مسقط في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٨١٩م متجهاً إلى جزيرة قشم ، ومنها توجه على ظهر السفينة ليفربول إلى رأس الخيمة تصحبه السفينة بناريس Benares بقيادة الكابتن كولبير Captain Collier وكان فصل الرياح الشمالية يقترب بسرعة وأصبح واضحاً أن أي تأخير في إنزال القوات سوف يقضي على نجاح الحملة، ولذلك تم إرسال السفينة بناريس إلى جزيرة قشم لتستعجل وصول قوارب النقل اللازمة للهجوم^٣.

^١India Office Records., Arabian Gulf Intelligence, Op. Cit., pp. 313.

^٢Low. C.R., Op. Cit., Vol. I, p. 352.

^٣ جون . ب. كيلي ، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٥٣.

وفي الثالث من ديسمبر عام ١٨١٩م هبط ضباط وجنود الحملة على رأس الخيمة تحت غطاء مدفعية الزوارق والسفن المسلحة للأسطول. وتم الإنزال تحت إشراف الكابتن لوش Captain Loch.^١ وعلى الجانب الآخر بادر القواسم بتعزيز وسائل دفاعهم حيث أقاموا سورا حول مدينتهم وأخذوا يصدون الهجوم البريطاني بمدافعهم.^٢ بيد أن القواسم خسروا في هذه المعركة - التي استمرت ستة أيام من الثالث من ديسمبر إلى التاسع من ديسمبر عام ١٨١٩م ألف قتيل وجريح وأسير.^٣ ولم تستطع قواتهم الصمود أمام هذه الحملة البريطانية فائقة التسليح بالنسبة لهم، فقرر زعيم القواسم الشيخ حسن بن رحمة المبادرة بإعلان الاستسلام ورجاله إلى قائد الحملة الميجور جنرال وليم جرانت كير.^٤ ولم يأت هذا الاستسلام من جانب القواسم إلا بعد أن تقدمت القوات البريطانية إلى مدينة رأس الخيمة معقل القواسم ودمرتها تدميرا كاملا، وتم إنزال العلم القاسمي ذي اللون الأحمر ورفع العلم البريطاني محله.^٥ وأدى استسلام القواسم إلى استسلام جميع شيوخ القبائل العربية الأخرى أيضا للحملة البريطانية، وقدموا لقائدها ولاءهم وأعربوا عن روح الصداقة واستعدادهم للتعاون من أجل إقامة السلم والهدوء في المنطقة، وخاصة بعد أن أحكمت سفن الحملة سيطرتها على موانئ بلادهم.^٦

وبادر الميجور جنرال وليم جرانت كير - بعد ذلك - إلى اتخاذ إجراء لتنفيذ خطته التي كانت تقوم على عقد اتفاقيات تمهيدية مع كل شيخ على حده، تضمن الارتباطات الخاصة التي يتعهد بها الشيخ. ومن هذه الارتباطات تسليم ما قد

^١Low, C.R., Op. Cit., Vol. I, p. 353.

^٢Ibid., Vol. I. P. 353.

^٣ عن الوصف التفصيلي لهذه المعركة أنظر:

- Low, C.R., Op. Cit., Vol. I, pp. 354 - 359.

^٤ عبد القوي فهمي محمد، المرجع السابق، ص ١٧٦.

^٥ صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي (١٧٤٧-١٨٢٠م)، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٣٢٣.

^٦ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر لتوسع الأوروبي الأول، ص ٣٢٣.

يكون لديه من أسرى بريطانيين وهنود، وتسليم المدافع والحصون لقيادة الحملة البريطانية. وقد وقعت هذه الاتفاقيات التمهيدية في السادس من يناير عام ١٨٢٠م مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر، وفي الثامن من يناير عام ١٨٢٠م مع شيخ رأس الخيمة حسن بن رحمة وشيخ الجزيرة الحمراء قضيب بن أحمد وشيخ "ضاية" حسن بن علي، وفي التاسع من يناير عام ١٨٢٠م مع شيخ دبي، وفي الحادي عشر من يناير عام ١٨٢٠م مع شيخ أبو ظبي، وفي الثامن والعشرين من يناير عام ١٨٢٠م مع شيخ الرمس. ثم أدمجت هذه الاتفاقيات المنفردة جميعها في معاهدة واحدة عرفت باسم "معاهدة السلم العامة" وقعتها الشيوخ مجتمعين في الحادي والثلاثين من يناير عام ١٨٢٠م، وترك الباب مفتوحا لبقية الشيوخ للدخول فيها. وقد تضمنت هذه المعاهدة إحدى عشرة مادة على النحو التالي:^١

المادة الأولى: تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والنهب والقرصنة في البر والبحر بصفة دائمة.

المادة الثانية: يباح دم ومال أي من العرب الموقعين على تلك الاتفاقية إذا ما هاجم مسافرا مهما كانت جنسيته.

المادة الثالثة: تلتزم السفن التابعة للقبائل العربية — الموقعة على هذه المعاهدة برفع علم أحمر ضمن حاشية بيضاء يكون رمزا على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر غيره.

المادة الرابعة: تستمر القبائل العربية في علاقاتها السلمية مع بعضها البعض، كما ستكون في علاقات صلح مع رئاسة الشركة البريطانية.

^١Hughes. R.T., Treaties Agreements And Engagements Between The Honorable East India Company And The Native Princes, Chiefs And States In Western India, The Persian Gulf, Etc.Also Between Her Britannic Majesty's Government, And Persia, Portugal And Turkey,= Bombay Education Society's Press, 1851,pp.21- 25.

المادة الخامسة: تتزود السفن العربية بوثيقة موقعة من شيخ المنطقة التابعة لها يسجل فيها اسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة ويبين فيها ميناء الخروج وميناء الوصول.

المادة السادسة: يوفد رؤساء القبائل العربية ممثلين عنهم بتلك الوثائق إلى المقيم البريطاني العام في الخليج ومقره بوشهر لتوقيعها تسهيلا لدخولهم الموانئ ولعمليات التفتيش. ويشترط عرض السجلات السنوية الخاصة لكل سفينة على حدة على المقيم سنويا.

المادة السابعة: تجتمع القبائل العربية للتباحث في عمل مشترك ضد قيام أي قبيلة بأعمال القرصنة، ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة.

المادة الثامنة: يعد قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم — عملا من أعمال السلب، كما يعتبر خرقا لمعاهدة الصلح.

المادة التاسعة: يعد حمل الرقيق — سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا — من الساحل الشرقي لأفريقيا عملا من أعمال القرصنة، وعلى العرب التوقف عن مزاولته.

المادة العاشرة: يسمح للسفن العربية التي تحمل العلم الخاص بها بالدخول إلى الموانئ البريطانية وكذلك موانئ حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بحرية. في حالة مهاجمة سفينة من تلك السفن فإن الحكومة البريطانية سوف تأخذ ذلك بعين الاعتبار في النظر في ملاسبات الهجوم بما يخدم الصالح العام.

المادة الحادية عشر: تعتبر جميع الشروط المذكورة معاهدة عامة يجوز لمن شاء من الرؤساء العرب الآخرين دخولها بنفس الشروط التي وافق عليها الموقعون.

وطبقا للمادة الأخيرة من هذه المعاهدة فإن شيخي البحرين سلمان وعبد الله ابنا أحمد آل خليفة قررا الانضمام إلى تلك المعاهدة، حيث أرسلنا مبعوثا من

طرفهما وهو السيد عبد الجليل إلى الشارقة في الخامس من فبراير عام ١٨٢٠م ليوقع على المعاهدة. وبعد ذلك وقع الشيخان على المعاهدة في البحرين في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٨٢٠م.^١

وقد بذل الميجور جنرال وليم جرانت كير مجهودا كبيرا لإقناع رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بضرورة التصديق على تلك المعاهدة حتى لا يظهر أمام الرؤساء العرب بعدم احترامه لتعهداته معهم. وعلى الرغم من بعض التحفظات التي أبدتها رئاسة الشركة حول تلك المعاهدة إلا أن كير نجح على ما يبدو في الحصول على إقرارها، وبالتالي أصبحت المعاهدة دعامة للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي.^٢

وهكذا رأى الميجور جنرال وليم جرانت كير أنه بالقضاء على قوة القواسم، وعقد معاهدة السلم العامة مع شيوخهم وشيوخ القبائل الأخرى تنتهي مهمة الحملة البريطانية الرابعة، فأصدر أوامره إلى جزء من الحملة في أواخر شهر فبراير عام ١٨٢٠م للإبحار إلى الهند، مع بقاء حامية تتكون من عشرين رجلا من رجال المدفعية وكتيبتين وسريتين من البحارة تحت قيادة الكابتن ت. بيرونيت طومبسون T. Perronet Thompson في رأس الخيمة.^٣ إلا أن هذه الحامية صدرت إليها الأوامر في أبريل عام ١٨٢٠م بمغادرة رأس الخيمة إلى جزيرة قشم لاتخاذها قاعدة يتمكن البريطانيون منها من السيطرة على الخليج العربي ومراقبة حركة الملاحة فيه والرد بحزم على كل من يخرق بنود معاهدة السلم العامة.^٤

^١ Hughes, R.T., Op. Cit., p. 25.

^٢ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الثاني، ص ١٠٢٨-١٠٢٩.

^٣ Low, C.R., Op. Cit., Vol. I, p. 366.

^٤ Ibid., Vol. I, p. 366.

وقد أثار احتلال البريطانيين لجزيرة قشم معارضة عنيفة من جانب الإمبراطورية الفارسية، بيد أن البريطانيين تجاهلوا هذه المعارضة وحصلوا على إذن من السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط - الذي كان قد سيطر على هذه الجزيرة في عام ١٨٠٩م - بإقامة القاعدة البريطانية على أساس أن الجزيرة تابعة له.^١ لكن الوضع لم يستمر طويلا . فقد بادرت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي إلى الانسحاب من قشم في الأسبوع الأول من يناير عام ١٨٢٣م رغبة منها في المحافظة على العلاقات الطيبة مع الحكومة الفارسية ، واستعاضت عن قاعدة قشم بتخصيص ست قطع بحرية للشركة البريطانية للعمل في المنطقة.^٢

ثانيا : توغل النفوذ العسكري والسياسي للشركة البريطانية في شئون الخليج العربي (١٨٢٠-١٨٣٤م) :

كانت بريطانيا تعمل جاهدة على توطيد نفوذها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي بوحى من مصالحها دون التفكير - في بداية الأمر - في التدخل في الشئون المحلية للقبائل العربية. فلم تكن علاقة رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مع حكومات المشايخ العربية تدعو إلى تدخل البريطانيين في المنازعات المحلية. لكن حدث ما غير من هذا الموقف البريطاني. فقد قدم الكابتن بروس Bruce في شهر يونيو عام ١٨٢٠م تقريرا إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي جاء فيه أنه علم أثناء مروره بمسقط في أواخر شهر مايو عام ١٨٢٠م أن رجال قبيلة بني بو علي العمانية اعترضوا سفينة تجارية بريطانية قادمة من كراتشي وألقوا القبض على طاقمها وقتلوا بحارتها.^٣ وأردف بروس مبينا

^١ Adamiyat, F., Op. Cit., pp. 87-88.

^٢ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٣١٢.

^٣ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨٤.

بعض التفصيلات عن قبيلة بني بو علي "أن هؤلاء القوم مارسوا العديد من أعمال العنف خلال الغزو الوهابي لسلطنة عمان".^١ مما دفع بالشركة البريطانية إلى الشروع في التفكير بالقيام بحملة عسكرية واحدة أو أكثر ضد هذه القبيلة العمانية ، خاصة بعد إنتصارها على القواسم وتثبيت نفوذها على السهل العربي من الخليج.

(١) الحملتان البريطانيتان على قبيلة بني بو علي العمانية وتوغل النفوذ البريطاني في عمان (١٨٢٠-١٨٢١م):

توضح الوثائق البريطانية أنه منذ أن خرجت قبيلة بني بو علي على ولائها للسيد سعيد بن سلطان في عام ١٨١٨م قامت بأعمال حربية بحرية ضد العديد من السفن الأجنبية سواء البرتغالية أو الفرنسية أو البريطانية وكذلك ضد السفن العمانية التجارية.^٢

وعندما علمت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بما جاء في تقرير الكابتن بروس. أصدر حاكم بومباي ألفنستون Elphinstone تعليماته إلى طومبسون Thompson كي يتحقق من حادثة السفينة البريطانية القادمة من كراتشي، وأن يوجه رسالة إلى زعيم بني بو علي يلفت فيها نظره إلى سياسة بريطانيا المعلنة بشأن الترتيبات الأمنية التي وضعتها معاهدة عام ١٨٢٠م، وضرورة امتناع قبيلة بني بو علي عن القيام بأعمال (قرصنة)، بالإضافة إلى ضرورة التعاون الكامل مع حاكم مسقط في هذا الخصوص.^٣

^١ جون. ب. كيلي، نفس المرجع، ص ٢٨٤.

^٢ عن أوجه النشاط البحري لقبيلة بني بو علي ، راجع التقرير رقم ٩٦١ لعام ١٨٢٠م. وهو عبارة عن مراسلات متبادلة بين الكابتن طومبسون مع فرانسيس وarden سكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي. وقد ورد النص الكامل لهذا التقرير في الوثيقة رقم R/15/1/23 من : ص ١١١ إلى: ص ١٢١. أنظر الملحق رقم (٢) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٣ R/15/1/23, Report No. 1564 Of 1820, p. 122.

* وفي هذا التقرير توصي رئاسة الشركة البريطانية في بومباي الكابتن طومبسون بالتعاون مع إمام مسقط في قمع قبيلة بني بو علي. أنظر الملحق رقم (٣) ضمن ملاحق هذا البحث.

وشرع طومبسون في القيام بتلك المهمة وفي أغسطس عام ١٨٢٠م أعرب شيخ منطقة "رأس الحد" - القريبة من مقاطعة جعلان العمانية معقل قبيلة بني بو علي عن استعداده لنقل تعليمات الشركة البريطانية من طومبسون إلى الشيخ محمد بن علي زعيم قبيلة بني بو علي.^١ وعلى ذلك توجه شيخ منطق رأس الحد - بناء على تعليمات طومبسون - على ظهر الطراد ميركوري Mercury إلى مدينة "أشخرة" عاصمة قبيلة بني بو علي في العشرين من سبتمبر عام ١٨٢٠م. إلا أن الأحوال الجوية لم تمكن الطراد من الاقتراب كثيرا من الشاطئ. فتطوع شيخ رأس الحد بقطع المسافة بين الطراد إلى الشاطئ سباحة لنقل الرسالة. إلا أن مجموعة قتالية من قبيلة بني بو علي تصدت له وقتلته. ولم يتمكن بحارة الطراد من إنقاذه رغم إطلاقهم النار على مهاجميه وقتل ثلاثة منهم.^٢

ووصلت أنباء مقتل شيخ رأس الحد إلى طومبسون - الذي كان موجودا على رأس الحامية البريطانية في رأس الخيمة - في نهاية شهر سبتمبر من عام ١٨٢٠م ، فقرر اتخاذ إجراءات عاجلة لمجابهة الموقف. فحشد بعض الطرادات، وأجرى اتصالات مع السيد سعيد بن سلطان وطلب منه تقديم المساعدة في حملة توجه ضد قبيلة بني بو علي لوقف أعمالهم العدوانية واستئصال شوكتهم. ووافق السيد سعيد على ذلك. وتم الاتفاق على أن تقوم قوات السيد سعيد بالتوجه برا إلى جعلان ، وتقوم قوات طومبسون بالتقدم بحرا بحيث يتم التقاء جميع القوات في ميناء "صور" العماني. وتم إطلاع حاكم بومباي "ألفنستون" على هذه الخطة في الأول من أكتوبر عام ١٨٢٠م فوافق من حيث المبدأ غير أنه حذر

^١ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨٥.

^٢ جون. ب. كيلي، نفس المرجع ، الجزء الأول ، ص ٢٨٥.

طومبسون من التوغل في عمق الأراضي العمانية.^{١*} ولكن تعليمات ألفنستون وتحذيراته في هذا الشأن لم تصل في الوقت المناسب بل وصلت بعد أن كانت قوات الحملة قد حطت في ميناء "صور" العماني في الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٨٢٠م، وبالتالي لم يعد لتلك التحذيرات أي مفعول.^٢

ثم تقدمت الحملة متجهة إلى معقل قبيلة بو علي في الخامس والعشرين من أكتوبر عام ١٨٢٠م. بيد أن قادة الحملة نمت إلى علمهم أن قبيلة بني بو علي قد علمت بمجيء الحملة فبرزوا قواتهم المحاربة، وأحرقوا عاصمتهم "أشخرة" وهجروها وتقهقروا إلى مكان إقامتهم الرئيسي في مقاطعة جعلان.^{٣**}

وفي مساء يوم الثامن من نوفمبر عام ١٨٢٠م وصلت قوات السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط إلى بلدة بني بو حسن الموالية له - وهي بلدة تقع على بعد ثلاثة أميال من مقاطعة جعلان - ومن هناك بعث السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط برسالة عتاب إلى زعيم قبيلة بني بو علي الشيخ محمد بن علي طلب منه فيها تسليم قتلة شيخ رأس الحد وإخلاء حصونهم والاستسلام. وأبدى الشيخ محمد بن علي موافقته على الطلبين الأول والثاني إلا أنه رفض الاستسلام.^٤ ولما كان طومبسون لم يحضر إلى المنطقة للمساومة فقد اعتبر السيد سعيد بن سلطان ذلك الرفض تحدياً له فقرر محاربتهم حتى لا يترك انطباعاً

^١R/51/1/23, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, 13 th October 1820, pp. 113 - 121.

*راجع نص رسالة الكابتن طومبسون إلى فرانسيس وarden في الملحق رقم (٢) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٢د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ١٦٣ .

^٣R/15/123, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16 th November 1820, pp. 123 - 153.

** عن الوصف التفصيلي للمعارك التي دارت بين القوات البريطانية بقيادة الكابتن طومبسون وقوات قبيلة بني بو علي العمانية بقيادة الشيخ محمد بن علي. أنظر: الملحق رقم (٤) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٤R/15/1/23, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16th November 1820, pp126 - 129..

بأنه على استعداد لمساومة القراصنة. وبذلك تقدمت القوات البريطانية العمانية المشتركة صباح يوم التاسع من نوفمبر عام ١٨٢٠م إلى مقاطعة جعلان. وكانت خطة طومبسون تقضي بأن تقوم قوات الحملة بمحاصرة معقل بني بو علي وتدمير دفاعاته. ثم مهاجمته واحتلال مقاطعته.^١

على الجانب الآخر كانت قوات بني بو علي قد أخذت لها مواقع دفاعية محصنة على قمم مرتفعة خارج المدينة.^٢ وعندما وصلت الحملة أصدر طومبسون أوامره إلى القوات الهندية المرافقة بالهجوم على حراسات بني بو علي القوية بالحراب (السونكي) لفتح جبهة جديدة تكون متوازية مع خط الهجوم الرئيسي. بيد أن هذه القوات رفضت الانصياع لتلك الأوامر لما فيها من مخاطر كبيرة مما جعله يغير من أوامره بأوامر أخرى طالب فيها القوات الهندية فتح النار على قوات بني بو علي بدلا من مهاجمتها بالحراب، فنفذت هذه الأوامر وكانت تعززها بعض قوات السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط.^٣ وأدى ذلك إلى تقدم تلك القوات واقترباها من مواقع بني بو علي. عند ذلك رأى طومبسون أنه لا بد من اقتحام تلك المواقع فأعاد إصدار أوامره للقوات الهندية بالاقتحام والتصدي لقوات بني بو علي بالحراب (السونكي) فرفضت ذلك مرة أخرى وولت الأدبار في جنح الليل ودبت الفوضى في صفوف الحملة،^٤ بالإضافة إلى إصابة السيد سعيد بن سلطان بسهم بينما كان يحاول إنقاذ أحد الضباط البريطانيين. وقد بذل طومبسون محاولات شاقة في الانسحاب إلى بلاد بني بو حسن الموالية للسيد سعيد بن سلطان.^٥ وشجع ذلك قبيلة بني بو علي

^١R/15/1/23, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16th November 1820, pp., 129 – 130.

^٢ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨٧.

^٣R/15/1/23, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16th November 1820, pp. 136 – 137.

^٤Ibid., p. 138.

^٥ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨٧.

على ملاحقة القوات البريطانية والعمانية المدحورة. فقاموا في مساء ذلك اليوم التاسع من نوفمبر عام ١٨٢٠ بمهاجمة معسكر القوات البريطانية في بلاد بني بو حسن وأبدوا بسالة منقطعة النظير في هجومهم الجريء. ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم في القضاء على القوات البريطانية والعمانية بل استطاعوا فقط تحطيم معنوياتها وإشاعة الرعب في قلوب أفرادها وتشتيت شملهم.^١ وعندئذ لم يجد طومبسون أمامه غير الانسحاب، فانسحب برفقة السيد سعيد بن سلطان الذي كان يعاني من جراحه إلى مسقط حيث وصلها في السابع عشر من نوفمبر عام ١٨٢٠م.^٢

وقد تركت هذه الحملة الفاشلة آثارا نفسية سيئة لدى سعيد بن سلطان حاكم مسقط الذي كان يعقد آمالا كبيرة في تحقيق سيطرته على منطقة جعلان العمانية. ومن ناحية أخرى كان ذلك الفشل ناقوسا يذق معلنا تلطّيح سمعة القوات البريطانية، وترك ذلك أثرا محبطا لدى الساسة البريطانيين مما أدى إلى إقالة طومبسون من منصبه بعد تقديمه للمحاكمة بتهمة التقصير ومخالفة تعليمات ألفنستون التي كانت تقضي بعدم التوغل في الداخل في الوقت الذي لم يكن لديه (أي طومبسون) قوات كافية للتصدي لهذه المهمة.^٣

ولم تكن الهزيمة التي لحقت بالقوات البريطانية في تلك الحملة رادعا لبريطانيا للكف عن أعمالها العدوانية تجاه القبائل العربية، بل تم بعد ذلك بأيام

^١R/15/1/23, Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16th November 1820, p.139.

^٢ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨٩.

^٣R/15/1/23, Report No. 49 Of 1821, From Francis Warden To Captain Thompson, 16th Jan. 1821, pp. 163 – 168.

* يتناول التقرير رقم ٤٩ لعام ١٨٢١ لوم رئاسة الشركة البريطانية في بومباي للكابتن طومبسون لمخالفته الأوامر التي تحظر عدم التوغل في الأراضي العمانية في النزاع الدائر بين قوات الشركة البريطانية وقوات قبيلة بني بو علي، وتقرر الشركة في نهاية هذا التقرير تحويل الكابتن طومبسون للمحاكمة العسكرية التي فقد بعدها وظيفته في منطقة الخليج العربي. أنظر: الملحق رقم (٥) ضمن ملاحق هذا البحث.

قابلة حشد قوات كبيرة في بومباي وتجهيزها للانتقام من قبيلة بني بو علي ورد الاعتبار لهيبة الشركة البريطانية، وتم تعيين الكولونيل بوب وارن P. Warren من الفرقة الخامسة والستين قائدا لهذه القوات التي أبحرت من بومباي في منتصف شهر ديسمبر عام ١٨٢٠م.^١*

وكان وارن يحمل تعليمات من حكومته بأن يعرج على مسقط ويقابل السيد سعيد بن سلطان حتى يعرف منه مدى استعداداه للمشاركة في حملة ثانية على قبيلة بني بو علي. كما كان على وارن أيضا — إذا استجاب السيد سعيد بن سلطان للمشاركة في حملة ثانية — أن يطلب منه التقدم إلى جعلان بأسرع ما يمكن كي يتولى حماية خط الحصون من الشاطئ إلى بلاد بني بو حسن. أما بالنسبة للتقدم إلى الداخل فقد كانت الخطة تقضي بأن يتخذ وارن من ميناء صور العماني مقرا له، وأن تتحد قواته مع قوات السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط في ساحة المعركة. وعندما وصل وارن إلى مسقط في الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٨٢٠م وجد السيد سعيد قد شفي من جراحه وكان تواقا للمشاركة في الحملة.^٢

وبينما كان وارن يعد ترتيباته كانت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي قد درست تقرير طومبسون عن الحملة الأولى بعناية وتوصلت إلى نتيجة مفادها ضرورة تعزيز قوات الحملة الثانية على قبيلة بني بو علي تجنباً للهزيمة. ومن ثم تم زيادة أعداد القوات البريطانية من ألفين إلى ما يقارب ثلاثة آلاف مقاتل وأُنيطت قيادة الحملة إلى الكولونيل ليونيل سميث Lionel Smith بدلا من بوب وارن الذي علم بهذا التغيير في أوائل يناير عام ١٨٢١م. وطلب

¹R/15/1/23, Report No. 167 Of 1820, From Francis Warden To Captain Thompson, 10th Dec. 1820, pp. 154 – 158.

* أنظر الملحق رقم (٦) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٢ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٩٢.

من وارن النّقدّم بقوّاته والتّجمع في جزيرة قشّم ليقابل الكولونيل سميث والتّعزّيزات المرسلّة من بومباي.^١

وغادرت التّعزّيزات ميناء بومباي في العاشر من يناير عام ١٨٢١م والتّقت مع قوّات وارن في جزيرة قشّم. ثمّ تحرّك الجمعان إلى ميناء صور في الثّامن والعشرين من يناير عام ١٨٢١م.^٢ وقد تحدّدت أهداف الحملة كما جاءت في تعليمات الشركة للكولونيل سميث في القبض على قنّلة شيخ رأس الحد، ومنح السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط السّلطة على مناطق قبيلة بني بو علي، ومنعهم من العودة إلى أعمال القرصنة البحريّة.^٣ وجاء كذلك في التّعليمات أنّه في حالة عدم قدرة السيد سعيد على فرض سيطرته على هذه القبيلة فلا بد من عقد اتّفاقيّة مع زعيم قبيلة بني بو علي تقضي بمنع استخدام موانئه للسفن الحربيّة، وتحديد أحجام سفنه، مع منح الطّرادات البريطانيّة حق التّقشّيش والقبض بالإضافة إلى المواد الرّئيسيّة الّتي جاءت في معاهدة السلم العامّة لعام ١٨٢٠م والّتي وقّع عليها — كما أشير إلى ذلك — جميع شيوخ القبائل العربيّة في الخليج.^٤

وعلى أيّة حال فقد وصل السيد سعيد على رأس قوّة صغيرة إلى "صور" بعد وصول سميث إليها بيومين، وبين لسميث أن باقي قوّاته ستصل خلال فترة تمتد من عشرة إلى اثنتي عشرة يوما . فقرر سميث تأجيل التّقدّم إلى الداخل حتّى تصل باقي قوّات السيد سعيد. وقد شعر بني بو علي بالنّوايا البريطانيّة المعاديّة فقرّروا أخذ زمام المبادرة بأيديهم فشنّوا هجوما مفاجئا على المعسكر البريطاني مساء يوم العاشر من فبراير عام ١٨٢١م، وتمكّنوا من القضاء على بعض أفراد المعسكر وهم نيام، ثمّ احتدمت المعركة بين الطرفين ولم ينفذ القوّات البريطانيّة

^١ جون. ب. كيلي ، المرجع السابق، الجزء الأول ، ص ٢٩٢.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٦٥.

^٣ د. فؤاد سعيد العابد، نفس المرجع، ص ١٦٦.

^٤ د. فؤاد سعيد العابد، نفس المرجع، ص ١٦٦.

— التي كادت أن تلقى هزيمة ثانية — غير وجود بعض القوات البريطانية الأخرى خارج المعسكر استطاعت التقدم والمشاركة في المعركة مما رجح كفة القوات البريطانية التي تمكنت من دحر قوات قبيلة بني بو علي.^١

ووصلت بقية قوات حاكم مسقط في الأسبوع الأخير من فبراير عام ١٨٢١م. وفي الرابع والعشرين من فبراير عام ١٨٢١م بدأت القوات المشتركة تقدمها إلى الداخل حتى وصلت إلى مقربة من معقل بني بو علي في جعلان في الثاني من مارس عام ١٨٢١م. وبعد ظهر ذلك اليوم قام سميث بالهجوم على ذلك المعقل ، وكانت معركة طاحنة سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى من الجانبين ، غير أن خسائر بني بو علي كانت أكبر ، واستسلمت أعداد كبيرة منهم. وبهذا حسمت هذه المعركة لصالح الشركة البريطانية بعد أن دفعت الثمن غالبا . وفي نهاية الأسبوع الأول من مارس عام ١٨٢١م بدأ سميث يتجه بقواته صوب الشاطئ استعدادا للعودة إلى بومباي ومعه بعض الأسرى من قبيلة بني بو علي.^٢

وعند وصول القوات البريطانية إلى بومباي أجرت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي تقويما للحملة، وقد أبدت رئاسة الشركة البريطانية امتعاضها للأسلوب القاسي الذي أستعمله سميث في حملته وخاصة في سماحه لرجال السيد سعيد بتدمير مزارع النخيل الخاصة بقبيلة بني بو علي وقطع المياه عنهم وكذلك تسليم جزء من الأسرى إلى السيد سعيد وما لقيه الجزء الآخر الذي تم نقله إلى بومباي من عدم رعاية مما أدى إلى موت بعض الجرحى منهم.^٣

^١ جون. ب. كيلي ، المرجع السابق، الجزء الأول ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

^٢ R/15/1/23, Lionel Smith's Report To Government Of India On The Expedition Against The Baniboo Ali And The Capture Of Their Fort, 16th March 1821, pp. 226- 237.

• يتناول تقرير الكولونيل ليونيل سميث تفاصيل الهجوم الثاني للقوات البريطانية والعمانية المشتركة على قبيلة بني بو علي والغنائم التي إستولت عليها هذه القوات. أنظر: الملحق رقم (٧) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٣ بلغ عدد الأسرى والجرحى من قبيلة بني بو علي الذين تم اصطحابهم إلى بومباي على ظهر السفينة البريطانية ليفربول مائة وخمسون شخصا على النحو التالي: أربعة وثلاثين رجلا أسيرا ، وست سيدات أسيرات وعشرة رجال مصابين بجروح وخمسين صبيا تتراوح أعمارهم من عشر سنوات فما فوق. أنظر إلى التقرير الذي رفعه الكولونيل سميث إلى سكرتير رئاسة الشركة البريطانية فرانسيس واردن بتاريخ =

وأصدرت رئاسة الشركة البريطانية تعليماتها بإعادة الأسرى إلى بلادهم، ومساعدتهم في بناء بيوت يستقرون بها. فتولى ألفنستون حاكم بومباي عمل الترتيبات اللازمة بهذا الشأن لإعادتهم إلى جعلان، ومن ثم استمرت المساعدات البريطانية لأولئك العائدين حتى أن الشيخ محمد بن علي زعيم قبيلة بني بو علي وصل إلى بومباي في عام ١٨٢٧م ليقدم الشكر إلى الحاكم العام البريطاني في الهند على تلك المساعدات.^١

ومما تقدم يمكن القول أن الأساليب التي أتبعتها الشركة البريطانية في قمع قبيلة بني بو علي ومن قبلها في قمع قوة القواسم البحرية وفرض شروط معاهدة السلم العامة على جميع زعماء المشايخ العربية في الخليج لم تكن إلا لخدمة أهداف الشركة البريطانية سواء كانت سياسية أو عسكرية أو تجارية. وخير دليل على ذلك ما قام به حاكم بومباي "ألفنستون" - بعد ذلك - من إصدار تعليمات إلى الكولونيل سميث لزيارة الساحل المهادن في الخليج العربي والعمل على إزالة الشكوك التي قد تكون عالقة في أذهان شيوخ ذلك الساحل إزاء السياسة البريطانية. وفي الوقت نفسه طلب منه بحث مسألة إبقاء قوة بريطانية في الخليج مع الإفادة عن أنسب مكان يصلح قاعدة لها. وكذلك عن مدى صلاحية جزيرة قسم أو ميناء بوشهر ليكون أحدهما مقرا لقيادتها ترسم من خلاله خطوط الدور السياسي والعسكري الذي ستلعبه الشركة في الأعوام القادمة.^٢

= الخامس عشر من مارس عام ١٨٢٤م في الوثيقة رقم R/15/1/29 ص ١٩-٢٠. أنظر الملحق رقم (٨) ضمن ملاحق هذا البحث.

^١ عن المكاتبات المتبادلة بين زعيم قبيلة بني بو علي الشيخ محمد بن علي ورئاسة الشركة البريطانية في بومباي حول طلب المساعدة البريطانية في إعادة بناء مساكن قبيلة بني بو علي التي دمرتها الحرب بين الجانبين، يمكن الرجوع إليها في التقرير رقم ٣٦٢ لعام ١٨٢٩ الذي ورد في الوثيقة رقم R/15/1/49 من ص ١ - ص ١٦. أنظر الملحق رقم (٩) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٢ عن مستقبل سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج والساحل المهادن عقب الحملات البريطانية على قبيلة بني بو علي، أنظر إلى التقارير المتبادلة بين الكولونيل سميث وسكرتير رئاسة الشركة البريطانية =

(٢) الدور السياسي للمقيمة البريطانية في بوشهر (١٨٢٣-١٨٣٤م) :

اتجهت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في عام ١٨٢٣م وبعد مضي ثلاث سنوات على توقيع معاهدة السلم العامة في عام ١٨٢٠م إلى تنفيذ فكرة إنشاء الوكالة العامة للشئون السياسية في الخليج العربي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ظهر فيها توصيف سياسي لوظيفة بريطانية في الخليج.^١ وتحددت مهام هذه الوكالة في الإشراف على علاقات الشيوخ المتصالحين بحكومة بومباي وتنظيم تلك العلاقات، وكذلك النظر في الشئون المتعلقة بتفسير نصوص معاهدة السلم العامة، وأيضا تنظيم العلاقات السياسية بين الشركة وحاكم مسقط نظرا لأن بريطانيا لم تعين ممثلا لها في مسقط منذ أن توفي الكابتن سيتون في عام ١٨٠٩م.^٢

وقد لاقت فكرة إنشاء الوكالة السياسية في البداية معارضة من بعض أعضاء مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على أساس أنها ستكلف الشركة نفقات غير ضرورية خصوصا وأن للشركة من يمثلها بالفعل في الخليج في شخص الوكلاء والمقيمين البريطانيين في البصرة وبوشهر وبندر عباس وغيرها.^٣ بيد أن رئاسة الشركة البريطانية أقرت في نهاية الأمر بتعيين الكابتن طومبسون كأول ممثل أو وكيل سياسي لها في الخليج العربي وذلك في أعقاب نهاية الحملة البريطانية الرابعة على القواسم. إلا أن تهور الكابتن طومبسون في التدخل العسكري ضد قبيلة بني بو علي العمانية وما نتج عنه من هزيمة قاسية للقوات البريطانية ثم تقديمه للمحاكمة وفقده لوظيفته، دفع رئاسة الشركة

= في بومباي فراتسيس واردن الواردة في الصفحات من ٢٣٨- إلى ٢٧٢ من الوثيقة رقم R/15/1/23 .
أنظر الملحق رقم (١٠) ضمن ملاحق هذا البحث.

^١ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، ص ٣٤٠.

^٢ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٢٧.

^٣ جون. ب. كيلي، نفس المرجع ، الجزء الأول، ص ٣٢٧.

البريطانية في بومباي إلى تأجيل النظر في هذه الفكرة ، فكرة الوكالة السياسية ، بعض الوقت.^١

ثم جدد حاكم بومباي ألفنستون فكرة إنشاء الوكالة السياسية البريطانية في الخليج ، وطرح فكرته التي تمثلت في دمج مقيمتي بوشهر والبصرة في مقيمة واحدة توضع تحت رئاسة وكيل سياسي في الخليج على أن يؤسس له مكتب في جزيرة قشم وآخر في البصرة وأن يكون لمكتبه وكيل وطني في بوشهر. وكان من رأى ألفنستون أن يسمى الكابتن بروس Bruce المقيم البريطاني في بوشهر لمنصب الوكيل العام السياسي في الخليج ومقره بوشهر،^٢ على أن تحظر على ذلك الوكيل السياسي ممارسة الأعمال التجارية الخاصة.^٣ ولكن لم يؤخذ بهذا الرأي أيضا لأن الكابتن بروس — قبيل طرح هذه الفكرة — كان قد عقد اتفاقية شيراز في الثلاثين من أغسطس عام ١٨٢٢م مع حاكم شيراز "زكي خان ميرزا" دون الرجوع إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي.^٤ ويبدو أن

^١ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

^٢ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

^٣ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٢٩ .

^٤ نصت مقدمة اتفاقية شيراز على حرص رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على تعزيز روابط الود والصداقة بين حكومة بومباي والحكومة الفارسية. كما نصت المقدمة على حرص حكومة بومباي على فرض الأمن البحري في الخليج. أما المواد المتعلقة بهذه الاتفاقية فهي خمس مواد يتلخص مضمون كل منها في الآتي:

(١) الإقرار بتبعية جزر البحرين لفارس.

(٢) مسئولية حكومة بومباي عن الخسائر التي لحقت بسكان لنجه وجزيرة خارج في أعقاب الحملة العسكرية الرابعة في عام ١٨١٩م.

(٣) موافقة الحكومة الفارسية على تأجير جزيرة قشم لبريطانيا لمدة خمس سنوات بشرط أن تستخدمها بريطانيا لحفظ الأمن البحري في الخليج إلى أن تتمكن فارس من تكوين قواتها البحرية.

(٤) التزام بريطانيا بمساعدة فارس — إذا رغبت — في استرداد البحرين ووضع سفنها الحربية تحت تصرفها.

(٥) قبول السلطات الفارسية للكابتن بروس مقيما بريطانيا في الخليج ومقره بوشهر أنظر : =

بروس حرصا على مصالحه التجارية الخاصة في بوشهر اتخذ تلك الخطوة المتناقضة لتعليمات حكومته رغبة منه في التقرب إلى السلطات الفارسية. ووجد أن في مقدوره استخدام صلاحياته كمقيم بريطاني في بوشهر لكي يضع حدا للمشكلات القائمة بين بريطانيا وفارس. إلا أن بروس واجه انتقادات حادة لعل أهمها:^١

(١) : أن الكابتن بروس عقد تلك الاتفاقية دون تفويض من رئاسة الشركة البريطانية في بومباي.

(٢) : أن الاتفاقية تتناقض تماما مع السياسة التي إتبعها وليم جرانت كير في حملة عام ١٨١٩م نحو تأكيد الكيانات الذاتية للقبائل العربية. على حين أن إتفاقية شيراز كانت تنص على الإعتراف بأحقية فارس في ملكية جزر البحرين. (٣) : أن إتفاقية شيراز تمنع آل خليفة حكام البحرين من حمل راية الصلح البحري^٢ مما يشكل إنتقاصا لمعاهدة السلم العامة التي إشتراك فيها شيوخ القبائل العربية.

وعلى هذا الأساس بادرت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في عام ١٨٢٣م إلى عزل الكابتن بروس من منصبه وتعيين الكابتن ماكلويد Macleod في منصب المقيم البريطاني في بوشهر، ومن ثم ألغت الرئاسة فكرة إنشاء الوكالة السياسية في الخليج وأضافت أعبائها إلى الكابتن ماكلويد المقيم البريطاني الجديد في بوشهر.^٣ ولقد وصفت المقيمة البريطانية في بوشهر على

- Adamiyat, F., Op. Cit., pp. 107 – 113.

=

^١ ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الثالث ، ص ١٢٨٦-١٢٨٧.

^٢ راية الصلح البحري عبارة عن علم مستطيل الشكل ، أبيض اللون في وسطه مستطيل أحمر اللون أصغر مساحة. وجاء رسم هذه الراية في:

- India Office Records., Arabian Gulf Intelligence, Op. Cit., p. 76.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول،

ص ٣٤١.

عهد ماكلويد بأنها ذات إختصاصات سياسية وعسكرية وتجارية وبريدية وإستخبارية.^١ ولهذا فإن تدعيم النفوذ البريطاني في الخليج العربي إرتبط إرتباطاً وثيقاً بالدور المهم الذي لعبه الكابتن ماكلويد في تنفيذ سياسة الشركة البريطانية في الخليج.

ولقد أنيطت إلى الكابتن ماكلويد مهمة دراسة الوضع السياسي لشيوخ القبائل العربية وعما إذا كان أحد منهم خاضعاً لنفوذ إحدى الدول المجاورة مثل فارس أو مسقط أو الوهابيين في نجد، كما كان عليه أن يتحقق من مصادر ثروتهم وأنواع سفنهم. ويتعين عليه القيام بزيارات منتظمة لهم لكي يتأكد من إلتزامهم بتطبيق نصوص معاهدة السلم العامة، وأن يركز جهوده على حماية التجارة البريطانية مع جنوب فارس، بالإضافة إلى التحقق من إمكانية إنشاء تمثيل دائم للشركة البريطانية في الجانب العربي من ساحل الخليج العربي.^٢

وبدأ الكابتن ماكلويد مهمته في الثاني عشر من يناير عام ١٨٢٣ م،^٣ بزيارة بلدة "الرمس" التي كانت معقلاً للشيخ حسن بن علي الذي أطاحت به الحملة البريطانية الرابعة على القواسم في عام ١٨١٩ م، ووجد ماكلويد أن الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم قد نفى حسن بن علي من الرمس إلى الشارقة وعين حاكماً جديداً على بلدة الرمس هو محمد بن عبد الرحمن.^٤ ثم غادر ماكلويد بلدة الرمس إلى رأس الخيمة فشاهدها والأنقاض المحترقة لازالت تملأ الشوارع والأزقة من آثار الحملة البريطانية الرابعة. وهناك قابل ماكلويد الشيخ

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٢٠.

^٢ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٣١.

^٣ جون. ب. كيللي، نفس المرجع، ص ٣٣٣.

^٤ د. فلاح حنظل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٤٦.

سلطان بن صقر زعيم القواسم وأعجب بشخصيته ورأى فيه شيئا من أقوى وأقدر شيوخ الساحل من الرمس وحتى البحرين.^١

لكن ما أزعج ماكلويد هو كبر حجم أسطول القواسم، فقد شاهد أكثر من ثلاثين سفينة شراعية راسية في الشارقة المعقل الثاني للقواسم. وكان التفسير الذي توصل إليه ماكلويد هو أن أغلب هذه السفن كانت مختبئة في الخلجان والمناطق الخلفية قبل قيام الحملة البريطانية الرابعة على القواسم.^٢

ثم واصل الكابتن ماكلويد - بعد ذلك - زيارته التفقدية فوصل إلى إمارة الشارقة في الخامس من فبراير عام ١٨٢٣م. وهناك أرسل إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مقترحا أن تكون إمارة الشارقة مقرا لوكالة سياسية بريطانية دائمة يرأسها أحد الوطنيين الذي تنحصر مهمته في جمع المعلومات التي يستطيع الحصول عليها وإرسالها إلى المقيم البريطاني في بوشهر ليكون على إطلاع دائم بما يحدث في المشيخات العربية.^٣

وأبحر ماكلويد من الشارقة إلى الدوحة على الساحل الشرقي من قطر وكانت خاضعة لشيوخ آل خليفة حكام البحرين. ومن الدوحة غادر ماكلويد إلى البحرين، وقد لمس ماكلويد في الدوحة والبحرين اهتماما كبيرا من آل خليفة بالالتزام التام بتطبيق بنود معاهدة السلم العامة لعام ١٨٢٠م.^٤ ثم عاد ماكلويد إلى بوشهر في العاشر من فبراير عام ١٨٢٣م. وفي نهاية فبراير بعث إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بتقرير مفصل وشامل عن رحلته أعرب فيه عن اعتقاده بأن الشيخ سلطان بن صقر سيصبح قوة سياسية كبيرة في

^١ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٣٣.

^٢ جون. ب. كيللي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٣٣-٣٣٤.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، ص ٣٤١.

^٤ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٤٣٣.

المنطقة، وأنه (سلطان بن صقر) يكن كراهية شديدة لحاكم مسقط السيد سعيد ابن سلطان، وأنه عندما ناقش معه نص المادة الرابعة من معاهدة السلم العامة لعام ١٨٢٠م فإنه أراد بذلك التأكيد على عدم تدخل بريطانيا إذا ما شن حربا بريّة ضد مسقط. وقد طلب الكابتن ماكلويد من رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في تقريره تفسير غموض المادة الرابعة المذكورة.^١

وقد ترك تقرير ماكلويد انطبعا ملحوظا لدى ألفنستون حاكم بومباي الذي وافق - بوجه عام - على آراء الكابتن ماكلويد المقيم البريطاني في بوشهر. وكان تفسير ألفنستون للمادة الرابعة من معاهدة السلم لعام ١٨٢٠م أنها تعني دعوة القبائل إلى العيش في سلام مع بعضها البعض، كما أنها تعد بمثابة تعهد من بريطانيا بعدم التدخل في شئون القبائل أو خلافاتها، وبالتالي فلا يجوز تفسيرها على أنها تعني حظر العمليات الحربية في البر.^٢ وجاء هذا التفسير في الرد الذي بعثه ألفنستون إلى ماكلويد في شهر مارس عام ١٨٢٣م والذي تضمن أيضا أمرا برفع الحظر على إعادة بناء التحصينات التي طلبها زعيم القواسم سلطان بن صقر، إلا أن ألفنستون أمر ماكلويد بإبلاغ شيوخ المنطقة عامة والشيخ سلطان بن صقر خاصة أنه لا يمكن استخدام تلك التحصينات بأية حال من الأحوال في أعمال القرصنة وإلا فإن سفن الأسطول البريطاني ستقوم بالتعرض لها وتدميرها.^٣ كذلك وافق ألفنستون على اقتراح الكابتن ماكلويد على افتتاح وكالة سياسية بريطانية في الشارقة، رغم أن هذه الوكالة لم تفتتح إلا في عام ١٨٢٨م. وتم تعيين وكيل وطني لإدارتها وهو ملا حسين الذي تحدت

١. د. فالح حنظل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٤٨-٤٤٩.

• تنص المادة الرابعة من معاهدة السلم العامة لعام ١٨٢٠م على ما يلي: تستمر القبائل العربية في علاقاتها السلمية مع بعضها البعض، كما ستكون في علاقات صلح مع حكومة الشركة البريطانية. أنظر : - Hughes, R.T., Op. Cit., p. 22.

٢. جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٣٦.

٣. جون. ب. كيللي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٣٧.

مسئوليّاته في العمل على رعاية المصالح البريطانية في مشيخات الساحل العربي من الخليج، وكان عليه أن يرفع تقاريره أولاً بأول إلى المقيم البريطاني في بوشهر.^١

وهكذا تغيرت الأمور من سياسة التهديد إلى سياسة التعقل والحكمة المقرونة بالحزم. لكن القدر لم يسعف الكابتن ماكلويد لتنفيذ تلك السياسة التي أقرها ألفنستون فقد داهمته حمى خبيثة لم تمهله طويلاً فمات متأثراً بها في شهر سبتمبر عام ١٨٢٣م.^٢ إلا أن المسار الذي تصوره الكابتن ماكلويد لعلاقات الشركة البريطانية بشيوخ القبائل العربية في تقريره الذي بعثه في نهاية شهر فبراير عام ١٨٢٣م قد استمر العمل به على امتداد الفترة الباقية من القرن التاسع عشر الميلادي.

وقد خلف الكابتن ماكلويد في منصب المقيم البريطاني في بوشهر اللفنتانت كولونيل ستانوس Stannus. وأصبح على عاتق المقيم الجديد تنفيذ السياسة التي أقرها ألفنستون.^٣ وواجه ستانوس أول إخلال بالأمن في الطريق التجاري البحري في مياه الخليج. ففي بداية عام ١٨٢٤م هاجمت ثلاث سفن تابعة للقواسم - وهي في طريقها إلى ممباسا في أفريقيا الشرقية - إحدى السفن التابعة للمهرة بالقرب من جزيرة سقطرة على الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، وقام القواسم بنهب السفينة وذبح بحارتها.^٤ فأصدر ستانوس تعليماته باحتجاز أصحاب السفن الثلاث عند عودتهم ريثما يتم التحقيق في الموضوع. وفي أبريل عام ١٨٢٤م أصدر ستانوس قانوناً ينص على أنه في حالة هجوم إحدى السفن على

١ د. جمال زكريا قسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥م)، دار الفكر

العربي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٤٢.

٢ د. فالح حنظل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٤٩.

٣ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٤٠.

٤ جون. ب. كيلي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٤٠.

سفينة ترفع العلم البريطاني فيجب إغراقها على الفور، أما إذا وقع الهجوم على سفن غير بريطانية فيجب اعتقال الجناة وحجزهم وتقديمهم للمحاكمة في بومباي. وقد صدق ألفنستون حاكم بومباي على هذا القانون.^١ بيد أن السفن الثلاث التابعة للقواسم - والتي علمت في طريق عودتها إلى الخليج من ممباسا بعزم الحكومة البريطانية على الاستيلاء عليها - غيرت من مسار رحلتها. وعلم ستانوس في أواخر عام ١٨٢٤م أن إحدى السفن الثلاث قد وجدت في حالة غير صالحة للعمل على ساحل جزيرة خارج الفارسية فتم تدميرها. أما السفينة الثانية فكانت تختبئ بالقرب من مطرح شمال مسقط. ومن ثم أبحر ستانوس إلى مسقط لمقابلة السيد سعيد الذي أخبره بأن السفن الثلاث موضوع البحث قد أسستوقفها أحد الطرادات البريطانية بقيادة الكابتن هورسم، الذي قام بنقل الحمولة المنهوبة من سفينة المهرة وأعادها إلى أصحابها. واعتقد الكابتن هورسم أن بحارة سفن القواسم قد نالوا ما يستحقون من العقاب ولذا فقد سمح لهم بالعودة إلى الشارقة. ورأى ستانوس بأنه لو أصر على تسليم السفينة الموجودة في مطرح فإن ذلك سيكون تصرفا غير ودي منه وسوف يلقي ظلالة من الشك على نوايا الحكومة البريطانية. كما سيؤدي إلى تفاقم العداء بين السيد سعيد وسلطان بن صقر، لذلك قام ستانوس بإبلاغ ألفنستون بأنه من الأفضل صرف النظر عن الموضوع ووافقه ألفنستون على رأيه.^٢ إلا أن ذلك الحادث كان عائقا في طريق تنفيذ السياسة الجديدة للشركة البريطانية من خلال مقترحات ماكلويد والتي أقرها ألفنستون وأخذ ستانوس على عاتقه أمر تنفيذها.

وكان تخاذل الشركة البريطانية في معاقبة سفن القواسم الثلاث - والتي أخلت بالأمن وبمعاودة السلم العامة لعام ١٨٢٠م - سببا في دفع القواسم إلى تكرار

^١ د. فالج حنظل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٠.

^٢ جون. ب. كيلي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٤١.

هجومهم. فقاموا بمهاجمة سفن البحرين بالقرب من جزيرة هنجام في صيف عام ١٨٢٥م، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة من بحارتها والاستيلاء على حمولة كبيرة من التوابل.^١ بيد أن تحرك قوة بحرية بريطانية تجاه الشارقة للمطالبة بإعادة البضائع المنهوبة ودفع التعويضات عن الخسائر أجبرت سلطان ابن صقر على الإذعان لهذه المطالب.^٢

وفي سبتمبر عام ١٨٢٨م عين السير جون مالكولم حاكماً على بومباي خلفاً لألفنستون. ومنذ ذلك الوقت تغير مفهوم استعمال القوة البحرية البريطانية المراقبة في الخليج لقمع القرصنة من دور المراقبة والنقش إلى دور الدفاع والزيارات الدورية لموانئ المنطقة والتزام حكامها بالتعويضات عن الاعتداءات التي يقرتها رعاياهم في البحار.^٣ وكان الدافع إلى ذلك تجدد حوادث النشاط البحري الذي كان يرجع إلى تورط كل القوى المحلية في المنطقة في صراعات أو منازعات بعضها مع البعض الآخر بداية من الكويت في الشمال وحتى مسقط في الجنوب.^٤ وكانت هذه الصراعات تؤدي في الغالب إلى اشتباكات بحرية ينجم عنها اعتداءات على السفن العابرة في الخليج دون تفرقة بينها، وكانت تلك الاشتباكات توصف بالقرصنة إذ لم يكن بمقدور بريطانيا أن تميز بين القرصنة والخلافات السياسية بين القبائل،^٥ لأن هدف الشركة البريطانية كان يتمثل في استتباب الأمن البحري في الخليج العربي لصالح طرق المواصلات التي تمر من خلالها مصالحها التجارية. فالقرصنة (عند البريطانيين) والخلافات السياسية

^١ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٤٤.

^٢ جون. ب. كيللي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٤٤.

^٣ جون. ب. كيللي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٣٤٦.

^٤ عن تفاصيل الاضطرابات البحرية بعد معاهدة السلم العامة لعام ١٨٢٠م، أنظر:

-India Office Record., Arabian Gulf Intelligence, Op. Cit., pp. 469-485, Historical Sketch Of The Beni yas Tribe Of Arabs (1761-1843), By Kemball A.B.

^٥ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول،

بين القبائل العربية وجهان لعملة واحدة، ولم تستطع الشركة البريطانية أن تفرق بينهما.

والجدير بالذكر أن تجمع سفن صيد اللؤلؤ في صيف كل عام كان مرتعا خصبا للاضطرابات بين القبائل، كما أن الصراع على التفوق بين هذه القوى كان السمة البارزة التي طبعت تاريخ الساحل العربي من الخليج العربي حتى توقيع معاهدة الهدنة البحرية الأولى في عام ١٨٣٥م. وكان أبرز نتائج هذا الصراع إستنزاف قوى جميع الأطراف المشتركة فيه ونضوب مواردها وإمكاناتها الإقتصادية والبشرية، فضلا عن تعريض أمن المنطقة للتهديد والخطر.^١

وأستمر الصراع بين القبائل العربية المختلفة على الساحل المهادن طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٢٩م إلى عام ١٨٣٥م عندما شرع المقيم البريطاني الجديد في بوشهر الكابتن هينل Hennel في عرض مشروع الهدنة البحرية الأولى على شيوخ القبائل العربية ثم ما أعقب ذلك من هدنة بحرية ثانية وهو المشروع الذي غير من مسار دور الشركة البريطانية العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي.^٢ فمنح الفرصة لتعاظم الهيمنة البريطانية في الساحل العربي للخليج.

ثالثا: اتفاقيتي الهدنة البحرية ومعاهدة السلم الدائم بين شركة الهند الشرقية البريطانية وشيوخ القبائل العربية في الخليج:

تميزت الأعوام التي أعقبت عام ١٨٣٥م بتزايد المد البريطاني عن طريق عقد اتفاقيات الهدنة البحرية المختلفة ودور المقيم البريطاني السياسي في الخليج

^١ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، ص ٣٤٤.

^٢ محمد عدنان مراد، المرجع السابق، ص ٣١٣.

ومقره بوشهر في صياغتها ورعايتها. وقد انتهت تلك الاتفاقيات بما يسمى بمعاهدة السلم الدائم في عام ١٨٥٣ التي تعهد الشيوخ بموجبها برد خلافاتهم إلى المقيم السياسي البريطاني ليبت فيها. وبهذا طغى نفوذ المقيم (فغطى البحر كله وفاض على ساحليه وأصبح المقيم بعد عام ١٨٥٣م بحق الملك البريطاني غير المتوج في الخليج).^١ وسنتعرض فيما يلي بالدراسة والتحليل لاتفاقيتي الهدنة البحرية المعقودتين بين الشركة البريطانية وشيوخ القبائل العربية في الخليج لتبئين الهدف منهما والذي تمثل في ترسيخ النفوذ البريطاني في الخليج في ظل الشركة البريطانية.

(١) الهدنة البحرية الأولى في عام ١٨٣٥م:

تضافرت ظروف مناسبة لتمهد السبيل أمام المقيم البريطاني في بوشهر الكابتن هينل لاتخاذ خطوة إيجابية نحو التخطيط لوضع حد للنزاعات والمشاحنات البحرية في الخليج. فقد سافر الشيخ شخبوط بن ذياب زعيم بني ياس إلى "باسيدو" في منتصف مايو عام ١٨٣٥م لمقابلة الكابتن هينل كي يدفع التعويضات التي فرضها الأسطول البريطاني على بني ياس نتيجة لاستيلائهم على إحدى سفن ذلك الأسطول في فترة المشاحنات البحرية.^٢ وصادف أن كان سلطان بن صقر زعيم القواسم في ذلك الحين في ضيافة هينل، فوجد هينل في ذلك فرصة لإيجاد تسوية مؤقتة بين القواسم وبني ياس.^٣

وكان هينل يعتقد أن الصراع على مناطق الغوص من أهم أسباب الحروب بين القبائل العربية، ومن ثم فقد رأى أنه من واجب رئاسة الشركة البريطانية في بومباي فرض حمايتها على شيوخ المنطقة وإجبارهم على التوقيع على معاهدة

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٢٣.

^٢ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٢٠ - ٦٢٣.

^٣ جون. ب. كيلي، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٦٢٤ - ٦٢٥.

تتضمن عدم القتال في البحر.^١ ونجح هينل في إقناع زعيم القواسم وزعيم بني ياس على قبول تسوية بينهما يتعهدان فيها بالكف عن الاشتباكات البحرية. ثم بعث هينل سفينته الحربية "ألفنستون Elphinstone" إلى كل من دبي وعجمان لإحضار الشيخ عبيد بن سعيد المكنوم والشيخ راشد بن حميد إلى "باسيدو" للانضمام إلى هذه التسوية.^٢ وفي الحادي والعشرين من مايو عام ١٨٣٥م وقع شيوخ المنطقة أول اتفاقية للهدنة البحرية نصت على أن يمتنع الشيوخ عن اللجوء إلى الحرب اعتباراً من الحادي والعشرين من مايو عام ١٨٣٥م وحتى الحادي والعشرين من نوفمبر عام ١٨٣٥م. وألتزم الشيوخ بدفع قيمة التعويضات عن أية انتهاكات لتلك الاتفاقية يقوم بها رعاياهم أثناء الفترة التي تكون فيها الاتفاقية سارية المفعول. كذلك تعهد الشيوخ بإبلاغ المقيم البريطاني في بوشهر، أو قائد البحرية البريطانية في "باسيدو"، بحدوث أية انتهاكات والكف عن الانتقام من بعضهم البعض. وألتزم الموقعون باحترام اتفاقية الهدنة البحرية الأولى.^٣

^١ بعث الكابتن هينل رسالة إلى سكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بين فيها نتائج زيارته إلى زعماء القبائل العربية على الساحل العربي من الخليج. وكانت أهم هذه النتائج التوصل إلى اتفاق لهدنة بحرية من أجل فصل صيد اللؤلؤ. أنظر إلى التقرير رقم ٣٥ لعام ١٨٣٧م والذي ورد في الوثيقة رقم R/15/1/72 ص ٢٣-٣٢.

^٢ R/15/1/72, Op. Cit., pp. 26-27.

^٣ اشتملت اتفاقية الهدنة البحرية الأولى لعام ١٨٣٥م على أربعة بنود هي:

- ١- التوقف عن كافة الأعمال العدائية البحرية بين شعوب المشايخ العربية في الفترة من الحادي والعشرين من مايو عام ١٨٣٥م وحتى الحادي والعشرين من نوفمبر عام ١٨٣٥م.
- ٢- التزام كل طرف معتمد بدفع التعويض المناسب للطرف الآخر المعتدى عليه.
- ٣- التزام الأطراف الموقعة على هذه الهدنة باللجوء إلى المقيم البريطاني في بوشهر أو القائد العسكري البريطاني في "باسيدو" لتقديم أي شكوى أو طلب أي تعويض في حالة قيام أي طرف بعمل ثأري ضد الطرف الآخر.

٤- محاولة الأطراف المعنية في خلال فترة تلك الهدنة وضع صيغة معاهدة سلام دائم بينهم.

أنظر: د. فالح حنظل، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٧-٤٩٠.

وشرعت المصادر البريطانية - منذ التوقيع على تلك الاتفاقية - تطلق أسم الساحل المهادن على المنطقة الممتدة من رأس مسندم وحتى شبه جزيرة قطر بدلا من ساحل القراصنة.^١

وساد الهدوء منطقة الخليج لعدة أشهر أخرى أيضا بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الأولى للهدنة البحرية، مما أوحى للمقيم البريطاني في الخليج برغبة شيوخ الساحل في تجديد الهدنة. ومن ثم قام بلفت انتباههم إلى أهمية تجديد الهدنة لموسم صيد اللؤلؤ التالي. فوجد قبولا لديهم، وتم التوقيع على هدنة جديدة تبدأ اعتبارا من الثالث عشر من أبريل عام ١٨٣٦م ولمدة ثمانية شهور. وقد تميزت عن سابقتها بأن وقع عليها شيخ أم القيوين الذي لم يكن مشاركا من قبل.^٢

وقد عادت هاتان الهدنتان بفوائد مادية كبيرة على شيوخ الساحل مما جعلهم يتطلعون إلى تجديد نظام الهدنة. ولعل الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم كان من أبرز المتحمسين لتجديد الاتفاقية وكان غرضه من ذلك حماية سفنه التي كانت تبحر إلي الهند خلال موسم الرياح الموسمية ولا تتمكن من العودة قبل انتهاء صلاحية الاتفاقية.^٣ ولاقت مقترحات هينل التي كانت تنص على تجديد الهدنة مرة ثالثة لمدة عام كامل موافقة جماعية من شيوخ القبائل العربية، وتم التوقيع عليها من قبلهم في الثامن عشر من أبريل عام ١٨٣٨م وتميزت تلك الاتفاقية الأخيرة بتجديدها سنويا حتى عام ١٨٤٣م.^٤

^١ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني. دراسة في العلاقات التعاقدية، بغداد، ١٩٧٨م، ص ٤١٧-٤١٩.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٧٨.

^٣ جون. ب. كيلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٣٤ - ٦٣٥.

^٤ د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ١١٢.

(٢) الهدنة البحرية الثانية في عام ١٨٤٣م:

وشجعت النتائج الإيجابية لاتفاقية الهدنة البحرية الأولى لعام ١٨٣٥م وعلى مدى مراحل تجديدها الكابتن هينل على بذل جهوده لإقامة هدنة ذات فترة زمنية طويلة. فأوفد هينل مساعده العسكري الليفتينانت كيمبال Kemball في مارس عام ١٨٤٣م إلى شيوخ الساحل المهادن للتأكد مما إذا كانوا يرغبون في عقد هدنة لمدة أطول.^١ وقد أبدى جميع الشيوخ رغبتهم في عقد هدنة لمدة عشر سنوات. وبذلك استطاع هينل إبرام معاهدة بين شيوخ الساحل المهادن، حيث وقّعوا عليها في الأول من يونيو عام ١٨٤٣م وتم بموجبها إقامة هدنة بحرية لمدة عشر سنوات تبدأ من الأول من يونيو عام ١٨٤٣م وتستمر حتى الحادي والثلاثون من مايو عام ١٨٥٣م. وبموجب هذه الاتفاقية تعهد كل شيخ بدفع التعويض في حالة أي اعتداء بحري يقوم به أحد رعاياه، وأن تتم المطالبة بالتعويض في مثل هذه الحالة عن طريق الحكومة البريطانية بصفتها ضامنة للمعاهدة.^٢

والجدير بالذكر أن تلك الاتفاقية لم تتضمن أية إشارة إلى الاشتباكات الحربية البرية لأن بريطانيا كانت تعتبر نفسها مسئولة عن حماية الأمن في البحر فقط وتتجنب التدخل في المنازعات التي تحدث بين شيوخ القبائل في البر.^٣ ويمكن القول أن تلك الاتفاقية قد حققت نجاحا كبيرا انعكست آثاره على تخفيض عدد الطرادات البريطانية المقيمة في الخليج نظرا لاستتباب الأمن نتيجة التزام شيوخ القبائل العربية ببنود هذه الاتفاقية.^٤

^١ جون. ب. كيللي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٤١.

^٢ جون. ب. كيللي، الحدود الشرقية للوطن العربي، ترجمة خيرى حماد، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٦٧١.

^٣ جون. ب. كيللي، نفس المرجع، ص ٦٧١.

^٤ جون. ب. كيللي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ - ١٨٧٠م)، الجزء الأول، ص ٦٤١.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في أبريل عام ١٨٤٦م أبدت السلطات الفارسية رغبتها للمقيم البريطاني في بوشهر في الحصول على مساعدة بريطانية للقضاء على القرصنة على الساحل الفارسي من الخليج. وكانت هذه القرصنة فاتحة عهد جديد للمقيم البريطاني في بوشهر لتنفيذ سياسة السيطرة البحرية البريطانية على ساحلي الخليج، لذلك وافقت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على رغبة السلطات الفارسية، ووضعت الشركة البريطانية طرادين بريطانيين ليقوما بدور الرقابة على بعض المواقع على الساحل الفارسي للخليج والذي تكثر فيه أعمال القرصنة.^١ وبذلك فقد أتاحت هذه الاتفاقية الثانية للهدنة البحرية لعام ١٨٤٣م وكذلك الطلب الفارسي عام ١٨٤٦م فرصة كبيرة لنمو السيادة البريطانية في مياه الخليج العربي فترة زمنية طويلة.

(٣) معاهدة السلم الدائم في عام ١٨٥٣م:

كانت الهدنة البحرية الثانية التي استمرت عشر سنوات (١٨٤٣-١٨٥٣م) ذات تأثير كبير في توطيد سيادة الأمن والنظام في مياه الخليج. وصار لبريطانيا مركز مهم في تلك المنطقة، فأزداد نفوذها إلى أن أصبحت تمثل في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر الميلادي في نظر شيوخ الساحل المهادن القوة المسؤولة عن حماية نظام الهدنة والملتزمة بالدفاع عنهم ضد أي خطر يتعرض له أحدهم.

وقد أصدرت حكومة الشركة البريطانية في بومباي تعليماتها إلى الكابتن كيمبال Kemball الذي خلف هينل في منصب المقيم البريطاني في بوشهر ليقف على مدى رغبة شيوخ الساحل المهادن في تجديد الهدنة بعد انتهائها في الحادي والثلاثين من مايو عام ١٨٥٣م على أسس دائمة أو لمدة محدودة، فأرسل كيمبال

^١ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٨١.

إلى الشيوخ في أواخر عام ١٨٥٢م يطلب منهم تحديد موافقتهم إزاء ذلك الموضوع. فجاءته الردود متباينة بين موافق على تلبية رغبات المقيم البريطاني، وبين من يطلب تأجيل البت في الأمر إلى أن يقوم المقيم بزيارته الدورية للساحل.^١

وعندما أجمع الكابتن كيمبال بالشيوخ في زيارته الدورية أبدوا رغبتهم في تجديد الهدنة البحرية على أسس دائمة. وفعلاً تم توقيع معاهدة السلم الدائم في الرابع من مايو عام ١٨٥٣م.^٢

ومنذ ذلك التاريخ عرف الساحل العربي من الخليج باسم الساحل المتصالح أو ساحل الصلح البحري. ومما يستلفت النظر في تلك المعاهدة أن الحاكم البريطاني العام في الهند قد وقعها بنفسه على عكس الأمر بالنسبة لجميع الاتفاقيات السابقة التي كان يوقعها المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر نيابة عن حكومته مما يعطي لهذه المعاهدة دلالات ومؤشرات مهمة يتضح منها مدى إصرار بريطانيا على فرض سيطرتها ونفوذها على الساحل المتصالح.^٣

^١ د. فؤاد سعيد العابد، نفس المرجع، الجزء الأول، ص ١٨٥.

^٢ تضمنت معاهدة السلم الدائم لعام ١٨٥٣م على مقدمة وثلاثة بنود. ففي المقدمة أكد الموقعون (وهم الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم والشيخ سعيد بن طحون زعيم بني ياس والشيخ سعيد بن بطي زعيم دبي والشيخ حميد بن راشد زعيم عجمان والشيخ عبد الله بن راشد زعيم أم القيوين)، على الفوائد التي تحققوا من وجودها بفضل الهدنة البحرية والمساوي التي تحدث خاصة في مواسم صيد اللؤلؤ عندما لم تكن ثمة هدنة. أما عن البنود الثلاثة فهي كالآتي:

البند الأول: التوقف التام عن الأعمال العسكرية في البحر من قبل كل الأطراف اعتباراً من مايو عام ١٨٥٣م.

البند الثاني: قيام كل شيخ بالقصاص من أي من رعاياه إذا اعتدي على رعايا شيخ آخر.

البند الثالث: إبلاغ المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر بأي اعتداء يقع في البحر. كما تقوم بريطانيا بمراقبة الأمور والعمل على تنفيذ بنود المعاهدة..

أنظر إلى:

-India Office Records., Arabian Gulf Intelligence, Op. Cit., p. 89.

^٣Ibid., p. 89.

الفصل الرابع

الدور التجاري للشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي

أولاً: الدور التجاري للشركة البريطانية في داخل شبه القارة الهندية.

ثانياً: الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي:

- (١): الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي حتى سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي (١٦١٦-١٧٧٩م).
- (٢): الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي بعد سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي (١٧٧٩-١٨٥٨م)

ثالثاً: التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها منطقة الخليج العربي.

الفصل الرابع الدور التجاري للشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي

قامت شركة الهند الشرقية البريطانية - في المقام الأول - كمؤسسة لخدمة المصالح التجارية البريطانية. وكان من الطبيعي أن تكون تلك المصالح التجارية - وقد كانت بالفعل - هي التي دفعت الشركة البريطانية ومن بعدها السلطات البريطانية في لندن إلى كل أنوارها في منطقة الخليج العربي ، الدور العسكري ثم الدور السياسي. وخلاصة ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن النفوذ العسكري والسياسي في منطقة الخليج قد حملته التجارة على أجنحتها، ومن ثم يعالج هذا الفصل الدور التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي، وهو دور أرتبط ارتباطا وثيقا بهدف الشركة البريطانية من وجودها في المنطقة والذي تمثل أولا في إقامة المحطات والوكالات التجارية، ثم تمثل ثانيا في تطوير العلاقات التجارية بين دول المنطقة والشركة البريطانية من جانب، وتطوير التجارة - فيما بعد - بين شبه القارة الهندية - بصفتها المستعمرة الكبيرة للشركة البريطانية - والخليج العربي من جانب آخر.

وإذا كان تناول الدور التجاري للشركة البريطانية جاء في تسلسل هذه الدراسة متأخرا عن الأدوار الأخرى فإن تفسير ذلك هو أن الدور التجاري كان هو الاعتبار الأول الكامن ... وأن كل الأدوار الأخرى كانت مجردة لخدمته. ولم يظهر ذلك الدور من كموه إلا بعد أن مهدت الأدوار الأخرى لظهوره.

والدور التجاري للشركة البريطانية دور ذو شقين مترامين تقريبا ، كما يكمل أحدهما الآخر، شق في شبه القارة الهندية وشق في منطقة الخليج العربي. فضلا على ذلك كانت منطقة الخليج هي همزة الوصل التجاري بين منطقة جنوب شرق آسيا (ولاسيما الهند) وأوروبا (ولاسيما بريطانيا). وازداد وضع منطقة

الخليج أهمية من الناحية التجارية بعد قيام شركة الهند الشرقية البريطانية في شبه القارة الهندية وسيطرة بريطانيا على أمور تلك القارة. ومن هنا ضرورة استغلال هذا الفصل بدور الشركة التجاري داخل شبه القارة الهندية ليكون نقطة الانطلاق نحو معالجة دورها في منطقة الخليج.

أولا : الدور التجاري للشركة البريطانية في داخل شبه القارة الهندية:

يشغل الدور الذي لعبته شركة الهند الشرقية البريطانية في العلاقات التجارية بين الهند وإنجلترا مكانا مهما في تاريخ تلك العلاقات. وقد أتاح نجاح أسطول الشركة البريطانية في التغلب على البرتغاليين في أوائل القرن السابع عشر الميلادي من بلوغ الشركة إلى مكانة كبيرة لدى حكام المغول في الهند، وزودها بأساس متين بنت عليه كل امتيازاتها التجارية.¹

وكان الدور التجاري للشركة البريطانية في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي دورا تجاريا مسالما بعيدا عن الصراعات الداخلية بين مختلف الحكام الوطنيين في شبه القارة الهندية وأتاح ذلك للشركة الفرصة لتثبيت أقدامها في عدة مراكز تجارية رئيسية مثل سورات ومدراس وماسوليپاتام وهوجلي. وكانت الشركة تعتمد في خلال تلك الفترة على أباطرة المغول في حماية أنشطتها التجارية.²

وكانت وكالة شركة الهند الشرقية البريطانية في سورات Surat هي المركز الرئيسي لتجارة الشركة في الهند خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي. حيث كانت تعتبر الميناء الطبيعي الذي تتدفق إليه جميع البضائع

¹Hamilton, C.J., The Trade Relations Between England And India (1600—1896), Delhi. 1975, p. 15.

* راجع الفصل الأول من هذا البحث حول نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية ومراحل تأسيس وكالات الشركة البريطانية في الهند.

²Hamilton, C.J., Op. Cit., pp. 35 - 36.

التجارية الهندية مثل الأقمشة القطنية والحريرية والتوابل والبهارات والعقاقير، فضلا على أنها، أي سورات، كانت مركز تصدير سلع عديدة مثل صبغة النيلة والملح الصخري والحرير والسلع القطنية إلى أوروبا.^١ كذلك اكتسبت وكالة الشركة البريطانية في سورات أهمية تجارية كبيرة باعتبارها المركز الرئيسي الذي كانت تدار من خلاله تجارة الشركة من الحرير الخام مع الإمبراطورية الفارسية، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، وخاصة بعد انتصار الأسطول البريطاني على البرتغاليين في معركة جاسك البحرية في عام ١٦٢١م، وهو الانتصار الذي كان مقدمة للاستيلاء على هرمز من البرتغاليين في عام ١٦٢٢م.^٢ وقد تمتع رئيس الوكالة البريطانية في سورات بسلطة عليا على التجارة الهندية والفارسية، كما كان يمارس سيطرته على الوكالات الثانوية أو الفرعية للشركة البريطانية في "أحمد أباد" و"أجمير" و"بورهانپور".^٣

ومن ناحية أخرى كان البريطانيون — كما أشير إلى ذلك — قد نجحوا في تأسيس تجارة منظمة مع ميناء ماسوليباتام Masulipatam الميناء البحري الرئيسي لمملكة جولكندا الإسلامية، حيث استوردت الشركة البريطانية من خلال ذلك الميناء الماس والذهب والكافور والبخور والتوابل. بيد أن تلك التجارة سرعان ما أضحت بعدما وضعت شركة الهند الشرقية الهولندية الكثير من الصعوبات أمام الشركة البريطانية نتيجة تمتع الهولنديين بنفوذ قوي لدى الحكام المحليين في ماسوليباتام.^٤ إلا أن مكانة الوكالة التجارية البريطانية في ماسوليباتام أخذت في التحسن في عام ١٦٢٣م نتيجة الفرمان الذهبي

^١Hamilton, C.J, Op. Cit., pp. 21 - 22.

^٢Ibid., pp. 22 - 23.

^٣Chaudhuri, K.N., The English East India Company, The Study Of An Early Joint - Stock Company (1600—1640), London, 1965, p. 60.

^٤Hamilton, C.J, Op. Cit., p.25.

The Golden Firman الذي أصدره ملك جولكندا، والذي أتاح للإنجليز حرية التجارة في موانئ المملكة الإسلامية وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية مما أدى إلى ازدياد الحركة التجارية للشركة البريطانية وبالتالي ازدياد أرباحها السنوية التي بلغت - حسب ما ذكره جون بروس في حولياته - أربعون ألف جنيه إسترليني سنوياً حتى عام ١٦٣٦م.^١ بالإضافة إلى ذلك، وبعد ثلاثة أعوام تقريباً، نجح فرانسيس داى Francis Day مسئول الشركة في ماسوليبياتام في تأسيس مقر تجاري للشركة في "مدراس Madras" في عام ١٦٣٩م عندما حصل على موافقة من الراجا (الحاكم) المحلي بالرغم من المعارضة الشديدة لمدراء الشركة البريطانية في لندن على بناء قلعة وامتلاك ستة أميال من الأرض على امتداد الساحل.^٢ وتمثل تلك العملية أول خطوة نحو امتلاك الشركة البريطانية لأرض هندية. أما معارضة مدراء الشركة في لندن لتلك الخطوة فكانت بسبب ما تتطلبه من نفقات مالية لبناء القلعة وحمايتها بصورة دائمة.^٣ وبالرغم من أن الإمبراطورية المغولية لم تكن تسمح - خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي - للبريطانيين بتحقيق أي توسع إقليمي، إلا أن الشركة البريطانية تمكنت أيضاً من إقامة وكالة جديدة في هوجلي Hughli في عام ١٦٥٠م.^٤ وانحصرت تجارة الشركة البريطانية في تلك الفترة، (بعد أن نجحت في تأسيس أهم مراكزها التجارية في شبه القارة الهندية) في تعاملات تجارية لأربعة أنواع رئيسية من السلع هي الفلفل وصبغة النيلة وملح البارود والمنسوجات القطنية.

وكان الفلفل من أهم وأبرز سلع جزر الهند الشرقية في الفترة ما بين عام ١٦٠٣م إلى عام ١٦٤٠، وكان تصديره يتم على ظهر كل سفينة بريطانية تبحر

^١ John Bruce., Op. Cit., Vol. I, p. 326.

^٢ Majumdar, R.C., Op. Cit., pp. 635 - 636.

^٣ Furber, H., Rival Empires Trade In The Orient (1600-1800), pp. 12 - 15.

^٤ Robert, P.E., Op. Cit., p. 38.

من الهند إلى إنجلترا. ولم يكن الفلفل يتقدم على الواردات الأخرى في الحجم فقط ولكن في القيمة أيضا . ففي عام ١٦٢٢م – على سبيل المثال – جلبت السفينة البريطانية تشارلز Charles (وهي واحدة من أكبر سفن الشركة البريطانية وذات حمولة ألف طن) كمية تزيد على ثمانين ألف مكيال هندي (Indian Bushel) من الفلفل يقدر ثمنها بحوالي ٦٨٠٧٠ روبية بينما وصلت شحناتها من التوابل الأخرى إلى خمسين ألف مكيال هندي فقط تقدر قيمتها بحوالي ٨٢٠٥ روبية فقط ^١. ويعزى تربع الفلفل على قائمة واردات الشركة البريطانية في تلك الفترة (١٦٠٣-١٦٤٠م)، إلى الظروف السياسية والاقتصادية في الأسواق الآسيوية والتي كانت غالبا ما تجعل الفلفل أسهل السلع شراء وبيعا باعتباره سلعة استهلاكية في متناول الأيدي حتى أيدي الفقراء من الناس. ونظرا لاستهلاك الفلفل على نطاق واسع في أوروبا فقد ظل هو السلعة الثابتة والأساسية لشركة الهند الشرقية البريطانية حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي ^٢.

كذلك أسهم رخص سعر شحن سلعة الفلفل، مع ازدياد الطلب عليه بشكل كبير في أوروبا في وضعه على رأس قائمة واردات الشركة، وأعتبر الفلفل لذلك سلعة ذات قيمة عالية تغطي تكاليف الرحلة التجارية للسفن البريطانية من الهند إلى إنجلترا ^٣.

وقد تغير أسلوب شركة الهند الشرقية البريطانية في مبيعات الفلفل منذ عام ١٦٣٠م، عندما إتجهت إلى بيعه إلى مشتر واحد مقابل أموال جاهزة نقدا. وكان هناك سببان لهذا التطور. تمثل السبب الأول في الصعوبات المالية الشديدة التي

¹India Office Records, Original Correspondence, Vol. VIII, p. 1018, 10th December 1622.

²Chaudhuri, K.N., Op. Cit., pp. 145 - 146.

³India Office Records, The First Letter Book, In 1615, p. 303.

وقعت فيها الشركة البريطانية في أواخر العشرينات من القرن السابع عشر الميلادي. وكان من أهم تلك الصعوبات ارتفاع تكاليف تجهيز السفن وارتفاع ديون الشركة لحصولها على قروض بفائدة مرتفعة. أما السبب الثاني فكان الهبوط الحاد في أسعار الفلفل منذ عام ١٦٢٦م حتى أصبح من أقل السلع ربحاً لصغار التجار.^١

وجاءت صبغة النيل كسلعة ثانية دخلت في التعاملات التجارية للشركة البريطانية مع الهند حيث كان الطلب عليها كبيراً في أوروبا خلال الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي، ومن أجل ذلك حاولت بريطانيا توطئ نبات صبغة النيل في أراضيها.^٢ وقد امتلكت شركة الهند الشرقية البريطانية زمام الأمر في تجارة صبغة النيل، وكانت تحتفظ بالموقف في يدها وتفرض سيطرة دقيقة على بيع تلك السلعة.^٣ وكان سعر صبغة النيل في سوق لندن يوضح اختلافات كبيرة حسب نوعية الأنماط المستوردة من الهند. ومن أهم ما كانت تستورده الشركة البريطانية نوعين مهمين من صبغة النيل معروفان باسم "سارخي Sarkhez" و"لاهوري Lahori"، وكان النوع الأول يأتي من منطقة تبعد عدة أميال عن "أحمد أباد" عاصمة ولاية الرات الهندية ويعتبر أدنى من حيث الجودة من النوع الثاني "لاهوري" الذي كان يأتي من بيانا Biana، وينسب إلى مدينة لاهور بمنطقة البنجاب. وأحياناً كانت صبغة النيل تستورد من ساحل كروماندول، إلا أن النوع الأخير من الصبغة كان متواضع الجودة فكان يباع بنصف سعر الأنواع الأخرى.^٤

^١ India Office Records, Court Book No. IX k, p. 11 – 12, 7th July 1626.

^٢ Shafaat, A. Khan, Op. Cit., p. 12.

^٣ India Office Records, Court Book No. IV, p. 548, 28th March 1620.

^٤ Chaudhuri, K.N., Op. Cit., p. 178.

وقد جاءت أول إشارة إلى بيع صبغة النيلة عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية في لندن في شتاء عام ١٦١٣م كجزء من شحنة حملتها السفن الأولى التابعة للشركة من سوررات في الهند إلى لندن.^١

وقد ورد في الأعوام التالية (١٦١٤م و١٦١٥م و١٦١٦م) في سجلات الشركة البريطانية ما يفيد أن الشركة تسلمت كميات كبيرة من صبغة النيلة بلغ وزنها ٤٢٧٣٥ مكبالا هندية على السفينتين البريطانيتين (هوب Hope) ونيو ييرز جيفت. New Year's Gift. (بيد أن تلك السجلات لم توضح هوية مشتري تلك الكميات).^٢ وقد وصلت إلى بريطانيا في عامي ١٦١٧م و١٦١٨م خمس سفن تجارية تابعة للشركة البريطانية حاملة ما يزيد على ٢٥٥ ألف مكبال هندي من صبغة النيلة بعد أن تلقت الشركة معلومات مؤكدة تفيد أن بريطانيا خالية من تلك الصبغة.^٣

واستوردت الشركة البريطانية أيضا في خريف عام ١٦١٩م مائتي ألف مكبال هندي من صبغة النيلة من الهند، إلا أن الهبوط المفاجئ في سعر الصبغة أزعج مجلس المدراء في لندن. ويعود سبب ذلك الهبوط في أسعار الصبغة إلى منافسة صبغة النيلة الواردة من منطقة البحر المتوسط ومن جزر الهند الغربية على الرغم من جودة الصبغة الهندية.^٤

وعقد مجلس المدراء في لندن سلسلة من الاجتماعات لتحديد مستقبل تجارة الشركة في صبغة النيلة. ورأى المجلس ضرورة الاستمرار في استيراد تلك السلعة لعثور الشركة البريطانية على سوق جديدة ملائمة في منطقة البحر

^١India Office Records, Court Book No. III, P.V, 15th December 1613; p. 83, 29th March 1614.

^٢India Office Records, Letters Received From Bombay, No. II, p. 194, No. III, p. 297.

^٣India Office Records, Court Book No. IV, pp. 17—18, 30th Sept. 1617.

^٤Chaudhuri, K.N., The Trading World Of Asia And The English East India Company (1660—1760), Cambridge, 1978, p. 331.

الأحمر وضرورة ممارسة بعض السيطرة على الكميات المعروضة بصرف النظر عن عمليات البيع المنتظمة.^١ وأصبحت "صبغة النيل" منذ ذلك الحين ، أي في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي ، أكثر السلع التجارية ربحا للشركة البريطانية، كما كتب ذلك أحد الوكلاء البريطانيين في سورات في عام ١٦٥٢م.^٢

وقد كان الطلب الآخذ في الازدياد على ملح البارود أحد أهم الملامح المميزة في العلاقات السياسية بين الشركات التجارية الأوروبية – وخاصة شركة الهند الشرقية البريطانية – والحكام الهنود المحليين. وأصبح ملح البارود بذلك السلعة الثالثة المهمة التي دخلت في التعاملات التجارية للشركات الأوروبية. وكان الطلب على تلك السلعة من جانب الشركة البريطانية بوجه خاص مرتبطا ارتباطا وثيقا باعتبارات سياسية وعسكرية.^٣ بيد أن احتياجات الشركة لتلك السلعة من الهند لم يبدأ إلا في عام ١٦٢٦م عندما وصلت أول شحنة منه لأول مرة إلى إنجلترا. واستمرت تجارة ملح البارود في تطور مضطرد ، غير أن التوسع الحقيقي في تلك التجارة لم يحدث إلا بعد أن اشتعلت الاضطرابات الداخلية في إنجلترا في خلال حكم الملك تشارلز الأول (١٦٢٥-١٦٤٩م).^٤ فقد أدى النقص في ملح البارود في إنجلترا والصعوبة

^١India Office Records, Court Book No. IV, pp. 511 -512, 4th Feb. 1620.

^٢Shafaat, A.Khan.,Op. Cit., p. 12.

^٣Chaudhuri, K.N., The Trading World Of Asia And The English East India Company, p. 336.

انظر أيضا :

- Foster, W., English Factories In India (1618-1669), Vol. II. Oxford 1906, pp. 44 - 45.

^٤ عن تاريخ وأحداث إنجلترا الداخلية في عهد الملك تشارلز الأول أنظر:

- Trevelyan, G.M., A Shortened History Of England, Pelican Book, G.B, 1979, New York, 1942, pp. 572 - 573.

المتزايدة في الحصول عليه في أوائل عشرينات القرن السابع عشر الميلادي إلى تحويل اهتمام الشركة البريطانية إلى الهند لاستيراد كميات كبيرة منه.^١

وظل حجم واردات ملح البارود معتدلا في الأعوام التي تلت عام ١٦٢٦م. ففي عام ١٦٣١م، على سبيل المثال، كانت الكمية التي استوردتها الشركة البريطانية على ظهر السفينة تشارلز تقدر بما يزيد على سبعمئة طن. وكانت الشركة تعيد تصدير ملح البارود من إنجلترا إلى مناطق أخرى في أوروبا وخاصة أمستردام، غير أن الحكومة البريطانية قامت بمنع أي جهة من مزاولة أي صناعة تتعلق بالبارود، وأعلنت أن تلك الصناعة هي احتكار ملكي. وتعهدت الشركة البريطانية بالتالي ببيع كل مخزونها من ملح البارود للتاج البريطاني.^٢

وأما السلعة الأخيرة في قائمة السلع الرئيسية المهمة في المعاملات التجارية للشركة البريطانية فكانت الأقمشة القطنية. وشرع مجال تجارة تلك الأقمشة — في إطار النشاطات التجارية للشركة البريطانية — في الراج والازدياد منذ أوائل عشرينات القرن السابع عشر الميلادي بسبب الطلب الكبير على تلك السلعة في الأسواق الأوروبية.^٣ وقد ارتفع إجمالي واردات الشركة البريطانية من الأقمشة القطنية الهندية إلى إنجلترا إلى مائة ألف قطعة في فبراير عام ١٦٢٠م. وفي العام التالي — أي عام ١٦٢١م — ازدادت واردات الشركة من تلك السلعة إلى ١٢٣ ألف قطعة، وفي عام ١٦٢٥م وصلت إلى إنجلترا ٢٢١٥٠٠ قطعة.^٤ ولكن سرعان ما هبطت تلك الواردات بين عامي ١٦٣٢م و١٦٣٨م هبوطا شديدا نتيجة تدهور جودتها وارتفاع سعرها وظهور منسوجات

^١India Office Records, Court Book No. IX, p. 320, 5th Jan. 1627.

^٢India Office Records, Court Book No. XIII, p. 152, 14th Dec. 1632; No. XVI, p. 9, 17th July 1635, p. 51, 7th October 1635.

^٣Chaudhuri, K.N., The English East India Company. p. 190.

^٤India Office Records, Factory Records Miscellaneous, No. 1, p. 112, 7th Nov. 1621, Factory Records Surat, p. 1, pp. 100 - 112.

قطنية من أماكن أخرى من العالم أرخص ثمنًا من المنسوجات القطنية الهندية.^١ وإذا كان الدور التجاري للشركة البريطانية في الهند في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي قد تميز — كما أشير إلى ذلك — بطابعه السلمي ونأيه عن الصراعات الداخلية بين مختلف الحكام الوطنيين في شبه القارة الهندية، وإذا كانت الشركة البريطانية خلال تلك الفترة قد تمكنت من تثبيت أقدامها في سورات ومدراس وماسوليپاتام وهوجلي، واعتمدت على حماية أباطرة المغول لأمنها وسريان تجارتها، فإن ذلك الدور سرعان ما دخل مرحلة جديدة منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي وحتى عام ١٨٥٧م.

فمنذ عام ١٦٥٤م تغيرت سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند بالتدريج نحو التفكير في إيجاد قوة مسلحة لحماية ممتلكات الشركة وتجارها في الهند التي ازدادت باطراد وخاصة عندما امتلكت الشركة البريطانية أولاً ميناء بومباي في عام ١٦٦٦م وأحكمت سيطرتها عليه.^٢ وعندما نجحت أيضاً ثانياً في إقامة وكالة تجارية في كلكتا في عام ١٦٩٠م،^٣ وعندما تمكنت ثالثاً من فوض سيطرتها على أقاليم البنغال وبيهار وأوريسا — بعد موقعتي بلاسي Plassey في عام ١٧٥٧م وبوكسر Buxer في عام ١٧٤٦م — (مما كان يعني أن شركة الهند الشرقية البريطانية أصبحت صاحبة السيادة والأمر والنهي على الأقاليم الهندية الثلاثة الغنية)، وأخيراً استقرت الأمور على نحو ثابت لشركة الهند الشرقية البريطانية من الناحية التجارية والسياسية بعد أن تخلصت من آخر منافسيها في شبه القارة الهندية. وأعني بذلك شركة الهند الشرقية الفرنسية التي تم طردها من بوندشيري Pondicherry في عام ١٧٦٠م.^٤

^١ India Office Records, The First Letter Book, In 1638, p. 142.

^٢ Gardner, B., Op. Cit., p. 42.

^٣ Shidharan, C.K., Op. Cit., p. 67.

^٤ عن الصراع البريطاني الفرنسي في شبه القارة الهندية في القرن الثامن عشر الميلادي. راجع الفصل الأول من هذا البحث .

وقد أتتعت شركة الهند الشرقية البريطانية خلال تلك الفترة (١٦٥٢-١٨٥٧م) سياسة الباب المغلق بالنسبة لتجارها الخارجية مع الهند،^١ وتعني تلك السياسة احتكار الشركة البريطانية للنشاط التجاري. ولكنها سمحت فيما بعد، بداية من عام ١٧٩٣م، للتجار الأفراد البريطانيين بالمساهمة تدريجيا في ذلك النشاط التجاري.

وقد تنوعت مصادر الدخل للتجارة الخارجية للشركة البريطانية من خلال متاجرتها بالسلع الهندية المختلفة وخاصة تلك التي سبقت الإشارة إليها، أما منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي - أي المرحلة الجديدة - فقد احتكرت الشركة البريطانية نوعين من السلع الهندية ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى وهما الملح والأفيون.^٢

أما بالنسبة للملح فقد وضع كورنواليس Cornwallies الحاكم العام البريطاني في الهند (١٧٣٨-١٨٠٥م) نظاما لبيع ملح البنغال تقوم شركة الهند الشرقية البريطانية بمقتضاه بعرض كميات كبيرة من الملح عن طريق المزاد العلني في أربعة مواسم في السنة. وقد أدت تلك السياسة إلى زيادة دخل الشركة الذي بلغ أكثر من ثمانية ملايين ونصف روبية (٨٠٦٧٨١٧) في عامي ١٧٩٣م/ ١٧٩٤م.^٣ كما احتكرت الشركة البريطانية ملح مدراس على الرغم من محدودية دخله الذي بلغ ٢٨٠ ألف روبية سنويا منذ عام ١٧٩٥م إلى عام ١٨٠٥م.^٤

وعلى الرغم من احتكار الشركة البريطانية للتجارة بين إنجلترا والهند وخاصة في مجال الملح إلا أن بعض العوامل أجبرت الشركة البريطانية على تخفيف

^١Rajeshwari, P.. Some Aspects Of British Revenue Policy In India (1773-1833), Delhi, 1970, p. iv.

^٢Ibid., pp., p.v.

^٣Ibid., pp. 115 - 116.

^٤Ibid., p.119

قبضة احتكارها التجاري. وكان من أهم تلك العوامل لائحة الميثاق لعام ١٧٩٣م، وضغط أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين والروح الجديدة لحريّة التجارة. عندئذ فتحت الشركة البريطانية أبوابها المغلقة للتجار الأفراد البريطانيين الذين سارعوا إلى استيراد كميات منتظمة من ملح البنغال ومدراس.^١ وقد أدى دخول التجار البريطانيين الأفراد إلى مجال تجارة الملح إلى هبوط سعره تدريجيا في عام ١٨٠١م لدخولهم في صفقات تجارية غير مشروعة، مما دفع بالبرلمان البريطاني إلى سن قانون في الرابع من يوليو علم ١٨٠١م تضمنت بنوده قواعد تنظيمية لصناعة وبيع الملح في الهند، واتخاذ إجراءات اشتملت على إنقاص الكمية المعتادة من الملح المباع من ٣٤٠ ألف رطل إنجليزي إلى ثلاثمائة ألف رطل لرفع سعره.^٢

ومع التوسع السريع في ممتلكات الشركة البريطانية في شبه القارة الهندية من عام ١٨١٣م إلى عام ١٨١٨م ازدادت مسئولية الشركة في احتكار وتصنيع الملح، وعاد البرلمان البريطاني إلى تحريم صناعة واستيراد الملح بواسطة التجار الأفراد البريطانيين،^٣ كما استحوذت الحكومة البريطانية على ملح أوريسا Orissa منذ الأول من أكتوبر عام ١٨١٤م،^٤ مما دفع بالتجار الأفراد البريطانيين إلى ممارسة تجارة الملح السرية وأدى ذلك بدوره إلى تدهور أسعاره فسن البرلمان البريطاني قانون في عام ١٨١٩م الذي نص على مصادرة الملح الذي يتاجر به الأفراد البريطانيون بطريقة سرية ومصادرة سفنهم أو عرباتهم المحملة به، وتغريمهم خمسة روبيات عن كل رطل من الملح أو السجن لمدة ستة شهور.^٥ وبالتالي حد قانون عام ١٨١٩م بدرجة كبيرة من حالات

^١Rajeshwari, P., Op.Cit.,p.v., p.119

^٢Ibid.,p.123.

^٣Ibid.,p.124.

^٤Ibid.,p.128.

^٥Ibid.,p.133.

التهرب والتجارة السرية في مناطق إنتاج الملح في البنغال وأوريسا، لكن لم يقض على التهرب بصورة تامة حيث مارس التجار الأفراد البريطانيون التجارة السرية للملح في مناطق أخرى من شبه القارة الهندية.^١

أما عن الأفيون فقد قررت شركة الهند الشرقية البريطانية الدخول في احتكار تجارته منذ سبتمبر عام ١٧٩٧م عندما عينت عددا من وكلائها في مناطق بيهار وبناريس والبنغال وأوريسا (التي تكثر فيها زراعة شجرة الخشخاش التي تستخرج منها مادة الأفيون) وتكليفهم بتوريد الأفيون بصورة منتظمة للشركة البريطانية.^٢

وعلى سبيل المثال كان البناء الإداري لوكالة أفيون بيهار (التي كانت تشرف على ثمان وعشرين مصنعا لإنتاج الأفيون) يتكون من وكيل عام يساعده نائبان. وتتحصر مهمة الوكيل العام في الإشراف على تلك المصانع. وكان لكل مصنع وكيل وطني هندي تحت إمرته عدد مناسب من الكتبة والعمال ويترأوح راتب الوكيل الوطني بين خمس وعشرين إلى خمسين روبية شهريا ، وتتحصر واجباته في تقديم السلفيات النقدية الضرورية إلى المزارعين الهنود الذين يقومون بزراعة شجرة الخشخاش خلال شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر من كل عام، وإجراء تقييم لإنتاجهم من الأفيون الذي يرفعه بعد ذلك إلى نائب الوكيل العام في المصنع.^٣

وقد أثبت ذلك النظام نجاحا كبيرا ، وقامت الشركة البريطانية بتصدير الكميات المنتجة من الأفيون سنويا إلى الصين* والملايو وجاوة وسومطرة والإمبراطورية الفارسية، وكميات قليلة كانت ترسل إلى إنجلترا سنويا .^٤

^١Rajeshwari, P., Op.Cit.,p.v., p.136.

^٢Ibid., p.149.

^٣Ibid.,p.152

* كانت الصين من أكبر الأسواق راجا لتجارة الأفيون بالنسبة للشركة البريطانية نظرا لإنتشار عادة تدخين الأفيون بين عامة الناس بدرجة واسعة، مما دفع بالحكومة الصينية إلى سن عدد من القوانين للحد من تلك =

وقد أدى احتكار شركة الهند الشرقية البريطانية لتجارة الأفيون إلى زيادة دخلها بصورة مضطردة من عام ١٧٩٧م إلى عام ١٨٢٨م. وبذلت الشركة البريطانية محاولات عديدة خلال تلك الفترة لإصلاح نوعين من أفيون بيهار على وجه التحديد من تلك المحاولات إجبار المزارع الهندي على تسليم إنتاجه من الأفيون في وقت مبكر من الموسم للمحافظة على نكهة المخدر ولونه المفضل. ونتيجة لتحسن النوعية ازداد دخل هذه التجارة في الأعوام التي تلت بعد ذلك. فقد بلغت أرباح الشركة من تجارة الأفيون خلال عامي ١٨٢٩/ ١٨٣٠م ١٠٨٠٣١٠٤ روبية، بيد أن تلك الأرباح انخفضت قليلا خلال عامي ١٨٣١م/ ١٨٣٢م حيث بلغ ٩٢٧٠٨٧٨ روبية.^١

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي أيضا دخلت الشركة البريطانية طرفا منافسا في تجارة الأفيون مع تركيا والملايو في سوق الصين. ولم تستطع الشركة البريطانية أن تتخذ الخطوات اللازمة والمؤثرة للقضاء على تلك المنافسة إلا على عهد اللورد ويلزلي Wellesley الحاكم العام البريطاني في الهند (١٧٩٨-١٨٠٥م) الذي أقر - للقضاء على تلك المنافسة - التوسع في زراعة الأفيون في بناريس والبنغال وبيهار لزيادة صادرات الشركة من الأفيون إلى الصين إلى ٧٥٠٠ صندوق سنويا، (وكان كل صندوق يحتوي على ٤٠ أرطلا من الأفيون)،^٢ وتخفيض أسعار أفيون بيهار وبناريس والبنغال بالنسبة للمستهلك الصيني إلى مبلغ أقل مما يمكن أن يورد به الأفيون التركي

= د. خليل عبد الحميد عبد العال، تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١١٠ - ١١١؛ أنظر أيضا: د. محمد عوض محمد، الإستعمار والمذاهب الإستعمارية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٩٤ - ١٠١.

^١Rajeshwari, P., Op.Cit..p.155.

^٢Ibid., p. 157 - 158.

^٣Ibid., p.164 - 165.

أوغیره ، وهذه الخطة تمثل الوسيلة الفعالة لتحقيق هدف اكتساح السوق الصيني في تجارة الأفيون.^١

ونتيجة لتلك الإجراءات التي اتخذتها الشركة البريطانية في احتكارها لتجارة الأفيون في شبه القارة الهندية وصلت وارداتها من تلك التجارة إلى معدلات عالية للغاية فبلغت خمسة عشر ألف صندوق في عام ١٨٣٥م.^٢ وهكذا ، ومن هذا المنطلق التجاري الداخلي القوي الثابت كانت شركة الهند الشرقية البريطانية ترنو ببصرها في نفس الوقت تقريبا إلى تثبيت أقدامها بقوة، بعد أن كانت قد وضعتها بالفعل ، في منطقة تجارية أخرى. كانت بالتحديد منطقة الخليج العربي التي تزامن نشاط الشركة التجاري فيها تقريبا مع نشاطها في شبه القارة الهندية نفسها.

ثانيا : الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي:

اتخذت حركة السفن التجارية الأوروبية بوجه عام والبريطانية بوجه خاص بين شبه القارة الهندية وأوروبا ثلاث مسارات رئيسية. كان المسار الأول عن طريق البحر من الهند إلى ساحل الجزيرة العربية عند ميناء عدن، ومن هناك تبحر السفن إلى الإسكندرية عبر البحر الأحمر، ومن ثم إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. أما المسار الثاني فكان طريقا بحريا أيضا يبدأ من الهند إلى الخليج العربي، ومن هناك عن طريق البر حيث تأخذ القوافل التجارية مسارها إلى حلب ، ومنها إلى الموانئ الشرقية على البحر المتوسط، ومن ثم إلى أوروبا. أما المسار الثالث والأخير فتمثل في القوافل التجارية التي كانت تتخذ من قندهار في شمال شبه القارة الهندية (في أفغانستان فيما بعد) بداية لتحركها، ومن قندهار تتجه إلى المدن الفارسية برا ومنها إلى تركيا وأوروبا.^٣

^١Rajeshwari, P., Op.Cit., p.169.

^٢Ibid.,p.171.

^٣Hamilton, C.J., Op. Cit., p. 5.

وكان المسار الثاني — مسار الخليج العربي — من أهم المنافذ البحرية للمحيط الهندي التي لعبت دوراً حيوياً في النشاط التجاري للشركات الأوروبية وخاصة شركة الهند الشرقية البريطانية. ولعب عرب الخليج العربي في هذا المسار دور الوسيط في نقل التجارة من شبه القارة الهندية إلى الخليج العربي ومن ثم إلى باقي المناطق المجاورة لهم وبالعكس.^١ ولقد مر النشاط التجاري الأوروبي بين الهند والخليج العربي بعدة مراحل شهدت نشأة وتطور نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتي الهند والخليج العربي، وانتهت بهيمنة بريطانية على تجارة المنطقتين، فقد كان البرتغاليون طوال القرن السادس عشر الميلادي يتمتعون باحتكار حقيقي للتجارة الهندية عبر البحار إلى أوروبا. بيد أنه مع بداية القرن السابع عشر الميلادي احتلت شركة الهند الشرقية البريطانية مكاناً مهماً في تاريخ التجارة الهندية — كما أشير قبل قليل — وخاصة تلك التي كانت ترتبط بصورة مباشرة مع منطقة الخليج العربي.^٢ وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة لكن في إطار ما سمحت به السياسة البريطانية المسيطرة على المنطقتين وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية.

ومن الطبيعي — على ضوء ذلك — أن تكون المناطق الساحلية الغربية والموانئ الرئيسية لشبه القارة الهندية مثل سورات وبومباي وديو من أهم الموانئ التي تأتي إليها السفن التجارية من جميع الاتجاهات وخاصة تلك السفن التجارية التي كانت تأتي من أوروبا عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. وكانت

^١ د. عبد الملك خلف التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، بحث مستخرج من حوليات كلية الآداب — جامعة الكويت، الحولية الثامنة، الرسالة الثامنة والأربعون، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ص ١١.

^٢ Hamilton, C.J., Op. Cit., p. 5.

تلك السفن تبحر خلال خمسة شهور فقط من العام عندما تكون الرياح الموسمية مواتية لإبحارها في أمان.^١ ولكن الاتصال التجاري بين الهند وتلك المناطق من العالم ما كان ينتهي عند المناطق الساحلية، بل كانت القوافل التجارية البرية من أهم معالم النشاط الاقتصادي في تلك الفترة، كما لعبت القوافل التجارية النهرية، والتي كانت تستخدم القوارب الشراعية دورا مهما أيضا في النشاط التجاري الداخلي سواء في عمق الأراضي الهندية حيث نهري السند Indus والجانج Ganges أو في عمق الأراضي العراقية حيث نهري دجلة والفرات وذلك باستخدام النهرين الأولين في نقل البضائع القادمة من المحيط الهندي إلى المناطق الداخلية في الهند، واستخدام النهرين الآخرين في نقل مختلف البضائع من ميناء البصرة إلى المناطق البرية بالقرب من حلب في سوريا.^٢

وهكذا كانت التجارة في طليعة اهتمام البريطانيين طوال فترة وجودهم في الخليج العربي منذ عام ١٦١٦م وحتى ما بعد انهيار النفوذ الاسمي لشركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٨٥٨م. وكانت الأنشطة العسكرية للشركة البريطانية (التي تجلت بوضوح أولا في الصراع العسكري البحري مع البرتغاليين الذين كانوا سادة الموقف في المنطقة قبيل قدوم البريطانيين إليها ، ثم ثانيا في النزاع مع الهولنديين الذين كانوا الخصم العنيد للشركة البريطانية، وأخيرا في المجابهة مع القواسم الذين شكلوا خطرا على طرق التجارة التي كانت الشركة البريطانية تسلكها وأرسلت بسببها عددا من الحملات العسكرية البحرية للقضاء عليهم في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي) * قد وجهت أساسا

^١Hamilton, C.J., Op. Cit., p. 5.

^٢Chaudhuri, K.N., Trade And Civilisation In The Indian Ocean, An Economic History From The Rise Of Islam To 1750, Cambridge, 1985, pp. 165 - 168.

* راجع الفصلين الثاني والثالث من هذا البحث .

لتشجيع وحماية التجارة البريطانية مع المنطقة وخاصة مع الإمبراطورية الفارسية.

وكانت علاقة شركة الهند الشرقية البريطانية مع الإمبراطورية الفارسية طيبة منذ بداية وجودها بعد تأسيس أول وكالة تجارية لها في " جاسك " على ساحل مكران الفارسي في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٦١٥م.^١ فقد وجدت الشركة سوقا ملائمة لصادراتها من الأقمشة الصوفية، إلى جانب قدرتها على وضع يدها على تجارة الحرير الخام الفارسي، وهي سلعة كانت مطلوبة بإلحاح من قبل الجميع في أوروبا. إلى جانب ذلك تمتعت الشركة بامتيازات خاصة صدرت بموجب فرمانات سواء تلك التي صدرت من الشاه عباس الكبير نتيجة تعاونها معه في الاستيلاء على جزيرة هرمز وطرده البرتغاليين منها،^٢ أو تلك الفرمانات المختلفة التي صدرت من شاهات فارس الذين خلفوه على عرش الإمبراطورية الفارسية وبمقتضى تلك الفرمانات استفادت الشركة البريطانية من تحول ميزان التجارة لصالحها. وتبدو الصورة واضحة لتلك الامتيازات في إعفاء تجارة الشركة البريطانية من أية ضرائب وفي تمتعها بنصف العوائد الجمركية لميناء بندر عباس.^٣

وإذا جاز لنا تقسيم العلاقات التجارية المباشرة بين شركة الهند الشرقية البريطانية ومنطقة الخليج العربي تقسيما زمنيا . فإن الفترة الأولى لتلك العلاقات تبدأ من عام ١٦١٦م وحتى سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي وهي الأعوام التي شهدت تطورا ملحوظا في الأنشطة التجارية للشركة البريطانية في المنطقة. أما الفترة الثانية فقد بدأت عام ١٧٧٩م وتضافرت عوامل — سيشار إليها —

^١ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 397—399.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين ، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠—١٨٠٠م) ، ص ١٤.

^٣ د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧—١٧٧٨م) ، ص ١٩٢.

أدت إلى عرقلة النشاط التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي طوال عقدين من الزمان.

(١) الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي حتى سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي (١٦١٦ - ١٧٧٩م) :

بدأت العلاقات التجارية المباشرة بين شركة الهند الشرقية البريطانية ومنطقة الخليج العربي في عام ١٦١٦م أي بعد عام من تأسيس أول وكالة تجارية للشركة في ميناء جاسك الفارسي.

وقد تمثل محور الاهتمام التجاري لدى شركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي في خمسة أنواع من السلع المهمة هي الحرير الخام الفارسي والصوف الكرمانني والبن اليمني واللؤلؤ البحريني والتمر البصري.

وكان الحرير الخام الفارسي سلعة ذات جاذبية خاصة بالنسبة لتجار الشركة البريطانية وقد استوردت الشركة كميات كبيرة من ذلك الحرير الخام الفارسي في بداية عهدها مع الإمبراطورية الفارسية في أوائل القرن السابع عشر الميلادي ، ودخلت في منافسة من أجله مع الشركة الهولندية. وتذكر بعض المصادر البريطانية أن أول من أخذ مبادرة التجارة مع الإمبراطورية الفارسية في الحرير الخام كانت الوكالة البريطانية في سورات Surat عندما أرسلت تلك

الوكالة بعثة استكشافية تجارية إلى فارس تحت قيادة إدوارد كونوك Edward Connock في نهاية عام ١٦١٦م لبيع كميات من الصوف الإنجليزي كانت متوفرة لدى تلك الوكالة ومحاولة الحصول في المقابل على كميات تجارية من الحرير الخام الفارسي.^١

^١ Steensgaard, N., The Asian Trade Revolution Of The Seventeenth Century, London, 1974, pp. 167 - 168.

وبلغ وزن أول شحنة من الحرير الخام الفارسي جلبتها الشركة البريطانية في خريف عام ١٦١٧م إلى بريطانيا خمسمائة بالة (البالة تساوي مائة كيلو جرام). وقد أثار أسلوب بيعها جدلاً كبيراً في الدوائر البرلمانية في لندن. كما أن ذلك الأسلوب لم يرض مدراء الشركة لما أسفر عنه جلب تلك الكمية من الحرير الخام الفارسي من عدم استقرار في أسعاره لعدم التأكد من الكميات المنتظرة منه كل عام.^١ ورغم ذلك جلبت سفن الشركة البريطانية في عام ١٦٢٨م حمولة من الحرير الخام الفارسي مرة أخرى بلغت قيمتها مائة وسبعين ألف جنيه إسترليني. وتعتبر تلك الحمولة أكبر وأعلى حمولة جلبتها الشركة إلى أوروبا حتى ذلك التاريخ.^٢ على أن الأرباح لم تكن المعيار الوحيد الذي يمكن بواسطته قياس نجاح وأهمية العمليات التجارية للشركة البريطانية في الخليج العربي، إذ كانت الأهمية الحقيقية لتلك العمليات تكمن في منطقة الخليج العربي نفسها التي كانت أحد المنافذ القليلة التي كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تصرف المنسوجات الصوفية البريطانية المصنعة عن طريقها.^٣ والجدير بالذكر الإشارة إلى أهمية الصناعة الصوفية البريطانية بما كان لها من تأثير كبير على السياسة التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي. فقد كان قسم كبير من البريطانيين يعمل بصورة مباشرة في إنتاج تلك السلعة والمتاجرة بها، وكان على الشركة البريطانية خلق طلب كاف للبضائع الصوفية، وبالتالي لم تجد الشركة أفضل من السوق الفارسية بوجه خاص، وسوق منطقة الخليج العربي بوجه عام، لتصريف تلك المنتجات الصوفية البريطانية.^٤ لذلك صدرت الشركة

^١Chaudhuri, K.N., The English East India Company, p. 204.

^٢Steensgaard, N., Op. Cit., p. 373.

^٣د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨)، ص ١٩٤.

^٤Lipson, E., The History Of Woollen And The Worsted Industries, London, 1921, pp. 10 - 87.

البريطانية شحنة تقدر بخمسمائة بالة من الأقمشة الصوفية الإنجليزية إلى السوق الفارسية في خلال عامي ١٦٢٩م و ١٦٣٠م لاقت رواجاً كبيراً.^١ من جانب آخر دخلت الشركة الهولندية طرفاً منافساً للشركة البريطانية في تجارة منطقة الخليج العربي وخاصة تجارة الحرير الخام الفارسي التي أصبحت أحد مصادر ربحها الرئيسية في المنطقة.^٢ ففي العام الأخير من حكم الشاه عباس الكبير أي في عام ١٦٢٩م احتكر الهولنديون تجارة حرير أصفهان، وتمكنت الوكالة الهولندية في بندر عباس من تصدير ألف وستمائة بالة من حرير أصفهان إلى أوروبا.^٣ وبالتالي لعب الحرير الفارسي دوراً مهماً في عائدات الشركتين البريطانية والهولندية خلال العقدين الثاني والثالث من القرن السابع عشر الميلادي. ولكن سرعان ما شهدت أسواق الحرير في فارس تدهوراً حاداً في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي نظراً لاحتكار شاه فارس لتلك التجارة، وبالتالي وجد العاملون في الشركة البريطانية والشركة الهولندية صعوبة في التعامل مع ممثلي الشاه. بيد أن الشركتين البريطانية والهولندية تمكنتا من تطوير إنتاج الحرير في مناطق أخرى من آسيا وخاصة البنغال حيث كان يوجد المركز الرئيسي لصناعة وجمع وتوزيع الحرير البنغالي في قاسم بازار مما قلل من حماسهما للحرير الفارسي.^٤ ولكن حماس الشركة البريطانية سرعان ما تجدد في العقد الأخير من القرن السابع عشر الميلادي. وتجلى ذلك الحماس في شخص السير جوسيه تشايلد Sir Josias Child

^١ Steensgaard, N., Op. Cit., p. 374.

^٢ Krishna, B., Commercial Relations Between India And England (1601—1757), London, 1924, pp. 40 – 42.

^٣ Glamann, K., Dutch Asiatic Trade (1620—1740), Kobenhavn, Haag, 1958, pp. 12 - 131.

^٤ Robinson, F.P., The Trade Of The East India Company, From 1709 To 1813, Cambridge, 1912, p. 140.

(وهو من أهم الشخصيات البريطانية التي تولت إدارة الشركة البريطانية والتي لعبت دورا مهما في تاريخها في شبه القارة الهندية)، الذي تملكته رغبة كبيرة في توسيع تجارة الشركة البريطانية مع الإمبراطورية الفارسية، حيث اعتقد بأن هناك مجالا كبيرا للاستفادة من الحرير الخام الفارسي من جانب وزيادة مبيعات الشركة من الأقمشة الصوفية الإنجليزية في فارس وخاصة في الأقاليم الشمالية منها من جانب آخر.¹ لذلك أرسلت الشركة البريطانية في عهده كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية إلى الأجزاء الشمالية من الإمبراطورية الفارسية، وقامت في نفس الوقت بشراء الحرير الخام الفارسي في عام ١٦٩١م.² كما أصدر السير جوسيه تشايلد أوامره إلى وكيل الشركة البريطانية في بندر عباس بالتوجه إلى أصفهان في مايو عام ١٦٩١م للإشواف بنفسه على بيع الأقمشة الصوفية – التي قدرت قيمتها بمائة ألف جنيه إسترليني – في تلك المدينة³ – بيد أن السير جوسيه تشايلد وجد منافسة حادة من شركة الشرق الأدنى الإنجليزية المعروفة باسم The Levant Company ، التي كانت تحتكر تجارة الأقمشة الصوفية الإنجليزية التي تجلبها إلى الإمبراطورية الفارسية عن طريق أجزاء من الإمبراطورية العثمانية وحلب. إلا أن السير جوسيه تشايلد تغلب على تلك المنافسة عندما استطاع أن يجلب الصوف الإنجليزي عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية بطريق البحر مباشرة إلى بندر عباس ومنها تنقل كميات الصوف الإنجليزي إلى الأقاليم الشمالية لفارس، وخاصة أن ذلك الصوف الذي كانت تجلبه الشركة البريطانية عن طريق بندر عباس كان معفى من أية ضريبة مما كان يعني رخص ثمنه بالمقارنة بأسعار الصوف الذي كانت تجلبه شركة الشرق الأدنى. وقد كسبت تلك السياسة الناجحة

¹John Bruce, Op. Cit., Vol. III, p. 108.

²Ibid., p. 108.

³Shafaat, A. Khan, Op. Cit., pp. 248 - 249.

ثقة تجار أصفهان من الأرمن ودفعتهم إلى التعامل مع شركة الهند الشرقية البريطانية،^١ خاصة بعد أن تلقت شركة الشرق الأدنى الإنجليزية بعد ذلك ضربة قاضية في هذه التجارة عندما خسرت في أواخر عام ١٦٩١م عددا كبيرا من سفنها التجارية على يد الفرنسيين ضمن سلسلة الحروب التي كانت دائرة بين بريطانيا وفرنسا في تلك الفترة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها شركة الشوق الأدنى الإنجليزية بأكثر من نصف مليون جنيه إسترليني. وتلقى جوسيه تشايلد أنباء تلك الكارثة التي حلت بشركة الشرق الأدنى الإنجليزية بسرور تام.^٢

وبعد حصول شركة الهند الشرقية البريطانية على ميثاق السابع من أكتوبر عام ١٦٩٣م*، الذي أشتمل على فقرة تلزم الشركة البريطانية بتصدير ما قيمته مائة ألف جنيه إسترليني سنويا من المنتجات الصوفية الإنجليزية إلى الشرق، اتجهت سياستها التجارية نحو الإمبراطورية الفارسية، فأرسلت في ذلك العام كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية الإنجليزية وحثت مستخدميها في وكالاتها المختلفة في فارس على جمع أكثر ما يمكن جمعه من الحرير الخام، وعلى ضرورة الإبقاء على وكالاتها في أصفهان مفتوحة بصورة دائمة. وأخيرا تركت الشركة البريطانية لوكيلها الحرية في البقاء في مقر الشركة الرئيسي في بندر عباس أو الانتقال إلى أصفهان.^٣ ولكن رغم الجهود التي بذلتها شركة الهند الشرقية البريطانية لضمان نجاح سياستها التجارية التوسعية في فارس إلا أنها لم تحصل على الثمرة المرجوة. فمن ناحية لم تكن الضربة القاسية التي تلقتها شركة الشرق الأدنى الإنجليزية في عام ١٦٩١م قاضية كما كان السير جوسيه تشايلد يمني نفسه إذ سرعان ما أفادت الشركة من صدمتها وسرعان ما أخذت

^١Shafaat, A. Khan, Op. Cit.,p.249.

^٢Ibid.,p.252.

* عن ميثاق السابع من أكتوبر عام ١٦٩٣م راجع الفصل الأول من هذا البحث.

^٣John Bruce, Op. Cit., Vol. II, pp. 140 - 141.

بضائعها تتدفق على أسواق الشرق، وبدأ سيل من الأقمشة الصوفية الإنجليزية يرد على فارس من حلب. فكانت النتيجة أن أغرقت السوق الفارسية بالأقمشة الصوفية الإنجليزية مما أدى إلى قيام منافسة عنيفة بين الشركتين البريطانيتين مع انخفاض أسعار تلك السلعة.^١ ومن ناحية أخرى لم تكلل جهود شركة الهند الشرقية البريطانية في التحالف مع التجار الأرمن في أصفهان بالنجاح، لأن مصالح هؤلاء التجار كانت قائمة بين حلب وفارس بصورة أعمق بكثير مما أدركته سلطات شركة الهند الشرقية البريطانية.^٢

ومضى أكثر من سبعين عاما (١٦٩٣-١٧٦٥م) لم تول شركة الهند الشرقية البريطانية خلالها إهتماما يذكر بالحرير الخام الفارسي، لأنها كانت قد نجحت في تطوير إنتاج الحرير في البنغال. ولكن حدثت تطورات عديدة في عام ١٧٦٥م أقنعت الشركة البريطانية بتحويل إهتمامها إلى الحرير الخام الفارسي مرة أخرى. فقد عم الاستقرار الإمبراطورية الفارسية إبان عهد كريم خان الزندي (١٧٥٧-١٧٧٩م). وتلقى مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن تقريراً مشجعاً للغاية من المقيم البريطاني في بوشهر عن وجود كميات كبيرة من الحرير الخام الفارسي في "غيلان" والمناطق المحيطة بها يمكن شراؤها بسعر منخفض ونقلها إلى بوشهر لقاء ثمن زهيد. وتزامن ذلك مع ازدياد قيمة تكلفة إنتاج حرير البنغال بسبب سوء إدارة العاملين في الشركة هناك، لذلك أمر مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن مقيم الشركة في بوشهر بتحويل تلك الكميات من الحرير الخام الفارسي إلى السوق البريطانية.^٣ وبالفعل تم نقل أربع مائة كيلو جرام من الحرير الخام الفارسي بسعر سبعين روبية لكل أربعة

^١ Lipson, E., Economic History Of England, London, 1934, Vol. II, p. 286.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م)، ص ٢٢.

^٣ Hertz, G.B., The English Silk Industry In The Eighteenth Century, In The English Historical Review, London, 1909, Vol. 24, pp. 710 - 727.

كيلو جرامات من ميناء بوشهر إلى أوروبا. وبموجب ذلك السعر أصبح سعر الحرير الخام الفارسي أقل ٣٠% من سعر حرير البنغال في السوق البريطانية.^١ وبالرغم من تجدد حالة عدم الاستقرار العامة في منطقة الخليج العربي بين أعوام (١٧٦٦-١٧٧٣م) بسبب الأوضاع المتردية الناتجة عن بعض الأحداث العسكرية مثل الصراع البريطاني مع ميرمها وقبيلة بني كعب من جانب، والغزو الفارسي لمدينة البصرة إبان عهد كريم خان الزندي من جانب آخر،* والتي أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي سادت منطقة الخليج العربي، إلا أن كبار مسؤولي الشركة البريطانية كانوا لا يزالون متحمسين للحصول على الحرير الفارسي من غيلان. فحثوا العاملين لدى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على شحن ذلك الحرير عن طريق البصرة، في مقابل دفع مبلغ يتراوح ما بين سبعين ومائة روبية لكل أربعة كيلو جرامات من الحرير. وبالفعل عقد الوكيل البريطاني في البصرة عدة اتصالات مع بعض التجار الأرمن لتزويده بسبعمائة كيلو جرام من حرير غيلان كي يقوم بإرساله إلى بريطانيا عن طريق بغداد أو شحنه إلى بومباي مباشرة وذلك في عام ١٧٧١م.^٢ ولكن رئاسة الشركة البريطانية في بومباي اكتشفت رداءة تلك الكمية فأصدرت أوامرها إلى الوكيل البريطاني في البصرة بالتوقف عن إرسال شحنات أخرى لحين وصول أوامر جديدة. ولم تنته على أية حال تجارة الحرير الفارسي إلا عندما وضع وباء الطاعون في عام ١٧٧٣م والغزو الفارسي للبصرة في عام ١٧٧٥م حدا لكل واردات الحرير الفارسي إلى شبه القارة الهندية.

وإذا كان الحرير الفارسي يمثل سلعة ذات جاذبية خاصة لتجارة الشركة البريطانية مع منطقة الخليج العربي، فإن الصوف الكرمانى قد شكل هو

^١ Hertz, G.B., Op, cit., Vol. 24, pp. 710 - 727

* عن تلك الأحداث العسكرية راجع الفصل الثاني من هذا البحث.

^٢ د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م).

الآخر أهم واردات الشركة البريطانية من فارس خلال الفترة الممتدة من عام ١٧٤٧م إلى عام ١٧٦٩م.^١ ولم يكن الصوف الكرمانى يستخرج من صوف الأغنام، بل كان يستخرج من شعر الماعز من إقليم رافار Ravar قرب مدينة كرمان الفارسية. وقد استعمل الصوف الكرمانى في صناعة القبعات ووصف بأنه في نعومة الحرير ولونه خليط من الأبيض والأسود المائل إلى الزرقة.^٢

وقد وجدت شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الصوف الكرمانى تجارة رابحة للغاية خلال أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادى، إلا أن الفوضى التي سادت الإمبراطورية الفارسية خلال الأعوام القليلة التي سبقت وفاة نادر شاه ساعدت على إيقاف ذلك النوع من التجارة. بيد أنه في عام ١٧٥٠م عاودت تجارة الصوف الكرمانى نشاطها مرة ثانية فأرسلت كميات كبيرة منه إلى بريطانيا بين عامي ١٧٥٤م و ١٧٦٠م بالرغم من المنافسة الشديدة من الهولنديين الذين كانت لهم مصالح واسعة أيضا في تجارة الصوف الكرمانى.^٣ لكن سرعان ما وقفت المصاعب السياسية مع كريم خان الزندى، والانسحاب البريطانى من بوشهر عام ١٧٦٩م، مرة ثانية في طريق تطور ونمو تجارة الشركة البريطانية في الصوف الكرمانى.^٤

كذلك كانت ثمة سلعة ثالثة — هي البن — تأتي على رأس السلع التي تولى شركة الهند الشرقية البريطانية اهتمامها باستيراده من المنطقة، وكانت تجارة تلك السلعة تحقق أرباحا طائلة عندما تتوفر لها الإدارة الجيدة. ومن المعروف أن اليمن كان المصدر الوحيد في العالم للبن الذي كانت تجارته تدر

^١Ranyal, T.F., A Philosophical And Political History Of The Settlements And Trade Of The Europeans In The East And West Indies, London, 1923, Vol. I, p. 271.

^٢Ibid., Vol. I, pp. 271 - 272.

^٣د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربى (١٧٤٧ - ١٧٧٨م)، ص ٢٠٨.

^٤د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجارى والسياسى الأوروبى في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م)، ص ٥٢.

الذهب والفضة، وعلى وجه الخصوص الفضة الأمريكية، وقد وجدت الفضة الأمريكية طريقها إلى المنطقة عبر أوروبا بفضل البن اليمني بالذات دون أية سلع أخرى.^١

وعندما أخذ الطلب على البن اليمني يتزايد في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي قامت شركة الهند الشرقية البريطانية باستيراد كميات كبيرة منه عبر ميناء "مخا" على ساحل البحر الأحمر، واستمرت الشركة البريطانية خلال العقود الأولى من القرن الثامن عشر الميلادي في عملية استيراد البن اليمني حتى شكلت تجارة البن حوالي ١٠% من الإجمالي العام للتجارة الخارجية لشركة الهند الشرقية البريطانية.^٢ ونظرا لزيادة أهمية تجارة البن افتتحت الشركة مراكز تجارية دائمة لها في ميناء "مخا".

ومما تجدر الإشارة إليه أن السفن العمانية كانت تبحر إلى ميناء مخا لاستيراد البن اليمني، وازدهرت،، نتيجة لذلك، الحركة التجارية العمانية في تلك السلعة بالذات لاشتراك التجار العمانيين في الغالب في رؤوس أموال العمليات التجارية للبن اليمني، وكانت عمليات مبيعاتهم وشراهم تجري رسميا بالنقد فكونوا من ذلك ثروة هائلة. وأصبحت وارداتهم من البن تصل إلى نصف الكمية التي تنتجها اليمن سنويا.^٣ ومن ثم بادرت شركة الهند الشرقية البريطانية إلى التعامل المباشر مع مسقط لاستيراد البن اليمني. بيد أن تجارة البن أخذت في الكساد في الأعوام الأخيرة من العقد الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي وأغلقت الشركة

^١ د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م)، ص ٣٦.

^٢ عن تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية في البن اليمني. أنظر:

- Chaudhuri, K.N., The Trading World Of Asia And The English East India Company (1660-1760), pp. 359 - 383; pp. 521 - 522.

^٣ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, Report On The Commerce Of Arabia And Persia, By Samuel Mansty And Harford Jones, 15th Aug. 1790, pp. 407 - 408.

مقرها في "مخا" في عام ١٧٢٦م.^١ وربما كان سوء تصرف مستخدمي الشوكة وعدم إخلاصهم عاملين مهمين في كساد تجارة البن اليمني بالنسبة لشركة الهند الشرقية البريطانية ولكن كانت هناك عوامل أكثر أهمية من ذلك مثل اضطراب الأحوال السياسية في اليمن مما أثر على كمية الإنتاج وعلى سير القوافل المتجهة إلى مسقط من "مخا"، بالإضافة إلى ظهور الهولنديين والفرنسيين الذين تمكنوا من زراعة شجرة البن في مستوطناتهم في جزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية وجاوة.^٢

ويأتي اللؤلؤ — كسلعة رابعة — ليمثل أهم السلع التي كانت تستوردها الشركة البريطانية من البحرين التي كانت تمتلك النصيب الأكبر من تجارتها. وكان صيد اللؤلؤ يتم في جزر البحرين خلال شهور مايو ويونيو وأغسطس وسبتمبر من كل عام، كما كان الجزء الرئيسي من صادرات اللؤلؤ البحريني ينقل مباشرة إلى سورات في الهند مقابل واردات البحرين من سورات من الأقمشة القطنية الهندية. وساهمت صادرات البحرين من اللؤلؤ أيضا في دخول التجار البحرينيين مساهمين برأس مال نقدي في صناعة غزل القطن في سورات بهدف اكتساب فوائد كبيرة من عائد تلك الصناعة.^٣

أما بالنسبة لسلعة التمر — وهي السلعة المهمة الخامسة في محور النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية — فكانت على رأس قائمة المنتجات الزراعية لميناء البصرة. وقد بلغت صادرات البصرة من التمر عن طريق سفن الشركة البريطانية وحدها مليون روبية سنويا.^٤

^١Chaudhuri, K.N, The Trading World Of Asia And The English East India Company (1660 - 1760), pp. 364 - 368.

^٢Neibuhr, C., Op. Cit., Vol. II, p. 434.

^٣Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 408 - 410.

^٤Ibid., p. 411.

وإذا كان الحرير الخام الفارسي والصوف الكرمانى والبن اليمنى واللؤلؤ البحرىنى والتمر البصرأوى تشكل جميعها سلعا جذبت شركة الهند الشرقىة البريطانىة إلى منطقة الخلىج العربى، ودفعت بالتجار البريطانىين للتعامل المباشر مع تجار المنطقة. فإن ذلك مدعاة للبحث فى حركة التبادل التجارى للشركة البريطانىة مع موانئ الخلىج العربى فى سلع عدىة أخرى خلال نفس الفترة (١٦١٦-١٧٧٩م). وقد شكلت تلك السلع أهمية اقتصادية لموانئ المنطقة مع شبه القارة الهندىة، وأدت إلى تعزيز العلاقات التجارىة بين الشركة البريطانىة وموانئ الخلىج العربى. وقد تضافرت عوامل مهمة أدت إلى تلك النتىجة. فقد ساعدت سيطرة الشركة البريطانىة - وهو العامل الأول - على مصادر الدخل لأجزاء مختلفة من شبه القارة الهندىة على زيادة أهمية الخلىج العربى فى علاقته التجارىة بالهند حىث كان لتلك العلاقات التجارىة تأثير إيجابى على مجمل الدخل الهندى.^١ أما العامل الثانى فكان تعاظم دور التجار الأفراد البريطانىين فى التجارة بين الهند والخلىج العربى. وتمثل العامل الثالث والأخىر فى النجاح الباهر للنقل البحرى الذى حققه البريطانىون بالنسبة لشحن الجزء الأكبر والرئىسى لتجارتهم.^٢

وعلى ضوء تلك العوامل تشير الوثائق البريطانىة إلى أن موانئ الخلىج العربى وخلىج عمان مثل مسقط والبحرىن والقطف والزبارة والبصرة وكذلك بغداد قد شهدت حركة تجارىة نشطة وواسعة مع موانئ شبه القارة الهندىة مثل سورات وبومباى خلال الفترة الممتدة من عام ١٦١٦م إلى عام ١٧٧٩م.^٣ وأشارت الوثائق البريطانىة إلى أن میناء مسقط كان يحكمه وکیل

^١ د. عبد الأمير محمد أمین ، المصالح البريطانىة فى الخلىج العربى (١٧٤٧ - ١٧٧٨م) ، ص ١٢

^٢ د. عبد الأمير محمد أمین، نفس المرجع، ص ١٢

^٣ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 406.

يعين من قبل إمام مسقط الذي أخذ مدينة "الرساق" العمانية عاصمة له والتي تبعد عن مسقط بحوالي تسعين ميلاً. وكان التجار يترددون على ميناء مسقط ويتمتعون برعاية ذلك الوكيل العماني الذي كان يظهر روح الصداقة والاهتمام بدرجة متساوية لكل تاجر. وكان التجار يشعرون بالأمان على ممتلكاتهم المحمية من قبل الوكيل العماني. ونظراً لزيادة الحركة التجارية في ميناء مسقط فقد كانت السفن المختلفة الأنواع مثل الداوات* Dhows وغيرها من السفن تتجمع في ذلك الميناء.

وكان التبادل التجاري بين مسقط وشبه القارة الهندية يتم أحياناً بواسطة السفن العمانية وأحياناً بواسطة سفن تخص عدد من التجار الأوروبيين وخاصة البريطانيين وأحياناً ثالثة بواسطة سفن تخص التجار الهنود المسلمين^١. وكان التجار العمانيون يتمتعون بكفاءة عالية ومهارة فائقة في السوق التجارية بين مسقط وشبه القارة الهندية، وكانوا ينقلون سنوياً إلى بومباي وساحل ملبار وكلكتا كميات من اللؤلؤ البحريني وملح الصخور والنحاس والزرنيخ والحنظل والزعفران والحريز الخام الفارسي والتمر البصراوي والفواكه المجففة والصمغ والأفيون وكميات غير محدودة من العملات الذهبية والفضية وفي مقابل ذلك

* الداوات جمع داوة أو داو. وتعرف في اللغة الإنجليزية باسم Dhow وهي سفينة بشراع واحد، حمولتها مائتا طن، وتستعمل في البحر العربي وخليج عمان. كذلك تطلق هذه التسمية خاصة على السفينة التي كانت تستخدم في سواحل شرق أفريقيا في تجارة العبيد، وتعرف بهذا الاسم أيضاً في سواحل الهند الغربية. وهذه الأخيرة تتميز بأشرعتها المثلثة الشكل. وكانت الداوات تستعمل لحمل البن والبهارات والتوابل وبضائع التجار بين الموانئ العمانية والهندية واليمينية والموانئ الأخرى في الخليج العربي. كما ذكر الجبرتي بأن الداوات كانت تستعمل في وقت الحرب لنقل الجنود وعتادهم. أنظر:

— د. درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ٤٥.
أنظر أيضاً:

— الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق ومراجعة أحمد زكي عطية وآخرين، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩٢ - ١٩٦.

^١ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 406.

كان التجار العمانيون يستوردون سنويا من تلك الموانئ الهندية كميات كبيرة من المنسوجات القطنية المنتجة في سورات والمصنوعات الخزفية وخشب الصندل والزنجبيل وحب الهيل وجوزة الطيب والمسك والحناء والكرم والحديد والرصاص والقصدير والأرز وخشب الصاج. ومن جانب آخر كانت السفن البريطانية وسفن التجار الهنود المسلمين تنقل سنويا إلى مسقط كميات كبيرة من الأقمشة القطنية ومصنوعات البنغال وساحل كروماندول والتوابل والأرز والكرم والحديد والرصاص والقصدير والمدافع الصغيرة والقذائف وبعض الأسلحة النارية. وكانت تلك السفن في المقابل تستورد سنويا من مسقط العملات الذهبية والفضية واللؤلؤ البحريني وكميات هائلة من الملح الخشن والنحاس والزرنيخ.¹

وقد لعبت السفن العمانية دورا مهما في عملية إعادة التصدير، حيث كانت تلك السفن تنقل إلى الموانئ اليمنية مثل مخا والحديدة على ساحل البحر الأحمر كميات من الملح ومنتجات التمور من البصرة واللؤلؤ من البحرين وأنواع مختلفة من الأقمشة ومصنوعات البنغال وساحل كروماندل وسورات مثل الأقمشة القطنية والأدوات الخزفية والسكر والفلل وخشب الصندل والزنجبيل وحب الهيل والثوم وجوزة الطيب والحناء والكرم. وتقوم تلك السفن في مقابل ذلك بنقل شحنات كبيرة من البن اليمني وأنواع من العقاقير إلى عمان. كما قامت السفن العمانية بنقل كميات كبيرة من البن اليمني ومختلف أنواع السلع التجارية الهندية التي كانت تستوردها إلى موانئ الساحل الفارسي من الخليج العربي مثل بندر عباس وبوشهر وغيرهما، كما كانت تلك السفن تنقل من البصرة أيضا كميات هائلة من البلح والنحاس والزرنيخ والحنظل والزعفران والحريز الخام الفارسي وكتان بغداد وماء الورد والفواكه المجففة والأفيون والصمغ.²

¹Saldanha, J.A., Selections From State Papers p.406

²Ibid., p. 408.

وتشير الوثائق البريطانية أن البحرين كانت تستورد كميات من البن اليمني عن طريق مسقط، وكميات أخرى من السكر والشاي والتوابل والزيت والأرز من البنغال، بوساطة سفن الشركة البريطانية، وكميات من البلح والحبوب من البصرة. ولم تكن حكومة البحرين تحصل رسوما على أي نوع من السلع التجارية التي سبق الإشارة إليها وذلك تشجيعا للتجار لاستمرار عملية الاستيراد والتصدير في البحرين.¹

أما عن ميناءي الزبارة والقطيف فقد ذكرت الوثائق البريطانية أنهما يتمتعان بنصيب بسيط من تجارة اللؤلؤ، إلا أن الحوافز التي يمكن أن تحرك التجار البريطانيين نحو هذين الميناءين للقيام بعمليات تجارية كبيرة لا تختلف كثيرا عن حوافزهم نحو ميناء البحرين المصدر الرئيسي للؤلؤ. كذلك تشير تلك الوثائق إلى أن استيراد ميناءي الزبارة والقطيف من الأقمشة القطنية والشيت والخيزران ومختلف السلع التجارية مثل السكر والبن والفلفل والأرز كان يتم عن طريق البحرين ومسقط والبصرة.² أما عن ميناء البصرة فقد أشارت الوثائق البريطانية بأنه يتمتع بموقع إستراتيجي على شط العرب يتميز بأعماق تسمح بدخول سفن شركة الهند الشرقية البريطانية ذات حمولة خمسمائة طن، وتضيف الوثائق أن موقع ميناء البصرة كان عرضة لأطماع الدول المجاورة مثل الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية بالإضافة إلى الأمم الأوروبية الأخرى، وبالتالي كانت الحركة التجارية في ميناء البصرة تتوسع أو تنكمش تبعا للأوضاع السياسية والعسكرية. كذلك تذكر الوثائق البريطانية أن باشا البصرة وبغداد قد أظهر معاملة حسنة لكافة التجار الذين يتعاملون مع ميناء البصرة ومنحهم حماية كافية تشجيعا للحياة التجارية في البصرة. وتذكر الوثائق أيضا أن الواردات التي كانت تصل إلى البصرة كانت تشحن عادة على ظهر

¹Saldanha, J.A., Selections From State Papers., p.408.

²Ibid., p.407.

سفن الشركة البريطانية وسفن أخرى تخص التجار المسلمين من سورات ومسقط وتجار آخرين من الموانئ البحرية المختلفة في الخليج العربي. وتتكون تلك الواردات من كميات كبيرة من الأقمشة الحريرية البنغالية والشيت من شاطئ كروماندول والأقمشة القطنية من سورات والأواني الخزفية والسكر والفلفل والزنجبيل وحب الهيل والثوم وجوزة الطيب والقرفة وأنواع العقاقير والمسك والحناء والكرم والحديد والرصاص والقصدير والبن والطباق وكلها من سلع شبه القارة الهندية. وكان ميناء البصرة ينقل تلك السلع التجارية على ظهر السفن عبر نهر دجلة إلى بغداد، إلا أن المشاحنات بين العرب الذين يسكنون ضفتي النهر كانت غالبا تدفعهم إلى الاعتراض على السلطة التركية في البصرة وبغداد وبالتالي كانت تتجم بعض الأخطار عند نقل البضائع من البصرة إلى بغداد.¹ كما كانت هناك سلع تجارية أخرى تصل إلى ميناء البصرة من بغداد عن طريق قوافل تأتي من حلب أو بوساطة سفن من بغداد عن طريق نهر دجلة، وتتكون تلك الواردات من الذهب والفضة والنحاس والزرنيخ والحنظل والزعفران والحرير الخام والصوف الإنجليزي والقماش الفرنسي وأغطية الرأس (القبعات) والمرجان الصناعي البندقي وأنواع من المرايا والزجاج وغيرها من السلع.²

وكانت الإمتيازات التي منحها الباب العالي للبريطانيين وغيرهم من الأوروبيين في البصرة كبيرة ومفيدة. إذ كانت الفرمانات التي أصدرها الباب العالي تحدد خضوع ممتلكات الشركة البريطانية وممتلكات الأفراد التابعين للأمة البريطانية لرسوم معتدلة تصل إلى ٣% فقط، وبالتالي ضمنت تلك الفرمانات درجة كبيرة

¹Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 410.

²Ibid.,p.410.

من النفوذ لوكالة الشركة البريطانية في البصرة. بالإضافة إلى ذلك تمتع الرعايا البريطانيون في البصرة بحماية كافية لأنفسهم وممتلكاتهم.¹

وقد أشارت الوثائق البريطانية أن الوكيل البريطاني في البصرة صمويل مانستي Samuel Manesty قد قدم هو وزميله هارفورد جونز بعض الاقتراحات لرئاسة الشركة البريطانية في بومباي التي بدت لهما أنها ممكنة لزيادة التبادل التجاري بين شركة الهند الشرقية البريطانية والعرب على الساحل العربي من الخليج العربي وخليج عمان. وانحصرت تلك الاقتراحات في زيادة الاهتمام بنوعية وألوان المنتجات الصوفية التي تجلبها الشركة البريطانية إلى منطقة الخليج وخاصة البصرة وبغداد ومسقط، وأن تتميز تلك النوعية بمواصفات دقيقة يحددها موظفو الشركة البريطانية بحكم خبرتهم نظرا لوجودهم في تلك المناطق، وأن تصل تلك الأقمشة الصوفية في وقت يسبق شهر أكتوبر من كل عام عندما يكون اقتراب موسم الشتاء دافعا لتوريد الملابس الثقيلة بطريقة سريعة ومريحة. وأخيرا يرى صمويل وهارفورد أن تأسيس الوكالة التجارية في مسقط، سواء نظر إليه من الناحية السياسية أو التجارية يعتبر خطوة مناسبة للغاية يمكن أن تجني بريطانيا فائدة كبرى من ورائها.

ويشير كل من صمويل وهارفورد أخيرا إلى الموقع الإستراتيجي المهم الذي تتمتع به مسقط وإلى تجارتها الواسعة وإلى إمكانية حصول المقيم أو الوكيل البريطاني — بعد أن يسمح له بالإقامة فيها — على معلومات يمد من خلالها رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بالأفكار التجارية المفيدة وإكتشاف طرق جديدة لزيادة التبادل التجاري البريطاني مع العرب.²

¹Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 412.

²Ibid, pp. 414 – 416.

* تبنت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مقترحات صمويل مانستي وهارفورد جونز حول ضرورة وجود وكيل أو مقيم بريطاني في مسقط في عام ١٧٩٨م وأرسلت بناءا عليه بعثتي ميرزا مهدي علي خان وجون مالكولم إلى الخليج لدراسة تلك المقترحات، عن ظروف نشأة الوكالة البريطانية في مسقط راجع الفصل الثاني من هذا البحث.

كذلك أشارت الوثائق البريطانية إلى ميناء بوشهر باعتباره الميناء الوحيد الذي يتمتع بأهمية تجارية كبرى على الساحل الفارسي من الخليج العربي. وكان شيخ ذلك الميناء — مدفوعا بحوافز شخصية — يفضل ويحمي التجار وممتلكاتهم. وكانت الرسوم التي فرضها ذلك الشيخ على الواردات في ميناء بوشهر معتدلة القيمة، لكن من الصعب ذكرها بدقة لأنها كانت في الغالب تختلف طبقا للأهمية التجارية للسلع المستوردة وطبقا لأحوال السلم أو الاضطراب السائدة في الأجزاء الداخلية من الإمبراطورية الفارسية. وكانت الواردات الرئيسية التي تجلبها سفن الشركة البريطانية إلى بوشهر تتكون من الشيت وصناعات شاطئ كروماندول. إلى جانب أن أكبر جزء من سلع البنغال التي تجلب إلى بوشهر كان يعاد تصديره إلى البصرة وبغداد وحلب. والسبب الوحيد المقبول ظاهريا الذي يعزى إليه بأن تقوم سفن الشركة البريطانية بإنزال سلع البنغال في ميناء بوشهر هو انتظار الفرصة المناسبة للتهرب من رسوم الجمارك التي كانت تفرضها الحكومة التركية في البصرة، وهي رسوم كانت باهظة في بعض الأحيان.¹

من جانب آخر سمح التبادل التجاري الذي كان موجودا بين مينائي بوشهر ومسقط بحرية للسفن البريطانية لجلب الكثير من السلع الأخرى مثل السكر والتوابل والبن والمعادن وغيرها من السلع من هذين الميناءين وتصديرها على سفن الشركة البريطانية إلى أوروبا والهند. وكانت الحركة التجارية في بوشهر تتذبذب تبعا لاستقرار أو عدم استقرار حكومة شيراز الفارسية وقد تصدرت العملات الفضية والذهبية الفارسية قائمة صادرات ميناء بوشهر إلى الهند، بينما خصصت صادرات أخرى لكل من مينائي مسقط والبصرة، فخصص الحرير الخام الفارسي والقطن والعقاقير والفواكه المجففة لميناء مسقط، وخصصت

¹ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 422 – 423.

كميات محدودة من الحبوب والفواكه المجففة لميناء البصرة. وكان ميناء بوشهر يقوم بالتبادل المزيج للسلع الضرورية المختلفة مع الموانئ الفارسية الأخرى الواقعة على الساحل الفارسي من الخليج مثل بندر ريق وبندر عباس ولنجه وهرمز وكذلك جزيرة خارج وغيرها. ورغم ذلك لم تعد لتلك الموانئ الفارسية أهمية تجارية كبيرة بالنسبة للسفن البريطانية أو غيرها من السفن الأوروبية والعربية نظرا لتذبذب الأحوال السياسية والعسكرية فيها بين الحين والآخر.¹

والجدير بالذكر أن كل من صمويل مانستي وهارفورد جونز قد قدما أيضا إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي باقتراحات أخرى للقيام ببعض الإجراءات المناسبة التي كانت تبدو لهما مهمة لتحقيق زيادة التبادل التجاري بين شركة الهند الشرقية البريطانية والإمبراطورية الفارسية. وكانت تلك المقترحات تشبه إلى حد كبير المقترحات التي تبنتها رئاسة الشركة البريطانية في بومباي حول زيادة التبادل التجاري بين الشركة البريطانية والموانئ العربية من الخليج. وتمثلت تلك الإجراءات في إزالة العقبات التي من الممكن أن تقف في طريق التوسع الكبير في مبيعات الشركة البريطانية الذي ينشده التجار البريطانيون، وضرورة استبدال موظفي الوكالة البريطانية في بوشهر بآخرين أكثر كفاءة وحيوية في التعامل التجاري مع الحكومة الفارسية، والتحول إلى نظام المقايضة حيث يتم مقايضة السلع الفارسية بالسلع البريطانية لتحقيق زيادة الطلب على السلع البريطانية وبهذه الخطوة فمن المعتقد أن يتشجع التجار الفرس على الإقبال في الحصول على كميات كبيرة من السلع البريطانية.

وأشارت الاقتراحات أيضا إلى ضرورة إتخاذ إجراءات مناسبة نحو تجارة العقاقير التي تعود بربح وفير على الشركة البريطانية وإلى أهميتها القصوى بالنسبة للمستشفيات البريطانية في الهند وأشير - في هذا الإطار - إلى إنتاج الإمبراطورية الفارسية المتميز بالجودة للعقاقير الطبية وإلى الفائدة المرجوة من

¹Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 423.

قيام الشركة البريطانية بتصدير كميات من تلك العقاقير الفارسية إلى أوروبا. وأشارت المقترحات أخيرا إلى ضرورة قيام الشركة البريطانية باتخاذ خطوة كبيرة تمكنها من التوغل داخل الأقاليم المختلفة من الإمبراطورية الفارسية والمتاجرة بالمنتجات التي تجلبها الشركة البريطانية إلى المنطقة وخاصة الصوف الإنجليزي، مع ضرورة وجود شخص مع كل قافلة تجارية بريطانية على معرفة تامة باللغة الفارسية وعلى دراية بسلوك وعادات الشعب الفارسي.^١

(٢) الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي بعد سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي (١٧٧٩-١٨٥٨ م) :

تضافرت عدة عوامل أدت إلى عرقلة النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية مع منطقة الخليج العربي بعد سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي. وتمثلت تلك العوامل في سلسلة الحروب الداخلية التي خاضتها الشركة في شبه القارة الهندية للدفاع عن رقعة نفوذها، والمصاعب التي واجهتها الشركة في داخل بريطانيا الوطن الأم، والأنشطة العسكرية البحرية للشركة في منطقة الخليج. فقد شهدت شبه القارة الهندية في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر الميلادي سلسلة من الحروب خاضتها الشركة البريطانية وأنقلت كاهلها مما أدى إلى عرقلة نشاطها التجاري في الخليج العربي. من تلك الحروب حرب الماراٹا الأولى والثانية من عام ١٧٧٥م إلى عام ١٧٨٢م التي لم تسفر عن فائدة كبيرة للبريطانيين، وكذلك الحرب الثانية والثالثة بين "تيبو صاحب" حاكم ولاية ميسور الهندية والشركة البريطانية من عام ١٧٨٠م إلى عام ١٧٩٢م والتي انتهت بضم نصف ممتلكات تيبو صاحب في ولاية ميسور إلى الشركة البريطانية.^٢

^١Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 427 – 428.

^٢ ج. ج. لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء الأول، ص ٢٤٢.

ومن ناحية أخرى كانت المصاعب التي واجهتها الشركة البريطانية مع الوطن الأم "بريطانيا" عاملاً مهماً عرقل نشاطها التجاري في الخليج العربي أيضاً ولو بصفة مؤقتة. ولعل أهم تلك المصاعب كانت محاكمة اللورد وارن هاستنجز أول حاكم عام بريطاني في الهند بناءً على اتهامات وجهت إليه من قبل أعضاء البرلمان البريطاني. ولم تنته تلك المحاكمة* إلا في عام ١٧٩٥م مما كان يعني انخفاض اهتمام الشركة بالنواحي التجارية بشكل ملحوظ في تلك الفترة.^١

كذلك تعتبر الأنشطة العسكرية البحرية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي والعشرين عاماً الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي من أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة النشاط التجاري للشركة البريطانية. ومن أهم تلك الأنشطة العسكرية قيام بعض مشايخ الخليج العربي وعلى رأسهم القواسم — الذين برزوا في الميدان — بسلسلة من الإغارات على السفن التجارية للشركة البريطانية وهي في طريقها من الهند إلى منطقة الخليج العربي. وأدى ذلك إلى إزدياد أجور الشحن لمختلف البضائع التجارية، كما دفع في الوقت نفسه إلى توقف السفن ذات التسليح الضعيف عن الملاحة في الخليج.^٢ ومن جانب آخر لم تقف الشركة البريطانية مكتوفة الأيدي تجاه تلك الاعتداءات بل وجهت عدة حملات عسكرية بحرية ضد القواسم وذلك في الفترة الممتدة من عام ١٨٠٥م إلى عام ١٨١٩م، وقد انتهت تلك الحملات العسكرية بعقد اتفاقية السلم العامة لعام ١٨٢٠م بين الشركة البريطانية ومشايخ الساحل

*كان اتهام وارن هاستنجز في أواخر ثمانينات القرن الثامن عشر الميلادي من أكبر وأبرز الأحداث الهامة في إنجلترا. ودارت محاكمته حول ما وجه إليه من اتهامات باستخدام القسوة والابتزاز وإذلال بعض رؤساء الهنود. وكانت دوافع المحاكمة في عمومها المؤامرات السياسية والخصومات الشخصية والثأر. أنظر:

- Plumb, G.H, England In Eighteenth Century (1714—1815). Pelican Book. No. 7, London, 1963, pp. 171, 175 - 176.

^١ ج.ج. لوريير، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٢٤٢.

^٢ ج.ج. لوريير، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

المهادن.* وعلى هذا الأساس فإن النشاط التجاري للشركة البريطانية مع ذلك الساحل من الخليج لم يشهد إلا جانباً يسيراً تم فيه التبادل التجاري بين الشركة البريطانية وسلطنة عمان والبحرين وذلك أثناء فترات الهدنة بين كل حملة وأخرى.

أما عن الجانب الفارسي من الخليج العربي فقد حدث انتعاش عظيم وسريع للتجارة البريطانية مع فارس بعد استقرار الأمر للأسرة القاجارية في حكم الإمبراطورية الفارسية على عهد فتح علي شاه القاجاري في عام ١٧٩٢م.^١ ويوضح ذلك الانتعاش ما أورده المستر مايستر Maister مدير الجمارك في بومباي والمستر فاوسيت Fawsett المحاسب العام في تقريرهما عن حالة التجارة بين الهند والإمبراطورية الفارسية في السابع عشر من ديسمبر عام ١٧٩٩م، من أن صادرات الشركة البريطانية من الهند إلى فارس بلغت مائتين وثلاثين ألف روبية هندية، أما وارداتها من فارس فقد بلغت تسعمائة وستين ألف روبية هندية بما في ذلك اللؤلؤ الذي كانت فارس تستورده من البحرين.^٢ وكانت تلك الحالة من الانتعاش الاقتصادي بين الشركة البريطانية والإمبراطورية الفارسية نتيجة لعوامل مشجعة تمثلت في حالة الاستقرار العام — كما أشير إلى ذلك — التي عمت الإمبراطورية الفارسية تحت حكم الأسرة القاجارية، وحسن معاملة التجار البريطانيين والهنود والفرس من قبل الشاه. وقد تمتع هؤلاء التجار كذلك بحرية تجارية كاملة، وأمان تام على ممتلكاتهم،

* عن تلك الحملات العسكرية البحرية البريطانية على القواسم راجع الفصل الثالث من هذا البحث.

^١ عن تاريخ الأسرة القاجارية في حكم الإمبراطورية الفارسية يمكن الرجوع إلى:

- Hasan, E.F., History Of Persia Under Qajar Rule, Translated From The Persian By Herisbert, B., London, 1972.

^٢- Saldanha, J.A., Selections From State Papers, Report Of Mr. Maister, Custom Master, Bombay And Mr. Fawsett, Accountant General, Bombay, On The State Of Trade Between India And Persia, And Suggestions As To The Means For Improving It, December, 17th 1799, pp. 435 - 441.

وقوانين وتسهيلات جمركية كانت تنفذ بعدالة على السفن التجارية البريطانية وغير البريطانية.^١

ويبين التقرير الذي قدمه الكابتن مالكولم J. Malcolm إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي في السادس والعشرين من فبراير عام ١٨٠٠م الأوضاع التجارية والسياسية التي كانت سائدة في الإمبراطورية الفارسية والساحل العربي من الخليج بعد السبعينات من القرن الثامن عشر الميلادي. وقد أعد مالكولم ذلك التقرير أثناء قيامه بمهمته الرسمية في رئاسة البعثة التي أرسلتها الشركة البريطانية إلى منطقة الخليج العربي في أواخر عام ١٧٩٩م لمحاولة عقد معاهدة سياسية وتجارية مع الإمبراطورية الفارسية ومع سلطنة عمان.^٢

وقد كان لبعثة مالكولم الأولى إلى فارس علاقة كبيرة بالتجارة، وزودت رئاسة الشركة البريطانية جون مالكولم عند رحيله من بومباي بقدر كبير من المعلومات المفيدة عن منطقة الخليج العربي بصفة عامة والإمبراطورية الفارسية بصفة خاصة، وكان جون مالكولم عند حسن ظن الرئاسة فيه حيث أعد تقريره الذي تضمن في بدايته الجانب التجاري وهو عبارة عن رؤية عامة للعلاقات التجارية التي كانت قائمة بين فارس وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا ورؤية عامة مماثلة للأحوال السائدة آنذاك للتجارة في الخليج العربي، مع وصف لأفضل الموانئ التجارية التي لعبت دورا كبيرا في العلاقات التجارية بين الشركة البريطانية والخليج العربي. ويذكر جون مالكولم — في هذا الصدد — أنه منذ استقرار الأمر للأسرة القاجارية على عرش فلرس

^١Saldanha, J.A., op cit., p. 440.

^٢Ibid., pp. 442 – 455, Report Of Capt. J. Malcolm On The State Of The Trade Between Persian And India And Suggestions As To The Means For Improving It, Bushire, 26th February 1800.

• عن بعثة جون مالكولم الأولى إلى الخليج العربي (١٧٩٩-١٨٠١م) راجع الفصل الثاني من هذا البحث .

في عام ١٧٩٢م انتعشت التجارة في أرجاء الإمبراطورية ... كما كان أفراد تلك الأسرة الحاكمة يثيرون الإعجاب منذ توليهم السلطة بتشجيعهم للتجارة في كل مكان من فارس، كما أنه لم يقع ظلم على تاجر منذ اعتلاء فتح علي شاه القاجاري عرش الإمبراطورية.^١

وكانت الحركة التجارية بين الهند والإمبراطورية الفارسية إبان عهد الأسرة القاجارية محصورة بدرجة رئيسية مع ميناء بوشهر. وكانت الرسوم الجمركية التي تحصل على الواردات والصادرات في ذلك الميناء ترتب حسب المستوى، ولا تصل في متوسطها إلى أكثر من ٤%، كما أن السلع الهندية التي تشحن مباشرة إلى ميناء بوشهر كانت هي التي تأتي من البنغال وماسوليباتام، أما بقية السلع المصدرة من الهند والتي تبلغ أكثر من نصف صادراتها فكانت تذهب أولاً إلى ميناء مسقط، ومن هناك يعاد شحنها إلى بقية موانئ الخليج العربي.^٢

أما عن دخول التجارة بين الهند والساحل العربي من الخليج بعد سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي فقد ذكر جون مالكولم في تقريره أنها قد بلغت على الأقل أربعمائة ألف روبية سنوياً كانت حصة البصرة منها ثلاثمائة ألف روبية وكان الباقي حصة البحرين والشايطي الجنوبي من الخليج. كذلك يذكر مالكولم أن التجارة كانت تقريبا من نفس السلع التي سبق الإشارة إليها من قبل كواردات لفارس، وأن ما يبلغ من مائتين وخمسين ألف روبية أخرى من ذلك النوع من التجارة يأتي عبر مسقط ويضيف مالكولم أنه عندما تنشب قلاقل واضطرابات بين حاكم مسقط وخصومه وتتدهور الأحوال السياسية فإن الأحوال التجارية للميناء تتدهور أيضا، وتتخذ السفن التجارية المختلفة طريقا آخر يؤدي على سبيل المثال إلى بوشهر أو البصرة أو البحرين. ويبدو ميناء مسقط

^١Saldanha, J.A., Selections From State Papers, p. 444.

^٢Ibid., p. 445.

في غير تلك الأحوال المضطربة سوقا كبيرة للتجارة بين موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر وموانئ شبه القارة الهندية. وقد بلغت الرسوم الجمركية على البضائع الواردة إليه حوالي ٦,٥% وعلى هذا الأساس قدر جون مالكولم أن مسقط مستقلة باستهلاكها المحلي، ويبلغ متوسط دخل التجارة السنوي لها مليون روبية هندية.^١

ويختتم جون مالكولم الجانب التجاري من تقريره باقتراح أفضل الوسائل في نظره التي يمكن للشركة البريطانية من خلالها أن تحسن الوضع التجاري لها مع دول المنطقة فيذكر أنه إذا كانت التجارة مع الخليج العربي هدف مرغوب فيه — وهي كذلك بدون شك — فيجب أن توضع لها قواعد تدعو إلى احترام شعوب المنطقة. ولكي يحدث ذلك فلا مفر من أن يكون للشركة البريطانية مؤسسة قوية في ميناء خليجي مناسب تكون مسئولة عن حماية الوكالات التجارية للشركة في المنطقة، وحماية رعاياها من الهنود الذين يعملون في تلك الوكالات. كما أوصى جون مالكولم بأن تترك كل العمليات التجارية للبضائع الهندية مفتوحة للأفراد سواء من بريطانيين أو الهنود، لأن تلك العمليات سوف تكون أكثر نشاطا وسوف تكون مجهودات الأفراد في النهاية مصدرا كبيرا لزيادة دخل الشركة البريطانية. كذلك أوصى جون مالكولم بضرورة زيادة الشركة لمبيعاتها من الصناعات الصوفية التي دلت إحصائياتها التي وجدت في السجلات التجارية لوكالات الشركة في المنطقة على أن الاستهلاك السنوي في فارس فقط منها بلغ أربعة عشر ألف بALE. ويذكر جون مالكولم أن تلك السجلات تعكس أيضا رغبة قوية من رئاسة الشركة البريطانية في بومباي ومن مجلس مدراء الشركة في لندن لشراء الصوف الكرمانى — وهو سلعة أصبحت نادرة خلال الأعوام الماضية — بسبب الزيادة في

^١Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 445 - 446.

مصرفات إنتاج تلك السلعة إلى درجة كبيرة. ويقترح جون مالكولم في هذا الصدد إيجاد سوق دائم لتلك السلعة ذات القيمة العالية لتشجيع التجار الفرس في كرمان للاعتناء بأغنامهم وزيادة إنتاجهم من الصوف الكرمانى.¹

ولم تكن تلك النشاطات التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي نشاطات اعتباطية دون ما حدود أو قيود. إنما كانت تلك النشاطات محكومة بقيود وتعليمات وإرشادات متنوعة تتحكم في حركتها وتنظيمها. وهذه التعليمات والإرشادات في حد ذاتها هي مؤشر جلي على أهمية الدور التجاري للشركة البريطانية في المنطقة وهو دور كانت الشركة تحرص على القيام به في إطار الشرعية وحسن المعاملة والمصلحة المتبادلة بينها وبين المناطق التي تتعامل معها.

ثالثاً: التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها منطقة الخليج العربي:

بالرغم من أن تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية مع الخليج العربي كانت تدر أرباحاً قليلة مقارنة إلى أرباحها في أماكن أخرى من العالم، إلا أن تلك التجارة كانت ذات أهمية كبرى للشركة البريطانية والشعب البريطاني، حيث وجدت الشركة في منطقة الخليج العربي سوقاً رائجة لصادراتها، ومنطقة جذب مهمة لسلع ذات أهمية اقتصادية لتجارة الشركة مثل الحرير الخام الفارسي والصوف الكرمانى وغيرها من السلع التجارية المهمة التي تدخل في الصناعات الوطنية البريطانية. وعلى هذا الأساس أقرت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي عدداً من التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن التجارية البريطانية التي كانت تزور منطقة الخليج العربي. فقد تضمنت مذكرة من

¹ Saldanha, J.A., Selections From State Papers, pp. 446 - 447.

مذكرات القسم السياسي لرئاسة الشركة البريطانية في بومباي تحمل رقم ٤٠٠ لعام ١٨١٣م عددا من التنظيمات رأى المستر بروس Mr. Bruce المقيم البريطاني في بوشهر أنه من الضروري على قباطنة السفن البريطانية إتباعها أثناء زيارة سفنهم منطقة الخليج العربي، وذلك تفاديا لبعض المشاكل التي كانت تحدث على ظهر تلك السفن أثناء قدومها إلى المنطقة.^١

وتتحدث تلك التعليمات عن ضرورة مثول قباطنة السفن البريطانية التي يبحر عليها رعايا بريطانيين أمام المقيم البريطاني في بوشهر حيث يقدمون قوائم بالبضائع وتصريحات المغادرة وأسماء ومراكز طاقم البحارة وأسماء وأوصاف المسافرين على ظهر سفنهم. وتحظر على السفن البريطانية مغادرة الموانئ إلا بعد حصول قبطانها على شهادة من المقيم البريطاني في بوشهر تفيد سداذه لكل الرسوم الخاصة بالميناء، وإبراء ذمته من أية مطالب قانونية لدى الحكومة أو السكان. كذلك كان على كل سفينة بريطانية تقديم إخطار عن موعد رحيلها من موانئ الخليج ليتمكن الوكلاء البريطانيون من الحصول على طرود جاهزة للنقل في وقت الإبحار كما كان من بين التعليمات ضرورة قيام قباطنة السفن البريطانية بنقل الطرود المرسلة دون تحصيل رسوم عليها. وفي حالة تأخر تحرك السفينة بسبب تلك الطرود تعوض السفينة ماليا.

ومن جانب آخر كانت التعليمات تقضي على القباطنة بخسن معاملة الأهالي من تجار منطقة الخليج. وحددت التعليمات أن تعرض الشكاوي المقدمة ضد القباطنة من الأهالي على المقيم البريطاني الذي عليه أن يعمل على تطبيق العدالة على كل الأطراف. وعند حاجة قباطنة السفن البريطانية إلى مرشدين وطنيين فعليهم طلب ذلك من حاكم بوشهر مقابل إيداع مبلغ متفق عليه بين

^١ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Précis, Vol. VIII, Précis On Commerce And Communication In The Persian Gulf (1801—1905), Calcutta, 1906, pp. 3 – 4, Political Department Diary No. 400 Of 1813, Bombay Castle, 3rd September 1813.

الطرفين لدى المقيم البريطاني في بوشهر، وعند عودة السفينة إلى بوشهر قادمة من أي ميناء خليجي يقوم المقيم البريطاني بتسوية الحساب مع المرشد الوطني. كذلك حتمت التعليمات على القباطنة عدم الإساءة إلى المرشدين من الأهالي وتقديم أي شكوى ضدهم إلى المقيم البريطاني في بوشهر الذي يرفعها بدوره إلى حاكم بوشهر للتحقيق فيها. كما يمتنع قباطنة السفن البريطانية طبقا للتعليمات عن إصطحاب أي مسافر من مواطني منطقة الخليج أو من رعايا البريطانيين أو الهنود دون تصريح كتابي من حاكم بوشهر موقع عليه من المقيم البريطاني.

وقد صدق مجلس رئاسة الشركة البريطانية في بومباي على تلك التعليمات التي اقترحتها المستر بروس المقيم البريطاني في بوشهر في الثالث من سبتمبر عام ١٨٣١م. وتم تعميمها على قباطنة السفن البريطانية التي تزور الخليج العربي. وأضيف في عام ١٨٣١م عدد آخر من القواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها لمنطقة الخليج العربي في مذكرة حكومة بومباي المؤرخة بتاريخ الثامن من يوليو عام ١٨٣١م،^١ من أهمها قيام قبطان السفينة برفع تقرير كتابي إلى المقيم البريطاني في بوشهر يتضمن خط سير السفينة من تاريخ إبحارها من مينائها الأصلي وحتى ميناء الوصول مع موافاة المقيم بقائمة بالطرود والرسائل التي في حوزة قبطان السفينة. كذلك يقوم قبطان السفينة بتسليم تقرير كتابي آخر إلي المقيم البريطاني عن أوضاع السفينة قبيل تاريخ إبحارها مع تقديم بيان عن كل ما يتصل بحمولة السفينة من بضائع مستوردة أو مصدرة إلى المقيم البريطاني.

وقضت التعليمات الجديدة أيضا بإحالة أي خلاف قد ينشأ بين قباطنة السفن البريطانية والتجار الوطنيين إلى المقيم البريطاني في بوشهر ليقضي فيه.

¹ Saldanha, J.A., The Persian Gulf Précis, Vol. VIII, p. 5, Rules For The Guidance Of British Vessels Visiting The Persian Gulf, 8th July 1813.

وإحاطة المقيم البريطاني علما بالموانئ التي يتوقف فيها قباطنة السفن بصفته
المسئول الأول عن المصالح البريطانية في الخليج. وأجبرت تلك التعليمات
الجديدة أخيرا قباطنة السفن التي تزور المنطقة بنقل الطرود العامة من المقيمة
أو الوكالة البريطانية في الخليج إلى مقر الرئاسة في بومباي.

الفصل الخامس انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية وأثره على الأوضاع في الخليج العربي

مقدمة تمهيدية.

أولاً: ثورة الاستقلال الهندي في عام ١٨٥٧ (عوامل قيامها وأحداثها وأسباب فشلها ونتائجها وتقويماتها) :

- (١) عوامل قيام الثورة.
- (٢) أحداث الثورة.
- (٣) أسباب فشل الثورة.
- (٤) نتائج الثورة.
- (٥) تقويمات الثورة.
- (٦) انهيار الشركة البريطانية وخضوع ممتلكاتها للتاج البريطاني.

ثانياً: أثر انهيار الشركة البريطانية على سياسة بريطانيا في الخليج العربي.

- (١) توطد النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها.
أ : ترسيخ مبدأ انفصال زنجبار عن عمان.
ب : تدعيم النفوذ البريطاني في توابع عمان.
- (٢) ترسيخ النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية لمشايخ الساحل
المهادن.

الفصل الخامس انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية وأثره على الأوضاع في الخليج العربي

في عامي ١٨٥٧/١٨٥٨م انهارت شركة الهند الشرقية البريطانية التي كان التاج البريطاني قد أسسها قبل ذلك التاريخ بأكثر من مائتين وخمسين عاما . وكان الهدف من تأسيس تلك الشركة هو توسيع نطاق التجارة البريطانية نحو الشرق. ونجحت الشركة في أن تنقل إلى التاج البريطاني، عندما أزفت نهايتها وتوقفت وظائفها أخيرا ، إمبراطورية أكثر عظمة من إمبراطورية روما.^١

وقد تزامن انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية في عامي ١٨٥٧/١٨٥٨م مع نشوب ثورة عسكرية وشعبية معا اجتاحت بعض مناطق شبه القارة الهندية وعرفت باسم ثورة الاستقلال الهندي. وبسبب هذا التزامن فسرت كتابات عديدة انهيار الشركة على أنه إحدى النتائج الكبرى لتلك الثورة.^٢

ومن ناحية أخرى ظهرت آراء تنفي وجود أية علاقة بين انهيار الشركة وحدث الثورة، بل وتؤكد إن انهيار الشركة لم يحدث بسبب الثورة.^٣

ومن المهم للغاية حسم هذا الخلاف في الرأي، لأن انهيار الشركة، حسبما ترى الدراسة الحالية، كان بالفعل إحدى النتائج الكبرى للثورة. وقد حدث هذا

^١ Marshman, J.C, History Of India, Vol. III, London, 1874. p. 457.

^٢ أنظر مثلا:

- Aziz Ahmad, Islamic Modernism In India And Pakistan 1857 – 1964, Oxford University Press, London, p. 31.

حيث يذكر المؤلف أن شركة الهند الشرقية البريطانية كانت الضحية الأولى والأساسية للتمرد الذي وقع في عام ١٨٥٧م.

أنظر أيضا:

- Rawlinson, H.G., India, A Short Cultural History, London, The Gresset Press, 1952, pp. 404-405, Mahajan. V.D, Op. Cit., p. 316.

^٣ Robert, P.E., Op. Cit., p. 383.

الخلافاً في الرأي، كما يبدو، نتيجة لعدم الفصل بين اصطلاحين مهمين بالنسبة لانتهيار الشركة، الانتهاء الفعلي أو العملي والانهيار الرسمي أو الاسمي. فقد حدث الانتهاء الفعلي أو العملي للشركة بالفعل قبل الثورة، أما الانتهاء الرسمي أو الاسمي فقد حدث بالتأكيد بعد الثورة. فالذين ينفون أية علاقة سببية بين الثورة والانهيار إنما يعنون الانتهاء الفعلي. أما الذين يؤكدون وجود تلك العلاقة فيعنون الانتهاء الرسمي.

وقد حملت شركة الهند الشرقية البريطانية منذ البداية تقريباً أسباب انهيارها. فعندما قويت أوضاع الشركة واستتبّت أمورها شرع رجالها في استنزاف ثروة الهند على نطاق واسع. وأدت عمليات النهب والرشوة والتجارة إلى ثراء الشركة وعملاتها.

وفي إطار تلك الحقيقة وجدت كلمة (Loot) بمعنى الغنم والنهب طريقها إلى القاموس الإنجليزي* منذ ذلك الوقت رغم أنها هندية الأصل.¹ وجذبت سهولة الحصول على الثروة — على أيدي البريطانيين الطموحين — كل أنواع المغامرين إلى الهند.² كذلك ساهم الطمع وسوء الحكم — باسم شركة الهند الشرقية البريطانية — في انهيار الشركة. إذ كان مسئولو الشركة — في الهند ولندن — يعملون جاهدين على تكوين ثرواتهم الخاصة على حساب الشركة. وهكذا بدلاً من أن تكون الشركة مصدر ثروة للحكومة البريطانية التمسّت الشركة في عام ١٧٧٠م من الحكومة في لندن قرضاً لتفادي الإفلاس. وفي

*Loot، Loot، N. Act Of Plundering، Esp. In A Conquered City.

عمل من أعمال النهب أو السلب خاصة في مدينة مغزوه. والكلمة (بالهندية) Lut وبالسنسكريتية (اللغة الهندوسية المقدسة Lotra).

أنظر:

- Chambers's Twentieth Century Dictionary, p. 537.

¹Clark, D.M., And David Eldredge, (eds.), Op. Cit., pp. 119 – 120.

²Ibid., p. 120.

مقابل ذلك طالب البرلمان البريطاني بخضوع الشركة لرئاسته. وبالفعل تم ذلك، كما تم تعيين حاكم عام للهند تخضع الشركة لإشرافه. وقام اللورد كورنواليس الحاكم العام الثاني للهند بتطهير الشركة ونجح في الإقلال من ظاهرة الرشوة التي كانت قد تفشت في صفوف مسئوليتها آنذاك. كذلك بدأ اللورد كورنواليس في استحداث نظم إدارية وقضائية لإدارة الشركة بكفاءة.¹

وشرعت سلطات البرلمان البريطاني على الشركة تزداد بإضطراد منذ عام ١٧٧٠م من خلال سلسلة من اللوائح والقوانين حتى عام ١٨٥٧م. * وهكذا في الحقيقة يمكن القول أن مسار انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية كان قد بدأ بالفعل في عام ١٧٧٠م وليس في عام ١٨٥٧م وهو عام الثورة والانفجار الذي أطاح بالشركة تماما ، رغم أن مسار ذلك الانهيار لم يؤثر في الشكل (الرسمي) للشركة. فقد ظلت الشركة تحتفظ بسلطات ومسؤوليات اسمية وشكلية أكثر منها فعلية حتى انتهت تلك السلطات والمسؤوليات الرسمية والشكلية أيضا في عام ١٨٥٧م.

ومجمل القول أن مسار انهيار الشركة البريطانية قد مر في الحقيقة بمرحلتين — مرحلة الانهيار الفعلي أو العملي ومرحلة الانهيار الرسمي أو الشكلي. فقد آلت الشركة (عمليا) لإشراف البرلمان البريطاني في سبعينات القرن الثامن عشر الميلادي، ثم آلت الشركة (رسميا) في خمسينات القرن التاسع عشر الميلادي — أي في أعقاب إخماد انفجار أو ثورة عام ١٨٥٧م مباشرة — إلى التاج البريطاني. فالذي حدث في الحقيقة للشركة في أعقاب عام ١٨٥٧م لم يكن انهيارا للشركة في حد ذاتها (لأن ذلك كان قد حدث بالفعل) بل كان انهيارا فقط لسلطتها (الرسمية) على الهند. وقد توحدت السلطات (الرسمية) مع السلطات (الفعلية) عندما آلت الشركة إلى التاج البريطاني.

¹Clark, D.M., And David Eldredge, (eds.), Op. Cit., pp.122 – 123.

* عن تلك اللوائح والقوانين راجع الفصل الأول من هذا البحث.

ومما هو جدير بالإشارة في هذا المجال — مجال فقدان الشركة لنفوذها الحقيقي منذ أمد طويل — أن أداة الشركة في السيطرة والنفوذ والتوسع وحماية مصالحها — وأعني بذلك القوات العسكرية — كانت ابتداء من عام ١٧٥٤م هي القوات التي أتت رأساً من إنجلترا، وهي قوات كانت تابعة للتاج البريطاني.^١ تلك هي الحقائق البارزة في تاريخ الشركة البريطانية في الهند بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي من حيث النفوذ الحقيقي والسياسي والعسكري. ومن تلك الحقائق البارزة يمكن استخلاص أن هدف الشركة البريطانية الوحيد في الهند كان التجارة فقط منذ البداية، ولم يكن لها بالتالي أي هدف آخر.^٢ ولم تتدخل الشركة في الشؤون السياسية للهند إلا عندما رأت الحكومة البريطانية أن الوقت قد أوفى لكي تتدخل هي — أي الحكومة البريطانية — في الشؤون السياسية وحكمت معظم شبه القارة الهندية حكماً مباشراً. عندئذ توقفت الشركة حتى عن التجارة، وحلت الحكومة البريطانية — في هذا المجال — محلها. ومن خلال لائحة اللورد نورث التنظيمية لعام ١٧٧٣م وقانون بت لعام ١٧٨٤م تم تعديل سلطات الشركة البريطانية وظهر نظام جديد لحكم الهند ظل مستمراً حتى عام ١٨٥٨م.^٣ وشرعت الشركة تتخبط في محيط من الصعوبات. وفقد موظفو الشركة وجنودها — الذين استخدمتهم — أي ولاء نحوها أو اهتمام بها أو بمكاسبها. وكان جل اهتمامهم منصبا على مرتباتهم ومتطلباتهم المالية. ونتيجة لذلك وصلت الشركة إلى حالة الإفلاس — كما أشير — وشرعت تقترض من الحكومة البريطانية. وانتظمت أمور الشركة

^١Plumb, G.H., Op. Cit., pp. 173 – 174.

*كانت قوات الشركة البريطانية قبل عام ١٧٥٤م قوات بريطانية خاصة بالشركة نفسها مع عناصر من القوات الوطنية الهندية. أما بعد ذلك العام فقد أصبحت كل القوات المسلحة البريطانية في الهند خاضعة مباشرة للتاج البريطاني.

^٢Plumb, G.H., Op. Cit., p. 171.

^٣Ibid., pp. 174 – 176.

البريطانية نوعا ما عندما سمح لها بتنظيم تجارة الأفيون مع الصين. وأصبح للشركة احتكار تام على كل من الأفيون الذي كان ينمو في البنغال بالهند.^١ وكان الأفيون يهرب إلى الصين في مقابل عملة الصين من الفضة. وأصبحت تلك الفضة — لأهميتها القصوى — هي أحد ركائز الإدارة البريطانية للبنغال. وكان الشعار المرفوع آنذاك هو "الغاية تبرر الوسيلة". فبدون التجارة الصينية كان الخطر بالضياح يهدد كل الحكم البريطاني في الهند.^٢

ويعزز Muir في كتابه الوثائقي كل تلك الحقائق عندما يذكر أن "انتقال الإمبراطورية الهندية إلى التاج البريطاني لا يحمل تغييرا كبيرا كما يبدو لأول وهلة. ذلك لأن التاج البريطاني كان قد شرع باضطراد في زيادة إشرافه على شئون الشركة البريطانية منذ بداية سيادتها الإقليمية. وفي عام ١٨٥٧م كانت القواعد الأساسية التي حكمت الهند بمقتضاها هي نفس القواعد التي وضعها البرلمان البريطاني. ورغم أن كل رجال الإدارة البريطانية في الهند كانوا (اسميا) موظفين لدى مجلس إدارة مدراء الشركة إلا أنهم كانوا جميعا يعلمون أنهم مسئولون في الحقيقة أمام الحكومة البريطانية في لندن وحدها، (من خلال وزير شئون الهند هناك، والذي كان يطلق عليه رئيس مجلس الإدارة)، ومن وراء الحكومة البرلمان البريطاني. وقد صدرت سلسلة من اللوائح والقوانين — بدأت بلائحة عام ١٧٧٣م التنظيمية، ثم اللوائح التي صدرت في أعوام ١٧٨٤م، و١٧٩٣م، و١٨١٣م، و١٨٣٣م، و١٨٥٣م وكلها قللت وحدت من سلطات مجلس المدراء بشكل مضطرد حتى أصبحت تلك السلطات في النهاية سلطات (اسمية) أو حتى أقل من ذلك. وفقدت الشركة في البداية احتكارها

^١Plumb, G.H., Op. Cit., p.176..

• حدث ذلك نتيجة بعد نظر وارن هاستنجز الذي رأى أنه نظرا لأثر الأفيون المدمر على الفلاحين الهنود فمن العيب السماح لهم باستهلاكه وأصر على تصديره إلى الصين. عن احتكار الشركة البريطانية لتجارة الأفيون راجع الفصل الرابع من هذا البحث .

^٢Plumb, G.H., Op. Cit., p. 177.

التجاري ثم منعت الشركة من التجارة تماما. واستمرت أعمال ووظائف الشركة — بشكل نظري — وظلت كل المراسلات المهمة ترسل إلى مجلس مدرائها. إلا أن تلك المراسلات كانت تبعث في الحال إلى الحكومة البريطانية. ولم يكن ثمة أمر يمكن تقريره نحو تلك المراسلات دون موافقة الحكومة. كذلك ظل مدراء الشركة يقومون بتعيين موظفيهم ويدفعون لهم مرتباتهم في الهند. إلا أن أهم هؤلاء الموظفين كانوا في الحقيقة يعينون من قبل الحكومة البريطانية. أما واجبات الموظفين المختلفين والمرتبات التي كانت تدفع لهم فكان يحددها تماما البرلمان البريطاني، كما كانت تلك الواجبات والمرتبات تخضع للإشراف الدقيق للبرلمان. وكان البرلمان ينظر في التقارير المنتظمة حول الشؤون الهندية كما ينظر إلى الأوراق العديدة المتعلقة بالأعمال الدبلوماسية والحربية. وهكذا انتهى نفوذ الشركة في الواقع ... ولم يكن وجود الشركة المستمر إلا وجودا شاذا تبرره فقط اعتبارات عاطفية. ولذا لم تلعب الشركة أي دور فعال في الجهاز الحكومي، وإنما كانت فقط بمثابة إطار خامس زائد بلا قيمة. وعندما أطيح في النهاية بالتقاليد التي اتبعت واحترمت طويلا بالنسبة للشركة، وجابهت الحكومة البريطانية الموقف بصراحة معلنة مسؤوليتها عن رفاة وخير الهند، ظهرت الحقيقة بعد سقوط القناع الذي كان يحجبها".¹

كذلك يؤكد تلك الحقائق المؤرخ البريطاني Robert عندما يذكر أن الدولة (البريطانية) كانت قد مارست، ولسنوات طويلة، الإشراف التام على الشؤون السياسية في الهند نيابة عن الشركة، وأنه فقط عندما اتضح للحكومة أن استمرار شركة خاصة في إدارة أملاك واسعة، حتى بشكل اسمي، هو مفارقة تاريخية صارخة، انهارت الشركة.²

¹Ramsy Muir, Op. Cit., pp. 379 – 380.

²Robert, P.E., Op. Cit., p. 385.

وهكذا انهارت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٨٥٧م، (بالمعنى الذي أشير إليه هنا)، وهو العام الذي نشبت فيه الثورة التي تعرف باسم حرب الاستقلال الهندية. وتمثل ثورة عام ١٨٥٧م ذروة ونتيجة ذلك الانهيار الذي استمر مساره عديدا من السنوات قبل الثورة نفسها.^١

وتعتبر ثورة عام ١٨٥٧م بذلك نقطة تحول حاسمة في التاريخ الهندي الحديث. فعندما نجحت بريطانيا في القضاء على تلك الثورة تم القضاء بذلك على الحكم الإسلامي الذي دام طويلا في شبه القارة الهندية، كما تم القضاء على كل أمل لاستعادته. وفي عام ١٨٥٧م خلع البريطانيون الإمبراطور المغولي (بهادر شاه) ونفوه إلى رانجون في بورما، وفي نفس العام أعلنوا الهند مستعمرة للتاج البريطاني. وقد تضمن كل ذلك في نفس الوقت نهاية حكم شركة الهند الشرقية البريطانية الاسمي.

ومهما تعددت التفسيرات في أسباب تلك الثورة (العسكرية والشعبية معا) فلا جدال في أنها قد مثلت رد الفعل الذي أعقبه في النهاية الإطاحة بشركة الهند الشرقية البريطانية وخضوع ممتلكاتها في شبه القارة الهندية إلى التاج البريطاني مباشرة مما أدى إلى حدوث تغييرات كثيرة على الأوضاع كلها في داخل شبه القارة الهندية وفي خارجها. ونظرا لأهمية تلك الثورة وأهمية نتائجها فإنه من الضروري دراستها من حيث عوامل قيامها وأحداثها وأسباب فشلها ونتائج ذلك الفشل وتقويماتها.

^١ في إطار العلاقة بين ثورة عام ١٨٥٧م وانهيار شركة الهند الشرقية البريطانية ثمة وجهة نظر لا تجد - حتى الآن - حظا من الشبوع. وترى وجهة النظر هذه أن علاقة الثورة بالانهيار ليست علاقة علّة ومعلول، وإنما هي علاقة تزامن فقط، وأن السلطات البريطانية استغلت بمهارة هذا التزامن فأطاحت بالشركة، وضمت الهند إلى التاج البريطاني. أنظر:

-Tripathi, B., The Character Of The Movement Of 1857, Indian Historical Proceedings; 21, 1958, p. 502.

أولاً: ثورة الاستقلال الهندي في عام ١٨٥٧م (عوامل قيامها وأحداثها وأسباب فشلها ونتائجها وتقويماتها) :

(١) عوامل قيام الثورة:

تمثلت المراكز الإسلامية لثورة الاستقلال الهندية بشكل خاص في دلهي وأود حيث تمتع الملوك المسلمون بسلطات شكلية غير مستقرة. أما بقية المناطق الأخرى ذات الغالبية السكانية المسلمة مثل السند والبنجاب ومنطقة الحدود الشمالية والغربية فكانت قد وقعت رسمياً في قبضة البريطانيين بين عامي ١٨٤٤م و١٨٤٩م ولذلك لم يكن من الممكن لتلك المناطق أن تكون مراكز لثورة فعالة، بل أنها وقفت أثناء الثورة بالفعل موقفاً سلبياً. أما المراكز الهندوسية للثورة فتمثلت في ولايات "ساتارا" و"جهانسي" و"تاجبور".^١ وقد تضافرت عوامل شتى — تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية وعسكرية دفعت الهنود — مسلمين وهندوس — للقيام بالثورة ضد شركة الهند الشرقية البريطانية. وكانت عناصر الثورة وأسبابها دائمة الوجود لكنها كانت مستكنة في ظل الخضوع للحكم البريطاني وتنتظر اللحظة المناسبة للانفجار. ففي دلهي — على سبيل المثال — وقعت أحداث تاريخية ظلت حية في أذهان الناس حتى عام ١٨٥٧م. فقد كانت أحوال الإمبراطور المسلم المغولي (محمد بهادر شاه) تدعو إلى الرثاء والشفقة، إذ كان طاعناً في السن (ثمانون عاماً)، وانحطت قواه الجسدية، ولكنه ظل محبوباً من سكان دلهي، بل أن ضعفه وسوء حاله كانا مثار اهتمام الناس واجتذابهم نحوه. وكان الإمبراطور شاعراً رفيع المستوى بعيداً عن الاهتمامات العسكرية، وكثيراً ما شارك في المناقشات الشعرية التي كانت تعقد في دلهي.^٢ وكان الإمبراطور يفخر بأنه شاعر أكثر منه ملك.^٣ أما بالنسبة

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٣٨.

^٢ ميرزا فرحت الله بيج، دلهي كما أخرى يانجر مشاعره، لاهور، ١٩٥٣م، ص ١٠، (باللغة الأوردية).

^٣ Charles, F. Andrews., Zaka Ullah Of Delhi, Cambridge, 1929, p. 13.

لأمراء الدولة والبلاط فقد نشب الصراع بينهم وصارت هوايتهم المفضلة ورياضتهم المحببة مباريات صراع الديكة في القلعة الملكية، فيقامرون في تلك المباريات بأموال طائلة،^١ أما سكان دلهي نفسها فإنهم كانوا تحت كل الظروف، سواء تحت حكم الماراثا أو حكم الإنجليز، يخضعون بالولاء للأباطرة المغول وحدهم، وازداد حبهم للإمبراطور بهادر شاه رغم ما نالهم من عنيت بسبب ضعف وفساد حكومته. وتضاعف حب سكان دلهي لإمبراطورهم وازدادت مشاعر تعاطفهم معه خاصة عندما أرسل بالراجا "راموهان روي" مبعوثاً سياسياً له إلى إنجلترا للمطالبة بزيادة مخصصاته المالية فلم يستقبل المبعوث الاستقبال الواجب. وتعاطفت مشاعر حب سكان دلهي لإمبراطورهم العاجز عندما رفض فيما بعد عرض زيادة مخصصاته في مقابل حرمانه من دخل بعض المناطق التي ادعى سلطاناً له عليها.^٢ كما كان الناس دائمي الإحساس بالهوان لخضوعهم للأجانب، والتهبت مشاعر المسلمين بوجه خاص بسبب غطرسة وسلوك المقيم البريطاني — بالنيابة — في دلهي الذي كان يعتمد توجيئه السباب والإهانات إلى المارة في الشوارع والطرق وإساءة معاملتهم عندما كانوا يتجاهلون تحيته. فقد أقاله الحاكم العام البريطاني في الهند اللورد وليام بنتينك W. Bentinek من منصبه بناءً على احتجاج من الإمبراطور، وحل مكانه المستر فريزر Mr. Frazer الذي اغتاله أحد عملاء نواب شمس الدين (ابن حاكم ولاية فيروزبور) في مارس عام ١٨٣٥م لنزاع بينه والنواب حول ملكية أرض. وحوكم القاتل والمحرض على القتل — نواب شمس الدين — وأدينوا وأعدما. وقد أثار إعدام شمس الدين مشاعر السخط لدى المسلمين. ومن هنا كانت تلك الأحداث التاريخية — التي تمثلت في أحوال الإمبراطور بهادر شاه

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٣٨.

^٢ Ludlow, J.M., British India, Considered With Reference To The Mutinies Of 1857, Cambridge, 1857, Vol. II, p. 91.

التي تدعو إلى الرثاء، وغطرسة وسلوك المقيم البريطاني، وأخيرا إعدام نواب
شمس الدين - حية في أذهان الناس في دلهي في عام ١٨٥٧م.^١
وتمثل العامل السياسي للثورة في سياسة الضم Annexation التي قام
بتنفيذها اللورد دالهوزي (Lord Dalhousie ١٨٥٦ - ١٨٤٨م) الحاكم العام
البريطاني في الهند، وكانت سببا لسخط عميق لمن تأثر بها بشكل مباشر،
وسببا لكرهية على نطاق واسع لنظام الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية.^٢
فقد تبنى اللورد دالهوزي تلك السياسة التي لعب فيها مبدأ الأيلولة Lapse دورا
رئيسيا، عندما أصر على ضرورة الحصول على تصديقه وموافقه على من يرث
عرش أية دويلة من الدويلات الهندية التابعة للتاج البريطاني.^٣
وقامت سياسة الضم على مبادئ ثلاثة هي: مبدأ انقضاء المدة وسقوط الحكم،
ومبدأ سوء الحكم، ومبدأ السيادة الاسمية.^٤
وبالنسبة لمبدأ " انقضاء المدة وسقوط الحكم " - وهو المبدأ الأول - فإنه
طبقا لنظام وراثته الحكم في ظل السلطة المغولية سمح للهندوس بإتباع مبدأ
التبني في حالة عدم وجود وريث شرعي. إلا أن اللورد دالهوزي طالب خضوع
ذلك التبني لتصديق السلطات البريطانية العليا في الهند. وفي حالة رفض
السلطات العليا التصديق فإن مبدأ الأيلولة (Lapse) يطبق على الدويلة أو
الولاية، وتؤول تلك الدويلات إلى السلطة العليا للشركة البريطانية بمقتضى ذلك
المبدأ.^٥ وقد طبق ذلك المبدأ بالفعل، وخير مثال لتطبيقه كان ضم دويلة ساتارا
Satara في عام ١٨٤٨م ودويلتي جيتبور Jaitpur وسامبالبور Sambalpur

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٣٩.

^٢ Ramsy Muir., Op. Cit., p. 338.

^٣ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٤٠.

^٤ Smith, V., Op. Cit., p. 658.

^٥ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٤٠. أنظر أيضا :

- Smith, V., Op. Cit., p. 659.

في عام ١٨٤٩م ودويلة بيغات Beaghat في عام ١٨٥٠م ودويلة جهانسي Jhansi في عام ١٨٥٣م ودويلة ناجبور Nagpur في عام ١٨٥٤م وكلها دويلات هندوسية مما أثار غضب الهندوس.^١ وفي ولاية جهانسي بالذات رفض اللورد دالهوري الاعتراف بتبني وريث لحكمها مما أثار من حفيظة وغضب راني Rani ملكتها المشهورة التي لعبت فيما بعد دورا مهما برزت فيه شجاعتها وفدائيتها ضد القوات البريطانية في ثورة الاستقلال الهندية عام ١٨٥٧م.^٢

كذلك طبق اللورد دالهوري المبدأ الثاني لسياسة الضم وهو مبدأ "سوء الحكم" الذي يبرر الإستيلاء على الولايات الهندية وضمها. وتتلخص وجهة نظر اللورد دالهوري في تطبيق ذلك المبدأ في أن الفوائد المستمدة من الإدارة البريطانية المباشرة للولايات الهندية أفضل بالضرورة من الأضرار التي تنجم عن حكم تلك الولايات على أيدي طبقة هندية حاكمة ولكنها فاسدة وعاجزة.^٣ وكانت ولاية "أود" المسلمة خير مثال لتطبيق ذلك المبدأ فقد ضمت الولاية في عام ١٨٥١م — رغم أن حاكمها كان صديقا وحليفا للشركة البريطانية لفترة طويلة — وذلك لاتصاف حاكمها بالفوضى والعناد والانغماس في المذات وسوء الحكم وعدم الكفاءة في إدارة أمور الولاية.^٤ وهكذا خلق تطبيق دالهوري لذلك المبدأ الشك والهاجس بين المسلمين في نوايا البريطانيين.

أما بالنسبة للمبدأ الثالث لسياسة الضم التي اتبعتها اللورد دالهوري فكان مبدأ إلغاء السيادة الاسمية الذي اعتبر أن عهدها قد انتهى. ومن أمثلة تلك السيادات الاسمية منصب الراجا الاسمي لتانجور Tanjore الذي ألغي في عام ١٨٥٥م

^١Smith, V., Op. Cit., p. 659.

^٢Ibid., p. 659.

^٣Dodwell, M.A., The Cambridge History Of India, Vol. VI, The India Empire (1858 – 1918), Delhi 1964, pp. 170 – 171.

^٤Smith, V., Op. Cit., p. 660.

عند وفاة آخر راجا، وضمنت له رئاسة الشركة البريطانية معاشا، لكن حرم ابنه بالتبني "نانا صاحب Nana Sahib" من ذلك المعاش،^١ مما دفع بهذا الأخير، الذي اعتبره الهندوس حاكما شرعيا، إلى مناوئة البريطانيين وكسب عدائهم.^٢ كذلك أبدى دلهوزي رغبته في إلغاء لقب الإمبراطور (الإمبراطور المغولي في دلهي) باعتباره لقباً رسمياً لم يعد له معنى في ظل النفوذ البريطاني الفعلي. بيد أن سلطات الشركة البريطانية في لندن لم توافق اللورد دلهوزي على رغبته. عندئذ تحول دلهوزي إلى اتخاذ إجراء آخر، إذ اشترط للاعتراف بوريث للإمبراطور (بهادر شاه) — الإمبراطور المسن — أن يتمتع وريثه عن استخدام اللقب الإمبراطوري ويغادر هو وأسرته القصر الإمبراطوري.^٣

وقد أدت سياسة الضم* التي اتبعتها اللورد دلهوزي إلى نتائج عديدة وخطيرة. فقد خلقت تلك السياسة مجالا ضيقا في المجال السياسي والإداري لا يمكن للعنصر الوطني الهندي أن يظهر مواهبه من خلاله. كذلك أثرت تلك السياسة على الشعور الهندي — الإسلامي والهندوسي — بالنسبة لولاء الناس لمؤسسات حكمهم التقليدية. فقد تمتع الهندوس والمسلمون طويلا بتلك المؤسسات، ورأوا أن الاستقلال — حتى ولو كان اسمياً. هو جزء ضروري من احترام الذات.

¹Smith, V., Op. Cit., p. 660.

²Majumdar, R.C., Op. Cit., pp. 792 – 793.

³Smith, V., Op. Cit., p. 660.

* ارتبط اسم دلهوزي كما ارتبطت شهرته إلى حد كبير بقيامه بتطبيق سياسة (Lapse) بطرق متعددة. ولكن من الخطأ القول أن دلهوزي كان مبتدع تلك السياسة. فقد أعلن مدراء الشركة البريطانية في عام ١٨٣٤م أن السماح بالتبني في حالة عدم وجود وريث طبيعي "يجب أن يكون هو الإستثناء وليس القاعدة، ويجب ألا يتمتع أبدا إلا من قبيل الرضى والإستحسان أو كجميل خاص". كذلك تأكد ذلك في عام ١٨٤١م عندما أعلن أنه يجب بذل كل الجهود لضم الأراضي والإيرادات بشكل عادل ومشرف. أما ما فعله دلهوزي فقط كان توسعه في استخدام سياسة الضم في حالات كثيرة وكانت أسس سياسة الضم في عهد دلهوزي هي نفس أسس الشركة في الضم، بمعنى أنه لم يكن من الممكن للدويلات المستقلة الأخذ بمبدأ التبني في وراثة العرش بدون تصديق السلطة العليا البريطانية التي لها في نفس الوقت حق سحب هذا التصديق. أنظر:

- Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 193.

ولهذا أزعجت حالات الضم نظام الأمراء كله ومن كان يعتمد عليهم. وخلق ضم كل ولاية واختفاء كل بلاط جماعات من أسر الأمراء كرهت البريطانيين وشركتهم في الهند. وخلال الأشهر الأولى من عام ١٨٥٧م وقع على عاتق الأمراء المسلمين والهندوس معا القيام بالثورة ضد الشركة البريطانية، من مقاطعة لكانا إلى دلهي.^١

وقد كانت للعوامل الاجتماعية والدينية مجتمعة تأثيرات بالغة الأهمية في إشعال نيران السخط ضد الشركة البريطانية عند الهندوس والمسلمين على السواء على مستوى الطبقات والأفراد والجنود ومختلف الناس. وقد نهض بعض الضباط البريطانيين المتحمسين بمهمة تحويل الجنود الوطنيين عن عقائدهم معتبرين ذلك التزاما دينيا.^٢ وتعتبر شهادة الكولونيل هويلر Wheeler أحد ضباط الجيش البريطاني في الهند والذي كان يفخر بأنه مبشر مسيحي فخرا شديدا مثل واضح على ذلك. ويقول هويلر في شهادته "في خلال العشرين عاما الماضية مارست الحديث في موضوع عقيدتنا مع الأهالي الهنود من مختلف الطبقات والجنود وغيرهم في الطرقات والمدن والأسواق والقرى. وقد فعلت ذلك منطلقا من اقتناعي بأن النصوص المقدسة أوجبت على كل مسيحي أن يعلن عن بشارة الخلاص للضالين من الناس".^٣

وقد لاحظ بعض الكتاب الإنجليز المعاصرين أن الهنود ينظرون إلى السكك الحديدية وإقامة البرق الكهربائي بازدراء ويعتبرون ذلك ضربة أخرى موجهة إلى عقائدهم،^٤ وذلك بسبب تفسير المبشرين الإنجليز لتلك الاختراعات. فالمبشرون في حماسهم الديني التبشيري أبرزوا التقدم المادي ونجاح الإنجليز كحجة تدعم اختيار العقيدة المسيحية واعتناقها. وذكر هؤلاء المبشرون في إحدى

^١Smith, V., Op. Cit., p. 664.

^٢Kaye, J.W., A History Of The Sepoy War, London, 1896, Vol.I, p. 217.

^٣Campell, C., Narrative Of The Indian Revolt, London, 1858, p. 9.

^٤Kaye, J.W., A History Of The Sepoy War, Vol.I, pp.90 – 191.

النشرات التي كانت توزع بين الناس في خلال السنوات الأخيرة من حكم اللورد دالهوزي أن "الوقت قد أزف للاهتمام الجدي بمسألة مهمة للغاية هي هل يجب أو لا يجب على الناس جميعا اعتناق عقيدة واحدة. إن السكك الحديدية والمراكب البخارية والتلغراف الكهربائي تؤلف بسرعة بين أمم الأرض. وكلما اشتد تآلف الناس معا كلما تأكدوا أن لهم نفس الحاجات والغايات والتلفات والأحزان".^١ * وقد نظر المبشرون المسيحيون إلى الإسلام باعتباره أعظم عقبة تقف في طريق نشر المسيحية في الهند. أما الهندوسية فاعتبروها وثنية محضة. ولذلك عمد المبشرون في خطتهم التي تهدف إلى اعتناق واسع النطاق للمسيحية إلى التركيز على موظفي الحكومة المسلمين. وفي عام ١٨٣٧م وقع قحط في الهند ومات كثير من الناس جوعا ومرضاً، فأخذت الحكومة أبناء الموتى ودفعت بهم إلى ملاجئ المبشرين الإنجليز فنشأوا على العقيدة المسيحية. وقد فسر ذلك بأنه إشارة إلى رغبة الحكومة في تحويل كل السكان إلى المسيحية.^٢ وفي عام ١٨٥٠م اقترحت السلطات البريطانية قانوناً كان الهدف منه تشجيع اعتناق المسيحية. وأقر المجلس التشريعي بكلكتا القانون الذي نص على أن الشخص الذي يعتنق الإسلام لا يحق له أن يرث والديه ولكن إذا اعتنق المسيحية فلا يخضع لذلك العقاب.^٣

وعلى ذلك قد ر "البدع" الغربية أن ترزعج المشاعر الدينية لدى كل من الهندوس والمسلمين على السواء فرفض الهندوس كل ما اتخذته السلطات البريطانية في

^١ Kaye, J.W., A History Of The Sepoy War, Vol.I, p.472.

* وقد صدرت تلك النشرة بتوقيع القس E. Edwards ، وورد النص الكامل لها وكذلك البلاغ الذي أصدرته السلطات البريطانية في كلكتا تعلن فيه عدم مسئوليتها عن أية نشاطات تبشيرية في:

- سيد أحمد خان، أسباب بغاوت هند، عليجرة، ١٩٥٨م، ص ٧٧ وما بعدها، وص ٨١ وما بعدها ، (باللغة الأوردية).

^٢ سيد أحمد خان، نفس المصدر ، ص ٤٣.

^٣ سيد أحمد خان، نفس المصدر ، ص ٥٠.

الهند من إجراءات للحد من قتل الأطفال والسماح للأرامل بالزواج ثانية ومنع ممارسة (الساتي)،^١ وتدرّس العلوم والطب الأوروبي وتشجيع التعليم الغربي على حساب التعليم الشرقي وإدخال السكك الحديدية والبرق.^٢ أما المسلمون فقد فقدوا — في ظل السلطة البريطانية وسيادة القانون البريطاني الجنائي في المحاكم — وضعهم الخاص في ممارسة الشريعة الإسلامية. ورغم أن المسلمين — بشكل عام — لم يبدوا معارضة صارخة للحكم البريطاني طالما أنه لا يمس تقاليدهم المرعية إلا أنهم نظروا ببغض أيضا إلى ما استخدمه البريطانيون في الهند من أنشطة وممارسات غريبة كالتعليم والبعثات المسيحية والمبتكرات مثل السكك الحديدية والبرق على أنها أمور بالغة الإزعاج كذلك نظر المسلمون إلى ضم ولاية أود إلى السلطة البريطانية باعتباره عملا يعني حكم الكفار على المسلمين.^٣

وقد وقع المسلمون بالذات في الهند آنذاك تحت تأثير أفكار ومبادئ حركتين إصلاحيتين اتسمتا بالصبغة السياسية والدينية معا وأسهمتا في تأليب صدور مسلمي الهند ضد البريطانيين بشكل مباشر وغير مباشر، وكانتا — أي الحركتان — من أهم العوامل الدينية والسياسية في دفع المسلمين إلى المشاركة في ثورة عام ١٨٥٧م. كانت الحركة الأولى هي (الحركة الفرائضية) في البنغال، وكانت الثانية (حركة المجاهدين) في شمال الهند^٤

^١ منع البريطانيون في الهند الهندوس من ممارسة عادة (الساتي) Sati وهي عادة كانت تحتم على الأرملة حرق نفسها بعد موت زوجها. واعتبر الهندوس ذلك المنع تدخلا في شئونهم الدينية. أنظر:

- Sachchidananda, B.M., Op. Cit., pp. 754 – 755.

^٢Smith, V., Op. Cit., p. 665.

^٣Ibid., p. 665.

^٤ اقرأ عن (الحركة الفرائضية) و(حركة المجاهدين) في:

- Munir-Un-Din Chughtai, "Muslim Religio - Political Movements In The Indo-Pakistan Sub-Continent In The Early Half Of The 19th Century", Journal Of Research (Humanities), ed., Siraj-ud-Din, Vol. I, No. I, Jan. 1966, pp. 45 – 56.

فقد خضع مسلمو البنغال منذ عام ١٧٦٥م وما بعدها عندما انتقل حكم البنغال إلى شركة الهند الشرقية البريطانية إلى نوع جديد من التأثيرات المناهضة للبريطانيين والمناهضة للهندوس في نفس الوقت. وقد قاد "الحاج شريعة الله" مؤسس الحركة الفرائضية الإصلاحية في البنغال تلك التأثيرات المناهضة. وكان شريعة الله عالما بارزا في عصره، وكان متأثرا بأفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. ومنذ عودته إلى البنغال في عام ١٨٢٠م، بعد غياب دام عشرين عاما، بدأ شريعة الله حركته الإصلاحية في قلب البنغال، فحرم على أتباعه كثيرا من التقاليد الفاسدة وطلب منهم جميعا (التوبة) عن ذنوبهم الماضية. وجمعت حركة شريعة الله الإصلاحية الفلاحين المسلمين معا ضد الشركة البريطانية، بينما أثارت تلك الحركة عداوة ملاك الأرض.^١

أما ابن شريعة الله (محمد محسن) المعروف باسم (دادهو ميان) والذي خلف أباه في قيادة الحركة الإصلاحية فكان مختلفا تماما عن والده. كما تعدى تأثيره ونفوذه تأثير ونفوذ والده. وأصبح اسمه على كل لسان في معظم مناطق البنغال. وقد ولد دادهو ميان في عام ١٨١٩م، وزار مكة وعند عودته كرس كل جهوده لنشر أفكاره وأفكار والده. وأهم ما تم إنجازه في حياة دادهو ميان تنظيم المجتمع الإسلامي في البنغال. فقسم البنغال الشرقية إلى (دوائر) وعين على كل دائرة وكيلا له تتحصر مهمته الأساسية في ضم شمل أعضاء (الطائفة الفرائضية) معا، كما كان يسمى أتباع الحركة، وتحصيل التبرعات والتبشير بالدين، ونهض دادهو ميان بالدعوة إلى المساواة بين المسلمين معلنا أن رفاهية الفقراء لا تقل

= د. خليل عبد الحميد عبد العال، جوائب من التراث الهندي الإسلامي الحديث، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ٣٠-٣٢ و ص ١٢١-١٤٤.

^١James Wise, The Muhammadans Of Eastern Bengal, Journal Of The Royal Asiatic Society Of Bengal, Calcutta, 1894, No. 1, p. 32.

أهمية عن رفاهية الأغنياء وأن على الجمع واجب الإسراع إلى مساعدة المحتاج. وارتاع الهندوس والإنجليز وملاك الأرض من دادهو ميان وأتباعه وأفكارهم وخاصة أن دادهو ميان وقف موقفا صلبا وعنيفا ضد الضرائب غير القانونية التي كان يقوم بتحصيلها الملاك. كذلك حارب بشدة قيام المزارعين المسلمين بالتبرع لتزيين تماثيل وصور آلهة الهندوس، أو المشاركة في الطقوس الهندوسية. واعتبر ذلك من أعمال العنت والقهر ضد المسلمين. وأعلن دادهو ميان أيضا أن الأرض تخص الله وليس لمخلوق حق إرث أي جزء منها أو تحصيل أي ضرائب عنها. ولذلك حث الفلاحين المسلمين على الاستقرار في الأراضي التي تملكها وتديرها الحكومة حتى يمكن بذلك تفادي دفع الضرائب التي تطالب بها الدولة. وكان من حق كل مسلم غريب أن يتناول طعامه مجانا في (بهادرور) حيث عاش دادهو ميان. بينما تمكن وكلاؤه من السيطرة على مناطق شرق البنغال، واستطاع هو حل النزاعات وتطبيق العدالة ومعاقبة كل مالك هندوسي أو مسلم أو أوروبي يجرو على رفع قضيته إلى المحكمة بدلا من رفعها إليه هو شخصيا ليقضي فيها.¹ وكانت سياسته تهدف إلى خلق دولة له داخل الدولة حتى يتحرر المسلمون من القوانين الإنجليزية الممقوتة.

كذلك وقع المسلمون تحت تأثيرات أفكار ومبادئ سيد أحمد شهيد وأتباعه الذين قادوا الحركة الإصلاحية الدينية السياسية المعروفة باسم (حركة المجاهدين) في المناطق الشمالية الغربية لشبه القارة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي. وقد اتهم بالفعل بعض البريطانيين المعاصرين لثورة عام ١٨٥٧م حركة سيد أحمد شهيد بمسئولياتها عن الثورة - ثورة عام ١٨٥٧م.² فبعد أن

¹James Wise, Op. Cit., p. 52.

²ذكر جون مالكولم لودلو - في هذا الصدد - "أنه حدث في السنوات الأخيرة حركة إحياء كبرى للمسلمين في الهند على يد سيد أحمد شهيد، وأن هذه الحركة هي القوة المحركة الأساسية وراء الأحداث الحاضرة - أي ثورة الاستقلال الهندي لعام ١٨٥٧م". أنظر:

- Ludlow, J.M., Op. Cit., p.90.

أخضع البريطانيون مملكة السيخ في البنجاب واجه أتباع سيد شهيد البريطانيين واستمر خلفاؤه خاصة الأخوين "عنايت علي" و"ولايت علي" في القيام على تنفيذ مهمته التحريرية. وطرد الأخوان في عام ١٨٤٧م من البنجاب وأمر بالبقاء في مقاطعة "بتتا". وفي عام ١٨٥٠م أتهما بإثارة الفتنة في منطقة "راجاشاهي" في البنغال وطردا للمرة الثانية من البنغال. وفي عام ١٨٥٢م يقرر قاضي تحقيق "بتتا" أن الطائفة الثائرة في ازدياد في المدينة، بل أن معظم الناس في عاصمة الولاية يشيعون الفتنة وروح التمرد. وقد انضمت قوات البوليس إلى المتعصبين المسلمين (أي أتباع سيد شهيد). وجمع أحد زعمائهم وهو "مولفي أحمد الله" سبعمائة رجل في منزله وأعلن تصميمه على مقاومة أي تحقيق يقوم به قاضي التحقيق بقوة السلاح.^١ وهكذا يمكن القول أن المسلمين في شمال الهند كانوا واقعين تحت ضغط متزايد للثورة ضد البريطانيين كالتزام ديني وسياسي. أما بالنسبة للعامل العسكري فقد تولدت مشاعر السخط بسبب السياسة البريطانية تجاه الجنود الهندوس والمسلمين في الجيش الهندي البريطاني. إذ اعتمدت شركة الهند الشرقية البريطانية في السيطرة على ممتلكاتها في شبه القارة الهندية على العناصر الوطنية من القوات الهندية المعروفة باسم Sepoys * إضافة إلى عدد محدود من القوات الأوروبية المكونة من عناصر بريطانية وأيرلندية.^٢ ويذكر في هذا الصدد أن عدد أفراد الجيش النظامي لشركة

^١Hunter, W.W., The Indian Muslims, London, 1871, pp. 22 – 23, CF. Asoka Mehta, 1857: The Great Rebellion, Bombay, 1945, p. 20.

* تعني كلمة sepoys الأفراد الهنود الذين استخدمتهم شركة الهند الشرقية البريطانية جنودا في قواتها العسكرية. أنظر:

- The New National Dictionary, Collins, London, 1966, p. 442.

والكلمة مأخوذة ومشتقة من اللفظة الفارسية (والأوردية أيضا "سباه" بكسر السين وبضمها أيضا وتعني جيشا أو ميليشيا أو جنودا أو فرسانا. أنظر:

- A Comprehensive Persian - English Dictionary, F. Steingass, London, 1963, p. 651.

^٢Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 187.

الهند الشرقية قد بلغ ثلاثمائة ألف جندي يمثل الجنود البريطانيون جزءا صغيرا منه،^١ بينما كانت الغالبية العظمى من ذلك الجيش من المجندين الوطنيين الهنود من المسلمين والهندوس معا . وكان المجندون الهنود موضع فخر لشركة الهند الشرقية البريطانية لمدة تزيد على قرن من الزمان (١٧٥٧-١٨٥٧م). فمئذ موقعة بلاسي Plassey في عام ١٧٥٧م شاركت العناصر الوطنية من المجندين الهنود سواء من الهندوس أو المسلمين في انتصارات الشركة البريطانية في خلال بناء إمبراطوريتها في داخل شبه القارة الهندية وخارجها، كما حاربت جنبا إلى جنب مع البريطانيين. وكانت الاختلافات العنصرية والطائفية والدينية تختفي في رحى المعارك.^٢ إلا أن الكراهية ضد البريطانيين ظلت حبيسة في قلوب المجندين الهنود، وبلغت تلك الكراهية ذروتها في عام ١٨٥٧م عندما قام هؤلاء الجنود بالثورة على الوجود البريطاني في الهند ممثلا في شركة الهند الشرقية البريطانية.

ولقد بدأ الشك يتسرب إلى البريطانيين بالنسبة لإخلاص أفراد الجيش عندما بدأت الروح الوطنية تتيقظ لدى كل من الجنود الهندوس والمسلمين. واشتعلت روح الفخر في الجيش الهندي نتيجة سلسلة طويلة من الانتصارات العسكرية التي أحرزها. غير أن تلك الانتصارات نفسها خلقت شعورا بالعار وانطباعا في نفوس الجند بأنهم هم أنفسهم قد ساعدوا على تدعيم الحكم الأجنبي لبلادهم. وشرع البريطانيون بعد حروب ميسور والماراثا في إصلاح أحوال الجنود الهنود، أو بمعنى أدق في تشكيلهم تشكيلا بريطانيا تدريبيا ومظهرا وملبسا . وكان الهدف هو تحويلهم إلى جنود بريطانيين روحا وشكلا بحيث

^١ يذكر سميث Smith, V. أن القوة العسكرية لشركة الهند الشرقية البريطانية قد بلغت في عام ١٨٥٧م مائتان وثمان وثلاثون ألف جندي بينهم ثمان وثلاثين ألف من الأوروبيين. أنظر:

- Smith, V., Op. Cit., p. 666.

^٢Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 187.

يفقدون خصائصهم الوطنية المميزة سواء كانوا من الهندوس أو المسلمين. بالإضافة إلى ذلك كان البريطانيون قد تمكنوا من السيطرة تدريجيا على أعنة الأوضاع المدنية والعسكرية بكل مباحها تاركين عناء الكد والتعب على أكتاف الجنود الهنود وحدهم. لذلك أخذ الجنود الهنود يربطون بين ازدياد النفوذ البريطاني والانحلال الذي أصابهم.^١

وفي الحقيقة لم يكن تمرد عام ١٨٥٧م الذي قاد إلى الثورة أول تمرد قامت به العناصر الوطنية الهندية العسكرية. فقد سبقته عدة انتفاضات عسكرية كانت تشير بالتأكيد إلى وجود خلل ما في المؤسسة العسكرية الهندية، كما كانت في نفس الوقت تنبئ بعاصفة نهائية أكبر وأخطر. فقد تمردت الفرق العسكرية الهندية أربع مرات خلال الأعوام الثلاثة عشر التي سبقت الانفجار الكبير في عام ١٨٥٧م بسبب فشل شركة الهند الشرقية البريطانية في إشباع حاجات الجنود ومطالبهم. فتمردت الفرقة رقم ٣٤ في عام ١٨٤٤م والفرقة رقم ٢٢ في عام ١٨٤٩م، والفرقة رقم ٦٦ في عام ١٨٥٠م، وأخيرا تمردت الفرقة رقم ٣٨ في عام ١٨٥٢م.^٢ كذلك لم يكن احتمال قيام ثورة أو انتفاضة بعيدا عن الأذهان، فقد تنبأ بحدوث الثورة في عام ١٨٥٤م كولونيل سليمان البريطاني (Colonel Sleeman) عندما ذكر أن الإطاحة بالدويلات الهندية الوطنية (التي اعتبرها حاجزا ضد أمواج الخطر على الحكم البريطاني في الهند) سوف تعرض البريطانيين للخطر تحت رحمة الجيش الوطني الهندي الذي لا سبيل إلى السيطرة عليه تماما.^٣ كذلك أشار السير تشارلز تابيير إلى مثل ذلك الخطر في المستقبل وعبر عن شكه في استمرار ولاء الجنود الهنود (الذين وصفهم بالمرتزقة) للبريطانيين.^٤ وهكذا توحدت العوامل التاريخية والسياسية

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٤٦-٢٤٧.

^٢ Sarkar And Datta., Modern Indian History, Vol, II, Part I, Allahabad, 1938, p. 122.

^٣ Ibid., p. 122.

^٤ Ibid., pp. 122 – 123.

والاجتماعية والدينية والعسكرية لتساعد على نشر حالة عامة من عدم الرضى عن حكم الشركة البريطانية في شمال ووسط الهند. ووفرت تلك العوامل تربة خصبة تولد وتكاثر فيها سخط الجيش. ووجد المجندون الهنود مجتمعا يتعاطف معهم في ثورتهم لأن المجتمع الهندي كان يشارك بشكل ما مخاوف الجند أنفسهم وظلت الأحقاد السياسية والدينية التي أدت إليها الإجراءات البريطانية كامنة تتربق فرصة الانفجار عند أقل إحتكاك.

وإذا جاز لنا أن نعتبر كل العوامل السابقة عوامل (غير مباشرة) للثورة فإن هناك أمرين يمكن اعتبارهما القشة التي قصمت ظهر البعير وأدت إلى الانفجار الكبير في عام ١٨٥٧م كان الأمر الأول هو قانون الخدمة الحربية لعام ١٨٥٦م الذي حتم على المجند تأدية الخدمة العسكرية في أي مكان يطلب فيه وليس في داخل الهند فقط كما كان معمولاً به من قبل، وأثار ذلك القانون كراهية عنيفة لدى الهندوس الذين كانت عقيدتهم الدينية تحرم عليهم آنذاك السفر خارج الهند.^١ أما الأمر الثاني فيتصل بخرطوش البندقية الجديدة (أنفليد) الذي قيل أن دهون الأبقار والخنازير تدخل في تركيبه مما أثار من مشاعر الهندوس الذين يقدسون البقرة ومشاعر المسلمين الذين تحرم عقيدتهم الخنزير.^٢

ومهما كانت أسباب ثورة عام ١٨٥٧م المباشرة وغير المباشرة، فهناك شخصية تكاد كل الكتابات تقريبا تجمع على مسئوليتها الكاملة أو الجزئية عن تلك الثورة، وأعني بذلك اللورد دالهوزي نفسه. وقد تولى اللورد دالهوزي منصب الحاكم العام من عام ١٨٤٨م إلى عام ١٨٥٦م. وتعتبر تلك الفترة بحق آخر أهم مرحلة في تاريخ الهند البريطانية، كما تعتبر أيضا

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٤٨.

^٢ كان الشحم أو الدهن يدخل في تكوين تلك الخراطيش التي كان يجب على من يستخدمها قضمها بفمه قبل وضعها في البندقية. وقد أبطل الأمر وسمح للجنود باستخدام شحومهم الخاصة أنظر:

- Campell, C., Op. Cit., p. 4; Smith, V., Op. Cit., p. 667.

ذروة التاريخ المثير لشركة الهند الشرقية البريطانية.^١ وأسرع دالهوري، وكان في ذلك متحمسا ومندفعاً ، بضم الدويلات الهندوسية إلى الإمبراطورية الهندية البريطانية. وقد كان من واجب دالهوري التمهّل قبل الإنذفاع، كما كان من واجبه مراعاة مشاعر الهنود. ولاشك أن سياسة الضم والغزو قد عادت على شركة الهند الشرقية البريطانية بأرباح وافرة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن تلك السياسة قد تركت إنطباعاً سيئاً بأن ما من دولة هندية كانت آمنة على نفسها أو بعيدة عن أن تصاب بضرر الدّهم أو الغزو. ولم تفعل حكومة الشركة البريطانية مايزيل ذلك الإنطباع. وفقد الناس الثقة في العدالة البريطانية، وظهرت شريحة عريضة من الأفراد الساخطين الذين كانوا على إستعداد لإنتهاز أية فرصة للإنتقام من الشركة البريطانية ورد الصاع إليها.

ولا يمكن بأية حال إعتبار دالهوري مسئولاً عن سياسة الضم فهذه السياسة — كما أشير — كانت الشركة قد وضعتها قبل مجيء دالهوري. كما كان دالهوري غير راض عن سياسة ضم (أود) بالذات، لكن مدراء الشركة غلبوه على أمره في هذه المسألة. ومن ثم يقع عليهم لاعلى دالهوري، اللوم فيما نتج عن ذلك الضم من مشاعر سخط وإستياء أدت إلى الثورة. وفي خلال فترة حكم دالهوري أرسلت قوات بريطانية كبيرة للإشتراك في حرب القرم وهبطت نتيجة لذلك نسبة الجنود البريطانيين في الهند عن نسبة الجنود الهنود بشكل واضح. وطلب اللورد دالهوري من حكومته العمل على تعويض ذلك النقص الخطير إلا أن شيئاً لم يتم بالرغم من مراسلات دالهوري العديدة في هذا الشأن. وهكذا عندما اشتعلت الثورة وجد الجنود الهنود أنفسهم في مركز متفوق بسبب قلة الجنود البريطانيين في الهند مما أطال من أمد الصراع أثناء الثورة. ولا يمكن إلقاء اللوم في هذه المسألة أيضاً على دالهوري، بل يقع اللوم على حكومته.

¹Ramsy Muir., Op. Cit., p. 337.

وينفي موير Muir مسؤولية دالهوري مسؤولية كاملة عن ثورة عام ١٨٥٧م ويؤكد فقط على مسؤوليته الجزئية.^١ أما المؤرخ تري ليان Trevelyan فيؤكد مسؤولية دالهوري الكاملة، ويرى أن قيام دالهوري بضم (أود) بالذات، وكانت مركز التمرد، ساعد بشكل غير مباشر على إثارة التمرد ومن ثم الثورة.^٢ وفي ضوء التحليل السابق، وعلى عكس ما قال به معظم المؤرخين، فإنه لا يمكن إلقاء مسؤولية انفجار الثورة، لا كلياً ولا جزئياً، على كاهل دالهوري. كل ما يمكن أن يقال في هذا المجال أن رحيل دالهوري عن الهند في عام ١٨٥٦م، ثم انفجار الثورة في العام التالي لرحيله، أي عام ١٨٥٧م، جعل الكثيرين يربطون بين سياساته وانفجار الثورة دون تمحيص وتقويم عادلين.

(٢) أحداث الثورة:

حدث الانفجار الفعلي للثورة في العاشر من مايو عام ١٨٥٧م عندما ثارت ثلاث فرق من القوات الوطنية الهندية العاملة في شركة الهند الشرقية البريطانية في مقاطعة ميروت Meerute الهندية.^٣ واندفع أفراد تلك الفرق الثائرة نحو سجون المقاطعة وقتلوا عدداً من الضباط الأوروبيين، واقتحموا السجون وحرروا عدداً كبيراً من رفاقهم.^٤ ثم اندفع جنود تلك الفرق بسرعة فائقة إلى دلهي في صباح اليوم التالي الحادي عشر من مايو عام ١٨٥٧م. وكانت المدينة خالية من أي قوات أوروبية باستثناء عدد قليل من الضباط والمدنيين العاملين في وكالة الشركة البريطانية فيها.^٥

^١Ramsy Muir., Op. Cit., p. 338.

^٢Trevelyan, G.M., Op. Cit., pp. 207 – 208.

^٣Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 775.

^٤Ibid., p. 775.

^٥Kaye, J.W., A History Of The Sepoy War, Vol. II. p. 76.

وعلى الفور بدأ الثوار نشاطهم في ذبح الأوروبيين والهنود الذين اعتنقوا الديانة المسيحية وأشعلوا النار في العديد من المباني الحكومية.^١ وفي دلهي أيضا انضمت الحامية الوطنية إلى قوات الثوار. وفي الثاني عشر من مايو عام ١٨٥٧م تمت السيطرة الكاملة على دلهي. وبعث الثوار من دلهي إلى جميع القوات العسكرية للانضمام إليهم في حرب الاستقلال. وتذكر إحدى الرسائل أنه "من الضروري عليكم الحضور هنا حيث سوف يخلع عليكم ملك الملوك ومركز الرفاهية ملك دلهي بهادر شاه المناصب العالية ويمنحكم العطايا الكثيرة، ونحن نتظركم بلهفة كما ينتظر الصائمون صوت المؤذن".^٢

وكان قادة الثورة قد ناشدوا — بعد سيطرتهم على دلهي — الإمبراطور الكهل بهادر شاه تبني قضيتهم. ولم يكن الإمبراطور قوي الإرادة مثل بعض أسلافه، وكان واضحا أنه كان فزعا ، وأكد للثوار أنه لا يستطيع دفع أموال أو رواتب لهم ، إلا أنهم احتجوا بأن ذلك لا يشغل بالهم. لذلك وجد بهادر شاه نفسه زعيما رغم أنفه للثوار.^٣

وقبل أن تبادر الشركة البريطانية في اتخاذ أية محاولة لاستعادة دلهي من الثوار انفجرت الثورة أيضا في أقاليم أخرى من شبه القارة الهندية وذلك في

¹Robert, P.E., Op. Cit., p. 368.

²Campell, C., Op. Cit., p. 33.

³Kaye, J.W., A History Of The Sepoy War, Vol. II. p. 76.

* بصور سيد أحمد خان ضعف ذلك الإمبراطور الكهل في كتابه (أسباب بغاوت هند) تصويرا يدل على عجزه التام واستسلامه للخرافات وذلك في محاولة منه لتبرأته من الاتهام بالتواطؤ في الثورة وتبديره لها وبتصاله بقوى خارجية لمساعدته هي روسيا وفارس. فيذكر أن ذلك الإمبراطور كان يعيش في الوهم وأنه كان معتوها وأنه إذا أكد له أحد أن ملائكة السماء هم عبيده لتلقى هذا التأكيد بالترحيب والقبول، وأن الإمبراطور كانت تسيطر عليه فكرة تحويل نفسه إلى ذبابة أو بعوضة حتى يتمكن من الانتقال إلى بلاد أخرى ليعلم ما يجري فيها. ويخلص سيد أحمد خان إلى نفي وجود أي اتصال وتحالف بين الإمبراطور وأي قوة خارجية وإستحالة حدوث ذلك في ظل الرقابة البريطانية على الهند. أنظر:

— سيد أحمد خان، المصدر السابق، ص ٣٢.

الفترة من التاسع والعشرين من مايو عام ١٨٥٧م إلى الخامس من يونيو عام ١٨٥٧م. فقد عمت الثورة أقاليم ناسر آباد Nasir Abad ورا بوتانا Rajputana ونيماش Nimach في ولاية جواليور Gwalior ، وبارلي Bareilly وروهيلخاند Rohilkhand ولكناو Lucknow وبناريس Benares وكونبور Cownpore في مقاطعة أود Oudh.^١ واتجهت أنظار الثوار جميعا إلى دلهي لاتخاذها مركزا للقيادة.^٢ وهكذا وقعت مناطق كثيرة من الهند في أيدي الثوار. ولم تتمكن الشركة البريطانية من إرسال أية نجدة إلى وكلائها وحكامها، في تلك الأقاليم، الذين وجدوا أنفسهم بمفردهم في المواجهة الصعبة أمام غليان الثورة. وأصبحت الحاجة ملحة تماما لاستعادة الشركة البريطانية لمكانتها بعد تلك الثورة المفاجئة. ورأت ضرورة إعادة احتلال دلهي وانتزاعها من الثوار أولا ، ثم القضاء على حركات الثورة في الأقاليم الهندية الأخرى ثانيا . وقد مرت تلك العمليات — لتتحقق بصورة ناجحة وفعالة — بثلاث مراحل.

وقد غطت المرحلة الأولى صيف عام ١٨٥٧م عندما كانت المشكلة هي منع الثورة (التمرد) من الانتشار، والصمود أمامها حتى وصول الإمدادات التي طلبتها الشركة البريطانية لاستعادة دلهي والقضاء على الثورة.

ومنذ لحظة سماع أخبار احتلال دلهي أدرك الحاكم العام البريطاني في الهند اللورد كاننج أن مفتاح النصر على الثوار هو استعادة دلهي، وأن ذلك خطوة ملحة للغاية لسحق الثورة.^٣ وتصرف اللورد كاننج بحزم وسرعة وطلب معونات عسكرية من بومباي ومدراس وسيلان وسنغافورة حيث كان يوجد عدد من الفرق العسكرية البريطانية. كما طلب اللورد كاننج

^١Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 776.

^٢Henry, G. Malcolm., India And The Indian Mutiny, Philadelphia, 1859, p. 351.

^٣Gardner, B., Op. Cit., p. 259.

من حاكم بومباي ألفنستون الإسراع بعودة القوات البريطانية من فارس لإعادة السيطرة البريطانية على دلهي.^١ كما بعث اللورد كاننج ببرقية عاجلة للجنرال أنسون Anson القائد العام لجيش البنغال في سيملا — التي تقع على بعد مائتي ميل شمال دلهي — لتحرك بقواته نحو دلهي.^٢ وفي الحال نظم الجنرال أنسون قوة قوامها ألفين وخمسمائة جندي وتوجه بها نحو دلهي في أواخر شهر يونيو عام ١٨٥٧م.^٣ إلا أن الجنرال أنسون مات بالكوليرا في الخامس من يوليو عام ١٨٥٧م، وانتقلت القيادة إلى السير أرشاديل ويلسن Archdale Wilson . ولم تتمكن تلك القوة لضعفها من مهاجمة المدينة، بل حوصرت من قبل الثوار خلال شهري يوليو وأغسطس عام ١٨٥٧م.^٤ ومن ثم كان على الحاكم العام البريطاني في الهند اللورد كاننج الانتظار حتى مجيء القوات البريطانية من أوروبا. وفي نفس الوقت قام كاننج بتسجيل عدد كبير من المتطوعين في كلكتا، كما وصلت أخيرا القوات البريطانية العائدة من فارس بقيادة الجنرال هافلوك Havelock (١٧٩٥ - ١٨٥٧م).^٥ بالإضافة إلى ذلك استخدم اللورد كاننج السيخ ، الذين لم يطمحوا إلى أي مكسب من وراء حكم بهادر شاه في دلهي ، في سحق الثورة. فأسرع راجات السيخ في باتيالا Patiala و جند Jindh ونابها Nabha إلى نجدة البريطانيين، وأرسلوا قواتهم لتعزيز قوة البريطانيين لاستعادة دلهي.^٦

^١Gardner, B., Op. Cit.,p.259.

^٢Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 217.

^٣Smith, V., Op. Cit., p. 669.

^٤Ibid., p. 669.

^٥Gardner, B., Op. Cit., p. 263.

^٦ لمعرفة تفاصيل أكثر عن نشاطات رؤساء السيخ في حصار دلهي ودورهم في القتال ضد الثوار في أود ومهاراشترا، أنظر:

- Lepel, H. Griffin, The Punjab Cheifs, Historical And Biographical Notices, Lahore, 1865, pp. 27,355.

أنظر أيضا لنفس المؤلف:

- Lepel. H. Griffin, The Rajas Of The Punjab, London, 1873, pp. 213, 355.

كذلك كان للشركة البريطانية مناطق محصنة في البنغال والبن اب، إلا أن المشكلة كانت تكمن في القدرة على البقاء في تلك المناطق المحصنة أو التحرك في اتجاه دلهي. ووجد الحاكم العام البريطاني في الهند أن الموقف في البنغال لا يحيطه خطر يؤثر على مصالح الشركة البريطانية. أما في البنجاب فقد تمكن السير جون لورانس (١٨١١-١٨٧٩م) من السيطرة على الموقف رغم وجود ثلاثة محاور للخطر كانت تحيط بالشركة البريطانية هناك. وتمثلت تلك المحاور الثلاث في التدخل الأفغاني، وانتفاضة السيخ، وثورة المجندين الهنود هناك. وكان من حسن حظ السير جون لورانس أن الحاكم الأفغاني "دوست محمد" ظل على ولائه لمعاهداته مع الشركة البريطانية، كما أن السيخ ظلوا على هدوئهم وقدمت لهم المساعدة، ولم يكن أمامهم ما يكسبونه من إحياء سلطة المغول التي ينادي بها قادة ثورة الاستقلال الهندية. أما المجندون الهنود الثائرون في البنجاب فقد تمكن لورانس من انتزاع السلاح من أيديهم.^٢ وبذلك أصبح الموقف في البنجاب مطمئناً. ولم يجد السير لورانس بداً من تحقيق رغبة الحاكم العام البريطاني في الهند في إرسال فرقة عسكرية بقيادة نيكلسون Nicholson (١٨٢١ - ١٨٥٧) لتعزيز الحصار على دلهي.^٣ وكان نيكلسون قائداً شجاعاً طموحاً وتواقفاً للوصول بقواته إلى دلهي واقتحام أسوارها العظيمة.^٤ وهكذا حوصرت مدينة دلهي بقوات بريطانية كبيرة معززة بعدد هائل من المدافع الضخمة. ومن الثامن إلى الثاني عشر من سبتمبر عام ١٨٥٧م انطلقت تلك المدافع تصب وابلاً من القذائف على المدينة. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه أحدثت تلك القذائف ثغرة كبيرة في أسوار المدينة، اندفعت من خلالها ثلاثة طوابير من القوات البريطانية نحو المدينة. واندفع طابور رابع من بوابة

¹Smith, V., Op. Cit., p. 669.

²Ibid., p. 669.

³Ibid., p. 669.

⁴Gardner, B., Op. Cit., p. 264.

كشمير التي تؤدي إلى قلب المدينة.^١ وتعرضت تلك الطوابير إلى وابل من النيران الكثيفة من الثوار أصيب من جرائها جون نيكلسون بجراح خطيرة. واستمر القتال ستة أيام متتالية (من الرابع عشر إلى التاسع عشر من سبتمبر عام ١٨٥٧م) في شوارع المدينة بين الثوار وقوات الشركة البريطانية. ولكن في العشرين من الشهر نفسه انتصر البريطانيون وأعيد رفع العلم البريطاني على دلهي، ونفي الإمبراطور الكهل بهادر شاه إلى رانجون عاصمة بورما حيث عاش فيها حتى عام ١٨٦٢م.^٢ وبادرت الشركة البريطانية بعد سقوط مدينة دلهي إلى إعادة فتح الاتصالات بين دلهي ومدينة الله آباد، كما استعادت قلعة أجرا الإستراتيجية.^٣

ومع ذلك لم يثمر سقوط دلهي عن إخماد الثورة. فقد تجمعت قوات الثوار في "لكناو" Lucknow وهناك بدأت الفترة الثانية من ثورة الاستقلال الهندية التي تركزت حول عمليات الإنقاذ لمدينة لكناو عاصمة ولاية "أود" ومدينة كونبور الإسلامية التي تقع في نفس الولاية. ويطلق المؤرخون على هذه الفترة "فترة إعادة الفتح" بمعنى محاولة البريطانيين إعادة السيطرة على كافة المقاطعات والأقاليم والولايات الهندية التي سقطت في أيدي الثوار الهنود.

وتزامن قيام الجنرال نيل Neil والجنرال هافلوك Havelock بحصار "لكناو" و"كونبور" من السادس من يونيو عام ١٨٥٧م إلى السابع والعشرين من نفس الشهر مع الحصار البريطاني لمدينة دلهي. إلا أن حصار "لكناو" و"كونبور" مني بالفشل عندما تأثرت قوات نيل وهافلوك بأمراض الكوليرا والدوسنتاريا، وبأشعة الشمس الشديدة في الهند، علاوة على الصمود القوي

^١Wheeler, J.T., Op. Cit., p. 217.

^٢Ibid., p. 231.

^٣Ibid., p. 231.

الذي واجهته من قبل الثوار الهنود بقيادة "نانا صاحب" في هاتين المدينتين.^١ إلا أنه بعد سقوط مدينة دلهي في العشرين من سبتمبر عام ١٨٥٧م عاودت القوات البريطانية محاولة الاستيلاء على لكناو وكونبور بعد أن عبرت تلك القوات بقيادة السير جيمس أوترام Sir James Outram — الذي خلف الجنرال نيل — نهر الجانج في التاسع عشر من سبتمبر عام ١٨٥٧م. وتمكن أوترام — بعد ثلاث معارك عنيفة — بالتعاون مع قوات الجنرال هافلوك من شق طريقه إلى مدينة لكناو في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٨٥٧م.^٢ واستمرت العمليات العسكرية في لكناو طوال خريف عام ١٨٥٧م، مما دفع بالشركة البريطانية إلى تعزيز قواتها، فأرسلت بقوة أخرى قوامها خمسة آلاف مقاتل وتسعة وأربعين مدفعاً بقيادة السير كولن كامبل Sir Colin Campal الذي تمكن بعد صراع مرير من السيطرة الكاملة على مدينتي لكناو وكونبور في التاسع عشر من نوفمبر عام ١٨٥٧م،^٣ ثم لاحقت القوات البريطانية بقايا وفلول الثوار على نطاق واسع في شمال ووسط الهند.^٤

أما الفترة الثالثة فتميزت بمواصلة السير كولن كامبل والسير هيو روز Sir Hugh Rose الزحف على ولاية أود وأقاليم روهيلخاند وبندلخاند التي كانت تحت سيطرة راني Rani أمير جهانسي، والزحف من جهة أخرى على ولاية جواليور Gwalior التي كانت تحت سيطرة "نانا صاحب" بعد فراره من لكناو.^٥ وقد أظهر كل من "نانا صاحب" و"راني" شجاعة فائقة في التصدي للزحف البريطاني. واستمرت المعارك العنيفة بين الأطراف المتصارعة في الفترة من السادس من ديسمبر عام ١٨٥٧م إلى السابع عشر من يونيو عام

^١Robert, P.E, Op. Cit., p. 373.

^٢Ibid., p. 375.

^٣Ibid., p. 375.

^٤Smith, V., Op. Cit., p. 670.

^٥Sachchidananda, B.M., Op. Cit., p. 763.

١٨٥٨م. وتمكنت القوات البريطانية من إعادة سيطرتها على ولاية أود وأقاليم روهليخان وبندلخاند، وقتلت "راني" بعد معركة عنيفة في السابع عشر من يونيو عام ١٨٥٨م.^١ أما "نانا صاحب" فقد تمت مطاردته حتى أدغال نيبال، ويقال أنه مات هناك.^٢ وفي العشرين من يونيو عام ١٨٥٨م سقطت ولاية جواليور وكان ذلك علامة بارزة على إنتهاء ثورة الإستقلال الهندية. وأخيرا أعلن اللورد كاننج الحاكم العام البريطاني في الهند السلام في شبه القارة الهندية في الثامن من يوليو عام ١٨٥٨م.^٣

(٣) أسباب فشل الثورة:

بالرغم من قوة وفعالية ثورة عام ١٨٥٧م في البداية إلا أنه تضافرت عدة أسباب أدت إلى فشلها في تحقيق أهدافها في النهاية. ومن أهم تلك الأسباب صبغة (المحلية المكانية) التي اصطبغت بها الثورة. فقد اقتصرت الساحة الجغرافية للثورة على مناطق محددة من شبه القارة الهندية، فلم تتأثر بالثورة وبأحداثها مثلا المناطق الواقعة جنوب نهر ناربادا والسند والبنغال الوسطى والبنغال الشرقية وأفغانستان ونيبال والبنجاب. ولعل الهدوء الذي ساد تلك المناطق هو الذي مكن الشركة البريطانية من إرسال الإمدادات العسكرية لتعزيز حصارها على مدينة دلهي.^٤ كما لم يشارك أحد من الأمراء والنبلاء الهنود في الثورة ونشاطها حيث ظل الأمراء الإقطاعيون ومن أبرزهم السير دنكار راو Sir Dinkar Roa وسالارجانج Salar Jung وسندهيا Sindhia وهولكار Holkar — على ولائهم للشركة البريطانية. وليس من السهل تقدير مدى ما تدين به الشركة البريطانية لاثنين من هؤلاء الأمراء وهما

^١Majumdar, R.C., Op. Cit., p. 779.

^٢Ibid., p. 779.

^٣Smith, V., Op. Cit., p. 671

^٤Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 216.

السير دنكار راو والسير سالارجانج لأن إخلاصهما الشديد للشركة البريطانية أنقذ مصالحها التجارية والسياسية المتشابكة في شبه القارة الهندية.¹ ومن أهم أسباب النكسة التي لحقت بالثورة افتقارها إلى زعامة مركزية أو قيادة موحدة فعلية، وبالتالي خطة دقيقة شاملة يلتزم الجميع بها. فالإمبراطور المسن وجد نفسه — مرغما — عنوانا ورمزا للثورة وليس قائدا لها، كما كان للهندوس قوادهم وللمسلمين زعمائهم. ولم يكن ثمة تنسيق بين الطرفين. ورغم ذلك المأخذ أو العيب الأساسي في قيادة الثورة إلا أنها لم تعدم بعض الزعماء والقادة لدى كل من الهندوس والمسلمين. وربما كانت راني أميرة جهانسي أقدر هؤلاء الزعماء من بين الهندوس إلا أنها لم تكن زعيمة لكل قوات الثورة، كما أنها كانت تفتقد دراية القيادة العسكرية. وكانت راني تعمل مع قواتها دون خطة عسكرية عامة وبالتالي لاقت الهزيمة الساحقة من قبل قوات الشركة البريطانية ومقاتليها في نهاية المطاف.² كذلك انبثقت من الطبقات الوسطى للمسلمين في الهند قيادات على مستوى عال من الكفاءة خلال ثورة عام ١٨٥٧م. ومن أبرز تلك القيادات الإسلامية "مولوي أحمد الله الفيروز آبادي" الذي كان من أحب الشخصيات الإسلامية لدى الثوار، بيد أنه أعتقل في أبريل عام ١٨٥٧م. وكتب الكولونيل (مليسون) عن أحمد الله الفيروز آبادي: "إذا كلن الشخص الوطني هو الذي يتأمر ويحارب من أجل استقلال وطنه فإن أحمد الله الفيروزي آبادي هو بالتأكيد وطني مخلص. فإنه لم يلطخ سيفه بالاغتيال ولم يتستر على قاتل، وحارب برجولة وشرف وإصرار في الميدان ضد الوجود البريطاني في الهند الذي سيطر على مقدرات وطنه".³ كذلك كان (بخت خان)

¹Robert, P.E, Op. Cit., pp. 378 – 379.

²Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 216.

³Colonel, G.B., Malleson, A History Of The Indian Mutiny (1857 – 1859), London 1896, Vol. II, p. 541.

بمثابة رئيس الأركان للثوار في دلهي، وأثبت تميزه بخصائص قيادية باهرة. ولم يستسلم (بخت خان) في صراعه ضد البريطانيين حتى عندما سقطت دلهي في شهر سبتمبر عام ١٨٥٧م.^١

وإذا كان الثوار — في الشهور الأولى من قيام الثورة — أكثر قوة ومناعة كقوة محاربة، وإذا كانت الخسائر التي حلت بالشركة البريطانية جسيمة إثر سقوط مدينة دلهي في أيدي الثوار، إلا أن مقاومة الثوار ضعفت بصورة كبيرة بعد استرداد مدينة دلهي بفضل بسالة وخبرة القادة البريطانيين أمثال جون لورانس وجيمس أوترام وهافلوك ونيكلسون ونيل وكولن كامبل.^٢ فلقد سيطر هؤلاء القادة على الموقف منذ البداية وحتى النهاية، ولم يكن قادة الثوار ندا لهم.^٣ كذلك كان للبريطانيين السيطرة الكاملة على البحار وهو وضع ساعدهم في دفع العديد من رجالهم إلى الهند دون صعوبة تذكر لمواجهة ثورة الاستقلال الهندية. ومن جانب آخر كان الثوار يحاربون بأسلحة بدائية لم تصمد طويلا أمام الأسلحة البريطانية الأكثر تطورا.^٤ وقد عبر ذلك السلاح في حد ذاته عن معنى وطبيعة الصراع.

والحقيقة أنه يمكن الآن تفسير ذلك الصراع بين الطرفين — في إطار ثورة عام ١٨٥٧م — بأنه كان صراع حضارتين — واحدة حديثة نهمة نشطة صناعية ديناميكية الطابع والأخرى وسيطة خاملة محافظة إقطاعية. وكان من المحتم أن تتغلب الحضارة الأولى على الثانية. وهذا ما حدى ببعض الكتاب إلى وصف ذلك الصراع بأنه "صراع محافظ قديم ضد تأثير حكم أجنبي بمؤسساته الديناميكية".^٥

^١Colonel,G.B.,op. cit., Vol. II, p. 544.

^٢Robert, P.E, Op. Cit., p.379.

^٣Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 217.

^٤Ibid., p. 217.

^٥Aziz Ahmad, Op. Cit., p. 31

وأخيرا وبالرغم من اشتراك كل من الهندوس والمسلمين في تحريك الثورة وتعاون الطرفين في إشعالها، إلا أن كلا من الفريقين كان يحارب على جهة مختلفة، وكل منهما كان يحارب مستقلا عن الآخر. لقد شن الطرفان - بلا شك - حرب الاستقلال الهندية لعام ١٨٥٧م على شركة الهند الشرقية البريطانية، بيد أنه كان ثمة قومتان مختلفتان متميزتان تحارب كل واحدة منها من أجل تحقيق أهداف مختلفة.^١ إلا أن البريطانيين بعد أن قضوا على الثورة ألقوا باللوم - كما أشير - على المسلمين فحملوهم مسؤولية قيامها.

(٤) نتائج الثورة:

تركت ثورة الاستقلال الهندي لعام ١٨٥٧م آثارا عديدة كانت لها نتائج مهمة في مختلف المجالات. فإلى جانب انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية رسميا فقد قضت الثورة على جيش ظلت الشركة البريطانية تعتمد عليه فترة زمنية طويلة دامت قرنا من الزمان. فقد لجأت حكومة الهند البريطانية (التي أقرها التاج البريطاني في عام ١٨٥٨م) إلى تخفيض عدد أفراد الجيش الوطني الهندي إلى النصف، وحلت الحكومة حوالي سبع وسبعين فرقة من ذلك الجيش. ولكن ذلك أدى إلى ارتفاع الميزانية العسكرية في الهند نتيجة اعتماد التاج البريطاني على الجنود الأوروبيين الذي كان إعداد الفرد منهم يتكلف من أربعة إلى خمسة أضعاف تكلفة إعداد المجند الهندي.^٢

كذلك أحدثت الثورة تغييرات في سياسة حكومة الهند البريطانية تجاه الحكومات المحلية الهندية وبموجب تصريح الملكة فيكتوريا في الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨م فقد تم إلغاء سياسة الضم، وتم تأكيد حق الأمراء الهنود في

^١ د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٥١.

^٢ Mahajan, V.D., Op. Cit., pp. 218 - 219.

التبني والخلافة وأعطيت لهم الشهادات والمستندات التي تعترف بمراكزهم القيادية.^١

ومن النتائج المهمة أيضا لثورة عام ١٨٥٧م إلغاء جيش شركة الهند الشرقية البريطانية وضم أفرادها إلى جيش التاج البريطاني. كذلك تم إلغاء مجلس مدراء الشركة البريطانية في لندن ورئاسة الشركة في بومباي وذلك في عام ١٨٥٨م وأسندت مهمتهما إلى سكرتير الدولة ومجلس الهند.^٢

من جانب آخر تركت ثورة الاستقلال الهندي لعام ١٨٥٧م أثارا عميقة في إيقاع الحياة العامة في الهند. فقد ازداد اتساع الفجوة بين الأوروبيين والهنود، وأصبح الجنود البريطانيون يحتقرون الهنود حتى هؤلاء الذين كانوا يحاربون إلى جانبهم كانوا ينكرون على الهنود الروح المشتركة.^٣ كذلك خلقت الثورة سوء فهم بين الهندوس والمسلمين. فقد أظهر المسلمون تعاطفا أكثر حدة وانتشارا مع الثورة ، حتى في جنوب الهند حيث كانت أعدادهم قليلة هناك. وعندما بدأت الثورة اشترك المسلمون والهندوس بأعداد كبيرة في أحداثها — كما أشير إلى ذلك — لكن المسلمين كانوا أكثر عنفا ضد البريطانيين من الهندوس. وعلى هذا الأساس خشي البريطانيون من المسلمين أكثر من الهندوس. وكانت النتيجة الحتمية أن يد القمع البريطاني كانت أثقل على المسلمين من الهندوس، فشنع البريطانيون العديد من زعمائهم ونفوا عددا آخر منهم وصدورت ممتلكاتهم على نطاق واسع. وعلى ذلك خلقت تلك المعاملة البريطانية نوعا من الكراهية والتذمر ضد الهندوس. وتطورت الخلافات بين الجانبين فتحرك كل

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., p. 218.

^٢ Ibid., p. 218.

^٣ لم تقتصر تلك المعاملة على الجنود البريطانيين ضد الهنود بل شملت جميع البريطانيين عسكريين ومدنيين. وفي الحقيقة وجدت تلك الفجوة منذ تاريخ سابق، وربما تكون قد تكونت في الفترة الممتدة من عام ١٧٨٦م، عندما تقلد اللورد كورنواليس منصب الحاكم العام، وعام ١٨٥٨م بعد انتقال السلطة من شركة الهند الشرقية البريطانية إلى التاج البريطاني. واتسعت الفجوة بعد ذلك باضطراب. أنظر في هذا المقام إلى: — أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل ، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٤٦م، الجزء الثالث، ص ٣٠٢ - ٣٠٥.

والتنمر ضد الهندوس. وتطورت الخلافات بين الجانبين فتحرك كل جانب بعيدا عن الآخر، وأصبحت مشكلة الوحدة بين الهندوس والمسلمين أكثر صعوبة.^١

(٥) تقويمات الثورة:

اختلفت الكتابات العديدة في وصف وتقويم ثورة عام ١٨٥٧م وطبيعتها. وجاء ذلك الاختلاف — الذي لا يزال حتى الآن دون حسم — طبقا لاتجاهات وجنسيات أصحاب تلك الكتابات. ويكفي نظرة فاحصة على قائمة تسميات ذلك الحادث المهم — في الكتابات المتعددة — لتقدير مدى ذلك الاختلاف. فقد تراوحت أسماء ذلك الحدث ما بين ثورة (Revolt)(Revolution) وانتفاضة Uprising وتمرد جند Sepoy Mutiny وعصيان Mutiny وحركة Movement ومخطط Plot وحرب استقلال War Of Independence وانفجار Out Break وثورة للوعي القومي ، وتمرد عسكري وانتفاضة معا.^٢

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., p.29.

^٢ تبين الكتابات التالية الأوصاف المختلفة التي أطلقت على الثورة:

Peter Hardy., The Muslims Of British India, Cambridge, 1972, p. 61.

- Maulvi, A.K., A Scholar - Soldier Of Bihar During The Movement Of (1857 – 1859), Proceedings Of The Indian Historical Records Commission, 33ii, 1958, pp. 9 – 15.

- Badayuni, M.S., A Note On Two Little Known Fighters In The War Of Independence. (1857 – 1858), Journal Of Pakistan Historical Society, No. 5, 1957, pp. 124 – 127.

- Bhargava, Y., Letters About The Mutiny Of 1857 In Madhya Bharat, Proceedings Of The Indian Historical Records Commission, 33ii, 1958, pp.39 – 43..

- Chatterji, N., Lawless Brigands As Soldiers Of Freedom In The Great Revolt Of 1857, Journal Of Indian History, No.34, 1956, pp. 209 – 210.

- Das, M.N., Western Innovations And The Rising Of 1857, Bengal Past And Present, No. 76, 1957, pp. 71 – 81.

- Ghosal, H.R., The Revolution Behind The Revolt,(A Comparative Study Of The Cause Of The 1857 Uprising), Proceedings Of The Indian Historical Records Commission No.20, 1957, pp. 293 – 305.

- Majumdar, R.C., Some Unpublished Records Regarding The Sepoy Mutiny, Proceedings Of The Indian Historical Records Commission, 33ii, 1958, pp. 115 – 119.

ونظرا لأهمية ثورة الإستقلال الهندي لعام ١٨٥٧م في هذه الدراسة بشكل عام وفي إنهيار شركة الهند الشرقية البريطانية بشكل خاص من المفيد إستعراض تقويمات بعض الكتاب والمؤرخين لهذا الحدث. وتختلف تقويمات البريطانيين بشكل عام عن تقويمات الكتّاب الهنود الذين تختلف بدورهم تقويمات المسلمين منهم — في معظم الأحيان — عن تقويمات الهندوس. ويمكن تقسيم تلك التقويمات إلي مجموعتين. مجموعة تقويمات الهنود (مسلمين و هندوس) ومجموعة تقويمات البريطانيين.^١

^١ في إطار تلك التقويمات يكتب د. خليل عبد الحميد عبد العال: "إن ثورة الاستقلال الهندي قد شارك في تحريكها وأحداثها كل من الهندوس والمسلمين. وينزع الكتاب الهنود والباكستانيون — حديثا — إلى تسمية تلك الثورة باسم "حرب الاستقلال"، كما يميلون إلى اعتبارها حدثا ولدته المشاعر القومية. ولا بد من التساؤل عن طبيعة تلك القومية التي يقال أنها كانت الدافع وراء الثورة. فهل كانت قومية هندوسية إسلامية مشتركة حارب كل من المسلمين والهندوس مدفوعين بها من أجل الحرية، أم كانت مظهرا لصراع حارب فيه كل من المسلمين والهندوس من أجل أسباب تخص كل فريق على حدة، ولكن حدث أن انفجر الصراع عند كل من الأمتين في نفس الوقت ؟... وقد دون الكتاب البريطانيون الذين شاركوا في حروب عام ١٨٥٧م الكثير عن ذلك الحدث ... ورفضت السلطات البريطانية في الهند لسوء الحظ حظرا على الكتاب الهنود جميعا ومنعتهم من أي تناول علمي لاستقصاء أسباب ثورة عام ١٨٥٧م. كذلك تعاني الكتابات التي نشرت في الهند وباكستان حديثا عن موضوع الثورة من نزعة التحيز القومي فضلا على أنها تعتمد على المصادر البريطانية التي تتجاهل الكثير من الأحداث وتتركها دون معالجة. أنظر:

— د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٣٧—٢٣٨.

وقد حاول د. خليل الإجابة على ما طرحه من أسئلة في هذا الصدد فذكر: "أنه من الممكن الآن محاولة الإجابة على بعض ما طرح من أسئلة حول تلك الثورة وطبيعة القومية التي حركتها وأشعلتها. فبالرغم من اشتراك كل من الهندوس والمسلمين في تحريكها وتعاونهم في إشعالها إلا أن كلا من الفريقين كان يحارب على جبهة مختلفة وكل منهما كان يحارب مستقلا عن الآخر. وكذلك كانت أهداف كل منهما تختلف عن أهداف الآخر. لقد شن الطرفان بلا شك حرب عام ١٨٥٧م من أجل التحرر السيلسي ولكن لم تكن ثمة أهداف قومية أو وطنية تجمع بين المسلمين والهندوس أو توحد بينهم، ويمكن أن تصوغ لهم أمة واحدة في الهند. لقد كانت هناك قوميتان مختلفتان ومميزتان تحارب كل واحدة منهما من أجل تحقيق أهداف مختلفة. إلا أن صراع كل منهما ضد البريطانيين حدث في نفس الوقت. أنظر:

— د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، ص ٢٥١.

أولا : التقويمات الهندية:

- تقويم سيد أحمد خان:

لعل تقويم (سيد أحمد خان) يعد من أفضل وأقدم تلك التقويمات التي اتسمت بالتوازن والموضوعية. ومما يسبغ على تقويم (سيد أحمد خان) أهمية خاصة أنه — أي سيد أحمد خان — كان هنديا ومسلما وماليا للبريطانيين ومعاصرا لأحداث عام ١٨٥٧م، بل ومشاركا فيها. وجاء تقويم سيد أحمد خان في كتابه (أسباب بغاوت هند) أي أسباب الثورة الهندية الذي نشره باللغة الأوردية في عام ١٨٥٨م أي في أعقاب الإطاحة بالثورة. ويرى سيد أحمد خان أن أسباب كل الثورات في كل مكان ومن بينها ثورة عام ١٨٥٧م واحدة، وأن أسباب ثورة ١٨٥٧م تتمثل في تراكم المظالم في نفوس الهنود لأمد طويل حتى تحولت تلك المظالم إلى مادة متفجرة لم تكن في حاجة إلا لعود تقاب يشعلها. وكان التمرد الذي قام به الجنود الهنود هو عود التقاب. وينفي سيد أحمد خان أن الثورة كانت مؤامرة مدبرة. كذلك ينفي أية صلة للثورة بقوة خارجية — ويعني بذلك روسيا وفارس آنذاك. ولا يرى سيد أحمد خان في الثورة حركة دينية تهدف إلى القضاء على معتنقي عقيدة أخرى (أي البريطانيين). ويؤكد سيد أحمد خان أن السبب الحقيقي للثورة هو غياب صوت الشعب الهندي في تسيير شئونه، ويعني بذلك استبعاد العنصر المحلي الهندي من الأهالي من المشاركة في الحكم أو عدم السماح للعناصر المحلية بالمشاركة في المجلس التشريعي للبلاد. ويعدد سيد أحمد خان خمسة أسباب لثورة عام ١٨٥٧م هي جهل الناس أو سوء تفسير نية الحكومة، وصدور قوانين ولوائح وإجراءات تتعارض مع التقاليد الثابتة للهنود، وجهل الحكومة بأحوال الناس وطرق تفكيرها وحياتهم والمظالم التي كانت تكمن في نفوسهم، وإهمال الحكام البريطانيين لبعض المسائل الحيوية التي تساعد على حسن إدارة وحكم الهند، وأخيرا سوء إدارة الجيش وسخطه واستيائه الذي نتج

عن تلك الإدارة السيئة. انتهى سيد أحمد خان من تحليل تلك الأسباب بقوله "لقد أساء الناس فهم وتفسير وجهات نظر الحكومة مما أدى إلى حدوث الثورة. ولو كان بالمجلس التشريعي في الهند واحد من الأهالي الهنود لما وقع الناس في مثل تلك الأخطاء".^١

وقد استفاض سيد أحمد خان في ذكر أسباب الثورة بالتفصيل حتى أننا لا نجد مؤرخا - هندياً أو بريطانيا - إلا واستقى من سيد أحمد خان مادة لكتابات في أسباب الثورة.

- تقويم "أبو الكلام آزاد":

يرى أبو الكلام آزاد أن معظم ما كتب عن الثورة كتب من وجهتي نظر متحيزتين، وجهة نظر بريطانية وأخرى هندية. وتتفق في رأيها وجهتا النظر في أن الثورة كانت تمردا عسكريا ضد الحكومة البريطانية في الهند، كما ترى وجهة النظر البريطانية، وتحركا نحو الاستقلال كما ترى وجهة النظر الهندية. كذلك تتفق وجهتا النظر في أن هذا التمرد كان مخططا له من قبل. وينفي أبو الكلام آزاد فكرة التخطيط السابق للتمرد، كما ينفي أن يكون وراءه عقولا مدبرة على أساس نتائج التحقيقات التي قامت بها السلطات البريطانية في لندن، ونتائج المحاكمات التي أجراها الضباط البريطانيون لآخر أباطرة الأسرة المغولية الحاكمة (بهادر شاه).

أما الكتابات الهندية عن الثورة فهي كتابات - كما يقول أبو الكلام آزاد - دعائية سياسية أكثر منها كتابات تاريخية. ويفسر أبو الكلام أن ما حدث هو تولد كراهية شديدة ضد حكم الشركة في نفوس الشعب الهندي، وأن الشعب أدرك بالتدريج وفي خلال مائة عام أن البلاد قد وقعت فريسة للحكم الأجنبي،

^١ سيد أحمد خان، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٥.

وتزامن ذلك مع ظهور ظروف أدت إلى اندلاع العصيان الذي لم يكن بسبب مؤامرة قام بها أفراد قلائل أو مجموعات إنما كان بسبب تذمر الشعب بأكمله. ويعزو أبو الكلام آزاد تأخر قيام الثورة إلى عدة عوامل منها نمو القوة البريطانية في الهند بشكل لا مثيل له في التاريخ. فالسيطرة البريطانية على الهند لم تأخذ شكل غزو كامل من دولة لدولة أخرى، بل أخذت شكل التغلغل البطيء، وساهم في خلق هذا التغلغل الهنود أنفسهم، فلم يكن التغلغل البريطاني في الهند باسم التاج بل باسم شركة بريطانية مما ساعد على عدم ظهور طبيعته الحقيقية. ولو كان التاج البريطاني قد قام منذ البداية بدور مباشر في الشؤون الهندية لأدرك الهنود أن ثمة سلطة أجنبية تتدخل في شؤونهم. ولم يستطع الهنود بالتالي أن يدركوا أن شركة تجارية يمكن أن تكون حاكما وغازيا لبلادهم. وعندما أدرك شعب الهند الطبيعة الحقيقية لسلطة الشركة وأنشطتها مارَت نفسه بالاستياء والتذمر، ومن ثم تفجر بالثورة في عام ١٨٥٧م. كذلك يشير أبو الكلام آزاد إلى سياسة الضم التي اتبعتها دالهوري كعامل من عوامل الثورة. فعندما شاهد الناس تصفية الحكومات الهندية واحدة بعد الأخرى - طبقا لسياسة الضم - وتلاشي طبقة الملاك (التي كان الناس يعيشون في ظلها ويتجهون بالولاء نحوها في خلال المرحلة الأخيرة من مراحل الإقطاع في الهند) صدموا وشعروا أن الشركة تعمل على تغيير بنية المجتمع الهندي وحياته السياسية. وتأثر الناس بصورة خاصة بضم دويلة (أود) إلى الممتلكات البريطانية في الهند. فقد ظلت تلك الدويلة حليفا قويا للبريطانيين ولم تعمل أبدا ما يضر بمصالح الشركة.

ويضيف أبو الكلام آزاد أن الأمر الأكثر مرارة في هذا الصدد هو أن جزءا كبيرا من جنود جيش البنغال كانوا من (أود)، وأن هؤلاء الجنود خدموا الشركة بإخلاص تام وكانوا واحدا من العوامل الرئيسية لنجاح الشركة في مخططات اتساع رقعة ممتلكاتها. وقد أدرك هؤلاء الجنود فجأة أن السلطة التي اكتسببتها

الشركة من خلال خدماتهم وتضحياتهم قد استغلت لتصفية ممتلكاتهم. والحقيقة - كما يذكر أبو الكلام آزاد - أن الثورة لم تبدأ في عام ١٨٥٧م إنما بدأت بعد أن ضمت دويلة (أود). فقد ساد شعور بالتمرد في الجيش الهندي بشكل عام وفي جيش البنغال بشكل خاص. ومنذ ذلك الوقت بدأ الجنود يفكرون في ضرورة انتهاء حكم الشركة. وترك بعض المسؤولين البريطانيين الذين جاءوا إلي الهند للتقصي عن أحوال الجند العديد من الأدلة التي تعضد هذا الرأي. ولم تكن مسألة دهن خراطيش البنادق سببا للتمرد الذي ساد الجيش ولكنها كانت المناسبة التي ظهر فيها التمرد من خفائه ليعلن عن نفسه بجلاء^١.

- تقويم معين الدين أحمد خان:

يعتبر هذا التقويم تقويما مباشرا ويميل بوضوح إلى التحيز. ويذكر صاحب التقويم أن ثورة عام ١٨٥٧/١٨٥٨م العظيمة تعرف شعبيا باسم (تمرد الجنود) إلا أنها فسرت حديثا على نطاق واسع باعتبارها (حرب الاستقلال). وهي في رأيه تمثل رد فعل لكل من الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية الباكستانية ضد اغتصاب شركة الهند الشرقية البريطانية للسلطة السياسية، كما أنها تمثل محاولة أخيرة من جانب الشعب الهندي لاستعادة النظام القديم - نظام الحكم المغولي - والقضاء على نظام الحكم الجديد الذي فرضه البريطانيون. ويتحدث معين الدين أحمد خان عن أسباب الثورة العديدة الاجتماعية والسياسية والدينية ثم يقرر أن الأسباب الحقيقية للثورة كانت قديمة ومتأصلة وأن تلك الحقيقة قد اتضحت عندما اتسع نطاق الثورة، عندما اشتعلت، وتحول تمرد الجنود الهنود إلى ثورة "قومية". ويرى "معين الدين أحمد خان" أنه يمكن اعتبار تلك الثورة انفجارا للوعي القومي بهدف طرد الحكام الأجانب ثم إقامة الحكم الوطني. وقد

^١ مولانا أبو الكلام آزاد، تذكرة لاهور، بدون تاريخ، ص ٧-١١ (باللغة الأوردية).

تأجج ذلك الشعور القومي - ولفترة طويلة - بسبب سياسة التوسع الإقليمي التي تبناها مسئولو شركة الهند الشرقية البريطانية. ويخلص معين الدين أحمد خان إلى القول بأن تلك الثورة كانت ثورة للنظام القديم ضد النظام الجديد الذي لم يعترف أو يحترم القيم الأخلاقية للهنود. وفي ذلك الإطار كان الأمراء والحكام المحليين الهنود المخلوعون عن عروشهم، وملوك الأراضي الذين حرّموا من ممتلكاتهم وأراضيهم، هم الذين أسهموا في تأجيج وتكثيف الثورة. وأخيرا أسهمت المشاعر الدينية أدى كل من الهنودوس والمسلمين في تحريك الثورة. ومن هنا كانت دعوة قادة الثورة إلى كل من الطائفتين للوقوف صفا واحدا لحماية عقائدهم - الهندوسية والإسلام - وكانت تلك المشاعر الدينية من أقوى أسباب الثورة فعالية".¹

- تقويم دكتور س. ن. سن S.N.Sun :

يرى دكتور سن أن الثورة لم تكن تمردا عسكريا فقط. فقد تحول التمرد إلى ثورة واتخذ شخصية سياسية عندما وضع المتمرّدون في (ميروث) أنفسهم تحت حكم ملك دلهي وقسم من أرستقراطية الأرض وأعلن السكان المدنيون ولاءهم له. وما كان قد بدأ كقتال من أجل الدين انتهى إلى حرب استقلال لأنه ليس ثمة شك في أن الثوار كانوا يريدون التخلص من الحكومة الغربية الأجنبية واستعادة النظام القديم الذي كان ملك دلهي هو الممثل الحقيقي له. كذلك اتخذت الثورة بعدا قوميا في (أود) على الرغم من محدودية ذلك البعد. ويضيف دكتور سن أن التمرد لم يكن صراعا بين البربرية والتحضّر، وإنما كان قتالا غير إنساني بين شعب أصابه الجنون بسبب الكراهية والخوف. وقد كان التمرد أمرا حتميا

¹Muinud. Din Ahmad Khan, A Bibliographical Introduction To Modern Islamic Development In India And Pakistan (1700 – 1955), The Journal Of Asiatic Society Of Pakistan, Pakistan, 1959, Vol. IV, pp. 63-64.

بالنسبة للهنود في عام ١٨٥٧م - كما يرى دكتور سن - لأنه ما من أمة تستطيع أن تتصالح إلى الأبد مع الاحتلال الأجنبي. وينكر دكتور سن أي اتصال للثوار وزعمائهم مع أية قوة خارجية أجنبية، كما يذكر أن الاتصال الوحيد للثوار كان بدولة نيبال وأن ذلك الاتصال قد حدث بعد أن انتهى التمرد وليس في خلاله.^١

- تقويم ماجومدار : Majumdar. R.C.

لا يرى دكتور ماجومدار في أحداث عام ١٨٥٧م أي معنى يسبغ عليها صفة الحركة القومية وقد بين دكتور ماجومدار العديد من الحقائق والأرقام التي تبين أن زعماء التمرد كانت لهم مصالحهم الشخصية وأنهم لم يكونوا مدفوعين بأية احساسات هندية قومية. ويضيف دكتور ما ومدار أنه لم يكن على الإطلاق ثمة عامل أو عمل مشترك بين الشعب الهندي، وأن الوثام كان مفقودا بين الهندوس والمسلمين مما ينفي قيام أي عمل مشترك.^٢

ثانيا : التفويطات البريطانية:

- تقويم إدوارد تومبسون : Edward Thompson

يرى هذا المؤرخ الكبير أن التمرد الذي حدث في عام ١٨٥٧م يمكن أن يكون ثورة عسكرية أو دعوة من قبل الأمراء المخلوعين وملاك الأراضي الذين حرموا من ممتلكاتهم لاستعادة عروشهم وممتلكاتهم، أو محاولة لاستعادة الحكم المغولي، أو حرب فلاحين. ومهما كان الوصف الذي نخلعه على ذلك الحدث فلاشك أنه كان محليا ومحدودا يفتقد إلى التنظيم. ويضيف المؤرخ أن التمرد كان يشبه بعض الحروب الأهلية في العصور الوسطى وأنه يختلف عن سلسلة "الحروب الصغيرة" التي خاضها الإنجليز في آسيا وأفريقيا خلال القرن التاسع

¹Sun, S.N., Eighteen Fifty-Seven, Calcutta, 1943, pp. 133 – 134.

²Majumdar.R.C, The Sepoy Mutiny, Its Causes And Its Consequences, London, 1955, p. 140.

عشر الميلادي. ففي معظم تلك الحروب لم تعرض القضية النهائية للشك جديا . ويتساوى الطرفان (البريطانيون والمتمردون) في السلوك الوحشي الذي مارسه أحدهما ضد الآخر في ذلك الصراع.¹

- تقويم تريفلان Trevelyan :

أما المؤرخ البريطاني الكبير تريفلان فيرى أن التمرد Mutiny كما يدل على ذلك الاسم لم يكن سوى انتفاضة عسكرية لبعض فرق الجنود الهنود Sepoys الخاضعين للسيادة البريطانية في الهند. أما السكان المدنيون من الهنود فكانوا مشاهدين للتمرد أكثر مما كانوا مشاركين فيه. كما يرى المؤرخ البريطاني أن انفجار التمرد حدث بسبب المظالم التي وقعت على الجند وأدى إليها سوء الإدارة. ورغم أن أحداث عام ١٨٥٧م كانت مجرد تمرد قام به الجند ولم تكن ثورة شعبية، إلا أن انفجار ذلك التمرد كان له بلا شك صلة بمشاعر القلق العامة والخوف التي سيطرت على الرأي العام الهندي نتيجة لمسار وتقدم تيار التغريب Westernization الذي كان يدفعه اللورد دالهوزي برغبة وحماس.²

- تقويم بيرسيفال سبير P. Spear :

يستعرض سبير في تقويمه أربعة تفسيرات رئيسية للثورة. يرى التفسير الأول أن الثورة ليست أكثر من مجرد تمرد عسكري نتج عن الجهل والإهمال والتراخي المذهل من جانب الحكومة وقيادة الجيش. أما التفسير الثاني فيعتبر الثورة مؤامرة اشترك في تدبيرها البراهمة الهندوس، الذين استغلوا شكاوي ومظالم الجنود الهندوس، لتحقيق أهدافهم وإقامة الحكم الهندوسي، والمسلمون الساخطون، الذين أرادوا الاستفادة من نفس الشكاوي والمظالم للدعوة إلى إحياء

¹Edward Thmopson, The Other Side Of The Medal, London, 1935, p. 341.

²Trevelyan, G.M., Op. Cit., pp.508 – 509.

إمبراطوريتهم المغولية. وأطلق بعض الكتاب الوطنيين الهنود على تلك الثورة اسم (حرب الاستقلال الأولى) التي وجدوا فيها تعبيراً عن جهد أولى يتم على يد الهند الجديدة لهنز الحكم البريطاني، وهذا هو التفسير الثالث. ويرى التفسير الرابع أن الثورة كانت انفجاراً أحدثته مظالم الجنود استناداً إلى خلفية من القلاقل والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وكان المناخ الاجتماعي بما تضمنه من توتر بين المؤثرات الشرقية والغربية بمثابة البارود للثورة، كما كانت مسألة دهن خراطيش البنادق بمثابة الثقاب.

ويرى سبير أن التفسير الأول يتعارض مع التعضيد الشعبي الذي تلقاه الثوار في عدد من المناطق الهندية، ولا يتفق مع الانتفاضة التي دبت في بعض الجيوش الخاصة بالحكام الهنود والتي لم يستطع البريطانيون من السيطرة عليها. أما مسألة المؤامرة فقد حسمتها تحقيقات جون لورانس التي لم تؤيدها، كما لا يوجد دليل قوي لتعضيدها. وفي هذا الإطار فإن الشخصيتين الرئيسيتين في قيادة الثورة - الهندوسي نانا صاحب والمسلم الإمبراطور المغولي بهادر شاه - فوجئاً بالثورة وكذلك فوجئ أتباعهما. أما وجهة النظر القائلة بأن الثورة كانت حركة مدبرة ضد البريطانيين، كما كانت حملات المهاتما غاندي فيما بعد ضدهم، فإنها تغفل حقيقة أنه لم تكن ثمة أمة هندية. فالطبقات الجديدة ذات الأفكار القومية كانت في ذلك الوقت قليلة العدد ومعارضة لحركة الثورة، فضلاً على صداقة وولاء أفرادها للبريطانيين الذين ارتبطوا بهم برباط المصلحة والمصير. أما زعماء الثورة بشكل عام فكانت مشاربهم مختلفة وأهدافهم متضاربة ومتعارضة. فالهندوس يريدون إقامة الحكم الهندوسي والمسلمون يريدون عودة الحكم المغولي. وكان نجاح الطرفين في تحقيق هذين الهدفين يعني حرباً أخرى بينهما. وهكذا - كما يرى سبير - لا تبقى إلا وجهة النظر الرابعة التي لا ترى في الثورة مجرد تمرد عسكري أو استشراف للمستقبل وإنما الثورة - طبقاً لوجهة النظر هذه - هي انفجار عسكري ترجع أسسه إلى

القوى الاجتماعية التي انبثق عنها. وربما كانت سياسات اللورد دالهوري - كما يرى سبير - هي التي دفعت إلى تفجير الثورة بالفعل ويخلص سبير إلى أن الثورة هي ذروة فترة اضطراب نتج عن الاشتباك بين القديم والجديد على المستويات المادية والعقائدية والدينية. وكانت الثورة آخر احتجاج عاطفي للقوى المحافظة في الهند ضد التوغل العنيف للغرب، وهذا ما أعطى للثورة محتواها أو مضمونها العاطفي المتطرف.

ويرى سبير أن مشاعر الخوف هي التي عجلت بحدوث الثورة، الخوف من فقدان أساس الحياة الاجتماعية القديمة عند الهندوس، كما أنذر بذلك قانون الخدمة العسكرية الجديد في عام ١٨٥٦م، والمساس بالمشاعر الدينية كما ظهر في مسألة شحم البنادق الجديدة. وهذه المشاعر نفسها هي التي دفعت بالمسلمين الهنود للثورة أيضا لما نالهم من عسف في مجال الملكية الزراعية. ولذلك بدأت الثورة كسلسلة من الانفجارات المهتاجة التي أصبحت لها بالتدريج شخصية إسلامية أكثر منها هندوسية ثم انتهت بعدد من الانتفاضات الزراعية.

ويستطرد سبير في تحليله فيذكر أن الفوز في هذا الصراع كان من نصيب البريطانيين الذين كانت كل الأوراق في أيديهم، بينما لم يكن للشوار ثقة في أنفسهم أو في قضيتهم. وكانت أهدافهم الإيجابية فقط هي استعادة نظم كانت قد تهاوت واختفت بالفعل، وكان من الممكن أن يصطدم بعضها بالآخر لو قدر لها العودة. وعندما أطيح بالثورة تيقن الجميع، ثوار وبريطانيون، من استحالة عودة النظام القديم وضرورة التصالح مع القوى الغربية الجديدة. ولم يكن الفوز في هذا الصراع من نصيب المغول أو الماراثا أو الشركة البريطانية. إنما كان الفائز الحقيقي روح الغرب المغامرة.^١

^١Percival Spear., India, A Modern History. Ann Arbor, University Of Michigan Press, 1961, pp. 269 – 273.

- Robert, P.E., Op. Cit., p. 385, F.N. No. 1.

(٦) انهيار الشركة البريطانية وخضوع ممتلكاتها للتاج البريطاني* :

هزت ثورة الإستقلال الهندية لعام ١٨٥٧م أركان إمبراطورية شركة الهند الشرقية البريطانية، وكشفت للرأى العام البريطاني عن الفظائع التي كان يرتكبها حكام الشركة البريطانية في الهند. ومع ذلك فقد دافعت الشركة البريطانية عن موقفها، حيث رأت أن أسس الإمبراطورية البريطانية في الهند قد وضعتها هي بنفسها في الوقت الذي كان التاج البريطاني يخسر - بسبب إدارات متعاقبة تحت سيطرة البرلمان - إمبراطورية عظمى على الجانب المقابل للمحيط الأطلنطي (الولايات المتحدة الأمريكية).

وبالتالي قوبل الإجراء الذي اتخذته التاج البريطاني والمتمثل في تولي مهمة السيطرة على ممتلكات الشركة البريطانية في شبه القارة الهندية باحتجاجات شديدة من الشركة البريطانية. وفي هذا الصدد أوضحت الشركة البريطانية الفرق الجوهرى بين حكومة بريطانية في الهند وحكومة بريطانية في أي مستعمرة أخرى من مستعمرات بريطانيا العظمى. فحكومة للمستعمرات البريطانية تخضع لوزير بريطاني ومساعديه تحت رقابة البرلمان والتي طبقت في المستعمرات الأمريكية أدت إلى خسارة تلك المستعمرات وفقدانها، وهو نهج لا يمكن إتباعه مع الإدارة البريطانية في شبه القارة الهندية.^١ وكان جون ستوارت ميل - J.S. Mail وهو أحد الموظفين المدنيين البريطانيين الذين عملوا في خدمة الشركة من أشد المدافعين عن كيان شركة الهند الشرقية البريطانية وكان يرى أن الشركة أفضل وسيلة لحكم الهند، وأنها غير مسؤولة بمفردها عن التمرد أو ثورة الإستقلال الهندية.^٢ ومع ذلك لم تجدي تلك التبريرات

* ظلت شركة الهند الشرقية البريطانية - التي أطيح بها بعد القضاء على الثورة - قائمة اسمياً حتى عام ١٨٧٤م لأسباب تتصل بعملية تصفيتها وبيع بعض الإجراءات القانونية. أنظر:

¹Ibid., pp. 381 - 382.

²Gardner, B., Op. Cit., p. 289.

في منع الإجراءات التي اتخذها التاج البريطاني. فقد ساعدت المادة الأخيرة من لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣ م والتي حددت صراحة تخفيض عدد المدراء من أربعة وعشرين إلى ثماني عشر مديرا وجعلت ستة منهم مرشحين من قبل التاج على تعيين موظفين متقاعدين من الشركة لدى البلاط^١. كما مهدت المواد الأخرى - من لائحة الميثاق نفسه - الطريق للتاج البريطاني لحكم الهند مباشرة شكلا ومضمونا لأن تلك اللائحة لم تحدد تجديد الميثاق لفترة من السنين كما فعلت الإجراءات السابقة للوائح موثيق الأعوام ١٧٩٣م، ١٨١٣م، ١٨٣٣م التي كانت تجدد كل عشرين عاما ، في حين أن لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣م نصت صراحة على ضرورة بقاء الأراضي الهندية تحت إدارة الشركة في رعاية التاج إلى أن يقرر البرلمان خلاف ذلك^٢.

لذلك أتاح مواد لائحة الميثاق لعام ١٨٥٣م للتاج البريطاني فرصة في صيف عام ١٨٥٨م لاتخاذ عدد من الإجراءات ذات الأهمية البالغة - إثر فشل ثورة الاستقلال الهندية - كان من نتيجتها انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية وانتهاء مسيرتها الطويلة كسلطة حاكمة في الهند.

وتمثلت تلك الإجراءات في اتخاذ موقف جديد إزاء الأمراء الوطنيين في الهند، كما أعيد تنظيم الجيش وربط الهنود بالحكومة العليا في بلادهم^٣. ومع تزايد الآراء المعارضة في البرلمان في لندن ضد استمرار حكم شركة الهند الشرقية البريطانية لشبه القارة الهندية قررت حكومة التاج البريطاني إلغاء الشركة البريطانية وذلك بموجب قانون رأى التاج البريطاني أنه أفضل قانون مقترح

^١Mahajan, V.D., Op. Cit., pp. 295 – 296.

^٢Robert, P.E., Op. Cit., p. 383.

^٣Smith, V., Op. Cit., p. 672.

لحكم الهند، والذي أقره البرلمان في عام ١٨٥٨م وجاءت بنوده على النحو التالي:^١

(١) تؤول ممتلكات وسلطات الشركة البريطانية اعتباراً من صيف عام ١٨٥٨م إلى ملكة بريطانيا على أن يكون لها نائباً في الهند، كما تنقل القوات العسكرية والبحرية الخاصة بالشركة إلى التاج البريطاني.

(٢) يلغى مجلس إدارة رئاسة الشركة البريطانية في بومباي ومجلس المدراء في لندن وتؤول سلطاتهما إلى مجلس سكرتير الدولة في الهند ومقره كلكتا، على أن يتمتع ذلك المجلس بسلطة الإشراف والإدارة وتوجيه الحكم في الهند، ويساعده سكرتير برلماني ثان، وتدفع مرتباتهما ومخصصاتهما المالية من إيرادات الهند.

(٣) يتكون مجلس سكرتير الدولة في الهند من خمسة عشر عضواً يعين التاج البريطاني ثمانية أعضاء منهم. ويشترط أن يكون نصف أعضاء هذا المجلس من الأفراد الذين كانوا قد عاشوا في الهند فترة لا تقل عن عشرة أعوام ولم يغادروا الهند لمدة تزيد على عشرة أعوام. ويتقاضى كل عضو من أعضاء مجلس سكرتير الدولة في الهند مكافأة قدرها ألف ومائتين جنيتها أستراليا كل عام من إيرادات الهند.

(٤) يرأس المجلس سكرتير الدولة في الهند وله صوت ترحيحي عند التصويت على القرارات كما أن له سلطة إلغاء قرارات الأغلبية للمجلس. أما في حالات المنح أو توزيع إيرادات الهند فإن سكرتير الدولة لم يكن يخول سلطة التصرف ضد رأى الأغلبية في مجلسه. كما تمتع سكرتير الدولة بسلطة إرسال وتلقي رسائل سرية ورسائل من الحاكم العام البريطاني في الهند (نائب الملكة).

¹Mahajan, V.D., Op. Cit., pp. 297 – 298.

٥) يقدم مجلس سكرتير الدولة في الهند للبرلمان البريطاني تقريراً عن التقدم المادي والأخلاقي في الهند كل عام. ويقوم التاج البريطاني بتعيين الحاكم العام ونائب الملكة وحكام رئاسة الشركة في شبه القارة الهندية، كما يعين نائب الملكة في الهند نواب وحكام رئاسة الشركة. أما أعضاء المجالس المختلفة فيعينون بواسطة مجلس سكرتير الدولة في الهند.

٦) تستخدم إيرادات الهند في العمليات العسكرية خارج شبه القارة الهندية دون موافقة البرلمان.

٧) تجرى التعيينات في الخدمة المدنية التعاقدية عن طريق المنافسة المفتوحة طبقاً لقواعد يضعها مجلس سكرتير الدولة في الهند بمساعدة المفوضين للخدمة المدنية.

وبالرغم من تمتع مجلس سكرتير الدولة في الهند بسلطات واسعة بموجب القانون الذي أقره البرلمان في عام ١٨٥٨م، إلا أن ذلك المجلس أهمل ممارسة سلطة الإستمرار في السيطرة على شئون ومصالح التاج البريطاني في شبه القارة الهندية.^١ ومنذ صدور ذلك القانون شغل معظم الساسة البريطانيين ورجال الأحزاب البريطانية بأمورهم الخاصة ولم يكن لديهم ميل إلى دراسة المشكلات الهندية مما أدى إلى تعقيدها. وطبقاً لرأي السير كاننجهام Canningham فإن تولي التاج البريطاني لشئون حكومة الهند كان أمراً رسمياً أكثر منه تغييراً كبيراً.^٢

وفي الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨م أعلن اللورد كاننجهام في مدينة الله أباد تصريح الملكة فيكتوريا - ملكة بريطانيا العظمى - لعام ١٨٥٨م والتي أصدرته بثمانية عشرة لغة دارجة في شبه القارة الهندية، والذي أقر صراحة إخضاع

^١ Mahajan, V.D., Op. Cit., pp. 299 – 300.

^٢ Ibid., p. 300.

ممتلكات شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند إلى التاج البريطاني وجاء نصه كما يلي:^١

(نحن فيكتوريا.... قررنا، وبعد مشورة وموافقة اللوردات ومجلس العموم في البرلمان، أن نأخذ على عاتقنا الحكومة الخاصة بالأراضي في الهند. ومن هذا المنطلق ندعو رعايانا داخل الأراضي المذكورة أن يكونوا مخلصين ومتعاونين معنا ومع ورثتنا وخلفائنا. وبهذه المناسبة فقد وضعنا ثقتنا الغالية في كاننج ليكون أول نائب لنا وحاكما عاما في الأراضي الهندية، وأن يدير الحكومة الخاصة بها باسمنا متمتعاً بحق التصرف في إدارة المصالح البريطانية في الأراضي الهندية. كما نعلن في هذا التصريح إلى كل الأمراء الوطنيين في الهند أن المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت في ظل إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية المحترمة مقبولة لدينا ونحافظ عليها بكل أمانة. كما أننا لا نرغب في التوسع في أملكنا خلاف الأراضي الحالية. وسوف نحترم حقوق وكرامة وشرف الأمراء الوطنيين، وسوف نلتزم بعلاقاتنا الطيبة بهم في أراضينا الوطنية بنفس الواجبات والحقوق، وسوف نحترم العقائد الدينية التي ينتمي إليها الوطنيون من الهنود).

وهكذا أضحي الحاكم العام ونائب الملكة البريطاني في الهند بعد علم ١٨٥٨م رئيسا للإدارة البريطانية في الهند، إلا أنه كان أكثر اعتمادا على وزير الخارجية البريطاني من أسلافه الذين كانوا يعتمدون على هيئة الرقابة ومجلس المدراء في ظل شركة الهند الشرقية البريطانية. ولم يرق أي حاكم عام بريطاني تحت التاج يتحدى سلطات لندن أو تجاهلها كما حدث في عهد اللورد وارن هاستنجز واللورد ولزلي. ولعل أهم ملاحظة على الإدارة البريطانية في الهند

^١ Ramsy Muir, Op. Cit., pp. 381 – 384.

في ظل التاج البريطاني أن الصفة الشخصية الإقليمية السياسية حلّت محل الصفة التجارية والاقتصادية التي تميزت بها شركة الهند الشرقية البريطانية.^١

ثانياً : أثر انهيار الشركة البريطانية على سياسة بريطانيا في الخليج العربي:
لم يترتب على انتقال السلطة من شركة الهند الشرقية البريطانية إلى التاج البريطاني أي أثر مهم في الخليج العربي سوى تكثف ازدياد النفوذ البريطاني الذي كان قائماً بالفعل، واستمرت الإدارة البريطانية الجديدة في الهند في ظل التاج البريطاني تمارس نفوذها في منطقة الخليج، وأصبح المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر الملك البريطاني غير المتوج.^٢ وقد أراد البريطانيون - عقب انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٨٥٨م - خلق وضع جديد في الخليج العربي يتمثل في حصر الفرس عند ساحل الخليج شرقاً والعرب عند ساحل الخليج غرباً ، أما المنطقة بين الساحلين فتكون الممر الطبيعي لتجارتهم وأساطيلهم، والوسيلة لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية. وبالتالي نظر البريطانيون إلى الخليج باعتباره وحدة إدارية قائمة بذاتها لا عربية ولا فارسية. وكان المقيم البريطاني في بوشهر هو الحاكم لتلك الوحدة الإدارية.^٣

وأُسست حكومة الهند البريطانية في ظل التاج البريطاني عدداً من الوكالات السياسية في منطقة الخليج العربي. فأنشأت الوكالة السياسية في البحرين في عام ١٨٦٥م، والوكالة السياسية في الكويت في عام ١٨٩٩م، والوكالة السياسية في قطر في عام ١٩١٦م،^٤ ليتم إضافتها إلى الوكالات التجارية والسياسية في الخليج التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية والتي سبق الإشارة إليها. علاوة على ذلك ازداد النفوذ البريطاني في الخليج العربي بصورة فعالة عندما احتل

^١ Robert, P.E., Op. Cit., p. 386.

^٢ Woodruff, P., The Men Who Ruled India, Vol. II, The Guardians, London, 1955, p. 37.

^٣ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، ص ١٣٦-١٣٧.

^٤ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاقدية ، ص ١٣٤-١٤٥.

ذلك ازداد النفوذ البريطاني في الخليج العربي بصورة فعالة عندما احتل البريطانيون جزيرة "خارج" الفارسية التي كانت آخر معاقل الهولنديين في منطقة الخليج العربي وأبقوا حامية عسكرية بها. كما عمل البريطانيون على الاستقرار في شبه جزيرة هرمز وجزيرة قشم، وأبقوا حامية عسكرية في ميناء باسدور الفارسي للتحكم في الخليج العربي من ناحيته الشمالية، كذلك تطلع البريطانيون إلى الاستقرار في جزيرتي قيس ولنجة وفي ميناء هنجام الفارسي.^١ وقصارى ما يمكن قوله في هذا الإطار أن انهيار الشركة البريطانية لم يعقبه إلا ازدياد النفوذ البريطاني الذي كان قائما بالفعل.

وقد مر ازدياد النفوذ البريطاني في الخليج عقب انهيار شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٨٥٨ م بمرحلتين مهمتين. تمثلت المرحلة الأولى في توطد النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها. وقد ارتكز ذلك النفوذ على دعامتين، كانت الأولى هي ترسيخ مبدأ انفصال زنجبار عن عمان، أما الدعامة الثانية فكانت تدعيم النفوذ البريطاني في توابع عمان وخاصة جوادر وشهبار على الساحل الفارسي من الخليج العربي، وذلك للمحافظة على الخطوط السلكية بين إنجلترا والهند والتي كانت تمر عبر هاتين المنطقتين. أما المرحلة الثانية فتمثلت في ترسيخ النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية لمشايخ الساحل المهادن.

(١) توطد النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها:

(أ) ترسيخ مبدأ انفصال زنجبار عن عمان:

عندما أدرك السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان (١٨٠٦-١٨٥٦م) صعوبة الاحتفاظ بممتلكات السلطنة الآسيوية والأفريقية استقر رأيه على تقسيمها بين أبنائه خوفا من وقوعها بعيدا عن أفراد أسرته. إلا أن السيد سعيد لم يكن يقصد

١. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، (١٨٤٠-١٩١٤ م) ، منشورات دار البحوث العلمية، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ م ، ص ٨٢.

فصل هذه الممتلكات بعضها عن بعض فصلا سياسيا تاما ، ولم يتعد تفكيره أكثر من تقسيم ممتلكاته تقسيما إداريا بين أبنائه، وعين السيد سعيد ابنه خالدا حاكما على زنجبار وتوابع عمان الأفريقية، كما عين ابنه ثويني حاكما على مسقط وعمان.^١

وقد كانت السياسة البريطانية تهدف إلى تكريس تقسيم السلطنة العمانية تقسيما حقيقيا ليتسنى لها التحكم فيها. ولكي تتمكن حكومة الهند البريطانية من تحقيق السيطرة على إقليمي الدولة بسهولة استندت على رسالة كان قد بعث بها السيد سعيد بن سلطان إلى اللورد أبردين Lord Aberdeen وزير خارجية بريطانيا في عام ١٨٤٤م قال فيها "عند وفاتنا استقر تنظيمنا الذي وضعناه لدولتنا على أن يتولى ابننا السيد ثويني على ممتلكاتنا الآسيوية وابننا السيد خالد على ممتلكاتنا الأفريقية".^٢ وكانت تلك الرسالة مؤرخة في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٨٤٤م، ووصلت إلى حكومة الهند البريطانية في الثالث والعشرين من نوفمبر عام ١٨٤٤م، وقام القنصل البريطاني في زنجبار - الكابتن أتكينز هامرتون Atkins Hamerton بترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. وجاء تعليق هامرتون على تلك الرسالة بأن هدف السيد سعيد بن سلطان من إرسالها إلى أبردين هو، فيما يبدو، التأكد من ضمان حكومة الهند البريطانية لخلافة ابنه السيد خالد والسيد ثويني. ثم أضاف في تعليقه متسائلا : "أم أن الأمر يحتاج إلى دراسة".^٣ وقد توفي السيد سعيد بن سلطان في أكتوبر

^١Kumar, R, India And The Persian Gulf Region (1858 – 1907), A Study In British Imperial Policy, Bombay, 1965, p. 24.

^٢F.O. 54/6, Report No. 156, p. 239, True Translation Of The Imam Of Muscat's Letter To The Earl Of Aberdeen, Zanzibar, 23th July 1844.

*أنظر إلى نص تلك الرسالة في الملحق رقم (١٢) ضمن ملاحق هذا البحث.

^٣د. سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الإمبراطورية العمانية (١٨٥٦-١٨٦٢م) ، منشورات مؤسسة البيان للصحافة والنشر، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ، ص ٦٣.

عام ١٨٥٦م، وبوفاته انتهت مرحلة في تاريخ عمان تمكنت فيها من الوصول إلى قمة رخائها الاقتصادي ومجدها السياسي.^١

وساعدت الظروف بريطانية على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تمزيق السلطنة العمانية إلى قسمين آسيوي وأفريقي. فقد انقسمت السلطنة تلقائياً عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان إلى ثلاثة أقسام وليس إلى قسمين. القسم الأول يحكمه السيد ثويني في مسقط، والقسم الثاني يحكمه السيد ماجد* في زنجبار والممتلكات الأفريقية، والقسم الثالث يحكمه تركي بن سعيد في صحار.^٢ وكان القسمان الأخيران يدفعان إلى مسقط مبلغاً سنوياً بمثابة إعانة أو رمز للتبعية. وقد قرر تلك الإعانة بهذا الشكل السلطان الراحل سعيد بن سلطان قبل وفاته، مما يثبت أن السيد سعيد لم يفكر في انفصال ممتلكاته بعضها عن بعض نهائياً.^٣ بيد أن الشقيقين ماجد وتركى حاولا التخلص من هذه الإعانة المالية بعد وفاة أبيهما مما دفع السيد ثويني إلى محاولة استخدام القوة العسكرية لضم الممتلكات الأفريقية وإخضاع مقاطعة صحار وذلك في عام ١٨٥٩م - أي بعد ثلاثة أعوام من وفاة أبيه.^٤

وكان الاستيلاء على مقاليد الحكم في زنجبار بالنسبة للسيد ثويني مسألة ذات أهمية فائقة لأن القسم الأفريقي من السلطنة أصبح قاعدة مهمة يرتكز عليها النشاط الاقتصادي العماني. وبطبيعة الحال كان الصدام المرتقب بين مسقط وزنجبار يقلق حكومة الهند البريطانية، ويقلق بصفة خاصة اللورد ألفنستون

^١Secretary. Bombay Government To Secretary. Foreign Department, G.O.I, Dated 16th March, 1857: F.D.F.B. No. 15. 1st May, 1857. In Islamic Culture (I.C.). Vol. XXXVI. No. 1-4, f.n. No. 3, p. 10.

* خلف السيد ماجد بن سعيد أخاه السيد خالد بعد وفاته في عام ١٨٥٤م. أنظر:

- Danvers. F.C., Op. Cit., p. 67.

^٢ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٧٢٩-٧٣٠.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤م)، ص ٨٥.

^٤Kumar, R., Op. Cit., p. 25.

Elphinstone حاكم بومباي الذي كان يدير العلاقات مع الخليج العربي تحت إشراف من الحكومة العليا البريطانية في كلكتا.¹ فلو حدث صراع بين السيد ثويني والسيد ماجد فسوف يمثل نكسة لسياسة الحفاظ على السلام في الخليج، وهي السياسة التي كانت بريطانيا تحرص عليها حرصها على تكريس التقسيم. لذلك عينت الحكومة البريطانية في الهند وكيلًا بريطانيًا سياسيًا في مسقط في عام ١٨٥٩م (وكانت الوكالة البريطانية في مسقط قد ظلت بدون وكيل بريطاني منذ عام ١٨٤٣م نظراً لاستقرار السيد سعيد بن سلطان في زنجبار في سنوات حكمه الأخيرة). وبينت حكومة الهند البريطانية للوكيل الجديد وهو الكولونيل راسل Russell الغرض الأساسي لتعيينه في هذا المنصب وهو مناشدة السيد ثويني بوقف الحملة العسكرية البحرية التي بادر بإعدادها ضد أخيه السيد ماجد في زنجبار وإقناعه بالموافقة على الوساطة البريطانية بينهما.²

والجدير بالذكر أن السيد ماجد بن سعيد قد اهتم، بعد توليه زمام الأمور في زنجبار، بالسعي نحو الحصول على اعتراف حكومة الهند البريطانية باعتلائه عرش زنجبار.³

ووصل الكولونيل راسل Russell إلى مسقط بعد أن رحل السيد ثويني إلى زنجبار على رأس الحملة العسكرية البحرية، لكنه استطاع الاتصال به عند رأس الحد. وهناك أقنع الكولونيل راسل السيد ثويني بعرض خلافاته مع أخيه ماجد على السلطات البريطانية في الهند للتحكيم بينهما.⁴

¹Kumar, R., Op. Cit., p. 25

²Governor Of Bombay To Saiyid Thuwaini, Dated 11th Feb, 1850: F.D.F.B. No. 23, 3rd June, 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 2, p. 12.

³Saiyid Majid To The Governor-General Of India, Dated 8th November, 1856: F.D.F.B. No. 16, 1st May, 1857, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 1, p. 11.

⁴Secretary, Bombay Government To Secretary, Foreign Department, G.O.I, Dated 22nd Feb., 1859: F.D.F.B. No. 24, 3rd June, 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 4, p. 12.

وقد جاءت موافقة السيد ثويني على الوساطة البريطانية مقرونة بشرط الإعلان عن مسقط وزنجبار دولة موحدة، كما كانت في عهد أبيه الراحل، وقيام السيد ماجد بدفع مبلغ أربعين ألف كراون سنويا إعانة مالية لمسقط. ولم تكن تلك الشروط التي اقترحها السيد ثويني إلا لضمان النشاط الاقتصادي لعمان.^١

وفي ضوء قبول حاكم مسقط بالتحكيم البريطاني اضطرت السلطات البريطانية في الهند إلى تحديد موقفها نحو مشكلة الوراثة في عمان، والتأكد تماما من أن مطالب ماجد تتفق ووصية أبيه السيد سعيد بن سلطان.^٢

وفي أعقاب ذلك أوفدت حكومة الهند البريطانية بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار للتحقيق في أسباب النزاع بين أبناء السيد سعيد بن سلطان،* وعهدت برئاسة تلك البعثة إلى كوجلان - Coeglan الذي كان يشغل منصب المقيم البريطاني السياسي في عدن. وعمل اللورد كاننج الحاكم العام البريطاني ونائب الملكة في الهند على أن يحصل مقدما على تعهدات من كل من السيد ثويني والسيد ماجد بقبول نتائج تحكيم تلك البعثة. ووافق الطرفان على قبول القرار النهائي الذي ستقره البعثة في النزاع القائم بينهما.^٣ وكان رد فعل ثويني، قبل ذلك وفي

^١Saiyid Thuwaini To Governor Of Bombay, Dated 18th February, 1859: F.D.F.B. No. 25, 3rd June, 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 2, p. 12.

^٢Secretary, Bombay Government To Secretary, Foreign Department, G.O.I, Dated 28th Feb., 1859: F.D.F.B. No. 24, 3rd June, 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 1, p. 13.

* تكونت البعثة البريطانية الخاصة بالتحقيق في أسباب النزاع بين السيد ثويني وأخيه السيد ماجد من العميد كوجلان Coeglan والنسب المستشرق بادجر Badger والسيد هرموزد Hermozid المترجم العربي، ومساعد الجراح السيد ولش J. Wilsh. مسئول المستشفى الأوروبي في عدن. أنظر:

- د. سلطان بن محمد القاسمي، المرجع السابق، ص ١٦٢.

^٣Captain Cruttenden, Senior Naval Officer Of The Persian Gulf Squadron To Secretary, Bombay Government, Dated, 21st Dec. 1859: F.D.F.B. No. 8, 23rd Dec. 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 1, p. 14.

أنظر أيضا : رسالة السيد ثويني بن سعيد حاكم مسقط والمؤرخة بتاريخ الثاني والعشرون من صفر عام ١٢٧٦هـ - الموافق الثاني من سبتمبر عام ١٨٥٩م والتي بعث بها إلى اللورد ألفنستون حاكم بومباي تعهد فيها بعدم التعرض لأخيه السيد ماجد. وكذلك أنظر إلى رسالة السيد ماجد بن سعيد بخط يده والمؤرخة في=

البداية ، على قرار كائنج الرفض. إذ ذكر أن خضوعه لوجهة نظر الحاكم العام هو انتحار اقتصادي تماما ، وأنه لا يمكن أن يتخلى عن أكثر المناطق وفرة وثروة في ممتلكاته.^١ ولكن في نهاية الأمر وافق ثويني بن سعيد على الالتزام بقرار لجنة التحكيم.^٢

ومن المهم الإشارة إلى أن بعثة كوجلان قد تلقت تعليمات من حكومة الهند البريطانية لإيجاد حل لا يكون فقط محايدا بالنسبة للمطالب المتباينة للأخوين ولكن يضمن أيضا المصالح البريطانية في عمان وفي الساحل الأفريقي الخاضع لزنبار.^٣

وقد ألقى رجبى Rigby - الذي خلف هامرتون في الوكالة البريطانية في زنجبار - ضوءا جديدا على مشكلة تقسيم الإمبراطورية العمانية. فهو يرى أن سعيد بن سلطان لم يترك أي وصية لتقسيم ممتلكاته بين أبنائه.^٤ ولكن كان من المفهوم أنه عين ثويني على مسقط وماجد على زنجبار على أساس أنهما سوف يحكما بعد موته المناطق التي أعطيت لهما بشكل منفصل. وقد تلت ملاحظات رجبى في هذا الإطار بعض تقارير المخابرات البريطانية عن مؤامرات تم إجهاضها في زنجبار، رأى الوكيل السياسي رجبى أن ثويني بن سعيد مسئولا عنها، كانت تهدف إلي الإطاحة بماجد.^٥

=الثالث من أكتوبر عام ١٨٦٠م والتي بيدي فيها قبوله بنتيجة التحكيم، وذلك في الملحق رقم (١٣) والملحق رقم (١٤) على التوالي ضمن ملاحق هذا البحث.

¹Captain Cruttenden, Senior Naval, Officer Of The Persian Gulf, Bombay Government, Dated, 21st Sept. 1859: F.D.F.B. No. 8, 25th Dec. 1859, In I.C, Op. Cit, f.n. No. 2, p. 14.

²Declaration By Saiyid Thuwaini, Dated 21st Sept. 1859: F.D.F.B. No. 8, 23rd Dec, 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 3, p. 14.

³Kumar, R., Op. Cit., p.28.

⁴Political Agent. Zanzibar To Secretary, Bombay Government, Dated 17th Feb. 1859: F.D.F.B. No. 29, 3rd June, 1859, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 2, p. 13.

⁵Political Agent, Zanzibar To Secretary, Bombay Government, Dated 30th March, 1859: F.D.F.B. No. 2, 17th June, 1859, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 3, p. 13.

وقد أدت محاولات ثويني للإطاحة بماجد على الرغم من الوساطة البريطانية التي قبلها إلى استنكار السلطات البريطانية في الهند لموقفه، وأصبح اللورد كاننج يميل إلى إيجاد حل للنزاع يكون بطبيعته مناقضا لمزاعم ثويني بن سعيد ورأى كاننج أنه حتى ولو لم يترك السيد سعيد بن سلطان وصية تتعلق بتقسيم أراضيهِ إلا أنه أشار بوضوح إلى نواياه فيما يتصل بالمشكلة. فقد أعطيت مسقط لثويني وزنجبار لماجد على أساس أن كلا منهما سوف يحكم بشكل مستقل في المناطق التي أعطيت له، وعلى ذلك فإنه يتحتم على ثويني أن يتناسى مزاعمه بالنسبة لزنجبار، وأن ما يمكن أن يطالب به من السيد ماجد هو دعم مالي لضمان الثبات الاقتصادي لعمان.^١ ومن ناحية أخرى وعندما قدم كوجلان إلى ثويني أكد لثويني أن الحكومة البريطانية في الهند سوف تنفذ بكل عدالة الالتزامات التي تعهدت بها.^٢

ومن الواضح أن بعثة كوجلان كانت بشكل أساسي طعما لثويني. وقد وصلت بعثة كوجلان أولا إلى مسقط في الثاني عشر من يونيو عام ١٨٦٠م.^٣ وكان رد الفعل على تلك البعثة طي با في مسقط، كما كان السيد ثويني متشوقا للدفاع عن موقفه في النزاع القائم مع أخيه ماجد حاكم زنجبار. وأمضى كوجلان بضعة أيام في مناقشات مع السيد ثويني أكد فيها السيد ثويني أن زنجبار تابعة لمسقط وليست مستقلة عنها، وأن السيد ماجد ليس إلا حاكما لزنجبار، ونفى نفيا قاطعا أن يكون للسيد ماجد أي حق في تقسيم السلطنة. كما أقنع السيد ثويني كوجلان بأن أخيه تركي بن سعيد ما هو إلا واليا على صحار ولا يحق له

^١Secretary, Foreign Department G.O.I, To Secretary, Bombay Government, Dated 27th July, 1859: F.D.F.B. No.7, 23rd Dec. 1859, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 5, p. 13.

^٢Governor Of Bombay To Saiyid Thuwaini, Dated 31st May, 1860: F.D.Pt.P. No. 29, April, 1861, In I.C., Op. Cit., f.n. No. 6, p. 14.

^٣د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٣٣-٣٤ .

الإنفصال عن السلطنة.^١ وقد أنكر حاكم مسقط، السيد ثويني، أن يكون سبب النزاع هو تعمد أبيه السيد سعيد بن سلطان تقسيم ممتلكاته بين أبنائه على أساس أن أي حاكم في أي دولة منظمة مهما كان نوع حكومتها لا يتمتع بمثل هذا الحق. وقد أكد السيد ثويني أن حق ممارسة السيادة في دولة عمان الموحدة هو في يد الشخص الذي خلف أباه على حكم الدولة - أي هو نفسه - والذي اختير حاكماً عليها من قبل قبائل عمان عن طريق انتخابهم له.^٢

وبعد أن أتم كوجلان مهمته في مسقط ورفع نتيجة تلك المهمة لحكومة الهند البريطانية، أبحر إلى زنجبار في التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٨٦٠م كي يكمل الجزء الثاني من مهمته. واستمعت البعثة إلى آراء السيد ماجد بن سعيد حاكم زنجبار،^٣ وبحث كوجلان معه مبررات ادعاءاته في الاستقلال التي تقوم على أساس انتخاب زعماء زنجبار له حاكماً لهم بعد وفاة أبيه وأكد السيد ماجد دعواه بقوله: "إنهم وافقوا على انتخابي لأحكمهم، وعهدوا إلي بإدارة شئونهم".^٤ لكن تلك المبررات التي ارتكز عليها السيد ماجد لم تكن تقوم على أسس قانونية من وجهة نظر كوجلان وخاصة أن كوجلان أدان تزويد السيد ماجد لأخيه تركي بن سعيد بالأسلحة لمجابهة أخيه ثويني.

¹ Brig. Coeglan To Secretary, Bombay Government, Dated 4th July, 1860: F.D.Pt.P. No. 35, April, 1861, Henceforth Referred To As Masqat Report Of Coeglan Commission, In I.C. Op. Cit., f.n. No. 7, p. 14.

² Ibid., Masqat Report Of Coeglan Commission, In I.C. Op. Cit., f.n. No. 8, p. 14.

³ Brig. Coeglan To Secretary, Bombay Government, Dated 4th December, 1860: F.D.Pt.P. No. 39, April, 1861, Henceforth Referred To As Zanzibar Report Of Coeglan Commission, In I.C. Op. Cit., f.n. No. 1, p. 15.

⁴ Sayyid Majid To Coeglan Commission, Dated 14th October, 1860: Appendix L, Zanzibar Report Of Coeglan Commission, In I.C. Op. Cit., f.n. No. 5, p. 15.

وقبل أن يقوم كوجلان بتحليل المزاعم أو المطالب المتصارعة التي قد مها كل من ثويني وماجد فإنه قام بدراسة الممارسة الدستورية العربية من خلال ما كتبه زميله في البعثة بادجر Badger عن تاريخ عمان السياسي.^١

وقد استخلص بادجر فيما كتبه أمرين، الأمر الأول أن البكورة في عمان لا تخلع على صاحبها أي حق في الوراثة، والأمر الثاني أن الانتخاب عن طريق مؤتمر يضم رؤساء القبائل كان أمرا حيويا لتأكيد وتعزيز أي حاكم جديد.^٢ واستخلص بادجر أيضا أنه لم يظهر أبدا في عمان حاكم مارس حق تعيين خلفه أو حق توزيع أقاليم ملكه بوصية أو بغيرها.^٣

وكانت استنتاجات بادجر واضحة للغاية، مما دفع كوجلان على الفور إلى أن يقرر أن مطلب ماجد في السيادة، الذي يقوم على أساس رغبات والده، هو مطلب يفتقد الشرعية. إلا أن كوجلان رغم ذلك أبدى تعاطفا نحو السيد ماجد وذلك في ضوء تغير وضع زنجبار في خلال السنوات الأخيرة من حكم السيد سعيد بن سلطان، وتطور مينائها وتحوله إلى مركز تجاري عالمي يموج بالنشاط والحركة، مما دفع السيد سعيد إلى نقل مركز حكمه إلى أفريقيا في عام ١٨٤٠م. ومن ثم رأى كوجلان "أن ما يتمشى مع العقل والعدل أن تحظى شعوب هذه البلاد بصوت في انتخاب حاكمها".^٤ ويستطرد كوجلان أن رؤساء قبائل زنجبار قد مارسوا ذلك الحق عندما انتخبوا السيد ماجد، بل قاموا في الحقيقة بثورة قومية.^٥ ومن ناحية أخرى فإنه بينما دفعت العوامل الدستورية

¹The History Of The Kings And Imams Of Oman By Sheikh Hamed Bin Razek, Trans. By. G.P. Badger: Appendix B, Masqat Report Of Coeglan Commission, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 6, p. 15.

²See Appendix B, Persian Gulf Residency Report For 1880 -81, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 7, p.15.

³Appendix B, Report Of Coeglan Commission, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 1, p. 16.

⁴Zanzibar Report Of Coeglan Commission, Para 29, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 3, p. 16.

⁵Ibid., Para 27, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 4, p. 16.

كوجلان إلى التأكيد على حق زنجبار في تقرير مصيرها فإن اعتبارات المصالح البريطانية أشارت أيضا إلى حل مماثل للمشكلة. وقد لخص رجبى في الحقيقة كل المعاني السياسية التي عبر عنها كوجلان.^١ إذ ذكر رجبى أن العلاقة بين عمان وزنجبار ليست بالضرورة ضد المصالح البريطانية. فالحكومة العربية حكومة شخصية، ووجود الحاكم شئ جوهري لإدارة الدولة إدارة منظمة، وبالتالي وطالما ظلت عمان وزنجبار يرتبط أحدهما بالآخر فلن تستطيع واحدة منها الوصول إلى الاستقرار السياسي. وذكر رجبى بعثة كوجلان بالصعوبات التي واجهها من قبل السيد سعيد بن سلطان في السيطرة على عمان من زنجبار رغم حنكته السياسية، وأكد بالتالي استحالة ربط الودعتين معا بالنسبة لثويني. ومهما يكن من أمر فقد كان لزنجبار دور مهم تلعبه في شرق أفريقيا إذا ما أصبحت دولة مستقلة. وقد أشار رجبى إلى تلك الحقيقة عندما ذكر: "أن الدولة الوحيدة التي يرجى منها أي تقدم أو استقرار هي زنجبار. فالممتلكات البرتغالية على الساحل الشرقي في حالة ميئوس منها من الانحلال، ولو تحولت زنجبار إلى دولة مستقلة فسوف تمتد وتتسع ممتلكات حاكمها إلى الداخل، وسوف يتعزز نفوذه، وبمرور الوقت يمكن أن تصبح مملكة أفريقية ذات شأن".^٢

وهكذا حدد كوجلان المقيم السياسي في عدن سببين لضرورة رفض مزاعم ثويني السبب الأول ضمان استقرار مسقط وزنجبار، والأمر الثاني تخلص زنجبار من القيود العربية لكي تلعب في المستقبل دورا مهما في السياسة البريطانية في شرق أفريقيا.^٣

^١Memorandum By Political Agent, Masqat To Coeglan Commission, Dated Nil: Appendix B, Zanzibar Report Of Coeglan Commission, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 5, p. 16.

^٢Ibid., p. 17.

^٣ من المهم ملاحظة أن فكرة رجبى تم إحيائها فيما بعد على أيدي السير جون كيرك John Kirk المقيم البريطاني في زنجبار في ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي. وعلى أية حال فإن وزارة الخارجية البريطانية رفضت تعضيد كيرك. وفي عام ١٨٩٠م حدد مدى ممتلكات حاكم زنجبار على الأرض في الداخل بوساطة معاهدة دولية. أنظر :

ومن التحليل الدقيق لتقرير كوجلان يتضح بجلاء مدى تأثير وجهة نظر رجبى في تشكيل المقترحات التي أوصت بها بعثة التحكيم. فبعد أن استعرض كوجلان وجهات النظر المختلفة قدم عددا من التوصيات المهمة.^١ وتمثلت تلك التوصيات في تثبيت السيد ماجد حاكما مستقلا على زنجبار وتوابعها الأفريقية، ووضع حد لتدخل مسقط وقبائل عمان في أمور الوراثة في زنجبار، وقيام السيد ماجد بدفع إعانة مالية سنوية قدرها أربعين ألف كراون، بالإضافة إلى ما تأخر عليه من تلك الإعانة المالية منذ عام ١٨٥٨م إلى أخيه السيد ثويني مقابل تخلي السيد ثويني عن ادعاءاته في زنجبار، على أن تكون تلك الإعانة دائمة ولا يجوز إيقافها لأي سبب إلا إذا وقع اعتداء من جانب حاكم مسقط على زنجبار. وفي حالة قيام حاكم مسقط بعدوان على زنجبار، أو تقاعس حاكم زنجبار عن دفع الإعانة فعلى الطرف المتضرر أن يقدم شكوى إلى حكومة الهند البريطانية قبل أن يلجأ لاستعمال القوة، كما أوصى كوجلان حكومة الهند البريطانية في نهاية تقريره باتخاذ جانب الحذر والحيطه في معالجة تلك المسألة.^٢ وقد استند كوجلان على عدة أسباب في تقريره بضرورة تقسيم السلطنة، لعل من أهم تلك الأسباب المحافظة على الأمن في تلك المنطقة المتاخمة للمحيط الهندي، وتسهيل مكافحة الرقيق - التي انتشرت تجارته في تلك المنطقة - والاعتراف الدولي الذي اكتسبه السيد ماجد من الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وأخيرا مصلحة بريطانيا - وهى الأهم - في ألا تقوم دولة عمانية كبيرة في المحيط الهندي. وأشار التقرير إلى أن سياسة التقسيم

- Holingsworth, L.W, Zanzibar Under The Foreign Office, (1870 - = 1913), London, = 1953, p. 16, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 2, p. 17.

^١ Zanzibar Report Of Coeglan Commission, Para 46, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 3, p. 17.

^٢ د. سلطان بن محمد القاسمي . المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

أنظر أيضا:

- Zanzibar Report Of Coeglan Commission, Para 46, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 3, p17.

من شأنها أن تجعل كلا من القسمين في حاجة إلى بريطانيا.^١ وقد لاقت مقترحات أو توصيات كوجلان استحسانا من السلطات البريطانية في الهند. فأمر اللورد كاننج الحاكم العام البريطاني ونائب الملكة في الهند حكومة بومباي بأن تنقل نتائج مهمة كوجلان إلى كل من ثويني وماجد.^٢ واستند اللورد كاننج على توصيات كوجلان فأصدر في عام ١٨٦١م قرار تحكيمه المشهور بفصل الإقليمين على أن يدفع السيد ماجد لأخيه السيد ثويني تعويضا سنويا بسبب فقر ممتلكاته الآسيوية، على ألا يخل ذلك باستقلال زنجبار. ولا تعني تلك الإعانة المالية خضوع الأراضي الأفريقية لعمان، كما لم تكن الإعانة شيئا شخصيا بين ثويني وماجد، بل تعني ترتيبا دائما يعوض حاكم مسقط عن تخليه لمطالبه بالنسبة لزنجبار وعدم التساوي الاقتصادي بين ميراث كل من الأخوين.^٣ ثم اتخذ اللورد كاننج خطوة نهائية في قرار تقسيم السلطنة، وهي خطوة يمكن اعتبارها تعزيزا نهائيا لوجهة نظره. فقد نجح في الوصول إلى تفاهم مع فرنسا حول هذه المسألة. ذلك أن فرنسا كانت قد أظهرت اهتماما بالساحل الشرقي لأفريقيا في الفترة موضوع النقاش. وبعد أن نجحت حكومة الهند البريطانية في توطيد سيطرتها على زنجبار قررت عدم السماح لأي تفوق أوروبي بالتوغل هناك. ولما كانت فرنسا مهتمة أساسا بضم مدغشقر، فقد كان من الممكن للقوتين أن تصلا إلى اتفاق محدد، وبالتالي صدر بيان مشترك بريطاني فرنسي في العاشر من مارس عام ١٨٦٢م يقضي باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار.^٤

^١ د. صلاح العقاد، ود. جمال زكريا قاسم، زنجبار، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٢٤-١٣٥.

^٢ Secretary, Foreign Department, G.O.I, Dated 3rd March, 1861, To Secretary, Bombay Government, F.D.Pt.P. No.45, April, 1861, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 5, p. 17.

^٣ Viceroy To Sayyid Thuwaini And Majid, Dated 2nd April, 1861: F.D.Pt.P. No. 44, April, 1861, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 1, p. 18.

^٤ Convention Between Her Majesty's Government And The French Government, Dated 01th March, 1862, In I.C, Op. Cit., f.n. No. 2, p. 18.

وتكشف نتائج بعثة كوجلان عن أن توصيات البعثة كانت تقوم على اعتبار سياسي أكثر منه اعتبار متصل بالممارسة الدستورية العربية رغم معالجة الأمر ظاهرياً من منظور الاعتبار الثاني . فالفكرة الأساسية التي قدمت لتعزيد مطلب ماجد المتمثل في ممارسة عرب زنجبار لحق تقرير المصير في انتخابه ليكون حاكماً لهم ، هي فكرة مشكوك في صحتها وشرعيتها . وإذا كان من الصعب تقرير درجة الوعي السياسي لدى عرب عمان وزنجبار ، فإنه من الأصعب القول أو الاعتقاد بأن رؤساء زنجبار قاموا بثورة قومية.^١

وفي الحقيقة فإنه في إطار الاعتبارات السياسية يجب تفسير توصيات كوجلان ودوافعه . فقد كانت البعثة تؤمن باستحالة قيام دولة موحدة بين زنجبار ومسقط . وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على وحدة أراضي السيد سعيد ابن سلطان وسلامتها كان ركناً أساسياً في السياسة البريطانية، وكانت مسقط هي الأساس الذي يقوم عليه النفوذ البريطاني في الخليج . وبالمثل كانت زنجبار موقعا مهما فيما يتصل بطريق التجارة إلى الهند . وبالتالي فإن قرار البعثة قد وضع ليفي بمطالبات السياسة البريطانية في الجزيرة العربية وشرق أفريقيا . ولهذا السبب نفسه فإن القرار جسم بعض الملامح غير الطبيعية . فمثلاً عندما قضى القرار بمسؤولية دولة مستقلة تجاه دولة مستقلة أخرى بدفعها إعانة مالية سنوية فإن هذا في حد ذاته إجراء شاذ، ولكن لم يكن هناك طريق آخر أمام كوجلان . فلم يكن ممكناً ، بعد التقسيم ، أن تظل مسقط دولة حية إلا إذا قدمت إليها

^١ تعتبر ملاحظات برترام توماس Bertram Thomas وهو موظف بريطاني كان يعمل وزيراً لمالية حاكم مسقط فيما بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٠ م مفيدة في هذا الصدد . فحسبما يذكر توماس لكي نفهم بشكل سليم نظام الحكم التقليدي في شبه الجزيرة العربية . من الضروري أن نحرر عقولنا من المفاهيم الغربية . فروح الحكم في عمان هي قريبة الشبه بروح الحكم التي كانت تسود عصورنا الوسطى . فقد كان رؤساء القبائل يشبهون البارونات الأقوياء ، كما كانت السلطة السياسية تقوم بشكل كبير على ولاء أشخاص لهم أتباع كثيرون . أنظر :

- Bertram Thomas, Arab Rule Under The Albusaid Dynasty Of Oman, (1741 - 1937) . London, 1938, p. 5.

المساعدات المالية بوسيلة ملـ

ويمكن القول أن انفصال زنجبار عن مسقط أدى إلى إضعاف الدور الذي لعبته مسقط في سياسات الخليج. كذلك أدى انفصال زنجبار عن مسقط إلى التأثير بالضرر على رخاء ومكانة عمان. وقد كانت الواجهة السياسية التي أقامها سعيد ممثلة في دورها التجاري البحري في المياه الشرقية، وكان ذلك بالذات هو العنصر الذي دم رته قرارات اللورد كاننج. وبالتالي فإن عمان توقفت عن أن تكون سلطة بحرية، وشرع مصيرها يدور باضطراب حول السياسات الانعزالية في الجزيرة العربية والخليج العربي.^١

(ب) تدعيم النفوذ البريطاني في توابع عمان:

بعد انقسام سلطنة عمان إلى قسمين شرعت حكومة الهند البريطانية تمارس ضغوطا مستمرة على سلاطينها حتى تجبرهم على الإذعان لها والاعتماد عليها لكي تستفيد منهم في تحقيق مصالحها الخاصة. وكانت مسألة مد الخطوط اللاسلكية بين إنجلترا والهند من أهم تلك المصالح الخاصة التي استحوذت على اهتمام سلطات حكومة الهند البريطانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

وكانت قد صدرت تعليمات من لندن إلى السلطات البريطانية في الهند للبحث عن أفضل مسار ممكن للخط اللاسلكي من البصرة إلى كراتشي.^٢ وما أن وصلت تلك التعليمات حتى طلب حاكم بومباي من القس بيرسي بادجر P. Bdger الذي كان عضوا في البعثة البريطانية الخاصة بالتحقق في أسباب النزاع بين السيد ثويني وأخيه السيد ماجد، (والذي كان ما يزال مقيما في

^١ I.C, Op. Cit., pp. 18 – 19.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص ٣٩.

مسقط*) إبداء رأيه وعما إذا كانت هناك مصاعب سياسية قد تقف في طريق مد الخط اللاسلكي من البصرة إلى كراتشي. فاجاب بادجر بأنه لا يعتقد أن هناك مصاعب ذات أهمية قد تبرز في هذا السبيل، لأن الأراضي التي سيمر بها الخط من بندر عباس إلى رأس جاسك على ساحل مكران من الخليج العربي تقع تحت سلطة سلطان مسقط ، الذي سيقدم بلا شك كل مساعدة ممكنة لإنشاء ذلك الخط.^١ وأوضح بادجر في تقريره أيضا ، أنه بالرغم من أن الأراضي التي تقع بين البصرة وبندر عباس عبر بوشهر تخضع للحكومة الفارسية، فإن تلك الحكومة لن تمنع في مرور الخط اللاسلكي عبرها. وأوضح بادجر أن الجزء المتبقي من الخط اللاسلكي ، والذي يمتد من رأس بو زيم بالقرب من جاسك إلى كراتشي (ويبلغ طوله حوالي ستمائة ميل) يقع تحت سلطة ان كالات ** Kalat ، واقتراح قيام الوكلاء البريطانيين في كالات ومسقط والمقيم السياسي في الخليج ومقره بوشهر بالبحث والتقصي حول كل ما يتعلق بهذا الجزء من أمور سياسية

* حصل القس بادجر من السيد ثويني بن سعيد حاكم مسقط وعمان - أثناء قيامه بمهمة التحقيق في أسباب النزاع بين مسقط وزنجبار في عام ١٨٦١م - على مخطوطة حميد بن رزيق وعنوانها "الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين". وهي من المخطوطات النادرة التي تتناول تاريخ عمان حتى عام ١٨٥٦م. وقام بادجر بترجمة المخطوطة إلى اللغة الإنجليزية ونشرت في عام ١٨٧١م تحت عنوان:

- History Of The Imams And Seyyids Of Oman, By Salil Bin Razik, From A.D. 661 - 1856.

وقد أضاف بادجر في صدر ترجمته مقدمة وتحليلا تاريخيا لأهم الأحداث التي وقعت في الفترة التي انتهى عندها المؤلف حميد بن رزيق حتى عام ١٨٧١م. وحاول بادجر في مقدمته وتحليله أن يبرز العلاقات الخارجية لسلطنة مسقط وممتلكاتها في شرق أفريقيا وهي النواحي التي أهملها ابن رزيق. أنظر:

- Badger, G.P., Op, Cit., pp. C-CXXIV.

¹Ibid., p. CI.

** كالات (قلعت) هي إمارة في بالوشستان الواقعة الآن في باكستان، ويحمل حاكمها لقب خان. وقد أبرم خان كالات معاهدة مع حكومة الهند البريطانية منحتة الأخيرة بمقتضاها حق الإستيلاء على كويتا Quetta التي تسيطر على ممر بولان. واستمرت كالات باعتبارها محمية من محميات الهند في ظل الإدارة البريطانية حتى تأسيس باكستان. أنظر:

- Sachchidananda, B.M., Op. Cit., p.503.

وجغرافية وغيرها ورفع نتائج أبحاثهم إلى بومباي.^١ وبالفعل وافقت حكومة الهند البريطانية على اقتراح بادجر، وأصدرت تعليماتها إلى الوكلاء البريطانيين المعنيين للبدء في البحث وبإشراف هؤلاء الوكلاء مهماتهم، وقدموا في عام ١٨٦١م اقتراحات لإبرام عدد من الاتفاقيات بين حكومة الهند البريطانية والحكومة الفارسية من جانب، وحكومة الهند البريطانية والسيد ثويني بن سعيد حاكم مسقط وعمان (والذي يسيطر على الساحل الفارسي للخليج من بندر عباس وحتى جوادر وشهباز بالقرب من جاسك) من جانب آخر، وذلك لإقامة الخط اللاسلكي المقترح من البصرة وحتى كراتشي.^٢ بيد أن الحكومة الفارسية رفضت الشروط التي عرضتها عليها حكومة الهند البريطانية لإقامة ذلك الخط، وبالتالي أسقطت حكومة الهند البريطانية من حسابها الطريق داخل الإمبراطورية الفارسية*، ومدت خطا لاسلكيا من البصرة عبر خط فرعي في مياه الخليج العربي.^٣ ولكن شاه فارس قرر إنشاء خط بديل على نفقته الخاصة من خانقين على الحدود التركية الفارسية، وعبر طهران وأصفهان وشيراز ليقابل الخط الآخر في بوشهر. ولهذا الغرض توصل شاه فارس مع حكومة الهند البريطانية إلى اتفاق لتشييد ذلك الخط في السابع عشر من ديسمبر عام ١٨٦٢م.^٤

ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات الفارسية لم تكن لتتساهل أو تتغاضى عن أي عمل من شأنه أن يعيق تقدمها في مكران. وقد اتضح ذلك الموقف في عام ١٨٦٣م عندما وجه الحاكم الفارسي لمقاطعة بامبور Bampur - القريبة من

^١Badger, G.P., Op. Cit., pp. Ci-Ciii.

^٢Danvers, F.C., Op. Cit., p. 67.

* ساد الاعتقاد لدى السلطات البريطانية في الهند أن رفض فارس ناجم عن الخط الفارسية الرامية لإعادة سيادتها على الأراضي الفارسية الممتدة من بندر عباس إلى جوادر والتي كانت تحت سيطرة حاكم مسقط وعمان.

^٣Danvers, F.C., Op. Cit., p. 67.

^٤Ibid., p. 67.

جواد وشهبار — تحذيرا للسيد ثويني بن سعيد أنه سيتجه نحو شهبار ما لم يمنع السيد ثويني السلطات البريطانية من إنشاء خط لاسلكي بالقرب من شهبار، مؤكدا في تحذيره أن شهبار كانت من ممتلكات فارس المعارضة لمسقط. وبناء على نصيحة من الوكيل البريطاني في مسقط في ذلك الوقت الكابتن هربرت ديسبرو H. Disbrowe لم يعر ثويني أي اهتمام لذلك التحذير، بينما أحال ديسبرو الموضوع إلى السلطات البريطانية في كراتشي وبومباي، وإلى البعثة البريطانية في طهران، فوجد المفوض البريطاني في السند أن ذلك التهديد يشكل عائقا أمام إرسال قوات بريطانية إلى جواد وشهبار لحماية الخطوط اللاسلكية وخاصة بعد أن كتب ثويني بن سعيد لواليه هناك يطلب منه السماح للقوات البريطانية بالنزول في تلك الجهات إذا قامت بريطانيا بإرسالها.^١

وتوصلت حكومة الهند البريطانية — رغم المعارضة الفارسية — إلى عقد اتفاقيتين مع السيد ثويني بن سعيد، نصت الاتفاقية الأولى بتاريخ السابع عشر من نوفمبر عام ١٨٦٤م على منح حكومة الهند البريطانية الحرية التامة في إنشاء خط أو أكثر من الخطوط اللاسلكية في أي مكان داخل ممتلكات السلطنة أو في المقاطعات الفارسية التي كانت في حوزة السيد ثويني بن سعيد. وتعهد السيد ثويني بتوقيع العقاب على رعاياه الذين قد يقع منهم إعتداء على منشآت الخطوط اللاسلكية.^٢ أما الاتفاقية الثانية في عام ١٨٦٥م فقد وسعت من حقوق حكومة الهند البريطانية في مد تلك الخطوط وذلك بالتصريح لها بما تريده من إقامة محطات الخطوط اللاسلكية في أي مقاطعة خاضعة للسيد ثويني في عمان أو في تابعها على ساحل مكران، على أن يتعهد السيد ثويني بحماية تلك المنشآت التي تمر في مقاطعاته وحماية العمال والفنيين الذين يعملون فيها.^٣

١. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤١.

٢. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤م)، ص ١١٨.

٣. Wilson, A.T., Op. Cit., pp. 235 – 236.

وليس هناك ما ينم على فرق كبير بين الاتفاقيتين اللهم إلا إذا كان توقيع الاتفاقية الثانية يهدف إلى تأكيد وتدعيم الاتفاقية الأولى. وبناءً على تلك الاتفاقيتين تم إنشاء أول خط لاسلكي — بصورة فعلية — بين جوادر ونقطة تقع على الساحل بين مينائي جاسك وبندر عباس في الخامس والعشرين من أغسطس عام ١٨٦٨م.^١

ومما تجدر الإشارة إليه أن موقف حكومة الهند البريطانية كان مؤيدا لمسقط في مسألة الخطوط اللاسلكية — رغم المعارضة الفارسية — ودحضت بريطانيا المطالب الفارسية التي تزعم أن جوادر وشهبار إنما هي ممتلكات فارسية بأنها ليس مؤجرة تأجيراً لسلطان مسقط وعمان مثل بندر عباس وإنما سقطت شهبار في يد سلطان مسقط وعمان بالاحتلال ، وقدمت جوادر إليه هدية من خان كالات.^٢

ولم يكن ذلك الموقف البريطاني في واقع الأمر دفاعاً عن حق مسقط وإنما دفاعاً عن مصالحها ونفوذها في الخليج العربي. ويتمثل ذلك الموقف مع مواقف أخرى متعددة ومتناقضة اتخذتها حكومة الهند البريطانية وكانت تتسم بالغموض. ومن تلك المواقف — على سبيل المثال — الموقف البريطاني من حاكم مسقط وعمان السيد ثويني بن سعيد في نزاعه مع الوهابيين في أغسطس عام ١٨٦٥م بسبب مطالبة الزعيم الوهابي بزيادة الجزية التي تدفعها مسقط له إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وعندما رفض ثويني ذلك الطلب لم تعضده بريطانيا وهو الموالي لها ، بل تركته وحيداً أمام قوة الوهابيين أعدائها الحقيقيين.^٣ وهكذا يتضح مما سبقت الإشارة إليه من سياسة بريطانيا في عمان وتوابعها الأفريقية وتوابعها على ساحل مكران الفارسي أنها في الحقيقة كانت سياسة

^١ Danvers, F.C., Op. Cit., p.67.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٢ .

^٣ د. فؤاد سعيد العابد ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٦ .

مرسومة ومخطط لها وبعيدة عن الارتجال ، كما أنها سياسة كانت ترى في الخلافات الداخلية في المنطقة عوامل مهمة لتقوية نفوذها وإضعاف القوى المحلية.

(٢) ترسيخ النفوذ البريطاني في الشئون الداخلية لمشايف الساحل المهادن:
اتخذت حكومة الهند البريطانية من معاهدة السلم الدائم التي وقعتها شركة الهند الشرقية البريطانية مع مشايخ القبائل العربية للساحل المهادن للخليج العربي في عام ١٨٥٣م* أداة لتشديد قبضتها على تلك المشيخات تحقيقا لإيجاد سلم دائم يتمشى مع مصالحها. واتسمت علاقة حكومة الهند البريطانية مع المشيخات العربية بالكثرة من الظلم والإجحاف والغرامات التي كانت كثيرا ما تفرض على القبائل العربية بحجة مخالفتها لنصوص تلك المعاهدة.

وقد أكد القس برسي بادجر P. Badger في تقريره الذي بعثه إلى المستر أ.ك. فوربس A.K. Forbes سكرتير الحكومة بالنيابة في عام ١٨٦١م "بأن القبائل العربية في الخليج غير راضية إلى حد كبير عن إجراءات المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر، وإجراءات وكلائه الوطنيين على الساحل العربي من الخليج. فكثيرا ما يشكو زعماء تلك القبائل من أن ممارسة المقيم للسلطة عليهم تحمل طابع الكبرياء إلى أقصى الحدود ، وأن رقابته تتجاوز بكثير حدود التدخل المسموح به للمقيم البريطاني بموجب معاهدة السلم الدائم لعام ١٨٥٣م ، وأنهم بذلك قد أصبحوا في أقصى حالات الخضوع والمذلة لسلطته المطلقة. وكان كثيرا من أولئك الزعماء يأتون إلى عدن لتقديم شكاواهم بهذا الخصوص إلى كوجلان Coeglan المقيم السياسي البريطاني في عدن".^١

* عن بنود هذه المعاهدة راجع الفصل الثالث من هذا البحث .

^١ تقرير من القس برسي بادجر المسئول عن هيئة مسقط وزنجبار إلى المستر أ.ك. فوربس سكرتير الحكومة البريطانية، ورد في الجزء الثاني من وثائق حكومة المملكة العربية السعودية الخاصة بالتحكيم لتسوية النزاع

وقد أورد بادجر في تقريره تلك الشكاوي وعقب عليها بقوله: "أن معاملة الكابتن جونز - المقيم البريطاني في الخليج - لمشايخ القبائل العربية معاملة تعسفية للغاية، وأن هؤلاء المشايخ لا يملكون وسائل التصدي لها. ويذكر هؤلاء المشايخ أنه بمجرد وصول خبر إلى المقيم من أحد وكلائه الوطنيين بأن زعيما أو فردا من قبيلة ما قد تعدى على قبيلة أخرى، يسرع المقيم بإرسال قطعة حربية لفرض غرامة على المذنبين المزعومين. ويؤكد المشايخ بأن هذا التدخل ليس مقصورا على الاعتداءات المتكررة في البحر وإنما يمتد إلى العلاقات التي بينهم على الساحل، كما يؤكدون أن هذه العقوبات لا يسبقها أي تحقيق كامل ومحيضي^١ بادجر في تقريره فيقول: "أنه لا يستطيع أن يشهد بصحة هذه الوقائع وإن كان يسلم بوجود شعور عام بعدم الرضى بين العرب نتيجة للسياسة البريطانية في الخليج، وأن نظام الغرامات يطبق بشكل مشكوك في حكمته حيث يقوم المقيم البريطاني بتغريم الزعماء والقبائل لأتفه الأسباب وأن الغرامات تبتز منهم تحت التهديد ... ويمكن معرفة مدى تطبيق ذلك النظام مما تعلمه حكومة الهند البريطانية تماما عن وجود عدة آلاف من الريالات بخزانة دار المقيم البريطاني في بوشهر، هي حصيلة الغرامات التي جمعت من شيوخ القبائل العربية".^٢ ويختتم بادجر تقريره بقوله: "وأني لأترك للحكومة تقرير مدى صحة ما ذهب إليه العرب في تفسيرهم للمادة الثالثة من اتفاقية عام ١٨٥٣م (والتي تنص على إبلاغ المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر بأي اعتداء يقع في البحر، وتنص أيضا على قيام بريطانيا بمراقبة الأمور والعمل على تنفيذ بنود المعاهدة) وكيف أن المقيم يمكن أن يكون قد تجاوز صلاحيات أكثر مما نقصده

الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والسعودية، الرياض، ١٩٥٥م، ص ٢١١-٢١٤. أنظر إلى الملحق رقم (١٥) ضمن ملاحق هذا البحث.

^١ وثائق المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٢١٣.

^٢ وثائق المملكة العربية السعودية، نفس المصدر، الجزء الثاني، ص ٢١٣.

نصوصها. وأعتقد تماما — ويقوم اعتقادي على أساس خبرتي الشخصية الواسعة بالقبائل العربية وما قد سمعته من تلك الناحية على وجه الخصوص — أن نفوذ المقيم البريطاني في الخليج يمكن أن يكون ذا فائدة أكبر من ناحية عامة لو نفذت إجراءاته بروح أكثر مجاملة وتوفيقا ، ولو كانت أحكامه أقل اتزاناً بفرض الغرامات. ولابد من القول أن الزعماء البحرينيين من مشايخ القبائل العربية سيسعدون بوجود سلطة بحرية أخرى في الخليج (غير سلطة بريطانيا) يتمخض عنها قصم عرى الصداقة بينهم وبين بريطانيا ويخلصهم منها".^١

وصدق ما توقعه بادجر عندما رحب بعض شيوخ القبائل العربية بظهور العثمانيين على ساحل الخليج العربي على عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) — حاكم ولاية بغداد وكانت التحركات العثمانية ترمي إلى إبعاد النفوذ البريطاني عن منطقة الخليج العربي وتحويلها إلى منطقة تابعة للسيادة العثمانية.^٢

وكان أحد توجهات مدحت باشا حين تولى ولاية بغداد في عام ١٨٦٩م بسط نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها اسمياً تعويضاً لها عن الخسائر الإقليمية التي توالى عليها في البلقان. لذلك رسم مدحت باشا خطة للاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر، بالإضافة إلى بسط نفوذه في نجد والأحساء التابعتين للدولة السعودية.^٣

وشرع مدحت باشا في تنفيذ تلك الخطة. فأصدر فرماناً في أبريل عام ١٨٧٠م يقضي بإعلان الكويت تابعة لمتصرفية الأحساء، وأصبح الشيخ العربي من آل الصباح يحمل لقب قائمقام، لكنه لا يلتزم بدفع رسوم إلى الباب العالي، كما

^١ وثائق المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٢١٤.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٧٩.

^٣ د. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، ص ١٦٩.

يستقل بتنظيم شؤونه الداخلية. كما نص الفرمان على أن ترفع السفن المملوكة لأهل الكويت العلم التركي.^١

ثم أرسل مدحت باشا حملة بحرية إلى الخليج في عام ١٨٧١م نزلت في بداية الأمر في ميناء القطيف، ثم استطاعت بسط نفوذها على جميع إقليم الأحساء دون مقاومة ، وتم رفع العلم العثماني في قاعدة الأحساء.^٢ وما أن تم لمدحت باشا الاستيلاء على إقليم الأحساد حتى أطلق عليه اسم "لواء نجد" تقاولا منه لفتح المنطقة كلها، إذ أن الأحساء كما هو معروف ليست سوى جزء صغير من المنطقة الساحلية لنجد.^٣

ثم قام مدحت باشا بغزو شبه جزيرة قطر متعللا بأن القبائل العربية البدوية تحت زعامة سعود بن فيصل تعرض سلامة إمارة قطر للخطر. ومما سهل لمدحت باشا غزوه لإمارة قطر تأييد أميرها قاسم بن ثاني آل ثاني للعثمانيين.^٤ ونتيجة لتلك الأحداث التاريخية المتلاحقة التي نتجت عن تحركات مدحت باشا في منطقة الخليج العربي، خشيت حكومة الهند البريطانية أن تستغل الدولة العثمانية أي تدمر من جانب شيوخ القبائل العربية، فتستطيع من خلال ذلك التأثير في مواقفهم وجذبهم لدائرة نفوذها في محاولة من هؤلاء المشايخ للتخلص من الغرامات التي فرضها عليهم المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر والتي جاء ذكرها في تقرير بادجر. وبالتالي لجأت السلطات البريطانية في الهند إلى أسلوب جديد في تعاملها مع شيوخ القبائل العربية.

والثابت أن حكومة الهند البريطانية كانت تراقب تحركات مدحت باشا بقلق واضح، وكان المقيم البريطاني في الخليج على اتصال مباشر بحكومة الهند

^١ د. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، ص ١٦٩.

^٢ Kickson, H.R.P., Kuwait And Her Neighbours, London, 1956, pp. 126 – 127.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، ص ١٨٣.

^٤ د. جمال زكريا قاسم، نفس المرجع ، ص ١٨٣.

البريطانية. على أن أشد ما كانت تخشاه بريطانيا اتجاه الحملة العثمانية إلى البحرين. وكان مدحت باشا يدرك أن بريطانيا لن تتغاضى عن امتداد النفوذ العثماني إلى البحرين ذات الموقع الإستراتيجي المهم. لذلك كتب مدحت باشا إلى اللورد مايو Mayo (١٨٦٩ - ١٨٧٢ م) الحاكم العام البريطاني ونائب الملكة في الهند، في أبريل عام ١٨٧١م محاولا فيها تبرير موقفه بأدلة قانونية وتاريخية تثبت حق الدولة العثمانية في السيادة على جزر البحرين.^١ إلا أن إصرار مدحت باشا على تحقيق التوسع العثماني في الخليج جره بالفعل إلى نزاع مع حكومة الهند البريطانية التي كانت ترى أن إنشاء قواعد عسكرية عثمانية أمر يهدد نفوذها. وبالتالي فعندما حاول مدحت باشا التطلع إلى مشايخ القبائل العربية على الساحل المهادن والبحرين - التي دخلت مع بريطانيا في معاهدة السلم الدائم لعام ١٨٥٣م - حالت السفن البريطانية بينه وبين تحقيق هدفه.^٢ وذلك بفضل الوكلاء الوطنيين الذين عي نتهم حكومة الهند البريطانية في مختلف مقاطعات الخليج العربي، والذين أمدوها بالمعلومات أولا بأول عن تحركات العثمانيين. وكان هؤلاء الوكلاء يبعثون بملاحظاتهم إما إلى المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر، أو مساعده في البحرين، حيث ترسل هذه المعلومات بعد ذلك إلى حكومة الهند البريطانية في كلكتا.^٣ ومن المؤكد أن حملة مدحت باشا على الأحساء سببت إخراجا لمركز حكومة الهند البريطانية في الخليج. ولعل خوف حكومة الهند البريطانية كان نابعا من طموح الدولة العثمانية في مد سيطرتها على طول السواحل العربية في الخليج وربطها بالسواحل العربية في البحر الأحمر بهدف إحكام الحصار على الجزيرة العربية ساحليا وداخليا.^٤ لذلك أرسل اللورد مايو Mayo الحاكم العام البريطاني

١. صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، ص ١٧١.

٢. Curzon, G., Op. Cit., Vol. II, p. 454.

٣. د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، ص ١٩١.

٤. د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، ص ١٩١ - ١٩٢.

ونائب الملكة في الهند تعليماته إلى السفير البريطاني في الآستانة السير هنري إليوت Sir Eliot في الثلاثين من مايو عام ١٨٧١م بتزويد الباب العالي بنسخ من المعاهدات التي سبق أن عقدتها بريطانيا مع شيوخ الساحل المهادن والبحرين وغيرهم من العرب وخاصة معاهدة الهدنة البحرية الأولى والثانية، ومعاهدة السلم الدائم لعام ١٨٥٣م ، وأخذ يؤكد بأن حكومة الهند البريطانية تتمسك بتلك الاتفاقيات.^١ كما تضمنت تعليمات اللورد مايو إلى السير هنري إليوت ضرورة قيام السلطات العثمانية في الآستانة بكبح جماح مدحت باشا إذا ما إتجه إلى توسيع نطاق حملته إلى أبعد من الأحساء.^٢ علاوة على ذلك فوضت حكومة الهند البريطانية مقیمها في بغداد الكولونيل هيربرت Hearbert بالتباحث مع مدحت باشا وزودته بعدة تعليمات من بينها، أن يقوم مدحت باشا بإعلان حمايته لأصحاب المصالح في مصائد اللؤلؤ، وتأكيد له لجميع الشيوخ المهادنين أو غيرهم بأن الحكومة العثمانية لا تفكر في الاعتداء عليهم، وليس في نيّتها ممارسة سيطرتها على أية إمارة أو قبيلة مستقلة.^٣

وكان رد فعل الباب العالي على الموقف البريطاني تأكيداً بأنه الدولة العثمانية لا تنوي التطلع إلى إخضاع القبائل العربية التي لها علاقة مع بريطانيا. ولكن الباب العالي تمسك بأحقّيته في السيادة على نجد كأي جزء آخر داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية.^٤

وسرعان ما انحسر الخطر العثماني عن الساحل المهادن منذ عام ١٨٧٢م عندما واجه مدحت باشا ثورة خطيرة في العراق أشعلها ضده الشيخ عبد الكريم

^١ د. جمال زكريا قاسم، نفس المرجع ص ١٨٨.

^٢ د. جمال زكريا قاسم، نفس المرجع ص ١٨٨.

^٣ د. جمال زكريا قاسم، نفس المرجع ص ١٨٨.

^٤ د. جمال زكريا قاسم، نفس المرجع ص ١٩٠.

حاكم قبيلة شمر. ورغم فشل تلك الثورة وإعدام قائدها إلا أن الاضطرابات الداخلية في العراق أدت إلى عزله عن ولاية بغداد ، وتولي رؤوف باشا الحكم في أوائل عام ١٨٧٢م.^١

وهكذا أخفقت حملة الأحساء بقيادة مدحت باشا في تأكيد السيادة العثمانية على مشايخ الساحل المهادن من الخليج العربي. وكان من الممكن أن يكون لتلك الحملة تأثير وفاعلية لو استمرت الدولة العثمانية في المواظبة على الجهد الذي بذله مدحت باشا. وسرعان ما أغفلت الدولة العثمانية تلك المناطق وانشغلت في حروبها مع روسيا حتى عام ١٩٠٨. وعلى هذا الأساس نرى أن حملة الأحساء قد أدت في الواقع إلى نتائج عكسية، فبدلاً من أن تؤدي إلى تأكيد سيادة الدولة العثمانية في الخليج أدت إلى تشديد قبضة حكومة الهند البريطانية عندما أسرعت الأخيرة في الأعوام التي تلت تلك الحملة بتأكيد علاقاتها مع المشايخ العربية في الخليج التي تعرضت للضغط العثماني، حيث اتجه تفكير حكومة الهند البريطانية إلى زيادة القيود على شيوخ الساحل المهادن. ولم يكن ذلك الأسلوب في السياسة البريطانية جديداً في الحقيقة، فقد اتبعته حكومة الهند البريطانية منذ وطأت أقدامها الخليج وأعطت نفسها بموجبه حق التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للمشايخ العربية، بل وقامت بتشجيع النزاعات القبلية، فأذكت مشاعر الخوف في نفوس الشيوخ من بعضهم البعض، ولم تترك لهم الفرصة للتفكير في الخطر الحقيقي، وهو الوجود البريطاني، بل نجحت في

^١ Haydar, A.H., The Life Of Midhat Pasha, "A Record Of His Services, Political Reform, Banishment And Judicial Murder" Derived From Private Documents And Reminiscences, London, 1905, p. 55.

^٢ د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، ص ١٩٠ - ١٩١.

إقناعهم بأن كلا منهم مدين ببقائه في مركزه للدعم البريطاني الذي يبعد عن كل منهم أطماع الآخرين من جيرانه والقوى الأخرى.^١

ثم درجت حكومة الهند البريطانية على تقييد شيوخ الساحل المهادن بين الحين والآخر باتفاقات بحجة معالجة قضايا معينة على حين كانت الحكومة في الواقع تنفذ سياسة مرسومة لتأكيد سيادتها على هذه المنطقة.

ففي عام ١٨٧٣م فرضت على شيوخ الساحل المهادن تجديد معاهدة تجارة الرقيق.* وفي عام ١٨٧٩م فرضت حكومة الهند البريطانية على شيوخ الساحل المهادن اتفاقية أعطت فيها لنفسها حق التدخل في كل ما من شأنه تعكير صفو الأمن البحري عن طريق المقيم البريطاني.^٢ وأخيراً تم توقيع معاهدة مارس عام ١٨٩٢م والتي عرفت باسم المعاهدة المانعة Exclusive Agnemen التي زجت بالعلاقات البريطانية بالساحل المهادن إلى مرحلة جديدة، إذ

^١ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٩١.

* كان الخليج العربي هو العمر الذي تعبر منه تجارة الرقيق إلى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى العراق وفارس. وكانت أفريقيا الشرقية تشكل المصدر الأساسي لتلك التجارة. إلا أن الإستغلال على نطاق واسع لها لم يبدأ إلا بعد إستيلاء عمان على زنجبار في أواخر القرن السابع عشر. وتحولت زنجبار على عهد اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد حكام عمان إلى سوق للعبيد، بحيث أصبحت على أيام السيد سعيد بن سلطان أكبر مراكز تجارة العبيد في الشرق. فكان يتم جلب العبيد إليها من أعماق شرق أفريقيا حيث ضفاف بحيرتي نياسا وتنجانيقا. ثم يتم شحنهم بالسفن إلى زنجبار لبيعهم هناك. وكانت مسقط في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق إلى منطقة الخليج العربي وفارس والهند. عن تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية وعمان بين عامي ١٨٠٠-١٨٤٢م. أنظر:

- جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠م)، الجزء الثاني، ص ٣-٧٩.

^٢ د. فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٩٢.

فقدت مشايخ ذلك الساحل كل مقومات الإستقلال وأصبحت خاضعة كلية للسيطرة البريطانية، وبقيت على هذا الوضع حتى خروج بريطانيا من المنطقة في عام ١٩٧١م.^١

^١ من أهم بنود المعاهدة المانعة ما يلي:

- ١- يحظر على أي شيخ من شيوخ الساحل المهادن الدخول في أية إتفاقيات أو مراسلات مع أية قوة أخرى غير حكومة الهند البريطانية.
 - ٢- لا يسمح لأي وكيل لأية دولة غير بريطانيا بالإقامة في ممتلكات أي شيخ من شيوخ الساحل المهادن بدون موافقة حكومة الهند البريطانية.
 - ٣- لا يسمح لأي شيخ من شيوخ الساحل المهادن بتأجير أو بيع أو رهن أو يسمح بإحتلال لأي جزء من ممتلكاته إلا لحكومة الهند البريطانية.
- وقد وقع تلك المعاهدة الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي في الخامس من مارس عام ١٨٩٢م، والشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة والشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي والشيخ حميد بن راشد حاكم عجمان فيالسابع من مارس عام ١٨٩٢م، والشيخ أحمد بن عبد الله حاكم أم القيوين والشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان حاكم رأس الخيمة في الثامن من مارس عام ١٨٩٢م، والشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين في الثالث عشر من عام ١٨٩٢م. أنظر:

- Hurewitz, J.C., Diplomacy In The Near And Middle East, A Documentary Record (1535 - 1956), Vol. I, (1535 – 1914) Oxford, 1978, p. 209.

الختامة

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث من المهم التطرق إلى أهم إنجازاته والإشارة إلى أبرز نتائجه وإسهاماته في إطار موضوعه كما حدده عنوانه تمثيلاً مع المنهج العلمي الصحيح. والموضوع — كما أشير إلى ذلك — ذو شقين، الشق الأول هو شركة الهند الشرقية البريطانية، والشق الثاني هو دور هذه الشركة في منطقة الخليج العربي.

وقد عولج الشق الأول في الفصلين الأول والخامس (نشأة الشركة البريطانية وامتداد نفوذها ثم انهيارها)، بينما عولج الشق الثاني في الفصول الثاني والثالث والرابع (أي أدوار الشركة البريطانية التجارية والعسكرية والسياسية في منطقة الخليج العربي). ويمكن حصر أهم منجزات ونتائج الشق الأول في الآتي:

أولاً : يتناول هذا البحث موضوع نادر في إطار الكتابات العربية. فالشركة البريطانية مؤسسة أوروبية بريطانية. ولم تحظ الموضوعات التاريخية الأوروبية المحضّة بعد باهتمام الباحثين والدارسين العرب في لغتهم إلا نادراً . والبحث الحالي، وهو يعالج مؤسسة أوروبية بريطانية، يدخل في إطار تلك الندرة.

ثانياً : من الضروري في محتوى نتائج البحث مناقشة طبيعة الشركة البريطانية في إطار نزعة الاستعمار والنزعة الإمبريالية. فإذا كانت نزعة الاستعمار هي الوسيلة والسياسة التي تحافظ بها الدول الاستعمارية على سيطرتها على مناطق غيرها.^١ وإذا كانت النزعة الإمبريالية هي محصلة تلك الوسيلة أو

^١ يشير مصطلح النزعة الاستعمارية Colonialism إلى السياسات والوسائل التي تحافظ بها الدول الاستعمارية على سيطرتها أو على اتساع تلك السيطرة على مناطق غير مناطقها. أنظر:

- Walter Laqueur, ed. A Dictionary Of Politics, London, 1956, p. 104.

السياسة،^١ فإنه يمكن القول أن شركة الهند الشرقية البريطانية كانت الوسيلة والمحصلة معا ، بمعنى أنها كانت تجسيدا للنزعة الاستعمارية والنزعة الإمبريالية. ويؤكد تلك الحقيقة ما ذكره أحد الباحثين وهو يتحدث عن الاستعمار من أن الاستعمار يشمل " تلك الشركات التي تألفت في العصور الحديثة مثل شركة الهند الشرقية البريطانية"،^٢ وأنه "ليس من الضروري أن تقوم به (أي بالاستعمار) الدولة نفسها بل كثيرا ما تولى الأفراد في صورة شركة تجارية جميع أعمال الاستعمار".^٣ وهكذا نرى أن شركة الهند الشرقية البريطانية لم تكن مجرد شركة تجارية فقط بل كانت تلك الشركة في الصميم عملا من أعمال الاستعمار، كذلك كانت أيضا "من الظاهرات الغربية في الاستعمار الحديث".^٤ إذ كانت مؤسسة بريطانية لتحقيق استعمار استغلالي أو تجاري، تحول بعد ذلك إلى سياسي في الهند، وتحقيق استعمار إستراتيجي، تحول بالإضافة إلى ذلك، إلى استعمار تجاري وسياسي أيضا في منطقة الخليج العربي.

وتتضح صفة "الغربة" في نمط استعمار تلك الشركة في أن بريطانيا نجحت عن طريقها في غزو الهند بقليل من قواتها ولكن بكثير من القوات الهندية. وهكذا أسهم الهنود أنفسهم في تسهيل استعمارهم على أيدي بريطانيا عندما انخرطوا طواعية جنودا في صفوف جيش شركة الهند الشرقية البريطانية الذي ساعد الشركة على مد نفوذها الإقليمي والتجاري والسياسي على كثير من شبه القارة الهندية. وربما يكون هذا النموذج الاستعماري الذي ناقشه البحث في إطار الحديث عن الشركة نوعا فريدا في بابيه إن لم يكن معدوما . فلا نعرف دولة

^١ أما النزعة الإمبريالية Imperialism فتعني امتداد نفوذ دولة ما إقليميا واقتصاديا وسياسيا على بلاد أخرى مختلفة عنها. أنظر:

- Walter Laqueur, ed. Op. cit., p. 239.

^٢ د. محمد عوض محمد، المرجع السابق، ص ٤٠.

^٣ د. محمد عوض محمد، نفس المرجع، ص ٤٦-٤٧.

^٤ د. محمد عوض محمد، نفس المرجع، ص ٤٦.

تساعد دولة على غزوها واستعمارها كما فعلت الهند وبريطانيا ممثلة في الشركة البريطانية (١٦٠٠-١٨٥٨م). كذلك لم يكن استعمار بريطانيا لشبه القارة الهندية على أيدي الشركة البريطانية محسوسا على الإطلاق. فقد كان مسار التغلغل الاستعماري طويلا وبطيئا معا واستغرق أكثر من قرنين ونصف من الزمان (١٦٠٠-١٨٥٨م)، حتى أن الهنود أنفسهم لم يدركوا حقيقة استعمارهم إلا في وقت متأخر للغاية.

ثالثا : من جانب آخر تجدر الإشارة إلى إسهام آخر للبحث يتعلق بالجانب الإداري للشركة البريطانية، وهو جانب لا يتضح كثيرا حتى في الكتابات الأوروبية ناهيك عن عدم وجوده في الكتابات العربية عن الشركة، وقد أوضح البحث ذلك الجانب بجلاء. فمن الواضح - كما أثبت البحث - أن تقدم الشركة البريطانية ورخاءها قد اعتمد على مساندة الحكومة البريطانية وكانت التطورات الدستورية والسياسية في التاريخ البريطاني تنعكس على الشركة، إذ كانت الشركة تعتمد على تجديد امتيازاتها من قبل الحكومة البريطانية طوال مراحلها التاريخية من خلال الموائيق الأولى التي حصلت عليها من التاج البريطاني. ودراسة تلك الموائيق وتحليلها وربطها بمراحل وجود الشركة البريطانية في منطقتي شبه القارة الهندية والخليج العربي هي من أهم إسهامات هذا البحث.

رابعا : يعتبر التاريخ لثورة الاستقلال الهندي لعام ١٨٥٧م إسهاما إيجابيا لهذا البحث. فلم تتناول الكتابات العربية هذا الحدث المهم على الإطلاق تتاولا علميا، إنما أقصى ما كتب عنه سطور أو إيماءات رغم غزارة ما كتب عنه في اللغات الأوروبية وخاصة الإنجليزية. وقد تتاول البحث هذا الحدث المهم بشيء من التفصيل لعدة أسباب. السبب الأول هو علاقته المباشرة والوثيقة بموضوع البحث بشكل عام وبموضوع انهيار الشركة البريطانية بشكل خاص. فانهيار الشركة البريطانية، التي هي المحور الأول للبحث، لم يحدث إلا بعد انفجار

تلك الثورة ونتيجة لها. أما السبب الثاني فيعود — كما أشير — إلى ندرة الكتابات العربية فيه. ويتمثل السبب الثالث في أن الثورة بقضائها على الشركة البريطانية قضت على نمط من أنماط الاستعمار لم تتطرق الدراسات إليه كثيرا.

خامسا : وعندما عالج البحث موضوع انهيار الشركة البريطانية في فصله الخامس ساهم إسهاما إيجابيا آخر تمثل في التوفيق بين الآراء المختلفة حول طبيعة وسبب الانهيار. فقد ظهرت آراء تنفي أن انهيار الشركة كانت نتيجة لنشوب ثورة عام ١٨٥٧م. كذلك ظهرت آراء أخرى تؤكد وجود علاقة سببية بين الانهيار والثورة. وتمثل إسهام البحث الإيجابي في التوفيق بين تلك الآراء المتعارضة في قيامه بالتفرقة بين الانهيار الفعلي والانهيار الاسمي للشركة. فالذين نفوا العلاقة السببية بين الثورة والانهيار كانوا يتحدثون عن الانهيار الفعلي للشركة الذي حدث بالفعل قبل الثورة. أما الذين أكدوا وجود تلك العلاقة السببية فكانوا يتحدثون عن الانهيار الاسمي أو الرسمي للشركة الذي حدث في أعقاب ثورة عام ١٨٥٧م.

سادسا : وفي إطار الجدل الذي دار حول الشخص المسئول عن نشوب الثورة جزئيا أو كليا — اللورد دالهوري — أورد البحث تفصيلا لذلك الجدل واستخلص رأيا جديدا مفاده انتفاء مسئولية دالهوري التي أكدتها معظم الكتابات. فقد استخلص البحث أن اللورد دالهوري لم يكن في الحقيقة إلا منفذا لسياسة لم يضعها ولم يكن يملك القدرة على وضعها، وإن رحيله قبل عام من الثورة ١٨٥٦م جعل الكثيرين يربطون خطأ بينه وبين الثورة التي نشبت في العام التالي ١٨٥٧م.

سابعا : كذلك أسهم البحث في استعراض العديد من وجهات النظر المتصلة بثورة عام ١٨٥٧م وطبيعتها. فلم يقتصر إسهام البحث على عرض وجهة نظر واحدة بل عرض وجهات نظر مختلفة تحت اسم تقويمات الثورة — هندوسية وإسلامية وبريطانية — أضفت على البحث طابع الموضوعية

والحيدة. فضلا على أنه يمكن من خلالها لأي دارس لهذا الحدث المهم أن يتزود بانطلاقات متعددة في دراسته له.

هذا فيما يتعلق بنتائج البحث أو إسهاماته فيما يتصل بمحور البحث الأول (شركة الهند الشرقية البريطانية) . أما فيما يتصل بنتائج البحث أو إسهاماته المتعلقة بالمحور الثاني له – دور الشركة في منطقة الخليج – فيمكن أن نشير إلى النتائج التالية:

أولا : من أهم نتائج البحث التأكيد على دور الشركة البريطانية في منطقة الخليج – وهو تأكيد استغرق تقريبا نصف البحث أو المحور الثاني منه. وقد أثبتت البحث بذلك إنه ما من منطقة من المناطق التي تعرضت لنشاطات الشركة كانت أولى ولا أهم من منطقة الخليج من كل ناحية. إذ كان في الإمكان دراسة – دور الشركة في الصين مثلا حيث كانت سلعة الأفيون محور نشاط الشركة. كما كان من الممكن دراسة دور الشركة في منطقة شرق أفريقيا حيث كان نشاط الشركة البريطانية هناك يتصل بتجارة الرقيق في البداية ثم التوابع بعد ذلك.^١ إلا أنه تبقى منطقة الخليج بأهميتها التجارية والاستراتيجية والعسكرية والسياسية نسيج وحدها في إطار نشاطات الشركة. وربما كان دور الشركة البريطانية في الخليج بالذات أهم من أي دور قامت به في أية منطقة على الإطلاق – بما في ذلك شبه القارة الهندية إذ كان دور الشركة في الهند دورا تجاريا وسياسيا ، بينما كان دورها في منطقة الخليج وحدها دورا تجاريا وعسكريا وسياسيا واستراتيجيا.

ثانيا : وتظهر نتيجة إيجابية أخرى للبحث فيما يتعلق بتحول طبيعة نشاطات الشركة من تجارية إلى عسكرية وسياسية وإستراتيجية في منطقة الخليج. فقد

^١ جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠م)، الجزء الثاني، ص ٣-٧٩.

أوضح البحث في البداية إن علاقة الشركة بمنطقة الخليج كانت في بدايتها علاقة تجارية بحتة. إلا أن تلك العلاقة التجارية سرعان ما تحولت إلى عسكرية ثم سياسية عندما تبلورت الأهمية الاستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج العربي مع غزو نابليون بونابرت لمصر في عام ١٧٩٨ م. فسعت الشركة البريطانية أولاً إلى إكتساب سلاطين مسقط وعمان إلى جانبها، ثم تحكمت الشركة عبر عمان في عنق الخليج العربي لمنع أي قوة أجنبية من أن تدلف إلى مياهه. كذلك تبلورت الأهمية الأمنية لمنطقة الخليج العربي بظهور القواسم أولاً ثم قوة قبيلة بني بو علي العمانية ثانياً تناوئ نشاطات سفن شركة الهند الشرقية البريطانية بشكل خطير مما أدى إلى توجيه عدة حملات عسكرية بحرية. واستمرت تلك الحملات تترى حتى كبلت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي المشايخ العربية على الساحل المهادن بالاتفاقيات الأمنية منذ عام ١٨٢٠م التي كانت تمنع حكام المشايخ العربية من استقبال أي ممثل لأية قوة أجنبية، أو التعامل مع أية قوة أجنبية بأي شكل من الأشكال، وأن لا يكون لأي قوة أجنبية — عدا البريطانية — أي نفوذ في المنطقة. وقامت المقيمة البريطانية في بوشهر بذلك الدور السياسي على أكمل وجه منذ عام ١٨٢٣م.

ثالثاً : أكد البحث وأثبت أهمية دراسة الدور التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي نظراً لأهمية تلك المنطقة كهمزة وصل تجارية ربطت شبه القارة الهندية بإنجلترا. ورغم أن منطقة الخليج العربي كانت محدودة الموارد وفقيرة قياساً بمناطق أخرى من العالم في ذلك الوقت إلا أن عرب الخليج تمكنوا من تعويض ذلك النقص بالاستفادة من تنشيط التجارة البحرية. وبالتالي أصبحت المنطقة محطة مهمة لمرور التجارة بين الشرق والغرب وخاصة تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت سفنها التجارية تصل إلى موانئ الخليج على ساحليه الفارسي والعربي. فقد وجدت

الشركة البريطانية سوقا ملائمة لصادراتها من الأقمشة الصوفية، إلى جانب قدرتها على وضع يدها على تجارة الحرير الخام الفارسي، وهي سلعة كانت مطلوبة بالحاح من قبل الجميع في أوروبا. كما أثبت البحث أن التجارة بين الهند والخليج كانت لها نتائج كبيرة لكل من البريطانيين والهنود وشعوب منطقة الخليج. وقد تضافرت عوامل مهمة أدت إلى تلك النتيجة، حيث ساعدت سيطرة الشركة البريطانية على مصادر الداخل، لأجزاء مختلفة من الهند، على زيادة أهمية الخليج العربي في علاقته التجارية بالهند. كذلك تعاضد دور التجار الأفراد البريطانيين في التجارة بين الهند والخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي مما أدى إلى استنزاف موارد الخليج — وخاصة فارس — من الذهب والفضة والموارد التجارية التي تشتهر بها المنطقة.

رابعا : كذلك إستخلص البحث من دراسة النشاطات التجارية للشركة في منطقة الخليج أن تلك النشاطات لم تكن نشاطات إعتباطية دون ما حدود أو قيود، إنما كانت محكومة بقيود وتعليمات وإرشادات متنوعة تتحكم في حركتها وتنظيمها. وهذه التعليمات والإرشادات في حد ذاتها هي مؤشر جلي على أهمية الدور التجاري للشركة البريطانية في المنطقة وهو دور كانت الشركة تحرص على القيام به في إطار الشرعية وحسن المعاملة والمصلحة المتبادلة بينها وبين المناطق التي تتعامل معها. وقد أسهم البحث في دراسة تلك التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها منطقة الخليج العربي، وهذا في حد ذاته أيضا إنجاز جديد للبحث.

خامسا : أوضح البحث أن انهيار الشركة البريطانية لم يكن له أثر كبير من ناحية السيادة البريطانية على الأوضاع في منطقة الخليج العربي. فقد استمرت الإدارة البريطانية الجديدة في الهند في ظل التاج البريطاني تمارس نفوذها في منطقة الخليج. غير إن انهيار الشركة البريطانية خلق وضعاً جديداً في الخليج فيما يتصل بحصر الفرس عند ساحل الخليج شرقاً وحصر العرب عند ساحل

الخليج غربا ، بينما أصبحت المنطقة بين الساحلين ممرا طبيعيا للبريطانيين وأساطيلهم والوسيلة لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية. ودرجت حكومة الهند البريطانية بعد انهيار الشركة البريطانية على تثبيت أقدامها في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية حتى أصبحت خاضعة كلية للسيطرة البريطانية التي استمرت بعد ذلك حتى سبعينات القرن العشرين الميلادي.

ومن المهم الإشارة – في إطار إيجابيات البحث – أن هذا البحث لم يترك كثيرا من المصطلحات أو الشخصيات أو الأفكار أو الأماكن التي وردت به والتي قد تتصل أو لا تتصل كثيرا بموضوعه دون الإشارة في هوامشه إلى معانيها أو أهميتها أو مواقعها. ومن امثلة ذلك ما ألقاه البحث من ضوء على حقيقة تاريخية لم تكن معروفة على نطاق واسع وهي أن إسم (الهند)، التي تعرف بين أهلها رسميا وشعبيا بإسم (بهارت)، له صلة وثيقة بكلمة (بهارات) العربية والتي تعني التوابل.

وفي النهاية، فإنه لو كانت هذه الدراسة بداية لمجال جديد من الدراسات لم يطرقه كثيرون – من العرب – من قبل، وإذا كانت إنطلاقة نحو آفاق بحث لم يتجه إليها إلا قليلون، فإن الأمل معقود على باحثي المستقبل الذين يأتون من بعد للإتجاه نحو تلك المجالات، وارتداد تلك الآفاق، بحثا ودراسة وتقصيّا . وإذا تحقق هذا الأمل في كتاباتنا العربية على نطاق واسع أو حتى معقول، فإن ذلك يكون إضافة إلى إسهامات الدراسة الحالية والتي نرجو أن تعقبها أخرى.

ملحق البحث

الملحق رقم (ا)

نص الرسالة التي بعثها سافدج Savdge الوكيل البريطاني في بندر عباس إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي والمؤرخة بتاريخ التاسع من أكتوبر عام ١٧٥٠م ، والتي وردت في الوثيقة البريطانية رقم * G/29/7 لعام ١٧٥٠م. وتتضمن هذه الرسالة ضمن محتوياتها إقتراح سافدج Savdge لرئاسة الشركة البريطانية اختيار البحرين لتكون مقرا للوكالة البريطانية بدلا من بندر عباس. وقد برر سافدج هذا الاختيار بوقوع البحرين وسط مناطق صيد اللؤلؤ، كما أن بها حصنا منيعا كان البرتغاليون قد شيّدوه قبل جلائهم عنها. علاوة على ذلك فإن دخل البحرين كان يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف تومان سنوياً. وأخيراً فإن الجزيرة صغيرة ويمكن الدفاع عنها دون تكلفة مالية كبيرة تتحملها الشركة. أما عن امكانيات احتلال الجزيرة فهي ليست عسيرة لضعف أهل البحرين من عرب الحولة.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

continued

Very little Copper is procurable here at present, which is a great
inconvenience to the sailors who are daily rising every where.
In our last we acquainted you our plan and the result of it. In what
we were told by Mr. John. M. (the same) which we have had
by some of the like kind, such as his refusing to let any body
to work to beat down the remainder of the month (which
last by the testimony of his Believers, he was prevented upon so
refused for many days to let the Merchants take out the
to the which at last they got Liberty to do, by means of a ship
he acquainted them at the same time, that in future he would
direct all Merchants going to buy Goods at the same place they
without acquainting him, when he would take a share of the
he liked best, and according to his testimony may with many other
things, this will be a great Objection to our Lord and sailing
and left the measure to prevent it. —

The Seaman that was away from the Duke, we had
in some Days past, made the Duke's Enquiry about, but we
could not find. He did not demand him, but we could find that
is now on board any of the ships, or in the Town, or upon our
played to speak to. He did not show about it, but he was not
in town but once, and is not in any place belonging to him, or
in any of the ships, he has been quiet, but we have got a great
number, as soon as the ships are gone, he will use us as before
he has publicly declared.

In your Honour's Commands by the Duke's
you are pleased to order us to give our Opinion to
the same ship in the same way, as before for the same Company
but without prejudicing their Officers in this Kingdom. We
have not thought it safe to be very particular, the Officers
have been very much in the way of having entered the country
in very large ships, or in small ones, and think we have no
objection to the ships we apprehend, they will never be taken
to things of this kind, guide strangers to the Duke and our
upon the Duke's being so just and large, will be a very good
occasion for doing it, and if we were not to take the same in the
then in the hands of Mr. John. M. (the same) we think they would
give us any trouble if they did make any demand of the Duke
themselves before them a share of our goods and property, and
thereby. And we have no objection, when if they would the ships be
without other consent to call for our demand in some manner
our knowledge, which otherwise must be attended with a great
to obtain there are now three ships, and one more is very near
France, when she has been repaired, they are all very good ships
as badly done, except the large ship who is in the Duke's
things of value in her, he making her his property, and
a large ship is sufficient to take them, which we have no objection to.

Continued

8. And we are well persuaded that Sharrock will remain in his former
steadfastly. We have therefore retained their pass after we have de-
barred Sharrock himself from coming by any one of the two Kings of Spain
in (Portugal besides him) we shall be called upon to take this Englishman
delivered him to him, or must make it up with a storm of money, and
with both sallages, we know of their being against the Crown, and had
much right to her (as Sharrock). . . If Master of Berg should come
this country, the spirit held promise own: that that came with
that he intended to acquaint the Governor, that it was from following
the advice of the English: this said Governor, that the spirit was taking
them at Church, this would immediately cause a Demand to be made
upon us here either to make good the Debt, or recover our spirit from
the Gov. of Mount, and many other things of this kind, he would make
alleges to cover his own bad Management, but as long as he remains
in Germany he will be cautious what he writes home. . . As soon as we
know of any other thing, is jointly just, we shall then be able to
say that he may alleges falsely against us, but at present
no better is to be had. . .

The Shores who, we acquainted your Hon. ^{ty} in said
had got Possession of Spakain: who continues there and have sub-
jects of J. Henry, both from the Persians and Armenians; this
Present is not sufficient to make any further Enquiry.

We have very near finished pulling down the South Pier
for which we shall dispose of the timber & build other materials
out to the best advantage.

[illegible]

We shall have due regard to the quantity of the Roman
our Books for the present we have complied with them as near
as we could, and have taken particular notice of every thing in the Catalogue
we did not know what, if you thought fit, to please to order that the plates
inserted in the Books under their proper Heads it shall be done
every Year they shall be sent in, we have valued every thing as near
as possible and have wrote up the Expense of the whole in the same
and what they stood upon the Presses. The several Heads which
are ordered to trace from their Original, requires more Books than
have in the Factory that are legible, most of the old ones being
lost we shall do this as far back as we can.

Wander into your View. Yet the Copies of your beautiful
with Silver Books Studied by Outward. Yet the Copies of your beautiful
the Books which are ordered to be sent to the Library of the

The "H.M.S." arrived here on the same day from
from Spatowai, by whom we received two letters from Mr. Brown
July 29th and Aug. 25th, copies of which we now send. ^{They were} ^{sent}
that after the House had been pilfered, they were ^{sent} ^{to}
Koromplea as well as they could in order to have ^{the} ^{papers} ^{sent}

Slaves of the Middleman in 2. he had taken up his hands, after the thing was
 put upon the throne. They were intended to be a sort of winged spirits,
 being joined by the Master of Ceremonies to keep the ground, a thing never
 customary for us to do in Utopia; they had each of the money thirty brils
 given by his Majesty. His Majesty's parents, some say, said that they
 obtained an Order for Liberty to leave Utopia, which had been intended
 and twenty five & some sides, which they thought was obtained on some
 superior terms. After they had got a League from the Lord of the Island, they
 one of our brothers, hearing of it, came after them, with all his people belong-
 ing to the Governor's, who at first invited on carrying them all back
 again, but after great debate, was contented with carrying back Mr.
 Dabymple and Jacob Sabre, to remain with him as a security for his
 money, which was confined to, and Mr. Graves continued his journey.
 When he arrived at Utopia he immediately set about borrowing money
 to pay the man who guided them to get away, and had lent them money
 to stay for the Order they had obtained, and had also maintained them
 two months, this amounted to two hundred and twenty one pounds
 he found money was not to be procured, under twenty per cent. back. He
 looked in Utopia, besides a Difference of 10 per cent. in Prices, thus he
 was obliged to comply with: but before he had finished it, Mr. Dabymple
 arrived from Utopia on foot, with Shallop, whom he had procured upon
 to come to Utopia to receive his money, when he arrived there, they indeed
 wanted to pay him his money to come to Utopia, but he would not do it, he
 insisted on having his money, or otherwise he would carry them back
 back to Utopia, and all together, that the Order they obtained in Utopia
 was only for Mr. Graves, and the Government imagined, Mr. Dabymple
 would remain there as chief, finding him very poor, and troubled
 and his people five but he would carry them back again, and he
 would pay money to pay them which they offered, and he after all he
 would want to carry Mr. Dabymple back, they agreed upon his run-
 ning away, and Mr. Graves to follow in a canoe, which was on
 the day of doing in three days after. They have drawn up from
 Utopia to the City of 20000 Prices, this is the money they have
 before, provided Mr. Graves arrives on shore.

Continued

shall be able to hold out, and we beg leave to assure you that
that nothing but the best integrity shall oblige us to a compliance
The Honble Court of Directors, in the 15th of May, 1700, if the
Commissions by the Honble, are pleased to order us to pay of your
Orders, unless we receive your Honble's Orders, which shall be
regarded, but we are not to pay any more to be paid in the future
we may be able to put a stop to this Order, which has given much
trouble.

From the troubles that have happened at Spahang
Shah has not been able to bring away all the treasure we order
in order to our amine Mr. Chigora, but the most of the
one is with them; we are in daily expectations of their return
when we shall proceed in the manner you have been pleased to

It was very to find in your Commissions by the Honble
that we are charged with giving Commissions to the Honble
Pursuant to the Order, and afterwards to pay them. Upon
perusing our Letters we don't find any such thing, nor have
been having Orders from us to do so, or to give to your Honble. The
Honble's Commissions of which were given to him for his Estate and the
Honble's Commissions from us to draw forth the which was never
so no had spirit can be expected. The Honble's Commissions which were
given to the Honble's Commissions, and which was, for the Honble's
Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
in such a manner as would make it impossible for us to comply
with the Honble's Commissions, and which was, for the Honble's
Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
without a proper Commission of other sorts, not in the Honble's
of the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
not in the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
it is not in the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
with the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
it is not in the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
in any way, and agreeable to the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
it is not in the Honble's Commissions, the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,

We shall not trouble your Honble further, further, further,
unless we have finished the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
most impartial and best manner we are able to do so.

We have been obliged to detain the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
hope, from what is mentioned in the Honble's Commissions, the Honble's Commissions,
disapproved of, we should not have done this if we had not thought it
was an absolute necessity for it, and we shall not be able to do so
it can be done with security, which we hope will not be long
impressed to us, that she wanted cleaning, which we shall be able to do

have complied with, but there being no other place to do it, it is not
near the office, would not think it proper in the present situation we
are in with respect to the Government, here to venture. The vessel being
in want of several stores, we procured what we could from Capt. Todd, and
a little incised, which we have promised him shall be returned to him
at Plymouth, or paid the same in money. We have also received from Capt.
Todd the sum of £1000 for the use of the Trading
for which have given him a Bill in your Hon. Name.

We intended to have returned some of the soldiers we have
here, they being very uneasy, but did not think proper to do it until
we get a further supply, and as we are short of provisions will be full as
expensive to us as soldiers, we beg your Hon. Name to send us twenty five
of the best of the best with an Officer, which are the best sort for the Company,
they shall be kept there no longer than necessity requires.

Enclosed N^o. 20, 21, & 22. a return of the Surgeons and
Surgeons Indenture for the use of the Trading, which we
beg your Hon. Name to supply us with the first surgeon
and also a Carpenter and Carpenters, the former, he in our last re-
quested, was very bad of Health, the latter being a Car-
penter is not able to work in the heat.

The Damaged Cloth by the Shipper we have adjusted &
have received the same from Capt. Todd, being £1572.7. as also the sum
of £1000 of Lead shot delivered, £118.6.

We have begged your Hon. Name to supply us with
some. We desire to be supplied for the use of the Table, which we expect
present being bought out of the share of the ship, greatly increases our
expenses, and there is no hopes of getting any, the wine is
sold.

We have forwarded to your Hon. Name a list of the Shipper
for the Residence, on her came Mr. Nelson, a fair and honest man, who, agree-
able to the Hon. Council of Directors their Permission, we have detained
here, but as this Gentleman and Mr. Dally, are both very much
indisposed, and Mr. Cunn. & Co. Don for has departed this day, we must
beg your Hon. Name to supply us with another capable person, or
he shall be in want of hands to carry on the work. The purpose of the
Trading.

Enclosed N^o. is an Invoice of the Goods of the
London and the Shipper, on the 1st of the London Company and
to £17006.9.6. and we have now remaining, in cash, £1705.6.3.4.
as per N^o. 23. This with what we have of value for the Shipper
Departure shall be done in our.

We have nothing further to trouble you with, but
to supply our selves with the goods of the Shipper.

Yours very Obedient
James M. D.

Feb 3. 1703

الملحق رقم (٢)

التقرير رقم ٩٦١ لعام ١٨٢٠م وهو عبارة عن مراسلات متبادلة بين الكابتن طومبسون قائد القوات البريطانية والمقيم في جزيرة قشم، وفرانسيس وarden سكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي. وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة رقم * R/15/1/23 من ص ١١١ - إلى ص ١٢١.

ويتضمن التقرير المراسلات المتبادلة عن أوجه النشاط البحري لقبيلة بني بو علي العمانية التي شكلت خطورة كبيرة على حركة السفن البريطانية في مياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

111
1495 of 1824

Political Department

To

The Political Agent

at Bisham.

Sir,

I have the honor of transmitting to you the accompanying copy of a letter from the President at Bisham dated the 3rd of this month and to convey the directions of the British Government in Council that if the Heads of Liberia should clearly appear to be piratical, you are to act against them from Bisham, but great pains must be first taken to ascertain that what we take for piracy is not lawful War.

The Government in Council request that you will address a letter to the British Consuls previously to any hostile attack being made, explaining the intentions of the British Government of acting against all pirates and calling on them to desist from those pursuits.

Bombay Castle
8th Nov 1820

I have the honor to be
Sir
— Captain J. Gordon
Chief Secy

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|
| INDIA OFFICE, LIBRARY & RECORDS | | | | | | | | | |
| COPYRIGHT INFORMATION TO BE RETAINED PERMANENTLY IN THE INDIA OFFICE, LIBRARY & RECORDS | | | | | | | | | |
| Reference | | | | | | | | | |
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |
| | | | | | | | | | |

Francis Warden Esq.

Superintending

9th 8th 4th

Sir,

I have the honor to state that your letter dated December 18th 1826 on the subject of the claims of the Ojibwa, arrived at Kingston by the Steamer Company's mailer & I have read it in the 27th July. I had left Kingston for Long previously on the 26th & I have since, as stated in my letter of that date, but I was so fortunate as to be made acquainted with the subject of the letter, by the perusal of the arguments on the paper to be presented, though without receiving a reply.

On arriving at Montreal I ascertained that the tribe of Ojibwa then there were the same to whom a short time previously to the departure of the force under the command of Major General Sir William Grant had been

been directed to address a letter in consequence of
the introduction of the subject to the subject of the
from London on the subject of the capture of
the ship Sabbah day. In the letter no excuse was
returned by the Arabs to whom it was addressed;
and it was from other sources that I collected
the information of the vessel having been broken
up, which I had afterwards the honour to
communicate.

From the information I
possessed in London, it appeared that the
Bani Uthman were the principal
tribe situated near the coast;—
that all Uthman is a small dependency of
the tribe, situated near the beach, and
affording shelter to the crews of their boats;—
that the name of the province in which
the Bani Uthman are situated is Sabbah,
but that the whole, with the exception of the
residence of the tribe and of all Uthman
is in the possession of the Bani.

It may be proper to observe, that
in all inquiries relating to the Bani Uthman, the
the

By authority of the House of Representatives, the title of
 "The History of the United States" has been
 given to a long series of publications, and as the
 persons to whom the question referred, made
 that these inquiries have been made from
 Nicholas and others, entirely unconnected with
 the House's government, - which appears to prevent
 the suspicion of any misrepresentation from
 that quarter.

It was stated to be the intention
 of the Highways to not represent the House of
 Representatives at the commencement of the new business,
 and that the Highways was to be a separate
 transaction from the House of Representatives. In the latter
 part of the communication I replied, that
 it would be necessary for me to be in
 possession of the latter conveyed by the
 Highways, before any answer could be given.

On arriving at Charleston on
 the 25th August, I had the honor of receiving
 your letter of the 5th June 1820, enclosing a
 letter from the President at Washington, and
 directing me to "not repeat the words of the
 Highways."

Coleridge from Bishop, in the event of their char-
acterizing to be "spiritual," and further directing
me to "adding a letter previously to my" "hostile"
attack here made, explaining the intentions of
the British Government of visiting against all
priests, and calling on them to desert from
their pursuits.

A letter conformably to the
directions conveyed in your communication, was
immediately addressed to the Sticks of the Penn
Cham. Co. and given in charge to Lieutenant
Bellows accompanying the Honorable George
Brown Marney with instructions to call at
least for the purpose of procuring a return
recommence with the fabric in aid of which, a
communication was at the same time conveyed
to His Excellency the Governor.

The Mary returned to
Oristan on the evening of the 29th September,
and I have the honor to inclose a copy
of the letter of Commodore Collinson to
Commodore Schomberg of U.S.N. Ship, Boston &
attesting his proceedings. From this it will appear
that

that Lieutenant Helmsen was furnished with a guide at Maskat, and forwarded to the place pointed out as Al-Bishrah and that on the guides landing the boat was attacked by the Arabs and the guide cut to pieces. The guide is described at Maskat as having been a person of some consequence under the former Government, and Sheikh of the Town of Ras al-Hadd.

Though this yet may not be personally referable to the chiefs of the Beni-Adi from their testimony it appears to be a proof that their tribe is out of the limits of favorable relations.

On the receipt of the information by the Treasury, the Troops and Artillery as far as possible were embarked on board H.M. Ship & under and the Flexible Company's vessels present; and by the sanction of Captain Blackwood and the Officers of the Flexible Company's Machine, the whole were made to proceed to sea on the morning of the 1st October. The detachment arrived at Maskat on the 11th October.

Stent.

The Highness the Indian & friends have arrived at the October 1st on his way by land to see our Nasab Hall, where he expects to arrive with his family in about 10 days and the detachment will proceed to the same place by sea. The Highness has given directions for our entrance into his territory at once, in the case of our coming fast.

It has been represented to Light Horse Colonel the desirability of the H. L. & ships Quincey and Gracie being set at liberty for their respective destinations, soon as possible, and the Highness has given orders to the commandant of the troops for that purpose.

It has been represented to the Highness that the degree of cooperation which can be given against the tribe in question, will depend entirely upon the means of transport which shall be provided for us at once.

The intention of the Highness

Highly with respect to the tribe of Five
 Nations, it is to be reasoned and moderate.
 It is stated, that he has on two preceding
 occasions directed a paper against them, on
 both of which they seem to stand, which
 was broken as soon as the paper was received.
 Now that his present object is to show
 their faults, and to build a fort upon
 their walls and whether it will be
 leaving to the inhabitants the option of
 remaining or of removing.

A suspicion having occurred
 to me from the nature of papers or papers
 in the letter of Mr. Thomas Halliwell, that
 there might not have been conversation
 between the necessity of the Tribe which
 was the practice of paper during at
 present, where obtained such statements
 upon this point, as even though they
 should prove incorrect, would prevent
 any advantage being taken of the situation.

Under these circumstances,
 and on considering the cause for which

| | | | |
|--------------------------------|-----|-----------|-----|
| INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS | | REFERENCE | |
| 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2 | 2 | 2 | 2 |
| 3 | 3 | 3 | 3 |
| 4 | 4 | 4 | 4 |
| 5 | 5 | 5 | 5 |
| 6 | 6 | 6 | 6 |
| 7 | 7 | 7 | 7 |
| 8 | 8 | 8 | 8 |
| 9 | 9 | 9 | 9 |
| 10 | 10 | 10 | 10 |
| 11 | 11 | 11 | 11 |
| 12 | 12 | 12 | 12 |
| 13 | 13 | 13 | 13 |
| 14 | 14 | 14 | 14 |
| 15 | 15 | 15 | 15 |
| 16 | 16 | 16 | 16 |
| 17 | 17 | 17 | 17 |
| 18 | 18 | 18 | 18 |
| 19 | 19 | 19 | 19 |
| 20 | 20 | 20 | 20 |
| 21 | 21 | 21 | 21 |
| 22 | 22 | 22 | 22 |
| 23 | 23 | 23 | 23 |
| 24 | 24 | 24 | 24 |
| 25 | 25 | 25 | 25 |
| 26 | 26 | 26 | 26 |
| 27 | 27 | 27 | 27 |
| 28 | 28 | 28 | 28 |
| 29 | 29 | 29 | 29 |
| 30 | 30 | 30 | 30 |
| 31 | 31 | 31 | 31 |
| 32 | 32 | 32 | 32 |
| 33 | 33 | 33 | 33 |
| 34 | 34 | 34 | 34 |
| 35 | 35 | 35 | 35 |
| 36 | 36 | 36 | 36 |
| 37 | 37 | 37 | 37 |
| 38 | 38 | 38 | 38 |
| 39 | 39 | 39 | 39 |
| 40 | 40 | 40 | 40 |
| 41 | 41 | 41 | 41 |
| 42 | 42 | 42 | 42 |
| 43 | 43 | 43 | 43 |
| 44 | 44 | 44 | 44 |
| 45 | 45 | 45 | 45 |
| 46 | 46 | 46 | 46 |
| 47 | 47 | 47 | 47 |
| 48 | 48 | 48 | 48 |
| 49 | 49 | 49 | 49 |
| 50 | 50 | 50 | 50 |
| 51 | 51 | 51 | 51 |
| 52 | 52 | 52 | 52 |
| 53 | 53 | 53 | 53 |
| 54 | 54 | 54 | 54 |
| 55 | 55 | 55 | 55 |
| 56 | 56 | 56 | 56 |
| 57 | 57 | 57 | 57 |
| 58 | 58 | 58 | 58 |
| 59 | 59 | 59 | 59 |
| 60 | 60 | 60 | 60 |
| 61 | 61 | 61 | 61 |
| 62 | 62 | 62 | 62 |
| 63 | 63 | 63 | 63 |
| 64 | 64 | 64 | 64 |
| 65 | 65 | 65 | 65 |
| 66 | 66 | 66 | 66 |
| 67 | 67 | 67 | 67 |
| 68 | 68 | 68 | 68 |
| 69 | 69 | 69 | 69 |
| 70 | 70 | 70 | 70 |
| 71 | 71 | 71 | 71 |
| 72 | 72 | 72 | 72 |
| 73 | 73 | 73 | 73 |
| 74 | 74 | 74 | 74 |
| 75 | 75 | 75 | 75 |
| 76 | 76 | 76 | 76 |
| 77 | 77 | 77 | 77 |
| 78 | 78 | 78 | 78 |
| 79 | 79 | 79 | 79 |
| 80 | 80 | 80 | 80 |
| 81 | 81 | 81 | 81 |
| 82 | 82 | 82 | 82 |
| 83 | 83 | 83 | 83 |
| 84 | 84 | 84 | 84 |
| 85 | 85 | 85 | 85 |
| 86 | 86 | 86 | 86 |
| 87 | 87 | 87 | 87 |
| 88 | 88 | 88 | 88 |
| 89 | 89 | 89 | 89 |
| 90 | 90 | 90 | 90 |
| 91 | 91 | 91 | 91 |
| 92 | 92 | 92 | 92 |
| 93 | 93 | 93 | 93 |
| 94 | 94 | 94 | 94 |
| 95 | 95 | 95 | 95 |
| 96 | 96 | 96 | 96 |
| 97 | 97 | 97 | 97 |
| 98 | 98 | 98 | 98 |
| 99 | 99 | 99 | 99 |
| 100 | 100 | 100 | 100 |

against the link which has been given both
 to the British and to the Highness the
 Maharaja, the great ready way of accomplishing
 the objects of the British Government must
 appear to be by cooperating with the views
 of His Highness, and even this should be
 found practicable without risking the detach-
 ment. On this point I shall not fail to
 collect all possible information here and
 at Secr and to forward the earliest recom-
 mendations of our future proceedings. Having
 heard at Constantinople that two ambassadors from
 Persia had gone to Moscow, I inquired of the
 minister of the Interior whether there
 were communications related to the residence of
 the British in the island of Kishineu. The
 minister informed me that they are the
 usual annual messengers sent to bring
 presents and to receive the most for Kishineu
 and Bender. He said that they bore no
 communication in connection with the subject
 of the British establishment, but that
 they asked merely whether the British
 had

been in Fiskin with the consent of the
 Siran in contact;—that they then asked, &
 when the Siran gave his consent, to which
 the Highness replied, that having for twenty
 years suffered greatly from the devastations of
 the pestilential trache, and most particularly in
 the island of Fiskin;—and having an expecta-
 tion of his being prevented by the Persian
 Government, he had invited the presence of
 the Kanish, which had produced the effect
 desired. The Minister also positively denied
 the existence of any stipulation for the
 Siran's holding Fiskin for a limited term of
 years.

Knowing that the knowledge
 of the above might be serviceable, I have to-day
 an opportunity of forwarding it to Major
 H. B. Webb.

I have the honor to be
 Y^{rs} Y^{rs} Y^{rs}

Signed) J. P. Thompson
 Capt. 17th Lt. Dragoon
 Commanding Agent, Persia

Muscat 13th
 October 1825

| | |
|------------------------------------|----------|
| RECEIVED | 13/10/25 |
| J. P. Thompson | |
| Capt. 17 th Lt. Dragoon | |
| Commanding Agent, Persia | |

الملحق رقم (٣)

النقير رقم ١٥٤٦ لعام ١٨٢٠م وهو عبارة عن رسالة من رئاسة الشركة البريطانية في بومباي إلى الكابتن طومبسون قائد القوات البريطانية والمقيم في جزيرة قشم، وردت في الوثيقة رقم * R/15/1/23 ص ١٢٢. وقد أوصت الرئاسة الكابتن طومبسون في هذه الرسالة بالتعاون مع إمام مسقط في قمع قبيلة بني بو علي العمانية.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

f. 156b

School Department

2/6

The Political Agent

at Kiriiri.

13

With reference to my letter of the
2th of June, some notice by the Honorable the
Governor is desired to transmit to you the
accompanying translate of one from the
of Council to the Chief of Captain Smith's
dated the 1st of August.

I should never be of opinion that the
conduct of the trade of Pennsylvania, who has been
so divided by ~~political~~ ^{political} as to justify any cooperation
with the Indians, it will be desirable that you
should afford that cooperation but the matter
should be previously ~~first~~ ^{previously} beyond doubt, by a
direct communication: either by letter or by a
debate, with the tribe.

Share the honor to be

Spencer East

17th Nov 1890

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

Sept 24/98

الملحق رقم (٤)

رسالة من الكابتن طومبسون قائد القوات البريطانية والمقيم في جزيرة قشم إلى فرانسيس وarden سكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي مؤرخة بتاريخ السادس عشر من نوفمبر عام ١٨٢٠م، وردت في الوثيقة رقم * R/15/1/23 ص ١٢٣-١٥٣. وقد تناولت تلك الرسالة الوصف التفصيلي للمعارك التي دارت بين القوات البريطانية بقيادة الكابتن طومبسون وقوات قبيلة بني بو علي العمانية بقيادة الشيخ محمد بن علي.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

To

Francis Warden Esq

Chief Secretary for the War

Sir,

Shame to communicate the ill-
success of the attempt to cooperate with his
Highness the Prince of Anhalt against the
Onas of the tribe of Sami now and after
appearances which led to expect a different
result.

2^d. In my last letter I stated that the
inquiries sent with the communications &
directed by your letter of the 8th June 1820 had
been sent in pieces and that six companies
of Army in the eight pieces of artillery had
in consequence been conveyed to Muscat.

3^d. The landing at Al Ashkharah
at this season of the year as described in the
letter of Lieutenant Hollis of the 29th
September already transmitted to your Excellency
and confirmed by other accounts appeared
to be very important for action to them at
the

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 | 19 | 20 | 21 | 22 | 23 | 24 | 25 | 26 | 27 | 28 | 29 | 30 | 31 | 32 | 33 | 34 | 35 | 36 | 37 | 38 | 39 | 40 | 41 | 42 | 43 | 44 | 45 | 46 | 47 | 48 | 49 | 50 | 51 | 52 | 53 | 54 | 55 | 56 | 57 | 58 | 59 | 60 | 61 | 62 | 63 | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 | 69 | 70 | 71 | 72 | 73 | 74 | 75 | 76 | 77 | 78 | 79 | 80 | 81 | 82 | 83 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 100 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----|

RECEIVED AT THE OFFICE OF THE
CHIEF SECRETARY FOR THE WAR
ON THE 11th JUNE 1820
BY MR. [Name]

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
 LIBRARY
 540 EAST 58TH STREET
 CHICAGO, ILL. 60637
 312 937 3000
 312 937 3000

had been stated by prominent historians, though
 not included in his letter, were others to
 that he was a line of fire to his enemies
 was collected against the bank. It was
 said it was apparent that the force of the
 enemy would be nearly the same, whether it was
 concentrated at al-ashkharah or at the residence
 in the interior. The landing at al-ashkharah was deemed
 and the road to the principal residence of
 the tribe lay through a line of country in
 possession of the Sumu, who lived in town. &
 either there was of the enemy to which he
 had already been transmitting his preparations
 for an attack, under these circumstances the
 chances appeared to be more favorable from
 advancing against the hostile force from al-
 ashkharah than from the line of retreat than
 from al-ashkharah the same force on the beach &
 at al-ashkharah under the disadvantage of
 a previous disintegration without the
 cooperation of the Sumu and with extremely
 inferior results in the event of success.

The detachment started from
 Muscat

went on the 22^d October, and arrived at dawn on the 23^d, where it was then landed. The same party had previously proceeded a hundred down by land.

3rd. On the 25th October information was received that the Arabs had discovered and set fire to Ul Chaharsa together with destruction of their boats, and had a return to their principal residence. The crews of the *Samra* vessels landed and brought off two boats and some guns and destroyed such fortification as was left.

4th. The Highness the *Samra* who had directed his horse towards dawn for the purpose of marching against the principal residence of the tribe in conjunction with the British detachment, arrived there on the 26th bringing with him a thousand fighting men, besides men to draw the guns six hundred barrels for the use of the detachment, and one hundred other cattle.

5th. On the 1st November the

whole force marched from Lach, carrying on
with it the 5th. The Hertzgers and the 3rd
5th. The remaining two 15th were left at
Lach.

5th After considerable difficulties
in transporting the guns the force entered
the hind province of Jehuwan the 5th
November.

6th On the 6th November the whole
force arrived at a town belonging to the
Highway towards Kachik Kachik Kachik
within three miles of Kachik Kachik Kachik
On the resistance of the hostile tribe, without
any loss either by sickness or accident.

10th The morning before arriving
at Kachik Kachik Kachik it was reported that some
natives there the morning intention to
attack the Camp in the night. On arriving
at Kachik Kachik Kachik with the 5th, I
divided the Camp to be protected and on
intrenched position consisting of 20 detach-
ments with towers which included a
space sufficient for a camp between it

Copyrighted material. Not to
be reproduced without permission of the
India Office Library & Records

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS
RECEIVED
NOV 10 1894

and the town and as the camp had since
 begun to be pitched in the open place before
 our arrival I caused it to be removed.

11th A summons was the same
 evening conveyed to the enemy from the
 Highness demanding the surrender of the
 persons who had killed the Shuk of Rasal
 Hadd, the messengers mentioned in a former
 part of this letter, and of the fortifications
 of the tribe with their arms.

12th The Highness proposed that
 the summons should be sent in the name
 of the Officer commanding the British &
 Troops, but I represented to him that it
 was desirable to avoid the appearance
 of a double command and that His
 Highness, as a sovereign, must of necessity
 take the lead at the same time I commu-
 nicated the substance of some points which
 I was anxious to cause to be explained in the
 summons, and he desired me to give them
 in writing and caused them to be inserted
 13th What I was thus anxious to

| | |
|---|---------|
| RECEIVED | 12/1/72 |
| IN THE OFFICE OF THE SECRETARY TO THE GOVERNMENT OF INDIA | |
| FOR THE DEPARTMENT OF THE ARMY | |
| LONDON | |

That was an explanation of the action which had induced the appearance of the British Troops in conjunction with those of His Highness. It briefly stated that the causes of the war on the part of the Siam were already known. That the causes of war on the part of the British were the injuries of the trade by, e.g., their refusal to receive when in contact with, such their killing within the boundaries. That the causes on the part of the two powers were distinct and separate, but that each having caused, their forces were united.

14. The messenger returned on the same night and brought her answers from the hostile chiefs. That the first messenger had been killed without any orders from themselves, and they were ready to give up the person concerned. That they had no desire to be at war with the British. That they were willing to surrender their fortifications, but that they could not surrender their arms, because the

It would be that can you then up
as previous to the 10th.

15th Under these circumstances I felt
considerable expectation that the time I had
demanded would be finally complied with
at the same time appeared at the way to
promote this effect would not be by
exhibiting any thing like an anxiety to
win the prize. On the 11th of the month
my Officer told him that I
thought it would be best to proceed
without delay before the place, with which
he entirely coincided, and therefore was
agreed for morning on the following morning.

16th In conjunction with the Officer
of the Highness, I insisted that the known goods
should be left in the intruder's hands, which
for the present was to be considered, as the
intent, that such stores only should be taken
forward as the Officer, at the head of a
detachment, should judge necessary for
present use, that the rest should be left
standing in the intruder's hands.

reception of such as might be secured by the
medical Department and as a laboratory sent for
the building - and that the same should be a
means to take with them the tools which
they used for cutting wood, in addition
to such as might be furnished by the Depart-
ments for the purpose of sheltering themselves
from the sun.

17th The Indian forces and the people of Bari took Hapur more or less perfectly unawares with the position of the enemy towards the river. The impression given was that it was placed with its back to a deep ditch, which lay between it and Bari. Lord Hapur, that it was consequently necessary to go round the town in order to move at the opposite front, and that this front was in a sandy place, and protected by two or more trenches cut in the sand, to which the enemy was said to be making additions.

On the evening of our arrival at San Juan, I communicated

to the Officers all the information I had & rumors respecting the place, and I further stated to them, that it was my wish not to seek any contest with the enemy till we had arrived at our position around & the town, that the artillery appeared to be the point in which our superiority was most decided, and that our object should be to get it into its position with as little contest as the enemy could permit.

19th. The Spaniards like a portion of the French in the night, were in the place, and the outside of the entrenched position of the French. The heavy light guns were manned with all the Arabs who had drawn the day, who also carried their arms, the Spaniards force had accumulated in the night, and the number which marched that morning, has been stated by Sir & Highness at two thousand. The number of Sepoys amounted to three hundred and twenty exclusive of the old troops of Sir

| | | |
|----------|---------|---------|
| RECEIVED | LIBRARY | NO. 1 |
| NO. 2 | NO. 3 | NO. 4 |
| NO. 5 | NO. 6 | NO. 7 |
| NO. 8 | NO. 9 | NO. 10 |
| NO. 11 | NO. 12 | NO. 13 |
| NO. 14 | NO. 15 | NO. 16 |
| NO. 17 | NO. 18 | NO. 19 |
| NO. 20 | NO. 21 | NO. 22 |
| NO. 23 | NO. 24 | NO. 25 |
| NO. 26 | NO. 27 | NO. 28 |
| NO. 29 | NO. 30 | NO. 31 |
| NO. 32 | NO. 33 | NO. 34 |
| NO. 35 | NO. 36 | NO. 37 |
| NO. 38 | NO. 39 | NO. 40 |
| NO. 41 | NO. 42 | NO. 43 |
| NO. 44 | NO. 45 | NO. 46 |
| NO. 47 | NO. 48 | NO. 49 |
| NO. 50 | NO. 51 | NO. 52 |
| NO. 53 | NO. 54 | NO. 55 |
| NO. 56 | NO. 57 | NO. 58 |
| NO. 59 | NO. 60 | NO. 61 |
| NO. 62 | NO. 63 | NO. 64 |
| NO. 65 | NO. 66 | NO. 67 |
| NO. 68 | NO. 69 | NO. 70 |
| NO. 71 | NO. 72 | NO. 73 |
| NO. 74 | NO. 75 | NO. 76 |
| NO. 77 | NO. 78 | NO. 79 |
| NO. 80 | NO. 81 | NO. 82 |
| NO. 83 | NO. 84 | NO. 85 |
| NO. 86 | NO. 87 | NO. 88 |
| NO. 89 | NO. 90 | NO. 91 |
| NO. 92 | NO. 93 | NO. 94 |
| NO. 95 | NO. 96 | NO. 97 |
| NO. 98 | NO. 99 | NO. 100 |

and what was ordered to follow the stores
for front use and to bring up the rear.
The words of the enemy from reported and
actual signals, amounted to near hundred,
and there were said to be eight guns of
small caliber in the place.

20th. The artillery was directed
to leave their timber completely with
ammunition, and I made a point of
ascertaining by personal inquiry, that
a proportion of case shot for the
knights, and of spherical case for the
the made part of the stores conveyed from
down and were actually present in the timber.

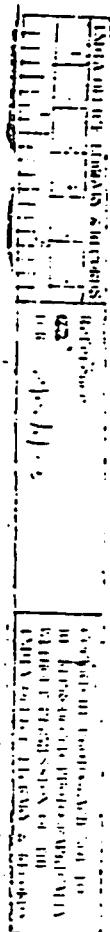
21st. On having been found
Hajim, the light company of the 15th
Regiment was directed to take the road,
in extended order. In the event of meeting
an enemy, it was directed to retire as to
their equipment and to form behind
the trees in reserve. The new project of
the was spoiled. The words of the enemy
were that the enemy was not to be
supported.

support the light company of engineers. They
 were met at the head of the column after
 the pursuit, and two followed.

28th → From after having lost
 some lower Bagin, the senior informant
 was that the report of the Seneca was
 that the enemy had resolved on attacking
 the fort, by day if they could, and if
 not, by night. Information of this was
 communicated to the detachment, who
 appeared to consider the appearance of
 the enemy outside his works as a most
 desirable mode of bringing the question to
 a decision.

29th After proceeding about
 a mile and a half, the column entered
 the jungle, and entered an open country
 with a view to strengthen the line, the
 pursuit in advance was directed to fall in
 upon the head of the column, and act as
 a company, under the commands of its
 officers.

30th On leaving from the
 jungle.



As the season passed, appeared in the
Sept. and the season with a few hours was
seen riding forward to summer and the
late grain at the back of the town at
the same time began to be distinguished
on the night.

25th - 25th of the month of the year 1280

words uttered, and said that the
red boy further to the left. Inquired
him to direct a guide, and the guide &
upon the back of Wisdom, who accordingly
proceeded. The guide soon afterwards began
to turn considerably to his left, on toward
the enemy, and was followed by the
column.

26th On forwarding further
a small number of the enemy on a
horseback became sensible in the direction
of the town. This first towards the plain also
began to open desert of the enemy in fact
even afterwards observed and ridged on
the outside of the town, forward (as it
was) in the country of earth the town.

out of the date given to me by the 1st of the
 1st. The force continued to move in its
 former direction.

21st

Learning that the state &
 your intended in the direction of the
 force at Basin House Station and offered
 facilities for an advance upon that place,
 and also that the old regiment
 of sixty men had not appeared, I left
 apprehensive that in case of any event
 the party would be forced either to
 cross the river at the other end &
 therefore dispatched a written order to
 the Officer to remain in camp till further
 directions, and if not by the order, to
 return.

25th

As I was dispatching this
 order, an officer rode to me and said the
 enemy were numerous on the ridge. &
 considering this might be connected with
 the reported intention to attack, I
 directed the return to the fort and from
 there the enemy also were reported to be

| | | | |
|---|------|------|-------|
| RECEIVED | DATE | TIME | PLACE |
| | | | |
| RECEIVED THE OFFICE OF THE SECRETARY OF THE ARMY WASHINGTON, D. C. JAN 25 1862 | | | |

the enemy in the night, but appearance
of the enemy having been observed, the
force proceeded towards its original
object.

29th A short time after
the column was in motion, some shots
from the light infantry were heard
or movement among the enemy; and
the light infantry was seen retiring as
had been directed. The enemy soon
appeared in motion on the top of the
ridge; and from the direction which
he took, it was evident that his design
was to turn the right by moving upon
a point beyond it.

30th Immediately directed
the Troops to form column of battalions
to the right and fall as quickly as possible
behind the guns, the head of the
column inclining towards the former &
man so as to make the new front &
parallel to the enemy's attack, from time
change beyond, and advance. The last
movement

movement was unhappily not resisted by the Troops seeing them hesitate, as no time was to be lost I ordered them to fire, and the line opened its fire upon the Enemy. The Indian with great promptitude moved his force to the right to close the interval, and a part of his men moved along the rear of the Sepoy camp, and opened a fire of musketry upon rear of the Enemy as was again attempting to move round the right. The Enemy at the same moment detached a part of his force towards the left of the Sepoy, & when they were met and vigorously encountered by the Indian.

31st On seeing the direction of the Enemy's attack I immediately rode off to meet the right, which was the point attacked.

The Enemy continuing to press forward, I was unable to leave the extremity of the right, lest the Sepoy should discover my departure and give way.

I therefore continued upon that point & encouraging

encouraging the Sepays to keep up their fire.

32

On observing the enemy within twenty yards, I again made an effort to induce the Sepays to use their bayonets, but without success. And while I was doing this, the whole of the Sepays turned together, and threw themselves on the British troops who were behind.

33

As soon as the Sepays gave any Irodo round them to encourage to make them turn, and on doing this I placed myself in the middle of the Irodo's matchlocks, who were still keeping up their fire towards the right. Finding no effect produced there, I rode to the place where the Sepays appeared to be the thickest, and endeavored to make them turn round a few of them turned and fired their muskets in the air - but the head of those who followed and immediately renewed their flight. I also exposed myself to such

of the Officers as I met with ~~no~~ to close of
the Europeans of the territory, but without
effect.

34. On perceiving the Amass at
a distance I rode towards him, and found
he had just been wounded. He had
instances to rescue a European who
was cut down, and one of the enemy
fired at him so close that the bullet
entered the muscled. The ball passed through
his right wrist.

35. After the day had
given way, I saw the walls upon the
whose front against the Amass camp
and I then saw the Amass force their
rounds and give away.

36. On afterwards comparing
observations with Mr. Highley he said
that the enemy who attacked the night
appeared to him to consist of about four
hundred or fifty, which agrees with
what I observed, and that the party
detached from the town the night

continued

amounted of about a hundred and fifty—

37. The enemy advanced in a
column, moving only with the wind &
all the defenses gave way. Just as I was
as that happened the British were
brought forward with very fatal effect.

38. The pursuit was continued
in the direction of the camp of Sora &
then stopped, inclining a little to the
right or towards the hills. Finding all
efforts unavailing in approaching the
Camp Sorda the Chaks who were cut off
threw themselves into the entrenched
camp, and called for the garrison in
framing them I directed the Officer of
the garrison and an officer of artillery
who had written of them here in the
order, to make preparations for defense,
while took out the pursuit to the
front. I particularly recommended this
duty to the latter officer, by saying to
him; you are of the Artillery I let the
same time directed Mr. Sub-assistant Surgeon

villager of the Dutch Company requested Price
of Wood to take the best man in his
power for securing the task.

39.

On proceeding with the

detachment of the frigate, I found myself
on the bank of the river as soon as
the enemy observed us, he advanced &
threatening with the sword which was
the first opportunity for distinguishing
him, and the frigate opened its fire.
The enemy then moved to advance on
the front of the frigate, and began
moving rapidly across the river &
flanked with a view to cut it off from
the town which made necessary to a
retreat. The commander of the frigate joined
Rutter King of the 1st Battalion 2^d
Regiment displayed great courage and
willingly gave his the party
into the middle of the enemy. It is to
be regretted that he had not an earlier
opportunity for action.

40. On returning with the frigate

to the triumph of the cause that Mr. Lee's efforts
in the latter had secured the sick
and following with a perfect safety, and
but a small number were arms, and
his people at the station and made
the first preparations for defence. He
thinks the success was of opinion
that the town might be maintained
with reinforcements made there, and
the inhabitants had long been at work
with the town, but the without being
enough. In the opinion of the
to support him. The day was concluded
at the town, and the troops of the
Highway kept in readiness to defend
the settlement, and the following
was to get the remaining guns and
into some desirable position, but
was unable to join with the officers
firmly maintained, so one of the officers
belonging to the battery. The morning
advanced upon the ground, and the
night was given by a heavy fire from the

before, and by the Samans troops behind the
intrenchment during the period the Subalterns
Surgeon Ballou was successfully acting on sleep-
ing the sleepers to their posts and supplying
them with ammunition. In the morning
it was discovered that the two other officers
instead of obeying the directions given them,
had gone off on the preceding evening &
to soon, returning with them every person
belonging to the Artillery department.

Soon after day light the
Sergeant of the team reported, that the people
of the town had evacuated it during the
night, and I found it impossible to keep
them longer at those parts. It was also
represented that the Samans followers &
were returning on enquiring of the English
the officers unwilling to admit it. While
I was with him, a communication
was brought from a body of his followers
to say they were returning to their homes.
He calmly replied - Tell them that those
who will live on, must have no further

afterwards

offered the command to me that it would be impracticable for him to maintain himself in the town. His followers were diminishing hourly, and the town appeared to be almost totally deserted. The bulk of the town, with a few scattered remnants, to stay with the Imam and to risk his order. The departure of the officers with the artillery made it appear to have removed the last hope of holding out any prospect of assistance from the detachment, either in maintaining the place, or continuing operations against the enemy.

12. On the Imam repeating his opinion that he could not maintain himself in the place I asked him what he intended to do. He replied if it is the will of God we should die. I told him we must do that when there was nothing else left. He answered that he would do any thing, what I should point out. I told him, we must destroy what would not

not be removed. He said he could remove
the stick, and give a camel for each of
the sheep, but afterwards added, that
he could find camels for some important
communication.

As soon as the Imam
came to a decision he appeared to be
wondering to put it into execution and I
left apprehensive that if it was delayed,
he would be left without a guide. He
desired me to destroy the remaining
guns and the powder, while he gave
directions to his people, on artillery &
men were in three places, who had
come in during the night fortunately
found some spikes, and Dr. Salter with
the assistance of some pioneers impaled
the powder barrels into a wall. The burning
would have been cut in pieces, but the
destruction of the artillery was necessary
it impossible to find tools. The Imam
proposed setting fire to them. I objected to
it on the ground that it would be too

dangerous.

signal of dispersion to his followers, and of pursuit to the enemy. But I prompted the soldiers to remove every thing which could be carried off, and I apprehended very little was left to the chance of falling into the hands of the enemy.

As soon as the Imam began to move the sick were placed upon camels, but it was found impossible to pursue them for any other purpose. After proceeding eight miles the Imam proposed moving upon Muscat; from a belief that the party to be pursued would be surprised by the enemy. The march was continued at intervals during the night; and the next morning the detachment reached Ghubb. The retreat lying through a line of country belonging to the Imam was not interrupted. His Highness with myself and Dr. Follen and the remains of the detachment, arrived at Muscat on the 17th.

45.

During the whole of
there

these circumstances the Imam displays an admirable character; and though wounded, persisted in receiving with the detachment and causing it to be supplied with provisions & camels, shoes and every assistance which his country could afford.

45. His Highness is anxious to return to the attack, if he can be furnished with the assistance of a body of European Soldiers. In hopes of facilitating this object, I have written to the Officer in command of troops reported to be in Saudi or Cutch to ask whether a European and a native Battalion can be sent to the assistance of His Highness. I have also proposed the bringing of four loads 12th Guns with ammunition which the Imam is of opinion would be sufficient of the service; and of two Hundred of Heavy Artillery with Shrapnel, for which His Highness engages to furnish three against an enemy of the habits of Uchabais, field-artillery would appear to be of very limited utility unless small in number and position.

particularly well provided with the means of
 justice, and in the late session, the prin-
 cipal point in bringing forward the ques-
 tion that they might be allowed to take
 position against the defense under review of
 the whole case.

24. I have anticipated the view
 taken on the merits of the production in
 evidence, that in the event of a trial
 with regard to the point of having
 entered, and shall proceed to make such
 preparation as we in fact have at a
 distance for cooperating with the defense.
 At the same time I shall be anxious to receive
 the communications of documents when the
 subject.

25. Events have shown that the whole
 line of operations either from sea or from a
 inland, is in possession of the enemy, and his
 force of some 1000 men is within 100
 miles of the enemy. The enemy is of opinion
 that the town of some 1000 men and
 others will be under the necessity of making

voluntary accommodation with the enemy, but
 that it will last only till his military career
 is over. He is made of the feeling of the
 country, some English & British who
 arrived from the Combat were conveyed
 in two days in Indian Horse Flagon, with
 some down on Camels to down to accident in
 displacement occurred strong east, till the
 roads gave way before the snow, which
 occurred when they were supported by
 ten thousand of the Indian troops at a
 point, however, would have occurred without
 the Indian at all, and the force
 made of reserve, as far as there have been
 opportunities for judging, would appear still
 to be the best.

49. They came into the troops
 at Bangalore Flagon in the morning of
 the Combat, and were in the morning
 and was taking five years ago with four
 others, being in a vessel with two masts and
 twenty six hands, which was some distance
 bound to anchor with rise. The vessel was to

has forgotten. He says the Arabs navigated the
 west of the river, took out the rice and set
 the wheat on fire. Those of the day, have
 long learned to know how to do, but one is
 gone he knows whether. They have been going
 to mangalore from the coast down to
 the sea, and are now under the majestic
 Shah Sultan. These incidents indicate
 the power of the old with spiritual
 operations.

30. In concert with the
 I mean I have taken measures for ser-
 ving the mission of the detachment as
 quickly as possible to Brister. The
 English has offered two good pieces
 of timber for the same place which
 I have accepted. The various kinds of
 disturbances on that side by the Arabs,
 where there have already been some disputes
 on the subject of boundaries. I have assured
 him that the business of the British
 will be very where it is of great im-
 portance.

Copyright Information to
 be deposited with the
 Registrar of the
 India Office, Library & Records

Reference

India Office, Library & Records

51. I have determined accordingly to forward the two officers mentioned in former part of this letter, with directions to report their views to the Adjutant General of the Army, and also make your not placing them under arrest without delay, as that such a proceeding might be construed as a necessity for publishing at the hands of every Government in India that a Detachment of Sepoys had been resisted by its Officers; and I would not do what might influence the Government to any sinister course. At the same time I shall transmit charges to the Adjutant General with bits of evidence against the event of its appearing to be desirable proceed in that manner.

52. The loss of the detachment & baggage has necessarily been most severe; it must always be the case when troops went to be detached with the sword and then give way of the Officers in the same, situation to such a degree.

Present

15th November 1858

Have seen

signed J. P. Thompson

in the 1st Light Dragoon

Regiment & 1st

Have copy

signed J. P. Thompson

Chief Clerk

الملحق رقم (٥)

التقرير رقم ٤٩ لعام ١٨٢١م وهو عبارة عن رسالة من فرانسيس واردن إلى الكابتن طومبسون مؤرخة بتاريخ العاشر من يناير عام ١٨٢١م ووردت في الوثيقة رقم * R/15/1/23 ص ١٦٣-١٦٨ وفي ذلك التقرير عنفت رئاسة الشركة البريطانية في بومباي الكابتن طومبسون لمخالفته الأوامر التي تحظر عليه عدم التوغل في الأراضي العمانية في النزاع الدائر بين قوات الشركة البريطانية وقوات قبيلة بني بو علي العمانية. كما ورد في نهاية ذلك التقرير تحويل الكابتن طومبسون للمحاكمة العسكرية التي فقد بعدها وظيفته في منطقة الخليج.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

1899 of 1899

163 /

32,

Captain Thompson

of the Ministry of Foreign and the
Late Political Agent

at Oshana-

Sir,

Have the honor to convey the
decision of the Governor the Governor in
Council in your favor as reported in
your dispatch of the 15th of November,
the receipt of which was acknowledged
on the 3d to my letter dated the 10th of
December.

Your conduct in carrying
into the interior against the resistance
of the tribe of Iwari Iwari Sahas
has been considered highly blameable, it
was at variance with the letter of the
instructions to Major General Sir William
Lynch Stirling, and is not only endangered
the safety of the troops but is liable
to injure the interests of the British
Government.

| | | | |
|----------------|---------|------------|-------|
| SEARCHED | INDEXED | SERIALIZED | FILED |
| | | | |
| NOV 19 1899 | | | |
| FBI - NEW YORK | | | |

have lost, even in the event of complete
success, by the false hypothesis which
it must have given, of its Policy—

57 That policy has repeatedly
and ably been declared to be to
confine our views strictly to the control
and suppression of piracy where it
actually subsists, and to abstain from
taking part in the disputes of the
States on the high seas, even when it
enters the range of our maritime
interests, further than may be directly
necessary for the accomplishment of
these objects.

4. — — — Your cooperation with the Seneca, on the other hand was calculated to forward the great point that we were inclined to pursue our march into the interior, and to enter here in these internal disputes for the professed purpose of guarding against prospective danger at war. The mutual arrangements of which an obvious result —

be to generate distrust and suspicion of our ultimate objects, and to excite our suspicions against us, even the tribes and persons who are least interested in protecting pirates.

5. The arguments you have brought forward founded on a supposed system of Piracy, to be carried only on land towns, do not appear to justify your conclusions. If it be not sufficient for us to destroy all ships, and the parts belonging to pirates, the situation the Governor in Council has no point at which we are to stop short of pursuing such tribes as far as they may choose to retreat into the interior, thus attacking all the inland dependencies of these a portion of whom may have engaged in maritime depredations.

6. The cause of your suggestion with the same view will not be readily inconsistent with the feeling of maintaining our object in the suppression of

of piracy, the measure of sending him west
for no object to be employed as a companion
of the British Government in the
first instance, seems to have been likely
to be found more designed with a view of
the friends of the continent; he was
indirectly an unfit person to maintain the
high moral of a tribe in rebellion against
King Ponce, as he was rather likely to be
well received men to report fairly.

From the commencement
of the expedition at Bristol, however, the
object of suppressing piracy seems
to have been entirely lost sight of, the
point on which you advised the
Governor to break off all treaty, based
on reference to it, nor does a compliance
with that demand even if it could
reasonably have been expected, appear
at all requisite to the accomplishment
either of our plans, or of those of the
Governor, but considering the reluctance
of the Lords its best with them as
well

Copyright Photodup. Not to
be Reproduced Photographically
Without Permission of the
India Office Library & Records

Reference

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

[illegible][illegible][illegible]

Letter traps which is seriously impeded.
 Will arrange investigation by a board of
 specialists.

| | | | |
|---------------------------------|--|---|--|
| INDIA OFFICE, LIBRARY & RECORDS | | COPYRIGHT INFORMATION: NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION WITHIN PERMISSIBLE OF THE INDIA OFFICE, LIBRARY & RECORDS | |
| Reference | | 100 2/12/12 | |
| 1 | | 1 | |
| 2 | | 2 | |
| 3 | | 3 | |
| 4 | | 4 | |
| 5 | | 5 | |
| 6 | | 6 | |
| 7 | | 7 | |
| 8 | | 8 | |
| 9 | | 9 | |
| 10 | | 10 | |
| 11 | | 11 | |
| 12 | | 12 | |
| 13 | | 13 | |
| 14 | | 14 | |
| 15 | | 15 | |
| 16 | | 16 | |
| 17 | | 17 | |
| 18 | | 18 | |
| 19 | | 19 | |
| 20 | | 20 | |
| 21 | | 21 | |
| 22 | | 22 | |
| 23 | | 23 | |
| 24 | | 24 | |
| 25 | | 25 | |
| 26 | | 26 | |
| 27 | | 27 | |
| 28 | | 28 | |
| 29 | | 29 | |
| 30 | | 30 | |
| 31 | | 31 | |
| 32 | | 32 | |
| 33 | | 33 | |
| 34 | | 34 | |
| 35 | | 35 | |
| 36 | | 36 | |
| 37 | | 37 | |
| 38 | | 38 | |
| 39 | | 39 | |
| 40 | | 40 | |
| 41 | | 41 | |
| 42 | | 42 | |
| 43 | | 43 | |
| 44 | | 44 | |
| 45 | | 45 | |
| 46 | | 46 | |
| 47 | | 47 | |
| 48 | | 48 | |
| 49 | | 49 | |
| 50 | | 50 | |
| 51 | | 51 | |
| 52 | | 52 | |
| 53 | | 53 | |
| 54 | | 54 | |
| 55 | | 55 | |
| 56 | | 56 | |
| 57 | | 57 | |
| 58 | | 58 | |
| 59 | | 59 | |
| 60 | | 60 | |
| 61 | | 61 | |
| 62 | | 62 | |
| 63 | | 63 | |
| 64 | | 64 | |
| 65 | | 65 | |
| 66 | | 66 | |
| 67 | | 67 | |
| 68 | | 68 | |
| 69 | | 69 | |
| 70 | | 70 | |
| 71 | | 71 | |
| 72 | | 72 | |
| 73 | | 73 | |
| 74 | | 74 | |
| 75 | | 75 | |
| 76 | | 76 | |
| 77 | | 77 | |
| 78 | | 78 | |
| 79 | | 79 | |
| 80 | | 80 | |
| 81 | | 81 | |
| 82 | | 82 | |
| 83 | | 83 | |
| 84 | | 84 | |
| 85 | | 85 | |
| 86 | | 86 | |
| 87 | | 87 | |
| 88 | | 88 | |
| 89 | | 89 | |
| 90 | | 90 | |
| 91 | | 91 | |
| 92 | | 92 | |
| 93 | | 93 | |
| 94 | | 94 | |
| 95 | | 95 | |
| 96 | | 96 | |
| 97 | | 97 | |
| 98 | | 98 | |
| 99 | | 99 | |
| 100 | | 100 | |

W. J. B. B. B.
 10/12/12

W. J. B. B. B.
 10/12/12

الملحق رقم (٦)

التقرير رقم ١٦٧ لعام ١٨٢٠م وهو عبارة عن رسالة من فرانسيس واردن إلى الكابتن طومبسون مؤرخة بتاريخ العاشر من ديسمبر عام ١٨٢٠م ووردت في الوثيقة رقم^١ R/15/1/23 ص ١٥٤-١٥٨ وقد ورد في هذا التقرير إخطار الكابتن طومبسون بعزله من منصبه وتعيين الكولونيل بوب وارن P. Warren من الفرقة الخامسة والستين محله إضافة إلى مهمته في قيادة القوات البريطانية التي أبحرت من بومباي في ديسمبر عام ١٨٢٠م لقمع قبيلة بني بو علي.

^١ هذه الوثيقة البريطانية لم يسبق نشرها.

Nov 16th of 1822

Secret Department

To

Captain Thompson

Political Agent

at Kisumu

Sir,

Your dispatch of the 10th of November to the Office Commanding in Orona in regard detaching your warriors against the Ords of Uti Ushkarah was received in the course of yesterday evening, but as no dispatch from you direct to the Governor has yet arrived, the Honorable the Governor in Council will abstain from offering his sentiments on that subject until more fully informed of the particulars of that disastrous expedition.

Impressed however with the importance of co-operating with the Souda in the reductions of the tribe of Kine.

Now Sir is indispensable for maintaining the advantages of our troops in the subject, I have

RECEIVED
IN THE
OFFICE OF THE
GOVERNOR
AT
KISUMU
ON
THE
17th OF
NOVEMBER
1822

has it to risk myself & the work & opportunity of informing me that preparations are in progress for transporting the force & encamped in the morning, which you may expect will reach to Dublin by the 15th of January the latest.

Returning the twelve Marine Battalion, also in garrison at Deristown & the detachment of the 1st is to join to form under the command of Lieut. Col. Warren with the view of affording an opportunity of returning to the assistance of the 9th of West Grenade in maintenance of the long established reputation of the Corps.

Lieutenant Col. Warren of 29th Inf. Regt. who has been selected to command the force and a Commissariat Officer leaves London in the Royal Courier and will reach Deristown as soon probably as these instructions and you will be pleased to afford to Lieut. Colonel whatever information he may require connected with the objects of this expedition.

It must be given special
 duty to ascertain beyond a doubt whether
 the force may yet remain strong in a
 friendly country, and that the force of
 arms to the fortified town called Kallad.
 Some force of arms being there will
 maintain the residence of the tribe and still
 in the possession of the British and may be
 depended upon in facilitating its march and
 and whether the Arabs of Al Shikharah
 have been joined by any other tribe or tribes,
 and, under an anticipation of this import-
 tion have strengthened themselves in a
 degree which will render a contest with
 them at all doubtful.

The force from Bombay
 will be complete in equipments in all its
 branches the necessary measures must be
 taken to be adopted to provide supplies
 for the whole set clear sufficient for the
 period of its operations in the Indian;
 the British will be doubt provided to a
 complete supply of carriage for the heavy
 Carriages

الملحق رقم (٧)

التقرير الذي صدر من ليونيل سميث إلى رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بتاريخ السادس عشر من مارس عام ١٨٢١م والذي ورد في الوثيقة رقم * R/15/1/23 ص ٢٢٦-٢٣٧ وقد تضمن هذا التقرير تفاصيل الهجوم الثاني للقوات البريطانية والعمانية المشتركة على قبيلة بني بو علي العمانية، والغنائم التي استولت عليها تلك القوات.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

His Excellency Lieut Governor
The Honorable Sir Charles Bell
Commander in Chief
F. B. B.

زندگی

I have great pleasure in re-
sponding to your Excellency about the
Decision which the Government did give
the honor to place under my orders for
service against the Tribe of Sioux last
May, having a mind before this captured
yesterday morning, succeeded in capturing
a very spirited attack of the Enemy and
in gaining complete possession of his
whole fortified Position before sun
set in the evening.

The principal actors &
fell in the right brigade under Lord
General Blakeney at the battle of
Brynamore, and were taken prisoner.

J. H.

file of that Regiment and about 500 of
the 44th Antine Infantry, which has I
am sorry to say sustained a very heavy
loss.

This Evening left upwards of 200 Men killed in the field and maiming those they carried off, and those who fell in the subsequent attack of the British, I now calculate his total loss, at less than 500 killed and maimed.

There are also 236
Prisoners who have since, of whom 98
are wounded and the Families amount
to upwards of 1000 Individuals, so I
trust I can assure your Excellency the Siege
is effectually put down - The two principal
Chiefs of the Tribe are also Prisoners -
Both badly wounded, one in the
stomach and one in the arm - at least on the
1st instant and the other in the action of
yesterday -

The leaving arrived the
morning

most determined gallantry, but having
looked at the situation, and it was impossible
he would maintain his attack long; I
calculated the number he brought into
action at about 1000 Men.

All the forces which he gained posses-
sion of from Captain Thompson's detach-
ment are recovered, and in good order.

I beg to enclose your Excellency a List
of the killed and wounded and a plan
of the Fort and environs of loco de Pichu-
ing the whole operations of the day,
which were most laborious.

I also enclose a copy of the order issued
to the Division, where under I cannot
sufficiently praise to your Excellency I
have been under great obligations to
the blood of Dignitaries and other officers
who have covered the honors of my nation-
al arms, and I beg to draw your Excel-
lency favorable notice to their high &
brave.

The lower though short has been

very tedious; the natural difficulties of
the country which afforded no supplies
whatever and my little means of carriage
imposed the necessity of numerous stations,
and very limited camp equipment to all
horses, under the severest exposure of
frost and thirst; the troops endured all
their difficulties with the most becoming
patience, and confidence, and I am assured
your Excellency they have well supported
the reputation of the Bombay Army.

This Dispatch will be delivered to
your Excellency by M^r de Camp, Lieut^t
Place the Major's 65th Regiment on old
Antietam who has long been in my
staff, and who deserves my warmest
recommendation to your Excellency's notice.

I have &c

Yours &c

Wm. Pitt Rivers

Wm. Pitt Rivers

Wm. Pitt Rivers

(in the copy)

Wm. Pitt Rivers

Wm. Pitt Rivers

James M. Smith Esq.

Chief Secretary to Government.

Monday

Sir,

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 17th inst., to request you for the explanation of the Honorable the Governor's remarks with the result of the operations against the people and participations of them has been given.

After having read the said and Defences the troops were then on the 1st inst. and on in daily progress of Reimbursement for the President.

One of the largest Horse Batts having been engaged only for two months within, were obliged to be ordered - for the latter end of February, which left us in great difficulty of sufficient money for the balance of the year.

| | | |
|---|------|----|
| RECEIVED | DATE | BY |
| 18 | 1/22 | |
| CONTRACTED WITH THE GOVERNMENT TO BE SUPPLIED WITH ALL NECESSARIES AT THE PRICE OF THE GOVERNMENT STORES & LIAISON | | |

1st I have had an offer of a
 Return Ticket from Liverpool to Bremen, &
 call at the Liverpool for Bremen 1850 the
 Ship, (Cheaper than the continuation of
 the last passage, had the owners intended
 to prolong their engagements) and I have tent
 to accept it on these terms, which I hope
 the Honorable the Governor in Council will
 approve of.

2nd Although I have as yet had no
 final acceptance of these terms from acting
 upon the expectation of that useful service,
 and the French Warship has in consequence
 been allotted as a Guard Ship in lieu of
 the few discharged boats, the troops and
 followers which belonged to that Arm-
 -y being intended to be shipped on
 the Liverpool together with about 450
 of the most select, and daring of the
 King's Alii Priuaries.

3rd Of the two principal Chiefs
 Mahommed Kew Ali, the eldest son
 of the late, the Honorable, and the 2nd
 son

the intent of the persons captured from
Captain Thompson's Detachment, which she
has refused to answer, stating of her
own promise to tell the truth, as has
before.

It is a strong impression that
Mahmud's behavior would be nearly a
sufficient answer to her, as guilty, to
have her own words, and so instantly
convinced her, without a degree of im-
putation, to her act of retaliation, and the
reason of the measure, which might
lead to her own death.

It is a strong impression that
in order to avoid a secret and violent
revenge, this object of my instruction
and I hope it will appear the most
suitable course to be pursued. I hope
Thompson's Detachment will be sent
by a Military Party of the Army and
not by any other person.

I am, Sir, very respectfully,
Your obedient servant,
J. M. Thompson

COPIED FROM THE
RECORDS OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

RECEIVED
10

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

= 1852 and is given into American air possession of
the Territory, acquired by the Peace Treaty,
then our children's receiving it, and only re-
garded the Defenses except the American.
1857. The Territory has since increased

107. The Highways has since informed me that he has ordered the Gate Guards to be doubled as far as possible, and the water courses to be turned in another direction, until it is proper, & has recommended that the People of Wani have no communication with the Highways, has charges with destroying the former vessels of subsistence at Wani has also, only shames themselves, destitute and during the whole of complete surrounding.

They are also to send six
Slaves through treaties with the Nations
of the new States, and through they have
been opposed in party circles, with the
People of New York, they have made a
great and lasting impression on the
Union, and in the last conference
before.

15th The missionaries now have
a sensible notion of interference in the
religious disputes of the People or Chiefs
not looking to the original views of the
Sovereign in his Hostility against the
Soc. Allis Tribe, I feel persuaded they
were persuaded they were founded more on
sacred of the just spreading influence of
their religious Doctrines in Salvation than
of their Oriental habits on the earth,
which do not appear to have been exten-
sive or formidable at any time, or does &
the secret affords many facilities of their
own becoming so.

16th Under these circumstances,
not attending to my Instructions, I have most
carefully explained to His Highness the
Sovereign, that it has never been our intention
with the internal Disputes of this, or any
other Nation. That it neither suited
our dignity, or interest, to do so, and so
that I was particularly charged to respect
the opinions given His Highness by his
Council.

Shampon that the business of the British
Government would be exposed.

17th The Highness appeared perfectly a
man of our intentions, and objects, in the
speech of Boston, and in the course of his
own country, that they are entirely confined
to the just means of protecting our own
subjects, and I am inclined to believe that
his master Captain Thompson Remond
rather comprehensively looking of friends
ship, than as a Political Phoebe.

18th In reference to the 2^d part
of the instructions there can be no doubt
the Highness the Emperor would most
eagerly enter hostilities against the
Kaiser has all the while entirely on his
own interests, and he would have shown
it, even if our enemies and his friends
all of that time, had not chosen to
hide the means of our expectations.

19th I am now proceeding to a
Review and can no longer for the
purpose of reporting on the several
subjects

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 10th inst. in relation to the appointment of the Secretary of the Board of Directors of the State Bank of New York. I have the honor to inform you that the Board of Directors of the State Bank of New York has decided to appoint you to the position of Secretary of the Board of Directors of the State Bank of New York. I have the honor to inform you that the Board of Directors of the State Bank of New York has decided to appoint you to the position of Secretary of the Board of Directors of the State Bank of New York.

Very respectfully,
 Your obedient servant,
 J. B. Smith

J. B. Smith
 Secretary of the Board of Directors
 of the State Bank of New York

CONVENTION OF THE BOARD OF DIRECTORS OF THE
 STATE BANK OF NEW YORK
 HELD AT THE CITY OF NEW YORK
 ON THE 10TH DAY OF JANUARY 1885

RECEIVED
 JAN 11 1885
 THE CITY OF NEW YORK

الملحق رقم (٨)

التقرير الذي رفعه الكولونيل سميث إلى سكرتير رئاسة الشركة البريطانية فرانسيس واردين بتاريخ الخامس عشر من مارس عام ١٨٢٤م والذي ورد في الوثيقة رقم * R/15/1/29 ص ١٩-٢٠ وقد تضمن ذلك التقرير إحصائية بالأسرى والجرحى من قبيلة بني بو علي العمانية. وقد ذكر سميث أن عدد الأسرى والجرحى الذين تم اصطحابهم إلى بومباي على ظهر السفينة البريطانية ليفربول مائة وخمسون شخصا على النحو التالي: أربعة وثمانون رجلا أسيرا وعشرة رجال مصابون بجروح وست سيدات أسيرات وخمسون صبيا تتراوح أعمارهم من عشر سنوات فما فوق.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

19

Francis Barden Esquire,
 Chief Secretary to Government,
 Bombay,

Sir,

I have the honor to acquaint you
 for the information of the Honorable the
 Governor in Council, that 150 Prisoners of
 Enemy, taken in the Magera will be sent
 to Bombay in the Liverpool.

Of these, 84 are
 of fair character and
 unmounted. 6.
 Slightly wounded. 60.
 Between 16 years of age
 and upwards. 50.
 — 150.

This is exclusive of the
 two Chiefs on board, the
 Bannerman, and Luchington.

His Highness the Nizam
 agreed to receive, and spare
 the lives, of 102 others.

Badly wounded. 65.
 24. 6. 33.
 Boys under 16 years. 84. 102.

Several of the wounded
 have died, several aged men
 were released, and all the women and
 young children were released, and have
 protection at Beni Boi Kufar, having
 been

الملحق رقم (٩)

المكاتبات المتبادلة بين زعيم قبيلة بني بو علي العمانية الشيخ محمد بن علي
ورئاسة الشركة البريطانية في بومباي حول طلب المساعدة البريطانية في إعادة
بناء مساكن قبيلة بني بو علي العمانية التي دمرتها الحرب بين الجانبين وقد
وردت تلك المكاتبات في التقرير رقم ٣٦٢ لعام ١٨٢٩م للوثيقة رقم *
R/15/1/49.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

(Co 8. 362)

Bombay Castle,
25th March 1829.

Political Department.

Sir,

I am directed to transmit
to you Translates of Letters from the
Sheikhs & Ali Chief, representing
the distressed situation of his tribe,
together with the reply returned
to these communications. —

In transmitting this cor-
respondence, I am instructed to
request that you will on your
next visit to Muscat, endeavour
to inform yourself of the actual
condition of this tribe, without
exciting any alarm or suspicion
on the part of His Highness the

The President in the Persian Gulf.
Enamur
Nashir

②

Iranian and take any opportunity
which may offer of interesting
His Highness in their favor.

I have the honor to be,
Sir,
Your most obed^t servant.
M. C. C. C.
Chief Secy.

M. C. C. C.

Substance of a letter from Mahomed Bin Ali
Hane Chief of the Bani-boo, Ali Tribe to the
Honble the Governor,
C.A.C.

We have deputed to you our
sons, juma Bin Khudim bin Ali bin Ahmood
and Suttan bin Mahomed bin Ali bin Ahmood
and beg to make known the events which
have occurred. Three years ago our son Salim
Bin Mahomed was dispatched and made
known our wishes to the Honble. M. Elphinstone
and that he would afford us assistance

in rebuilding our habitations which were
destroyed from the
and we received this sum
two Thousands and five hundred Dollars
with which we repaired our dwellings
and rendered them habitable at the
present time we beg to make known
the

the State to which we are reduced by the
act of His Highness the Imam of Allakhat
we possess no habitations to shelter us
either large or small, and we are destitute
of funds. We place our hope in God
and you for assistance on these points, and
we hope you will also consent to provide
us with some Gun powder & Ball. For
further information with regard to the
Matters alluded to in this and the other
letter, we beg to refer you to our sons
and we hope you will dispatch
them without delay, as the season
is fast closing. We put our reliance
on God and you for our good.
If you think proper we request you will
write to the son of the Sultan Imam of
Allakhat in future to withdraw his Contract
over us -

/Sg. of M. Clerk

Acty. Secy. & Interpreter

Thos. W. W. W.

42 (6)
distance of a letter from the Commissioned Benalla
Chief of the Beni-bailler Tribe,
Honble the Governor.

My
Sir, you are desirous
to know of our circumstances we
are in the enjoyment of good health
and the Arab Tribes, they are at
peace with one another. The issue
of the Indians of what is the
same as what you heard in the
relation from Benalla. I beg to
state our situation in relation to
with the son of the Sultan (Son of
of old what) from the day of our
return from Bombay we have
not in any way deviated in our
conduct. Formerly we were not
under the control (of the Emperor).
Now more the cause of our being

40
is. That which was decreed by ⑦
God has taken place. we conducted
ourselves peacefully towards him -
and we have on all occasions
requested to be excused, (from
furnishing troops) in consequence
of the medical members of our
people. We dispatched with him
(to Bushman) our sons and the
best of our ability to whom he gave
nothing but to the Esquimaux. He gave
seventeen Horses and to every in-
dividual, 10 Carabols of gun powder
and Balls and many other things.
The son of the Saldan (Son of
of the Saldan) and his people had
no Complaint and no pharmacies
as well known to every tribe.
but on the voluntarily your
assistance, that which God
has decreed by God took place.

78 94

the your means and the contract
proposed by him over us has been
brought about by you - At the
present time we cannot oppose
him (the Emperor) because our
numbers are few we expect no
reward from him and we are
desirous to remain quiet at our
own place of residence. Our object
is that you will separate us
from him (the Emperor and
his host) - he will abstain
from interfering with us -
when you write to him we
have been alarmed since the
day he caused our enemies to
rise against us -

For further infor-
mation we beg to refer you

Yours faithfully

to hear of your welfare & happiness I hope you will write me by every opportunity (16)

True Copy -

Wm. H. -
Chapman

W. H. -

Chapman

الملحق رقم (١٠)

تقارير متبادلة بين الكولونيل سميث وسكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي فرانسيس واردن وردت في الوثيقة رقم ' R/15/1/23 ص ٢٣٨-٢٧٢. وتناولت تلك التقارير مستقبل سياسة شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج والساحل المهادن عقب الحملات البريطانية على قبيلة بني بو علي العمانية.

* هذه الوثيقة البريطانية لم يسبق نشرها. ونظرا لطول صفحاتها ، فقد أرفقنا الصفحة الأولى والثانية والأخيرة اختصارا لصفحات البحث.

Thomas Hardin Esq.

Chief Secretary to Government,

Sir

My letter to you under date the 15th ultimo, will have shown my preliminary offer to this Service, and informed you of my intention of embarking on that day from New York for Puerto Rico, on the further object of my instruction.

I arrived at Havana on the evening of the 28th ultimo. It may first be desirable should state my opinion on the advantages and disadvantages of my first visit on the North Eastern extremity of this Island, and more the principal towns on Capital, after which I shall offer my observations on other situations upon as near the same Island.

The position of Havana may be considered good for about six Miles. It stands on a high flat of rocks, of very different kinds from the beach of landing place, which

| | | | |
|---|------|----|----|
| RECEIVED | 1877 | 11 | 11 |
| OFFICE OF THE SECRETARY OF THE TREASURY | | | |
| WASHINGTON | | | |

it surrounds. There is an old battery and Lewis
towers the left side of the sea front which all
command the entire plain below the right
side and entire left of the Position, now &
well protected by deep ravines of a height 9
feet.

3^d. Thus the patient would easily
be held, without the aid of artificial
restraints, attention being kept up against
drowsiness.

Shew the power to transmit
a flow of the Quaker, and its vicinity, you will
advised it is defective in sufficient. When to give
protection to my numerous population residing
in little under our flag hereafter - such persons
would have to reside in the town of Richmond,
and under the government of his Highness
the Governor.

The locality is also important in the climate and the power the Pacific bears, in regard to the North West winds, which may be considered to prevail for nearly a year.

الملحق رقم (١١)

التقرير رقم ٣٥ لعام ١٨٣٧م الذي أرسله الكابتن هينل المقيم البريطاني في بوشهر إلى سكرتير رئاسة الشركة البريطانية في بومباي بتاريخ التاسع والعشرين من أبريل عام ١٨٣٧م وورد في الوثيقة رقم R/15/1/72 *

ص ٢٣-٢٢ .

وقد بين الكابتن هينل في ذلك التقرير نتائج زيارته إلى زعماء القبائل العربية على الساحل المهادن من الخليج. وكان من أهم تلك النتائج التوصل إلى اتفاق لهدنة بحرية من أجل فصل صيد اللؤلؤ.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

N^o 35 of 1837

Residency in the Persian Gulf;
Bushire 29th April 1837.

Political Department
Sir

Residency Persian Gulf.
Reporting the particulars
of the fish and the
state of the present
fishing season.

what Lingah
near at Raspadore.

11/
Referring to translation
of letter from the
above Sheikh inquiring
concerning the
renewal of the
aid there.

Adverting to my letter N^o 31 in
this Department under date the 31st March last
I have the honor to report for the information
of the Right Honorable the Governor in Council
that on the 10th April I embarked on board the
Honorable Company's ship of War *Elephinstone*
with the intention of visiting the Maritime Shays
upon the Arabian coast and having touched
at Lingah on my way down proceeded on to
Raspadore, where we arrived on the 13th Instant.
While at anchor off this station waiting for the
sloop of War *Blaze* to join in Company, I
received a letter from Sheikh Sultan bin Sagger
the Chief of Ras al Khaymah of which the
accompanying is a translation, and which I
now do myself the honor to forward as a
gratifying proof of the spiritual benefits which
have been experienced from the establishment
of the Shuck for the Pearl Fishing season for the
two last years, and likewise as showing how highly
its advantages are estimated by the most powerful
Chief on the Arabian coast whose opinions must
necessarily

J. P.

J. P. Wolloughby Esq.
Secretary to the Government,
Bombay

FOR
R 151/72

WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

to influence those of the sheiks subordinate

the sheik reach
Basel. Rhymah

On the 15th the blow and Bl.
stone cast anchor off the Joannee capital
Basel. Rhymah, which I was happy to observe
to be in a flourishing condition. our
stone Buildings now occupying the
sites of many of the Badjar Huts in which the
bulk of the population had resided for many years
subsequent to the last expedition

flourishing appearance
of the place

3 The next morning sheik Sultan
accompanied by his youngest son and Moonshee
came on board the Daphnistorie; after the usual
compliments, I intimated to him that agreeably
to his wishes I had left Bushire for the purpose
of personally ascertaining how far the Arabian
Chiefs on the Coast were favorably disposed towards
a renewal of the last year's truce for the present
Pearl season. He replied there could be only one
opinion entertained among the well disposed of
the advantages which had attended its establish-
ment, but that of course it was not viewed with
as favorable an eye by those who wished to take
advantage of times of disturbance to prosecute their
reparious designs upon the lives and properties of
their more peaceable neighbours. Having affixed
his seal to the several Copies of the Truce which
had been prepared for that purpose I took the
opportunity of bringing to his notice two trifling
cases of piracy one of which had been committed

Interview with
sheik Sultan

who signs and seals
the same.

Two trifling cases of
piracy brought to his
notice

By

by the people of Hura upon a Bunderabaf vessel near Ormoz, and the second by an Inhabitant of Juzerut.ool Hurnah upon a doowik boat in the neighbourhood of the Swardy Islands. The Sheik acknowledged that my statement was correct and added that the parties concerned in them had been seized and put into confinement: that full compensation in money and goods had been already afforded to the Sheik of Bunderabaf and that with reference to the second case the owner of the wood said on that occasion was now in Ras-el-Hymah and that the full amount of his loss should be made good to him. In reply I said that however satisfactory it was to learn that such prompt measures had been taken to afford redress in the cases in question yet now the Sheik's reputation for the good and orderly conduct of his subjects for the last two years stood so deservedly high, it was to be regretted that the irregular proceedings of a few evil disposed characters should be allowed to compromise it, and therefore it was advisable that the persons concerned in the late robberies should be punished either in person or person in addition to their being compelled to restore the plundered property. After readily assenting to this remark the Sheik informed me that positive information had been received of the Capture of Chornabassa by H. H. Kh. S. M. M. principally by the gallant behaviour of Isa ben Tareef and his followers. On being questioned as

respect of the
the parties being
to a greater
than the
of the
is pointed out.

ombassa taken
of the S. M. M.

| | | | | | |
|--|---|---|---|---|---|
| INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS | | | | | |
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
| | | | | | |
| Reference | | | | | |
| FOR R 191/72 | | | | | |
| CURRENT PRODUCTIONS IN BE KEPT IN ORDERED PRODUCTION WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS | | | | | |

the state of Nedjd he said that he had received information of the capture of Jusseom by Sheik Khalid and that this chief was advancing upon Dujah. Before the interview concluded I gave him a copy of the Government Proclamations prohibiting Arab Adventurers from resorting to India. On perusing it he said that these individuals mostly came from Maculla and the neighbourhood of Mocha and that but few, if any, proceeded from this part of Arabia. Previously to taking his departure he pressed my acceptance of a horse which I declined, receiving telling him that the most satisfactory proof he could give of his friendly feelings he bore to the British Govt. would be the steady maintenance of such a system of vigilant and strict control over his subjects and dependents as would prevent any repetitions of acts of the nature of those I had been under the necessity of bringing to his notice. After some general remarks the Sheik took his departure apparently much gratified by my presenting him with a few articles I had brought with me for that purpose.

capture of Jusseom by Sheik Khalid

a copy of the Govt. Proclamations on the subject of Arab adventures given the Sheik

On the 16th and 17th Instant I was visited by Sheik Abdollah ben Rashid of Rami-gavin, Sheik Saleh ben Suggur of Shargah and Sheik Muehtorn of Dibay. On these several occasions while officiating, their heads to the documents prepared, the subject chiefly dwelt upon by the chiefs was the pleasure they derived from the prospect

Interviews with the Sheiks of Rami-gavin, Shargah and Dibay.

prospect of the close for the present pearl fishing season being renewed and the great advantages derived from it since it had been brought into operation. To my surprise no complaints were made against each other. Sheik Saleh ben Duggur indeed hinted that his Brother Sheik Sultan was not sufficiently energetic in his treatment of cases of piracy and having furnished me with a list of the property plundered from the Bunderabaz boat which had been recovered he expressed his dissatisfaction at the conduct of the people of Hura who had been principally concerned in this affair, and altho' his own dependents he pressed me to make an example of them by sending and destroying their boats. This however I declined doing on the ground that I had already ordered into definitive arrangements regarding them with their Judal superior the Chief of Ras-el-Rhyamah who after affording restitution of the goods taken by them and making other arrangements to my satisfaction would have reason to feel hurt if I were to adopt such severe measures without further provocation. I however addressed a letter to Hameed ben Abed the Sheik of Hura in which I informed him that full restitution of the property plundered by his Dependents from the Bunderabaz Dugla having been made that at the intercession of Sheik Sultan ben Duggur I should inflict ^{no} further punishment upon him at present, but that in the event of any other act of piracy being committed by those

under

Sheik Saleh urges that an example should be made of the people of Hura.

This suggestion declined in consequence of the previous arrangements made with Sheik Sultan -

A letter addressed to the Sheik of Hura warning him of the consequences of any other acts of aggression.

10R 15/1/72

WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

authority the boats of the offending parties
 certainly be burnt or destroyed. On the occasion
 of my recent visits I took the opportunity of handing
 to each of the Chiefs a copy of the Government Pro-
 clamation on the subject of Arab Adventurers being
 prohibited from resorting to India at the same time
 explaining the objects for which it had been issued.
 It appeared to me that its contents should be
 generally known to all their subjects and
 dependents. -

Copies of the Government
 Proclamations given
 to each of the Chiefs

On the 18th Instant the Honora-
 ble Company's Vessels of War Elphinstone and Olive
 departed off Abothabe and shortly afterwards died
 in addition a confidential Agent of the Chief came
 aboard with a complimentary note from Sheikh
 Khulafa ben. Shakhboot inviting me to land. In-
 viting this invitation I desired him to inform
 the Sheikh that my present object in visiting his
 port was to renew the truce of last year and that
 my Arabie Miza would go on shore the next
 morning for the purpose of communicating with
 him on this subject. The next day to my great
 surprise before the Miza could reach the Town
 he was met by Sheikh Khulafa ben. Shakhboot
 coming off in person this being the first time
 in his life he had ever visited a British Vessel
 of War. His principal motive in writing to
 me was probably a desire to see the Elphinstone
 which had furnished his people so severely in
 the brush between her and the Beniyas Fleet.

Sheikh Khulafa ben.
 Shakhboot comes on
 board himself -

off

off the Island Surdy. On coming along side he
expressed his astonishment at the size and ar-
mament of the ship and added that those who
entertained the idea of contending with a power
possessed of such formidable means as those which
were in such vessels could be considered as little
else than insane

6th After some preliminary remarks
I introduced the subject of the abuse to which he
readily consented to subscribe and with his own
hand signed and sealed the several copies I
then referred to the acts of hostility which had
lately taken place between Boothabee and Adee
and asked him whether the quarrel with the Ul-
lubeesat could not be suspended until the termina-
tion of the Pearl Fishery. This he replied under the
circumstance of so much blood having been shed
on both sides was impossible and that he only
waited for my permission to send a force to Block-
ade Adee, at the same time he wished that
the neighbouring chiefs should be forbidden to
break it. I answered that a real blockade would
be recognised but not a nominal one to which
the chief assented. I then told him that I had
been obliged to make a further reference to the Gov-
ernment on the subject of the claims still re-
maining unsettled on account of the Pray
committed upon the Durega Doolit in 1835
and that I was daily expecting a reply. He
answered that, he could only say, they had
already given up every thing they possessed of the
last

The chief became a
loyal to the crown

but expresses his intention
of blockading Adee.

The subject of the claims
remaining unsettled
on account of the Pray
on the Durega Doolit
introduced

| | | | | | |
|--------------------------------|-----|-----|-----|-----|-----|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
| 100 | 200 | 300 | 400 | 500 | 600 |
| INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS | | | | | |

RE MICROFILMED PHOTOGRAPHICALLY
WITHOUT PERMISSION OF THE
INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

it value and that nothing now remained with
 but the large Bangle on the stocks which
 been offered for the acceptance of the Sultan
 replied that it was still uncertain whether
 the Government would accept of it or not but
 that under any circumstances they had only
 to blame their own lawless and piratical pro-
 ceedings for all that they had since suffered.

The Sheik then produced a note from the Bah.
 Chief acknowledging the justice of certain
 claims made by a Native of Absothabee against
 one of his subjects and which he had engaged to
 settle last Pearl Fishery but had not done so. I
 took a copy of this document and promised to
 write to Sheik Abdoolah ben Ahmed upon
 the subject. Abu Salarnah the companion of
 Abu Ben Taref then pressed very earnestly for
 permission to prosecute hostilities against the
 Sheik of Bahrein but was informed that under
 the circumstances of himself and Tribe residing in
 Absothabee the Government had determined to
 discountenance any attempt of that nature. -

a claim advanced by the
 Sheik against the Sultan
 Bahrein to be referred
 to that Chief

Abu Salarnah was
 to be permitted to go to
 war with Bahrein
 30/Jan/64 -

Having thus met the Chiefs on
 the Arabian coast and procured their signatures
 to the Truce for the present year with the exception
 of Sheik Rashid ben Ahmed of Bysnan who
 was absent in the interior, I sent back Mool-
 lah Hoossein the Agent at Sharjah to that
 place on board the Honorable Company's
 Ship of War Blue with instructions immediately

The Chief of Bysnan not
 being present on the coast
 the copies of this Truce
 sent along with the
 Agents Agent for his
 signature

(31) 1862

on the return of the Gyman I wish to wait upon him and having obtained his seal to the several copies of the Truce to forward one to each of the Parties to it accompanied by a letter from myself in which I endeavoured to impress upon the necessity of their strictly adhering to the engagements so solemnly entered into

8th

The ship after landing Agent at Shanghai
He resumes his station at Paphadore.

The Elephantine reaches
Bashia on the 26th April

Result of visit to the
Arabian Coast
The satisfactory

Parting Company with the blue (which after landing the Agent was to return to her station at Paphadore) we proceeded on our return passing between the Islands and the Main and after a slow passage owing to light airs and calms arrived at this port on the 28th Instant -

9th

Upon the whole I have every reason to feel satisfied with the result of my visit to the Arabian Coast. The chiefs appeared contented and their subjects prosperous and flourishing and altogether a general wish for peace and tranquillity was exhibited which I never before observed and which I consider exceedingly gratifying. I think there is every probability of a quiet quiet Turkish although there is some little risk of its being interrupted by the warfare carrying on between Aded and Abuthabee still as I have already observed in a former communication I do not anticipate that any evils will arise from these which may not be repressed or counteracted by a strict and vigorous surveillance being kept up over the parties concerned in them

10th

Referring to Translation
of the Truce for
1857/2

In doing myself the honor to enclose a Translation of the Truce as established for

The present year I at the same time beg
 respectfully to submit a statement of presents
 made to the different Arab chieftains and
 their on the occasions of their visiting me and
 the distribution of which as tending to cultivate
 and maintain the good will and friendly feelings
 of these personages towards the British Govern-
 ment will I trust receive the sanction of the
 Right Honorable the Governor in Council -

3/
 Statement of presents
 made during this and
 omitted for sanction

I have the honor to be &c
 Signed / S. Hennell.
 Officiating Resident &c

Enclosure No. 1 of Political letter No. 5 Vide
 Translation Book for 1837 Page 51

Enclosure No. 2 of Political letter No. 2.
 Translation of the terms of a treaty commencing on
 the 7th April and ending 29th November 1837 agreed
 upon by the Chiefs of the Arabian Coast in the
 presence of Captain S. Hennell Officiating.

Resident in the Persian Gulf dated Honorable
 Company's Order 11th November

The whose seals are herewith attach-
 ed viz. Sultan ben Sagger Sheik of the Loosme
 tribe Khulafa ben Shakhboor Chief of the Damgas
 Makhstoom ben Butay Chief of the Boos Tatar
 tribe and Debag, Rashid ben Aburashed the
 Sheik of Oymon and Abdollah ben Rashid
 Chief of Amulgavon being fully impressed
 with

الملحق رقم (١٢)

الترجمة الإنجليزية لرسالة السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط وزنجبار التي بعث بها إلى اللورد أبردين Aberdeen وزير خارجية بريطانيا بتاريخ الثالث والعشرين من يوليو عام ١٨٤٤م. وقد وردت هذه الرسالة في الوثيقة رقم * F.O. 54/6 ص ٢٣٩.

وقام الكابتن أتكنز هامرتون Atkins Hamerton بترجمة تلك الرسالة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية وتحتوي تلك الرسالة على ما استقر عليه السيد سعيد بن سلطان حول تقسيم ممتلكاته الآسيوية والأفريقية بين ابنه السيد ثويني ابن سعيد والسيد خالد بن سعيد.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

MUSCAT.

239

No. 156.

(Translation.) *The Imam of Muscat to the Earl of Aberdeen.*

(After compliments.)

Zanzibar, July 23, 1844—Rujub 6, 1260.
(Received November 23, 1844.)

As it known to your Lordship, that we are always grateful for, and sensible of, the kindness of the British Government; we are, as it were, overwhelmed with a sense of favours received.

In the Treaty between us and Her Majesty Queen Victoria of England, concluded and signed on the 22nd of July, 1840, (22nd Jumado al Awwal, 1256,) it is mentioned, that the obligations are binding upon us and our posterity, and for which we all feel happy; please God during our lifetime all will be duly fulfilled on our part, we will abide by it.

And after us (on our death) we constitute and appoint our son Saeed Khalid, to be ruler over all our possessions in Africa; that is to say, all the places on the continent of Africa, between Mayadohia in or about 2° 0' north latitude; and Cape Delgado, in or about 10° 42' south latitude, together with the adjacent islands now subject to our rule and under our dominion. And in like manner we appoint our son Saeed Thuweenee to be ruler over all our possessions in Oman in Arabia, in the Persian Gulf, and on the coast of Persia.

And please God the two before-mentioned our sons, Saeed Khalid and Saeed Thuweenee, will strictly conform to the stipulations of the Treaty, and furthermore, do all things in conformity to the wishes of the British Government. And our hope and desire is, that the British Government may be favourably disposed towards these our sons, Saeed Khalid and Saeed Thuweenee; and we feel certain that the Government will not withhold its friendship from them.

Whatever you require of us, it is for you to signify.

From the expectant of God's mercy,

(Signed)

SYEED BIN SULTAN.

(True translation.)

ATKINS HANERTON.

The Right Hon. the Earl of Aberdeen, K.T.

&c.

&c.

&c.

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMIT

Fq 54/6

الملحق رقم (١٣)

رسالة من السيد ثويني بن سعيد حاكم مسقط إلى اللورد ألفنستون حاكم بومباي مؤرخة بتاريخ الثاني والعشرين من صفر عام ١٢٧٦هـ الموافق الثاني من سبتمبر عام ١٨٥٩م. * وقد تعهد السيد ثويني في هذه الرسالة بعدم التعرض لأخيه السيد ماجد بن سعيد حاكم زنجبار حتى تبت لجنة التحكيم التي شكلها اللورد كاننج الحاكم العام البريطاني في الهند في النزاع القائم بين الأخوين ثويني وماجد بن سعيد.

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

نقل و در جناب اسید نقیر الزهراء سلامها الجناب الكورن جناب

انا با سید بن اسعد بن سلطان
اقول هو انما اراى ما حظه

ان تنازع لکیر الانخار و فوج ادا هم قد اخرجنا و جمع مطالب
ماجد قد شرفنا بحضور الکرام و بصحبة جناب الکونین صلوات
بما يقتضی راي شریف حضرت جناب الکونین جناب في توسطه فيما
بيننا و الفخ ما جد في ما مضى بما يمضو و نحن راضين بما يفعلون من
الرضا و كذلك قلب على نفي باه لا يكون افضل شيء من الزلف
منه و بعد مع الروح ما جد الى ان يصلق التعريف جناب الکونین
جناب فيما يمضو من رضا بينا هذا الحرام حرمه صد

صحيح ذلك
نوی بید

الملحق رقم (١٤)

رسالة من السيد ماجد بن سعيد حاكم زنجبار كتبها في الثالث من أكتوبر عام ١٨٦٠م بحضور الكولونيل كوجلان رئيس لجنة التحكيم التي شكلها اللورد كاننج الحاكم العام البريطاني في الهند. وقد أبدى السيد ماجد ابن سعيد في رسالته قبوله بنتيجة التحكيم في النزاع الدائر مع أخيه السيد ثويني بن سعيد. *

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

لسم الله الرحمن الرحيم

أقول وأنا أحمد الله عز وجل أن الزواج وانضمام الواقع بيني
واله زوجي على رتبة رجبك وما يليها من البذلان والجراد
ببر الخافكة فقلت في قطع هذا الزواج وفصل هذا
انضمام سعادتي جناب المستطاب سرور الملكة المحظية
حالي الكند المحروس ووالي وراثة وكل ما يقطع سعادتي
ذلك السرور فانا قابله وكل ما يفضيه علي راضي به باقلاء
على نفسي مع صحة عقلي وجوار أمري وفعلي لسم الله الرحمن
بذلك لا اله الا الله



Written and sealed in my presence
by H. H. Sayyid Magid bin Said bin
3rd day of October 1860.

H. H. Sayyid Magid bin Said bin
H. H. Sayyid Magid bin Said bin

الملحق رقم (١٥)

تقرير من القس المستر جورج برسي بادجر المسئول عن هيئة مسقط وزنجبار إلى المستر أ. ك. فوربس سكرتير حكومة الهند البريطانية بالنيابة بتاريخ الخامس من يونيو عام ١٨٦١م ورد في الملحق رقم (٩٢) ضمن الجزء الثاني من وثائق حكومة المملكة العربية السعودية الخاصة بالتحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وأبوظبي والسعودية ص ٢١١-٢١٤ . *

* هذه الوثيقة البريطانية غير منشورة.

الملحق رقم ٩٢

من المستر جورج برسي باجر إلى حكومة بمباي (منتصف
(من أوراق باجر ، وجه ورقة ٢٨٧ إلى وجه ورقة ٢٩٠ .

من

المستر جورج برسي باجر
المستول عن هيئة مسقط - زنجبار

إلى

المستر أ. ن. موريس
سكرتير الحكومة بالنيابة ، بمباي

الإدارة السرية

عقد في ٥ يونيو سنة ١٨٦١

سبدي

يسر باختيار أن أكون الوسيط في انضمام إلى الحكومة بقائمة الظلمات في
يشتر شيئا الكتاب نثر من سلطان مسقط (الملحق أ) كما أنني ، إذ
ذلك ، ليس قسمي لإصدار رأي عن صحة أو عدم صحة الاتهامات الموجهة
الكاتب جوز في هذا الكتاب ولا بد أن سعادة المحافظ وجملة سوف يولون كذا
عنلت الناية التي يستحقها ، ويمكن على عترياته بالعدل وهدون محابة غير
هذه المناسبة تمنحني فرصة ملائمة لتعجز بتقديم ملاحظات قليلة عن سياست في
الماسي واحاضرو في التخليج الفارسي . وإذا أجد نفسي ملزماً بحكم المركز المستبد

الذى تكرمت الحكومة فوضعتني فيه في الوقت الحاضر ، ورعاية لمصلحة الخيمة العامة ، ألا أخفي معلومات قد تكون ذات نفع للدولة ، تبنى أثر بأن الملاحظات التالية سوف تلاقى رضاء سعادة المحافظ ومجلسه .

٢ - وإنه لأمر ذائع معروف أن القبائل العربية في الخليج الفارسي غير راضية للدرجة كبيرة عن إجراءات المقيم في برشهر وإجراءات معتمديه الوطنيين على الداهل . ذلك أن الزعماء يشكون من أن تكاثر المقيم لنفسه عليهم تحمل طابع الفطرية إلى أقصى الحدود ، وإن رقبته يتجاوز بكثير حدود الترخيل الذي أقتروا بالساح به للمقيم البريطاني بموجب معاهدة مايو عام ١٨٥٣ ، وأنهم بذلك قد أصبحوا في أقصى حالات الخضوع للتبليد لملطه المصنفة . وقد أخبرني السيد رسام بأن عدداً من الزعماء قدموا من الخليج إلى مسقط بقصد تنفيذ خلافاتهم بها بخصوص إلى البريجادير كرجلان وقد كان السيد رسام حكماً فلم يقابلهم ، وقد غادروا مسقط قبل وصولي إليها . أما الشكوى العامة فهي أن معاملة الكابتن جوزف لم تصفية للغاية ، وأنهم لا يملكون الرسائل للانعصاف منها . ويتبرون بأنه بمجرد وصول خبر إلى المقيم من أحد معتمديه الوطنيين (الذين يتحدث الناس عن أخلاقهم) باستخفاف بأن زعيماً أو فرداً من قبيلة ما قد تعدى على قبيلة أخرى ، فإن قطعة حربية ترسل في الحال لفرض غرامة على المذنبين المزعومين . وهم يؤكدون أن هذا التدخل ليس مقصوداً على الاعتداءات المتكررة في البحر ، وإنما تمتد إلى العلاقات التي بينهم على الداهل ، كما يؤكدون أن هذه التعقيدات لا يسبقها أي تحقيق كامل محايد .

٣ - وأنا لا أستطيع أن أشهد بصحة هذه البيانات ، إلا أنني أستطيع أن أشهد بوجود شعور عام بعدم الرضاء بين العرب ، نتيجة السياسات القائمة في الخليج الفارسي . وإن نظام الغرامات لينفذ إلى مدى مشكوك في حكمته ، حيث يجري تغريم الزعماء والقبائل من جانب المقيم بشكل واسع لأتفه المخالفات ، كما

أن الغرامات تبتز منهم تحت التهديد . وقد حدث مؤخرآ جداً أن غرم رئيس دى
 انساب مبلغ مائة ريال لاضلته النار من قصره على بتيل قبيلة أخرى كان على
 خلاف معها ، وشتت عند مرور البتيل بالساحل ، في حين أن غيره قد أرغم على
 دفع غرامة ٣٠٠ ريال بتهمة سلب قطيع من الأغنام من الأراضي المجاورة وكذلك
 في السنة الماضية دعى زعيم الجوارم المسن للمثول أمام الكابتن جوزر الذى أصر
 على تغريمه في الحان غرامة مماثلة . على أنه في هذه الحالة بالذات قلنت هدية
 المذكور تشرف بكثير قيمة المبلغ الذى دفع وأقل ما يقال في هذا أنه إجراء
 غريب . ويمكن تكوين فكرة عن المدى الذى ينفذ به هذا النظام ، وذلك بما
 تعلمه الحكومة جيداً عن وجود عدة آلاف من الريالات في هذه اللحظة بخرانة
 دار الإقامة في برشهر ، وهي حصيلة الغرامات التى جمعت في الخليج الفارسي .

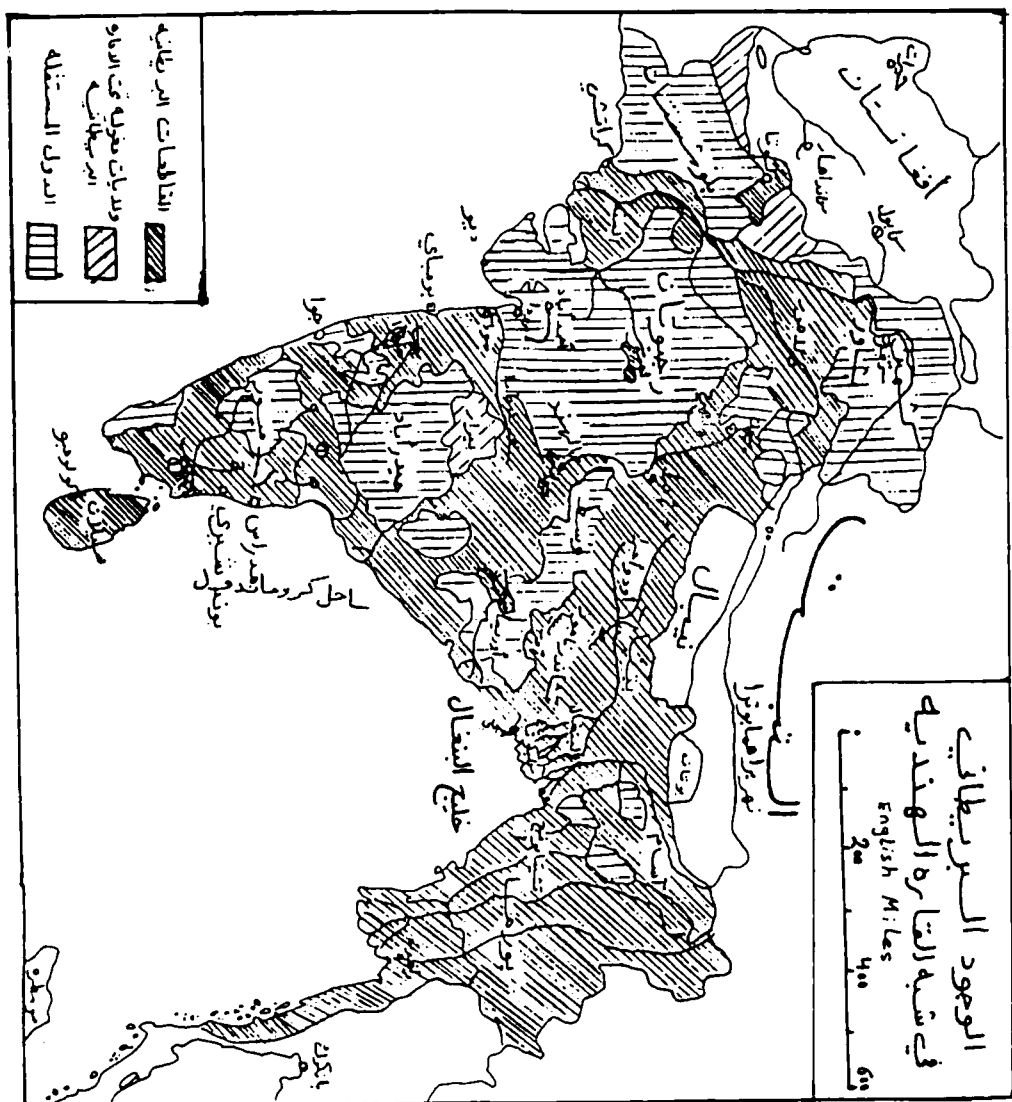
١ - يبنى ارتق تماماً على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لكبح روح
 انشعب والحرب ضد القبائل العربية البحرية ، وذلك من أجل سلامة تجارتنا في
 الخليج الفارسي ، وكففت من أجل ازدهار السكان أنفسهم بصورة عامة .
 وإذنى أعلم أيضاً أنه بموجب معاهدة مايو عام ١٨٥٣ وافق عدد من الزعماء
 العرب في الخليج على تحكيم الشيم البريطانى في برشهر تحت ظروف معينة . وفيما
 بين سائر المادة الثالثة من المعاهدة :

• إنه في حالة وقوع عمل عدوى في البحر من قبل أى من هؤلاء المشتركين
 • معنا في هذه المعاهدة . على أى من رعايانا أو من أتباعنا ، فلن نترجه
 • وننتز في مثل هذه الحالات بل نقرر بإبلاغ الأمر إلى المقيم البريطانى أو القائد في
 • بسادور الذى يقوم على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على
 • تعويضات عن الأضرار التى وقعت . بشرط أن يقام البرهان المقنع على
 • وقوع تمت الأضرار .

إن صياغة هذه المادة من شأنها أن تمنح المقيم صلاحية غير دائمة للتدخل في الشؤون البحرية للزعماء المشتركين ، غير أن الأمر في رأى الأخيرين هو أنهم قد عجزوا بهذا التقييم بسيطاً أو عكساً بينهم وليس قاضياً ليرتج الجزاء عليهم . وهم يزعمون بأنهم قد فهموا أن هذا التدخل ينحصر فقط في حالات السلب العامة أو القرصنة في البحر . وعلاوة على ذلك ، فإنهم لم يوصلوا بأن ينطبق هذا الحذر على معاملاتهم المتبادلة التي تجري على الشاطئ ، أو أن يحدوا بذلك أنفسهم من حق التدخل في أعمال حربية قانونية ضد أعدائهم سواء أكان ذلك في البحر أو البر .

٥ - وإني لأترك الأمر للحكومة لتقرر مدى صحة ما ذهب إليه العرب في تفسيرهم لمادة المذكورة أعلاه ، وكيف أن المقيم يمكن أن يكون قد تجاوز صلاحياته أكثر مما تفصده نصوصها . وإن اعتقادی القوي ، على أساس خبرتي الشخصية الواسعة مع التباثل العربية وما قد سمعته من تلك الناحية على وجه الخصوص ، هو أن نفوذ المقيم البريطاني في الخليج يمكن أن يكون ذا فائدة أكبر من ناحية عامة لو أن إجراءاته كانت تنفذ بروح أكثر عناية وتوفيقاً ، وكذلك لو كانت أحكامه أقل اقتراناً بفرض الغرامات وأن وقع مبدل عليه اتجاه الزعماء البحريين ، هو أنهم سوف يهللون لوجود أية سلطة بحرية أخرى في الخليج القارسي على اعتبار أن ذلك فرصة مناسبة لفصم عرى الصداقة مع بريطانيا .

فرائط البحت



ثبت المطايع والمرائج

أولا : الوثائق العربية

(١) الوثائق العربية غير المنشورة:

- رسالة السيد ثويني بن سعيد حاكم مسقط مؤرخة بتاريخ الثاني والعشرين من صفر عام ١٢٧٦هـ الموافق الثاني من سبتمبر عام ١٨٥٩م، والتي بعثها إلى اللورد ألفنستون حاكم بومباي، متضمنة تعهد السيد ثويني بعدم التعرض لأخيه السيد ماجد بن سعيد.
- رسالة السيد ماجد بن سعيد بخط يده مؤرخة في الثالث من أكتوبر عام ١٨٦٠م، والتي يبدي فيها قبوله نتيجة التحكيم الذي سيقرره العميد كوجلان في النزاع القائم بينه وبين أخيه ثويني بن سعيد.

(٢) الوثائق العربية المنشورة :

- وثائق حكومة المملكة العربية السعودية الخاصة بالتحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والسعودية، ثلاثة أجزاء، الرياض، ١٩٥٥م.

ثانيا : المراجع العربية والمعرّبة:

- (١) د. أحمد مصطفى أبو حاكمه، تاريخ الكويت (١٧٥٠-١٩٦٥م)، منشورات ذات السلاسل، دولة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- (٢) أرنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، أربعة أجزاء، القاهرة، ١٩٤٦م.
- (٣) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جزآن، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- (٤) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، سبعة أجزاء، الطبعة الثالثة، الدوحة، قطر، بدون تاريخ.

- (٥) جاكولين بيرين، إكتشاف جزيرة العرب، بيروت، لبنان، ١٩٦٣.
- (٦) د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٨٣.
- (٧) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (١٥٠٧-١٨٤٠م)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- (٨) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤م) ، منشورات البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
- (٩) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥م) ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- (١٠) د. جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١-١٨٦١م) ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، يناير ١٩٦٨م.
- (١١) جون. ب. كلي، الحدود الشرقية للوطن العربي، ترجمة خيرى حماد ، القاهرة، ١٩٧٠م.
- (١٢) جون. ب. كلي ، بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠م) ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، جزاءن، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- (١٣) د. خليل عبد الحميد عبد العال، تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- (١٤) د. خليل عبد الحميد عبد العال، جوانب من التراث الهندي الإسلامي الحديث، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
- (١٥) د. خليل عبد الحميد عبد العال، الشعوب الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

(١٦) د. درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٩م.

(١٧) رسول حاوي الكركولي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس ، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م.

(١٨) روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦م مسيرا ومصيرا ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

(١٩) د. السيد رجب حراز، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢٠) د. سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية (١٨٥٦-١٨٦٢م) ، منشورات مؤسسة البيان للصحافة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

(٢١) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ، القاهرة، ١٩٦٠م.

(٢٢) صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي (١٧٤٧-١٨٢٠م)، بغداد ، ١٩٧٦م.

(٢٣) د. صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٦م.

(٢٤) د. صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ، القاهرة، ١٩٨٣م.

(٢٥) د. صلاح العقاد ، ود. جمال زكريا قاسم ، زنجبار، القاهرة ، ١٩٦٠م.

(٢٦) د. عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر الميلادي ، مطبعة أسعد ، بغداد، ١٩٦٦م.

- (٢٧) د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (١٧٤٧ - ١٧٧٨م)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٧م.
- (٢٨) د. عبد الأمير محمد أمين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي في آسيا (١٦٠٠-١٨٠٠م)، منشورات الجامعة الأردنية عمان، ١٩٨٧م.
- (٢٩) د. عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ الحديث للشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.
- (٣٠) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعاھدية، بغداد، ١٩٧٨م.
- (٣١) د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- (٣٢) عبد القوي فهمي محمد، القواسم، نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية (١٧٤٧-١٨٥٣م)، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- (٣٣) د. عبد المالك خلف التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، بحث مستخرج من حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثامنة، الرسالة الثامنة والأربعون، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- (٣٤) د. علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان (١٧٥٧-١٧٧٩م)، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

- (٣٥) علي محمد راشد ، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانية (١٨٠٦-١٩٧١م) منشورات إتحاد وأدباء الإمارات ، أبو ظبي، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م.
- (٣٦) د. فالح حنظل ، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، نشر لجنة التراث والتاريخ ، أبو ظبي ، جزءان ، بدون تاريخ.
- (٣٧) د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، منشورات ذات السلاسل ، جزءان، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م.
- (٣٨) ك.م. بانينكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، نشر دار المعارف في مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢م.
- (٣٩) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٩٨٢م.
- (٤٠) د. محمد عوض ، الإستعمار والمذاهب الاستعمارية ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥٧.
- (٤١) د. مصطفى عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢-١٧٦٣م)، المكتبة المصرية، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١م.
- (٤٢) نور الدين السالمي، تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ، طبع وتصحيح وتعليق أبو إسحق إبراهيم طفيش الجزائري ، جزءان، القاهرة، بدون تاريخ.

ثالثا : حوليات ورسائل جامعية

- (١) حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الحولية الثامنة، الرسالة الثامنة والأربعون، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

(٢) محمد أبو زيد محمد جنيدى، التتافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا في الهند في القرن الثامن عشر الميلادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣م.

رابعاً : الوثائق البريطانية غير المنشورة:

(1) Persian Gulf Residency Reports (R/15/1): R/15/1/23: Report No. 961 Of 1820.

- Report No. 1564 Of 1820.
- Letter From Captain Thompson To Francis Warden, 13th October 1820.
- Letter From Captain Thompson To Francis Warden, Muscat, 16th November 1820.
- Report No. 49 Of 1821, From Francis Warden To Captain Thompson, 16 th Jan. 1821.
- Report No. 167 Of 1820, From Francis Warden To Captain Thompson, 10th Dec. 1820.
- Lionel Smith's Report To Government Of India On The Expedition Against The Bani Boo Ali And The Capture Of Their Forst, 16th March 1821.
- Report Between Lionel Smith And Francis Warden.

(2) R/15/1/29 Lionel Smith's Report To Francis Warden, 15th March 1824.

(3) R/15/1/49, Letters Between Shaikh Mohamed Bin Ali Of Bani Boo Ali Tribe And The Government Of India, Report No. 362 Of 1829.

(4) R/15/1/72, Report No. 35 Of 1837.

(5) Foreign Office (F.O.), F.O. 54/6, Report No. 156, True Translation Of The Imam Of Muscat's Letter To The Earl Of Aberdeen, Zanzibar, 23th July 1844.

(6) India Office Records (I.O.R.) Gambroon Diary (G/29/7), Letter From Savdige At Gambroon To Presidency Bombay, 9th October 1750.

(7) I.O.R. Court Book:

- No. III, P. V, 15th December 1613; p. 83, 29th March 1614.
- No. IV, pp17-18, 30th September 1617; pp. 511 – 512, 4th Feb. 1620; p. 548, 28th March 1620.
- No. IX, p. 320, 5th Jan. 1627; pp. 11-12, 7th July 1626.
- No. XIII, p. 152, 14th Dec. 1623.
- No. XVI, p. 9, 17th July 1635; p. 51, 7th October 1635.

(8) I.O.R. Factory Records Miscellaneous, No. I, Factory Records Of Surat, Part I, pp100 – 112, 7th November 1621.

(9) I.O.R. Original Correspondence, Vol. VIII, p. 1018, 10th December 1622.

(10) I.O.R. Letter Received From Bombay, No. II, p. 194; No. III, p. 297.

(11) I.O.R. The First Letters Book, In 1615, p. 303; In 1636, p. 142.

خامسا : الوثائق البريطانية المنشورة:

(1) Aitchison, C.U., A Collection Of Treaties Engagement, And Sanads Relating To India And Neighbouring Countries, 21 Vols., Calcutta , 1892.

(2) Foster. W., Letters Received By The East India Company From Its Servants In The East, 6 Vols., London, 1899.

(3) Hughes. R.T., Treaties Agreements And Engagements Between The Honorable East India Company And The Native Princes, Chiefs And States In Western Indian, The Red Sea, The Persian Gulf, Etc. Also Between Her Britannic Majesty's Government And Persia, Portugal And Turkey, Bombay Education Society's Press, 1851.

(4) John Bruce, The Annals Of Honorable East India Company, 3 Vols., London, 1810.

(5) India Office Records, Arabian Gulf Intelligence, Selections From The Records Of Bombay Government, New Series, No. XXIV, Bombay Education Society's Press, 1856.

(6) Saldanha, J.A., Selections From State Papers, Bombay Regarding To East India Company's Connection, With A Summary Of Events (1600-1800), Calcutta 1906.

(7) Saldanha. J.A., The Persian Gulf Précis, Vol. 2, Précis Of Correspondence Regarding The Affairs Of The Persian Gulf (1801-1853) Calcutta, 1906; Vol. VIII, Précis Of Commerce And Communication In The Persian Gulf (1801-1905), Calcutta, 1906.

سادسا : المصادر البريطانية:

(1) Bagder. G.P., History Of The Imams And Seyyids Of Oman, By Salil Ibn Razik, From A.D. 661 – 1856, London, 1871.

- (2) Blochmann. "Notes On Siraj-ud-Daulah And The Town Of Murshid Abad Taken From A Persian Ms. Of The Tarikh-Imansure". Journal Of Asiatic Society Of Benghal (J.A.S.B.). Calcutta. 1864, Part. I, No. 11.
- (3) Colonel, G.B., Malleon, A History Of The Indian Mutiny (1857 – 1859), 2 Vols., London, 1896.
- (4) Ghulam Husain Salim, Riyaz-us-Salatin, Trans. Eng. Maulvi Abdus-Salam, Calcutta, 1902.
- (5) Ghulam.H.Tabatabai., Siyarul-Mutakharin. Trans.Eng. Notamanus. Calcutta, 2 Vols. 1902.
- (6) Henry, E. Malcolm., India And The Indian Mutiny, Philadelphia, 1859.
- (7) Hunter, W.W., The Indian Musalmans, London, 1871.
- (8) James Mill, The History Of British India, London, 1848, Vol. III.
- (9) James Wise, The Muhammadans Of Eastern Bengal, Journal Of The Royal Asiatic Society Of Bengal, Calcutta, 1894, No. I.
- (10) Kaye, J. W., A History Of The Sepoy War, 2 Vols., London, 1896.
- (11) Kaye, J. W., The Administration Of The East Indian Company, London, 1853.
- (12) Lepel H. Griffin, The Punjab Chiefs, Historical And Biographical Notices, Lahore, 1865.
- (13) Lepel H. Griffin. The Rajes Of The Punjab, London, 1873.
- (14) Low, C.R., History Of The Indian Navy (1613 - 1863), 2 Vols. London, 1877.
- (15) Ludlow, J.M., British India Considered With Reference To The Mutinies Of 1857, 2 Vols. Cambridge, 1857.
- (16) Malcolm, J., The History Of Persia, 2 Vols., London, 1815.
- (17) Marshman, J.C., History Of India, 3 Vols., London, 1874.
- (18) Niebuhr, C., Travel Through Arabia And Other Countries In The East (Translated Into English By Robert Heron), 2 Vols., Edinburagh, 1792.
- (19) Parsons, A., Travels In Asia And Africa, London, 1808.

سابعا : المراجع البريطانية:

- (1) Adamiyat, F., Bahrein Islands, A Legal And Diplomatic Study Of The British-Iranian Controversy, New York, 1955.

- (2) Allen, G.H., Sayyids, Shets And Sultans. Politics And Trade In Masqat Under The Al Bu Said, 1785 – 1914, Washington, 1978.
- (3) Aziz Ahmed, Islamic Modernism In India And Pakistan (1857 - 1964), Oxford University Press, London, 1964.
- (4) Bearce, G.D., British Attitudes Towards India (1784 - 1858). Oxford, 1961.
- (5) Belgrave, S.C., The Pirate Coast, London, 1966.
- (6) Campell, C., Narative Of The Indian Revolt, London, 1958
- (7) Charles, A. Andrews, Zakaullah Of Delhi, Cambridge, 1929.
- (8) Chaudhuri, K. N., The English East India Company, The Study Of An Early Joint-Stock Company (1600 – 1640), London, 1965.
- (9) Chaudhuri, K.N., The Trading World Of Asia And The English East India Company (1660 – 1760).Cambridge, 1978.
- (10) Chaudhuri, K.N., Trade And Civitisation In The Indian Ocean, An Economic History From The Rise Of Islam To 1750, Cambridge, 1985.
- (11) Clark, D.M., And David Eldredge. (eds.) India Yesterday and Today, London, 1970.
- (12) Coupland, R., East Africa And It's Invaders, From The Earliest Times To The Death Of Seyyid Said in 1856, London, 1933.
- (13) Curzon, G. N., Persia And The Persian Question, 2 Vols. London, 1966.
- (14) Danvers, F.C., Report On The India Office Records Relating To Persia And The Persian Gulf, London, 1900.
- (15) Dickson, H.R.P., Kuwait And Her Neighbours, London, 1956.
- (16) Dodwell, M.A., Cambridge History Of India, Vol. V, British India (1497 – 1858), Delhi, 1968, Vol. VI, The Indian Empire (1858 – 1918), Delhi, 1964.
- (17) Edwardes, M., British India (1772 – 1947), London, 1967.
- (18) Edward Thompson, The Other Side Of The Medal, London, 1935.
- (19) Foster, W., Early Travels In India (1583 – 1619). Oxford University Press, 1921.
- (20) Foster, W., English Factories In India (1618 – 1669), 31 Vols. Oxford, 1906.
- (21) Furber, H., Bombay Presidency In The Early Eighteenth Century, New York, 1965.
- (22) Furber, H., Rival Empires Of Trade In The Orient (1600 - 1800), Oxford, 1976.

- (23) Gardner, B., The East India Company... A History, London, 1971.
- (24) Glamann, K., Dutch Asiatic Trade (1620 - 1740) Kobenhavn Haag 1958.
- (25) Hamilton, C.J., The Trade Relations Between England And India (1600 – 1896), Delhi, 1975.
- (26) Hasan, E.F., History Of Persia Under Qajar Rule, Translated From the Persian By herisbert. B.London, 1972.
- (27) Haydar, A.H., The Life Of Midhat Pasha, "A Record Of His Services, Political Reform, Banishment And Judicial Murder" Derived From Private Documents And Reminiscences, London, 1905.
- (28) Hertz, G.B., The English Silk Industry In The Eighteenth Century, In The English Historical Review, London. Vol. 42, 1909.
- (29) Hollings Worth. L.W., Zanzibar Under The Foreign Office (1890 – 1913), London, 1953..
- (30) Hunter, W.W., Asok Mehta 1857, The Great Rebellion, Bombay, 1945.
- (31) Hurewitz, J.C.. Diplomacy In The Near And Middle East, A Documentary Record (1535 –1956). 2 Vols.. Oxford. 1987.
- (32) Husain, M., A History Of The Freedom Movement (1707 – 1947), 2 Vols., Karachi, 1957.
- (33) John R. Perry, Karim Khan Zand, A History Of Iran (1747-1779), Chicago. 1979.
- (34) Keith, A.B., A Constitutional History Of India (1600-1935), Central Book Dept., Allah Abad, 1961.
- (35) Krishna, B., Commercial Relations Between India And England (1601-1757), London, 1924.
- (36) Kumar, R., India And The Persian Gulf Region (1858-1907). A Study In British Imperial Policy, Bombay, 1965.
- (37) Lipson, E., Economic History Of England, London, 2 Vols. 1934.
- (38) Lipson, E., The History Of Woollen And The Worsted Industries, London. 1921.
- (39) Lockhart, L., Nadir Shah, A Critical Study Based Mainly Upon Contemporary Sources, London, 1938.
- (40) Mahajan, V.D., British Rule In India And After, With Chapter On History Of Pakistan, New Delhi, 1963.
- (41) Majumdar, R.C., An Advanced History Of India, London, 1950.

- (42) Majumdar, R.C., The Sepoy Mutiny, Its Causes And Its Consequences, London, 1955.
- (43) Miles, S.B., The Countries and Tribes Of The Persian Gulf, London, 1966.
- (44) Misra, B.B., The Central Administration Of The East India Company (1773 - 1834), Manchester University Press, 1959.
- (45) Morland, W.H., A Short History Of India, London, 1962.
- (46) Muinud-Din Ahmad Khan, A Bibliographical Introduction To Modern Islamic Development In India And Pakistan (1700 -1955), The Journal Of Asiatic Society Of Pakistan, Pakistan, Vol. IV, 1959.
- (47) Mukhejee, R., The Rise And Fall Of The East India Company, Bombay, 1973.
- (48) Munir-ud-Din Chughtai, "Muslim Religis-Political Movements In The Endo-Pakistan Sub-Continent In The Early Half Of The 19th = =Century", Journal Of Research (Humanities), ed.,Siraj-ud-Din, Vol. I, No. I, Jan. 1966.
- (49) Nehru, J., An Auto Biography, London, 1955.
- (50) Owen Roberic, The Golden Bubble, Arabian Gulf Documentary, London, 1957.
- (51) Palmer, R.R., A History Of The Modern World, New York, 1966.
- (52) Parkinson, C.N., Trade In Eastern Seas, London, 1937.
- (53) Percival Spear, India, A Modern History, Ann Arbor, University Of Michigan Press, 1961.
- (54) Peter Hardy, The Muslims Of British India, Cambridge, 1972.
- (55) Plumb, G.H., England In Eighteenth Century (1714 -1815) Pelican Book No. 7, London, 1963.
- (56) Rajendra, S., Politics Of The Indian Ocean, India, 1974.
- (57) Rajeshwari, P., Some Aspects Of British Revenue Policy In India (1773 -1833), Delhi, 1970.
- (58) Ramsy Muir, The Making Of British India (1756-1858), Manchester, 1923.
- (59) Ranyal, T.F., A Philosophical And Political History Of The Settlements And Trade Of The Europeans In The East And West Indies, Vol. I, London, 1923.
- (60) Rawlinson, H.G., India, A Short Cultural History, London, The Gresset Press, 1952.

- (61) Robert, P.E., History Of British India Under The Company And The Crown, London, 1952.
 - (62) Robinson, F.P., The Trade Of The East India Company, From 1709 To 1813, Cambridge. 1912.
 - (63) Ruete, R., Said Bin Sultan (1791-1856), Ruler Of Oman And Zanzibar, London, 1929.
 - (64) Sarkar And Datta, Modern Indian History, Vol. II, Allahabad, 1838.
 - (65) Sen, S.N., Eighteen Fifty-Seven, Calcutta, 1943.
 - (66) Shafaat. A. Khan, The East India Trade In The XVIIth Century, In Its Political And Economic Aspects, New Delhi. N.D.
 - (67) Shidharan, C.K., A Maritime Of India, New Delhi, 1965.
 - (68) Smith, V., The Oxford History Of India, Oxford, 1957.
 - (69) Steensgaard, N., The Asian Trade Revolution Of The Seventeenth Century, London, 1974.
 - (70) Stephen, H.L., Four Centuries Of Modern Iraq. Oxford, 1925.
-
- (71) Sultan M. Al Qasimi, Arab "Piracy" And The East India Company Encroachment In The Gulf (1797-1820), The University of Exeter, 1985.
 - (72) Sykes, Sir Percy., A History Of Persia, 2 Vols., London, 1951.
 - (73) Tara Chand, History Of The Freedom Movement In India, 2 Vols., Delhi, 1965.
 - (74) Trevelyan, G.M., A Shortened History Of England, Pelican Book, G.B., New York, 1942.
 - (75) Tripathi, D., The Character Of The Movement Of 1857, Indian Historical Proceedings, 21, 1958.
 - (76) Wheeler, J.T., India Under British Rule From foundation Of The East India Company, Delhi, 1986.
 - (77) Wilson, A.T., The Persian Gulf. An Historical Sketch From The Earliest Times To The Beginning Of The Twentieth Century, London, 1928.
 - (78) Woodruff, P., The Men Who Ruled India, Vol. I, The Founders, Vol. 2, The Guardians, London, 1955.

ثامنا : مصادر وكتابات باللغة الأوردية

(أ) :المصادر الأوردية:

- (١) سيد أحمد خان ، أسباب بغاوت هند ، عليجرة ، ١٩٥٨م.
- (٢) ميرزا فرحت الله بيچ، دلهي كا اخري يادجر مشاعره، لاهور، ١٩٥٣م.

(ب) :الكتبات الأوردية:

- (١) أبو الكلام آزاد ، تذكرة، لاهور ، بدون تاريخ.

تاسعا : الدوريات الأجنبية

(1) I.C. (Islamic Culture):

-Vol. XXXVI No. 1-4, "The Dismemberment Of Oman And British Policy Towards The Persian Gulf", By R. Kumar, Hyder Abad, January-October, 1962.

(2) J.A.S.B. (Journal Of Asiatic Society Of Benghal):

-Part I, No. 11, "Notes On Siraj-ud-Daulah And The Town Of Murshid Abad Taken From A Persian MS. Of The Tarikh-Iman sure", By Blochmann., Calcutta, 1864.

-No. I, "The Muhammadans Of Eastern Bengal", By James Wise., Calcutta, 1894.

(3) J.A.S.P. (Journal Of Asiatic Society Of Pakistan):

-Vol.IV, "A Bibliographical introduction to modern Islamic development In India And Pakistan (1700-1955) By Muin-ud-Din Ahmad Khan, Pakistan, 1959.

-No. 5, "A Note On Two Little Known Gightens In The War Of Independence, 1857-58, Pakistan, 1958.

(4) J.I.H. (Journal Of India History):

-No. 43, "Lawless Brigands As Soldiers Of Freedom In The Great Revolt Of 1857", By N. Chatterji, India, 1956.

(5) Procs. I.H.R.C. (Proceedings Of The Indian Historical Records Commission):

-No. 33ii, "A Scholar-Soldier Of Bihar During The Movement Of (1857-59), By Maulvi.A.K., India, 1958, pp. 9-15.

-No. 33ii, "Letters About The Mutiny Of 1857 In Madhya Bharat", By Bhargave. Y., India, 1958, pp. 39-43.

-No. 33ii, "Some Upublished Records Regarding The Sepoy Mutiny", By Majumdar. R.C., India, 1958, pp. 115-119.

-No. 02: "The Revolution Behind The Revolt, (A Comparative Study Of The Cause Of The 1857 Uprising), By Ghosal. H.R., India, 1957, pp. 293-305.

عاشرا : دوائر المعارف الأجنبية:

(1) Encyclopedia Americana, New York, 1983.

(2) Encyclopedia Britanica, London, 1768.

(3) Encyclopedia International, New York, 1970.

(4) The MacMillan Family Encyclopedia, London, 1987.

(5) Mircea Eliade, The Encyclopedia OF Religion, London, 1987.

(6) The New Caxton Encyclopedia, London, 1966.

حادي عشر: القواميس الأجنبية:

(1) A Comprehensive Persian-English Dictionary, By F. Steingass., London, 1963.

(2) A Dictionary Of Politics, By Walter Laqueur, ed., London, 1956.

(3)The New National Dictionary, Collins, London, 1966.

(4)A Dictionary Of India History, By Sachchidananda, B.M., Calcutta, 1967.

(5)Chambers's Twentieth Century Dictionary,London, 1958.

المحتويات

المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---------|
| إهداء | ١٣ |
| المقدمة | ١٧-٤٠ |
| الفصل الأول : الوجود البريطاني في الهند من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية | ٤١-١٠٦ |
| أولاً : تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠ م | ٤٤ |
| (١) الرحلات البريطانية الأولى إلى الشرق | ٤٤ |
| (٢) المرسوم الملكي الخاص بقيام شركة الهند الشرقية البريطانية | ٤٦ |
| ثانياً : الوجود البريطاني في بحار الشرق والشرق والمنافسة الأوروبية | ٤٨ |
| ثالثاً : الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية | ٥٤ |
| (١) الاستقرار البريطاني المبكر في شبه القارة الهندية | ٥٤ |
| (٢) نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية | ٥٩ |
| (٣) عوائق نمو النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية | ٦٢ |
| أ. النزعة الاستقلالية في البنغال وسيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية ... | ٦٢ |
| ب. المارثا والنزاع البحري مع شركة الهند الشرقية البريطانية | ٧١ |
| ج. الصراع البريطاني الفرنسي في الهند في القرن الثامن عشر | ٧٧ |
| رابعاً : التنظيم الإداري للشركة وعلاقتها الدستورية بالتاج البريطاني | ٨٦ |
| الفصل الثاني : الوجود البريطاني العام في الخليج العربي من خلال شركة الهند الشرقية | |
| البريطانية | ١٠٧-١٦٦ |
| المرحلة الأولى : الوكالة البريطانية في جاسك (١٦١٦ - ١٦٢٣ م) | ١١٠ |

| | |
|--|---------|
| المرحلة الثانية : الوكالة البريطانية في جمبرون (بندر عباس) (١٦٢٣-١٧٦٣م) | ١١٥ |
| (١) تأسيس الوكالة البريطانية في بندر عباس | ١١٥ |
| (٢) المنافسة البريطانية الهولندية في بندر عباس | ١١٧ |
| (٣) الوكالة البريطانية في بندر عباس في عهد نادر شاه (١٧٣٢-١٧٤٧م) | ١٢٣ |
| (٤) البحث عن مستودع بديل للوكالة البريطانية في بندر عباس | ١٢٥ |
| (٥) نقل الوكالة البريطانية في بندر عباس إلى البصرة في عام ١٧٦٣م | ١٣٠ |
| المرحلة الثالثة : الوكالة البريطانية في البصرة وتطورها (١٧٦٣-١٧٧٩م) | ١٣٣ |
| (١) الأوضاع السياسية والتجارية التي سبقت تأسيس وكالة البصرة | ١٣٣ |
| (٢) علاقة الوكالة البريطانية في البصرة بالقوى البحرية العربية في الخليج | ١٣٨ |
| (٣) الوكالة البريطانية في البصرة والغزو الفارسي (١٧٧٣ - ١٧٧٩م) | ١٤٦ |
| المرحلة الرابعة : المقيمة البريطانية في بوشهر (١٧٦٣ - ١٨٥٣م) | ١٥٢ |
| المرحلة الخامسة : الوكالة البريطانية في مسقط (١٧٩٨ - ١٨٦١م) | ١٥٦ |
| (١) بعثة ميرزا مهدي علي خان إلى مسقط (١٧٩٨ - ١٧٩٩م) | ١٥٩ |
| (٢) بعثة جون مالكولم الأولى إلى الخليج (١٧٩٩ - ١٨٠١م) | ١٦٣ |
| الفصل الثالث : الدور العسكري والسياسي لشركة الهند الشرقية البريطانية في تاريخ الخليج العربي | ١٦٧-٢١٨ |
| أولاً : الحملات البريطانية على القواسم وتصاعد الدور العسكري للشركة البريطانية | |
| في الخليج العربي | ١٧١ |
| (١) الحملة البريطانية الأولى في عام ١٨٠٥م | ١٧١ |
| (٢) الحملة البريطانية الثانية في عام ١٨٠٩م | ١٧٦ |
| (٣) الحملة البريطانية الثالثة في عام ١٨١٦م | ١٨١ |
| (٤) الحملة البريطانية الرابعة في عام ١٨١٩/١٨٢٠م | |
| ومعاهدة السلم العامة في عام ١٨٢٠م | ١٨٥ |

ثانياً : توغل النفوذ العسكري والسياسي للشركة البريطانية في شؤون الخليج

العربي (١٨٢٠-١٨٣٤م) ١٩٣

(١) الحملتان البريطانيتان على قبيلة بني بو علي العمانية وتوغل النفوذ

في عمان (١٨٢٠ - ١٨٢١م) ١٩٤

(٢) الدور السياسي للمقيمة البريطانية في بوشهر (١٨٢٣ - ١٨٣٤م) ٢٠٣

ثالثاً : إتفاقيتي الهدنة البحرية ومعاهدة السلم الدائم بين شركة الهند الشرقية

البريطانية وشيوخ القبائل العربية في الخليج ٢١٢

(١) الهدنة البحرية الأولى في عام ١٨٣٥م ٢١٣

(٢) الهدنة البحرية الثانية في عام ١٨٤٣م ٢١٦

(٣) معاهدة السلم الدائم في عام ١٨٥٣م ٢١٧

الفصل الرابع : الدور التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية في منطقة الخليج العربي ٢١٩-٢٢٦

أولاً : الدور التجاري للشركة البريطانية في داخل شبه القارة الهندية ٢٢٢

ثانياً : الدور التجاري للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي ٢٣٥

(١) الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي حتى

سبعينيات القرن الثامن عشر (١٦١٦ - ١٧٧٩م) ٢٣٩

(٢) الأوضاع التجارية للشركة البريطانية في منطقة الخليج العربي بعد

سبعينيات القرن الثامن عشر (١٧٧٩ - ١٨٥٨م) ٢٥٧

ثالثاً : التنظيمات الإدارية والقواعد الإرشادية للسفن البريطانية أثناء زيارتها منطقة

الخليج العربي ٢٦٣

الفصل الخامس : إهيار شركة الهند الشرقية البريطانية وأثره على الأوضاع في الخليج العربي ٢٦٧-٣٤٦

مقدمة تمهيدية ٢٦٩

أولاً : ثورة الاستقلال الهندي في عام ١٨٥٧م (عوامل قيامها وأحداثها وأسباب فشلها

وتناجها وتقويماتها) ٢٧٦

الموضوع

| | |
|---------|---|
| ٢٧٦ | (١) عوامل قيام الثورة |
| ٢٩١ | (٢) أحداث الثورة |
| ٢٩٨ | (٣) أسباب فشل الثورة |
| ٣٠١ | (٤) نتائج الثورة |
| ٣٠٣ | (٥) تقويمات الثورة |
| ٣١٤ | (٦) إنهيار الشركة البريطانية وخضوع ممتلكاتها للتاج البريطاني |
| ٣١٩ | ثانياً : أثر انهيار الشركة البريطانية على سياسة بريطانيا في الخليج العربي |
| ٣٢٠ | (١) توطد النفوذ البريطاني في عمان وتوابعها |
| ٣٢٠ | أ. ترسيخ مبدأ انفصال زنجبار عن عمان |
| ٣٣٣ | ب. تدعيم النفوذ البريطاني في توابع عمان |
| ٣٣٨ | (٢) ترسيخ النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية لمشايخ الساحل المهادن |
| ٣٥٦-٣٤٧ | الخاتمة |
| ٤٨٠-٣٥٧ | ملاحق البحث |
| ٤٨٦-٤٨١ | فرائط البحث |
| ٥٠٢-٤٨٧ | ثبت المصادر والمراجع |
| ٥٠٨-٥٠٥ | المحتويات |

طبع بمطبعة رأس الخيمة الوطنية

هاتف : ٢٢٨٨١١٩ / ٢٢٨١١٧٠ - فاكس : ٢٢٨١١٨٨ - ص.ب : ٤٦ - رأس الخيمة - إ.ع.م.
